

الموسوعة النموذجية فى

الملكية العقارية

فى ضوء الفقه وقضاء النقض

الجزء السادس

التوثيق

بمكاتب التوثيق وفروعها التابعة لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق حسب آخر التعديلات الصادرة من مصلحة الشهر العقارى والقرارات الوزارية وقرارات رئيس مجلس الوزراء وأحكام محكمة النقض والتعديلات الجديدة لرسوم التسجيل والتوثيق الصادر بقانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ ولائحته التنفيذية رقم ٤٥٢٤ لسنة ٢٠٠٦ والمنشورات الضمنية حتى آخر عام ٢٠٠٩

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامى لدى محكمة النقض

رئيس قسم المراجعة الضمنية بمكاتب الشهر العقارى «سابقا»

الناشر / دار المجد للنشر والتوزيع

٠١٢٢٨٧٠٥٦٦: ت

طبعة حديثة

٢٠١٠

الموسوعة النموذجية في

الملكية العقارية

الجزء السادس

التوثيق

الموسوعة النموذجية في

الملكية العقارية

في ضوء الفقه وقضاء النقض
الجزء السادس

التوثيق

بمكاتب التوثيق وفروعها التابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق حسب
آخر التعديلات الصادرة من مصلحة الشهر العقاري والقرارات الوزارية
وقرارات رئيس مجلس الوزراء وأحكام محكمة النقض. والتعديلات
الجديدة لرسوم التسجيل والتوثيق الصادرة بقانون ٢٠٠٦/٨٢ ولائحته
التنفيذية رقم ٢٠٠٦/٤٥٢٤ والمنشورات الفنية حتى آخر عام ٢٠٠٩ .

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفتي

المحامي لدى محكمة النقض

ورئيس قسم المراجعة بالشهر العقاري (سابقاً)

طبعة حديثة

٢٠١٠

الناشر

دار المجد للنشر والتوزيع

ت : ٠١٢٢٨٧٠٥٦٦

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ
مُسَمًّى فَلَا تَكُتُبُوهُ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ
وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ
وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ
شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا
يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلَلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا
شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
وَأَمْرَ أَتَاكَانِ مِمَّنْ رَضَوْا مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
فَتَذْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾

[البقرة: ٢٨٢]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الطبعة الأولى

من منا لم يطرق باب الشهر العقاري - لعمل توكيل أو التوقيع علي عقد أو عمل إقرار رسمي أو عرفي مصدق عليه - فمع ضيق الوقت وكثرة المشاكل وتشعبها أصبح لزاما علي الفرد أن يعهد بها إلى من يثق فيه - لكي يتفرغ هو للأعمال الجسام التي تقتضي منه ذلك.

وإزاء ذلك رأينا أن نفرد كتابا مستقلا لا غني عنه لجميع طوائف الشعب ومختلف طبقاته عامة وللموثقين بمكاتب ومأموريات التوثيق خاصة يتضمن إجراءات وقواعد التوثيق والتصديق علي المحررات والعقود والتوكيلات والإقرارات مقرون بصيغها ونماذجها المختلفة للتيسير علي المواطنين وتسهيل الإجراءات وتخفيف المعاناة عن كاهلهم.

والله ولي التوفيق

المؤلف

مقدمة

الطبعة الثانية

كان للنجاح الكبير الذي حققه كتابنا المرجع في التوثيق -
الطبعة الأولى أكبر الأثر إذ دفعنا ذلك إلى إصدار الطبعة الثانية
المائلة وبها المزيد من الموضوعات مع التعمق في بعضها
وأتبعناها بالعديد من أحكام محكمة النقض سواء في التوكيلات أو
الشركات أو المحررات العرفية والرسمية وكلها موضوعات تهم
جميع أفراد وطبقات الشعب وليس قصراً فقط على المشتغلين
بالقانون والموثقين وذلك لأهميتها وضرورتها في حياتنا اليومية
فالجميع يتوق إلى معرفتها والبحث عنها
ونسأل الله العلي القدير أن تحوز الطبعة الثانية قبول ورضاء
الجميع.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الباب الأول

أحكام تنظيمية عامة

مكاتب التوثيق وفروعها

اختصاصها - نطاق اختصاص المكتب

وأثر مباشرة العمل خارج ذلك النطاق وحالات الاختصاص المكاني

مادة ١:

تختص مكاتب التوثيق وفروعها (بأعمال التوثيق) (م ١ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

مادة ٢:

لا يجوز (للموثق) بمكتب معين مباشرة أعمال التوثيق في منطقة تقع خارج اختصاص المكتب فإذا حدث وياشر العمل في تلك المنطقة التي أنتقل إليها وهي لا تتبعه عد الموثق (فرد عادي) وبصير العقد التي تم التصديق عليه (ابتدائيًا عرفيًا) وبالنسبة للعقد الرسمي الموثق (كالهبة مثلاً) يعد هذا العقد باطلا لا قيمة له (طعن ١٤/٧٩ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٨ م ٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

بينما يجوز (لصاحب الشأن) توثيق محرره بأي مكتب عدا حالتين فقط هي:

١- إثبات تاريخ عقد الإيجار.

٢- (الانتقالات) فهذه جميعا تخضع لمحل الإقامة والمأمورية أو المكتب الذي يقع في دائرة اختصاصه ذلك المحل.

اختصاص مكتب التوثيق وفروعه (م ٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

١- تلقي المحررات الرسمية وإثباتها بالدفتر ووضع الصيغة التنفيذية على صورها الواجبة التنفيذ وحفظ أصولها داخل لياصات وإرسال صورة منها (لدار المحفوظات بالأورمان بالجيزة) وإعداد فهرس لما تم توثيقه منها وإعطاء صورة منها لصاحب الشأن.

٢- التصديق على توقيع صاحب الشأن في المحرر العرفي وإعداد فهرس له.

٣- إثبات تاريخ المحرر العرفي وإعداد فهرس له.

٤- التأشير على الدفاتر التجارية التي ينص القسانون على التأشير عليها (ملغى بموجب منشور فني ٢٠٠٧/٦).

٥- إيداع اللوصايا والمحررات الموثقة بالخارج بعد التصديق عليها من تصديقات الخارجية المصرية.

٦- إعطاء شهادة من واقع دفتر التصديق على التوقيع لذي صفة وبالنسبة لدفتر إثبات تاريخ المحررات العرفية فلن يطلبها بعد سداد الرسم.

٧- إعطاء صورة رسمية من التوكيل لذي صفة ومن المحرر الرسمي الموثق (لذي صفة).

٨- وضع الصيغة التنفيذية على المحررات الرسمية.

٩- قبول إيداع المحررات.

الباب الثاني

توثيق العقود والتوكيلات (المحركات)

الاختصاص المكاني المحلي بالنسبة لإجراءات التوثيق (فني ١٩٩٦/٢
فقرة ٧) قاصرة علي حالتين:-

١- إثبات تاريخ عقود الإيجار (م ٢٤ ق ٤٩/١٩٧٧) (م ٨٤
تعليمات توثيق ٢٠٠١)

٢- الانتقالات (م ٤ ق ١٩٤٧/٦٨ الخاص بالتوثيق) (م
١٠٩ ت. ث ٢٠٠١) أما الدفاتر التجارية فملغاة بموجب منشور
فني ٢٠٠٧/٦ وهي لحالات المرض والسجن والضرورة القصوى
(كتاب دوري ١٩٩٥/٨٩)

الاختصاص النوعي لعقود الزواج والطلاق:

عقود الزواج والطلاق التي يكون أطرافها أجنبيا أو أحد
طرفيها أجنبي أو كان الطرفين مصريون ومختلفو الطائفة والملة:

ويختص بها (مكتب توثيق القاهرة والإسكندرية) طبقا م ٣ ق
١٩٤٧/٦٨ معدلة بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير العدل
رقم ١٩٧٨/٣٥١٧ وقرار وكيل وزارة العدل لشئون الشهر
العقاري رقم ١٩٧٩/١٣٠ والمعمول به من ١٩٧٩/٤/١

أما عقود الزواج التي يكون أحد أطرافها مصريون (متحدي
الطائفة والملة) فيختص بها (موقوفون منتدبون) لا يتبعون مصلحة
الشهر العقاري رقم وإنما يتبعون (محكمة الأحوال الشخصية
الجزئية) بموجب قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٢/٢٦ لسنة
١٩٥٥

لما عقود زواج المسلمين المصريون فيختص بها (المأنون الشرعي) وهو من حملة ليسانس الشريعة والقانون أو الثانوية الأزهرية علي الأكل ويخضعون في ذلك لقرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١/٤ لسنة ١٩٥٥ ويتبعون (محكمة الأحوال الشخصية للجزئية).

الباب الثالث

إجراءات التوثيق

المنشورات الفنية أرقام ٩٦/٣، ١٩٩٦/٢٢، ١٩٩٦/٣١

واختصاصات المسؤولين بمكتب التوثيق (فني ٢٠٠٦/١١)

هو (عمل قانوني) يقوم به (عضو فني قانوني) من حملة
ليسانس الحقوق بالجامعات المصرية يشترط فيه حلف اليمين أمام
السيد / وزير العدل

١- يتقدم صاحب الشأن إلي الموثق المختص لتحديد نموذج
الإجراء المطلوب والتأشير عليه بتقديم الرسم وتحصيله
١- يتوجه صاحب الشأن إلى مقدر الرسوم لتقدير الرسم
المستحق ثم سدادده (بالخزينة)

٢- يعود صاحب الشأن بعد السداد (للموثق) لإتمام الإجراء
المطلوب وعمل (محضر التصديق)

٣- بعد التصديق يختم المحرر من (رئيس مكتب التوثيق)
والرقم الكودي للمكتب ثم يوثق ميكروفيلم بعد سداد رسمه ثم يختم
بخاتم شعار الدولة من رئيس مكتب التوثيق

اختصاصات رئيس مكتب التوثيق والموثق ومكتب خدمة المواطنين:

١- رئيس مكتب التوثيق واختصاصاته (فني ٢٠٠٦/١١) (م)
٥. ت. ث ٢٠٠١

(منشور في) (٢٠٠٦/١١)

إلى جانب اختصاصات مكتب التوثيق سالف الإشارة علي
رئيس مكتب أو فرع التوثيق مهمة مباشرة وإبجاز الأعمال
الآتية:-

١- تلقي طلبات الحصول علي صور المحررات أو
الشهادات بقبولها وتحصيل رسومها.

٢- وضع خطة شهرية لتوزيع أعمال التوثيق علي الموثقين
وتعدل شهريا بالتللوب بين الموثقين وتوزع وفقا للأرقام معينة.

٣- الإشراف الإداري علي موظفي المكتب ومتابعة للعمل
الذي تم توزيعه عليهم وتنليل المشاكل والصعوبات التي تنشأ عن
ذلك.

٤- تكليف (موظف كفاء) لاستقبال (الجمهور) المتعامل
ونوع (الخدمة) التي يطلبها من خلال النماذج المجانية المقدمة منهم
وتوجيههم إلي الموثق المختص والتأشير علي المحرر برقم عددي
ممسلسل لكل خدمة بقلم (فلوما ستر أخضر) واسم الموثق المختص
بها.

٥- يقوم الموثق ببحث قانونية المحرر المطلوب توثيقه أو
التصديق عليه أو إثبات تاريخه والتأشير بتحصيل الرسم وإرشاد
صاحب الشأن لخزينة المداد.

٦- يقوم الموظف الكتابي باستلام المحرر بعد سداد رسمه
لتحرير (صورة)

٧- يقدر للرسم بمعرفة (مقدر الرسوم) علي ذات المحرر
ولا داعي لمراجعة التقدير من مراجع مالي آخر.

- ٨- ينادي علي صاحب الشأن من الصراف لمداد الرسم.
- ٩- يقوم الموظف الكتابي باستلام المحررات بعد السداد ويسلمها للموثق المختص.
- ١٠- بعد إنجاز الموثق للعمل يتسلم الموظف الكتابي المحرر لخته بشعار الدولة الخاص بالمكتب ثم يسلمه (للموثق) لتسليمه لصاحب الشأن.
- ١١- المحررات واجبة الشهر المؤشر عليها (صالح للشهر أو القيد) (المسند رسومها) تخضع لاختصاص الموظف الكتابي.
- ١٢- يلغي العمل بالمنشور الفني ١٨/١٩٩٩ كما يلغي العمل بمادة ٥ بند (١) من تعليمات توثيق طبعة ٢٠٠١.
- ١٣- يعمل بالمنشور ١١/٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٥/١١/٢٠٠٦

(ب) اختصاصات الموثق:

- ١- يراجع صور المحررات الموثقة ويطبّقها على الأصل.
- ٢- يقوم بعمل (محضر التصديق) بمعرفته وبعد توقيع أصحاب الشأن يذكر أسمائهم ومحل إقامتهم وبطاقة تحقيق شخصيتهم وحصول التوقيع أمامه طبقاً للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.
- ٣- يجب علي الموثق مراعاة أن يكون المحرر مكتوب بخط واضح بدون إضافة أو كشط أو تحشير طبقاً لنص المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.
- ٤- كتابة بيانات المحرر بدفتر التوثيق أو التصديق بخط واضح مقروء وكتابة اسمه ثلاثياً وتوقيعه وأن تكون البيانات

المثبتة بالدفاتر مطابقة لموضوع المحرر وذكر اسم (المكتب) الذي تم به الإجراء وذكر رقم قيد المحضر أو للمحرر بدفتر التصديق أو التوثيق.

(ج) مكتب خدمة المواطنين قاصر علي أحد الموظفين الكتابيين الذي يقوم بتوجيه صاحب الشأن إلى خطوات العمل.

(د) الانتقالات: قاصرة علي أحوال:

١- للمرض.

٢- السجن.

٣- للضرورة القصوى (كتاب دوري ١٩٩٥/٨٩).

(هـ) اختصاص مكاتب التوثيق (اختصاص عام) يقبل جميع المحررات بدون نظر لمحل إقامة عدا حالتين (فني ٩٦/٣، ٢٠٠٧/٦):-

١- إثبات تاريخ عقود الإيجار. (م ٢٤ ق ١٩٧٧/٤٩ بإيجار الأماكن). (م ٨٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

٢- الانتقالات (م ٤ ق ١٩٤٧/٨٦ بإصدار التوثيق) (م ١٠٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

الباب الرابع

قواعد العامة

والقانون الواجب التطبيق على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين الأجانب (مادة ٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١)
الحالة المدنية والأهلية (للأشخاص الطبيعيين):

يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها (بجنسيتهم)
أما النظام القانوني (للأشخاص الاعتبارية الأجنبية) (كالشركات والجمعيات والمؤسسات) فيسري عليها (قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسي (بمصر) فيطبق بشأنها في هذه الحالة (القانون المصري).

شروط أوجبه القانون بالنسبة للقصر والمصابين بعاهة أو قصور عقلي بعد البلوغ (المواد ١١٨ تعليمات التوثيق ٢٠٠١):

مادة ٨:

تطبيق (مواد تعليمات الشهر ٢٠٠١ من م ٧١ وما بعدها) على الأهلية.

مادة ٩:

للصبي المميز وهو من بلغ سن سبع سنوات (حق توكيل الغير) في الأحكام الصادرة في مواد إسقاط الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها مع تقديم (دليل إثبات) أنه (مميز)، فإن امتنع أثبت امتناعه مع تحميله المسؤولية عن ذلك.

مادة ١٠:

إذا كان أحد المتعاقدين (ضريراً، أو ضعيف البصر أو أبكم أو أبلصم) وجب علي الموثق أن يتأكد من استعانتة (بمعين) يوقع المحرر معه.

مادة ١١:

يجب حضور (معاوني المحكمة أو مندوب النيابة) مع (الوصي أو القيم) عند التوقيع علي العقد إذا نص (قرار المحكمة) علي ذلك.

للقيد علي اهلية التصرف: (المواد ١٢-١٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

مادة ١٢:

علي (الموثق) تكليف (الأجنبية المتروجة) بتقديم ما يثبت أهليتها للتعاقد (حسب قانونها الأهلي) فإن امتنعت وجب إحضار زوجها معها أو (تقديم إقرار رسمي من الزوج يفيد قبوله التعاقد).

مادة ١٣:

يجب علي الموثق بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية أو الموضوع أمواله تحت الحراسة أو الممنوع من التصرف حسب فهارس المأمورية أو المصادر أمواله وممتلكاته بالنسبة للتأمين (مراعاة المواد ٢٨٩-٤٠٩ تعليمات شهر ٢٠٠١ والمنشور الفني ١٩٩٩/٢)

ومن أحكام النقض بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية: -

-أنه وأن كان (البطلان) الذي يلحق أي عمل من أعمال الإدارة والتصرف الذي يجريه المحكوم عليه بعقوبة جنائية

بالمخالفة (للبنء رابعاً من م ٢٥ عقوبات) هو (بطلان جوهري) بحيث يترتب عليه بطلان الإجراءات، إلا إن هذا (الحجز القانوني) باعتباره (عقوبة تبعية) ملازمة للعقوبة الأصلية موقوت (بمدة الاعتقال) تنفيذاً للعقوبة المقضى بها علي المحكوم عليه، فلا محل له قبل البدء في تنفيذها من ناحية، كما ينقضي بانقضاء العقوبة الأصلية سواء كان الانقضاء بسبب حصول التنفيذ أو بالإفراج الشرطي عنها أو بسقوطها بالتقادم من ناحية أخرى (طعن ١٤٦/٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣).

الباب الخامس

إجراءات التوثيق

مبادئ عامة

(المواد ١٨-٢٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

مادة ١٨:

لا يجوز للموثق القيام بإجراءات (التوثيق الرسمي) أو التصديق علي التوقيعات أو التاريخ أو التأشير علي السفائر التجارية إلا بعد سداد الرسوم المستحقة عنها فإذا كان المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق عليه فيه حاصل علي (صالح لشهر) وجب سداد (كامل رسوم الشهر المستحقة) عنه.

ما لا يجوز إثباته:

(المواد ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٦ ت. توثيق ٢٠٠١)

١- عقود تأسيس الجمعيات والمؤسسات الخاصة لقانون ١٩٤٦/٣٢ وعقود تعديلها، إلا بعد (موافقة الجهة الحكومية التي تتبعها وخاتم شعار الدولة) (م ١٩ ت. ت ٢٠٠١).

٢- عدم إثبات (أسماء الشهرة) قاصرة علي (التوثيق) فقط دون محررات شهر العقارات ما لم تكن هذه الأسماء (ثابتة ببطاقة تحقيق الشخصية أو مستند رسمي مثبت للشخصية) (فني ١٦/٢٠٠٠) (م ٢٠ ت. ت ٢٠٠١).

٣- عدم توثيق أو تصديق (المحررات واجبة الشهر) إلا إذا كان مؤشرا عليها (بصالح الشهر) ولم تكن قد سقطت بفوات مدة

(السنة) علة تقديم طلب الشهر الخاص بها للمأمورية المختصة، وكذا المحررات واجبة للقيد بالسجل العيني إلا إذا كان مؤشراً عليها (صالح القيد) ومحررة على الورق الأبيض، وكذا استمارة التسوية إذا قدمت بعد الميعاد المحدد لسريان نظام السجل العيني على القسم المساحي الذي يحدده قرار وزير العدل، وفي حال تأجيل الميعاد يخطر صاحب الشأن بالاستمارة للموقوفة، بميعاد السريان الجديد. (م ٢١ ت.ث ٢٠٠١).

٤- المحررات التي تتضمن تنازل عن تراخيص البناء تؤتيق لو تصديق أو إثبات تاريخ سواء كانت مقابل أو بدون ويراعى عدم تضمين مشروعات المحررات المعدة للشهر بندا بذلك (م ٢٥ ت.ث ٢٠٠١).

٥- العقود العرفية أو الرسمية التي تزيد قيمتها عن عشرون ألف جنيه فأكثر ما لم تكن موقعة من (محام) مقيد أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ومصدق على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بدرجة قيده وصفته (م ١٦ ت.ث ٢٠٠١)، أما عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمي أو تعديلها فيلزم توقيعها من محام مقيد أمام المحاكم الاستئناف العالي على الأقل ومصدق على توقيعه من النقابة الفرعية للمحامين المختصة ونكر درجة قيده وصفته (م ٢/٢٦ ت.ث ٢٠٠١).

لما العقود التي يكون أحد أطرافها جهة حكومية أو قطاع عام أو قطاع أعمال أو مؤسسة عامة أو مؤسسات صحفية أو بنوك قطاع علم وليس استثمار فيمكن اعتماد توقيع الإدارة للقانونية لها وخاتمتها دون خاتم النقابة الفرعية (م ٣/٢٦ ت.ث ٢٠٠١).

ولا يسرى ما ذكر علي:-

١- محررات اوراق الإجراءات (كشهر حق الإرث وإلغاء الوقت وصحف الدعاوى والأحكام) (م ٤/٢٦ ت. ث ٢٠٠١).

٢- محررات إثبات التاريخ مهما بلغت قيمتها (م ٢٦/٥ ت. ث ٢٠٠١). وجوب اشتغال المحرر علي الجنسية والديانة والمهنة ومحل الإقامة لأصحاب الشأن المراد التصديق علي توقيعهم أو توثيق محرراتهم (م ٢٧ ت. ث ٢٠٠١) وإثبات ذلك بدفاتر التصديق أو التوثيق عدا القهارس.

تعيين محل إقامة ذوى الشأن (م ٢٧ ت. ث ٢٠٠١):

(فني ١٩٩٩/٣، المواد ٢٢، ٢٨، ٣٧، ٤٨ ق ٤٦/١١٤، المواد ٩، ١٤، ٢٤، ٢٥، ٣٢ من اللائحة التنفيذية في التوثيق ١٩٤٧/٦٨ م ٨ ق ٦٠/٨٩ بشأن إقامة الأجانب بمصر والمواد ٥/٢٤، ١/٦٥، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٨٩ ت. ث ٢٠٠١)

منع شهر المحرر أو منع توثيقه أو التصديق علي توقيعات ذوى الشأن.

٣- يضاف إلي مواد تعليمات التوثيق ٢٠٠١ الأرقام ٥/٤٤، ١/٦٥، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٨٩ للقررات الآتية:

— (وإذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة: يجب الإضافة إلي بيان محل إقامة الوكيل، بيان محل إقامة الموكل من حيث ذكر رقم المنزل والشقة واسم الشارع أو الحارة والناحية والشياخة والقسم والمحافظة التابع لها أي منها).

— (يدرج اسم الموكل واسم الوكيل إذا كان العمل القانوني قد تم بالوكالة).

— تعدل نهاية المولد ٦٧، ٧٨، ٨٩، ت. ث ٢٠٠١ ليكون
الآتي: (أما بالنسبة للتوكيلات يراعى أيضا إدراج أسماء الموكلين
وكذا الوكلاء في الفهارس سواء وقعوا أم لم يوقعوا).

— إضافة فقرة جديدة للمادة ٢٠ أولا تعليمات شهر ٢٠٠١:
(علي أن تكون بيانات محل الإقامة كافية ويذكر علي وجه الدقة
اسم الشارع ورقم المنزل والشقة واسم الناحية أو الشياخة والقسم
والمحافظة التي يقع في دائرتها محل إقامة أصحاب الشأن)
— (يعتبر سبب من أسباب منع شهر المحرر أو منع توثيقه أو
التصديق علي التوقيعات ذوي الشأن عدم ذكر محل الإقامة بطريقة
واضحة وخط مقروء).

— تضمين طلبات الشهر وكافة المحررات المقدمة من أجناب
بيان كاف عن محل إقامتهم بالموطن الأصلي بلغة موطنهم إلي
جانب اللغة العربية مع بيان محل إقامتهم العادية وموطنهم المختار
داخل جمهورية مصر العربية، والإخطار حال تغيير محل الإقامة
داخل مصر أو بموطنه الأصلي، وإثبات محل إقامة المترجم إن
وجد.

ونلك حفاظا علي أموال الخزانة العامة ودرا عن المساءلة
للقانونية).

وجوب توثيق المحررات (بالغة العربية) (م ٢٨ ت. ث ٢٠٠١):

فإذا كان صاحب الشأن المراد توثيق محرره (أجنبي) وجب
استعانتة (بمترجم) يوقع معه على المحرر، أما إذا كان المحرر
المقدم للتصديق علي توقيعات فيه مكتوب باللغة أجنبية وجب إرفاق
(ملخص معه بالعربية) موقعه عليه منهم.

وبالنسبة للعقود المحررة بلغة أجنبية ومطلوب إثبات تاريخها يكفي توقيع مقدمها علي (ملخص باللغة العربية) (م ٢٨ ت. ث ٢٠٠١).

وجوب امتناع (الموثق) علي مباشرة توثيق محرر أو التصديق علي التوقيع فيه تربطه بصاحب الشأن صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة واقتصار ذلك علي الأصل دون (الوكيل) (م ٢٩ ت. ث ٢٠٠١).

وجوب امتناع (الموثق) عن مباشرة إجراء توثيق أو تصديق أو إثبات تاريخ (إقرارات للتبرع بالكلي) (م ٣٠ ت. ث ٢٠٠١) (فني ٩٨/٧).

رفض التوثيق وأحواله والتظلم منه:

(المواد ٣١، ٣٢ ت. ث ٢٠٠١) (فني ٩٨/١٧)

أحواله:-

مادة ٢١: إذا اتضح للموثق:

- ١- عدم توافر الأهلية.
 - ٢- عدم توافر الرضا.
 - ٣- أن للمحرر المطلوب توثيقه أو التصديق عليه (ظاهر البطلان).
- أثر ذلك:

رفض إجراء التوثيق (كتابة) ويعتمد ذلك من رئيس مكتب التوثيق ويختتم بخاتم شعار الدولة، ويعاد المحرر بكتاب موصي عليه إلي صاحب الشأن بأسباب مبررة يوضح فيها أسباب

الرفض علي (نموذج) معد لذلك وتحفظ صورة منه وصورة من المحرر المرفوض (بمكتب التوثيق) موقعاً عليهما من الموثق ورئيس مكتب التوثيق مثبتاً بها تاريخ الرفض.

ويجوز لنوى الشأن استلام سبب رفض التوثيق في ذات اليوم بعد التوقيع بالاستلام أثناء تواجدهم بمكتب التوثيق، وإذا رفض أصحاب الشأن الاستلام والتوقيع بذلك، يرسل إخطار بذلك إلي أصحاب الشأن بكتاب موصي عليه في اليوم التالي علي الأكثر موقعاً عليه من الموثق ورئيس مكتب التوثيق.

مادة ٢٢:-

لمن رفض توثيق محرره (التظلم) أمام (قاضي الأمور الوقفية) بالمحكمة الواقع بدائرتها مكتب التوثيق خلال (١٠ يوم) من إبلاغ الرفض إليه أو تاريخ تسلمه سبب الرفض بمكتب التوثيق، كما له الطعن علي قرار قاضي الأمور الوقفية أمام غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية.

ويلاحظ:

أن قرار قاضي الأمور الوقفية أو غرفة المشورة لا يحوز قوة الشيء المقضي به في (موضوع المحرر).

ولصاحب الشأن حق (التظلم) مباشرة إلي (مصلحة الشهر العقاري).

بطاقة الإقامة:

(م ٣٢ ت. ث ٢٠٠١) (م ٣٣ ت. ث ٢٠٠١)

يجب عند إجراء التوثيق أو التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ لأي محرر يكون أطرافه أو طالب الإجراء فيه (غير مصري) التحقق من حصول (غير المصري) علي (ترخيص بالإقامة علي أرض الدولة وتوافر جواز سفر ساري المفعول).

ويمكن التحقق من توافر الترخيص بالإقامة (من واقع ختم الإقامة المدون بجواز السفر أو من بطاقة الإقامة أو من الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أو فروعها التي تفيد الإعفاء من قيود التسجيل والإقامة) علي أن يثبت ذلك بالمحرر وبفتر التوثيق أو التصديق.

وعلي الفئات المستثناة:

من تأشيرة الدخول وحمل جواز سفر عليهم تقديم (مستند رسمي به صورة للشخص المستثنى ومعتمد من وزارة الداخلية) طبقاً لأحكام المادة الخامسة و م ١٦ من القانون ١٩٦٠/٨٩ معدل بالقانون ١٩٩٦/٩٩ بشأن دخول وإقامة الأجانب لأرضى الدولة والخروج منها)

في ١٩٩٧/٧، ٢٠٠٠/١:

يستثنى رعايا دولة (البيبا) من شرط تقديم بطاقة إقامة جمهورية مصر اكتفاءً بالبطاقة الشخصية).

(عند إجراء أي عمل خاص بالشهر أو التوثيق) تيسيراً للتعامل وإعمالاً (لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٠/٥٢٤ بشأن الموافقة علي اتفاقية النقل والإقامة والعمل).

فني ٢٠٠٠/٢:

(تكرار) المنشوران السابقان أرقام ١٩٩٧/٧، ٢٠٠٠/١

الفينان

فني ٢٠٠٠/٩، (م ٢٢ ت. ث ٢٠٠١):

لما كانت المولد ١٦/٨ ق ٦٠/٨٩ معدلا بقانون ١٩٩٦/٩٩ بشأن دخول وإقامة الأجانب أراضي الدولة، قد أوجبت حصول الأجنبي على (ترخيص بالإقامة) في مصر سواء كانت هذه الإقامة (عادية أم خاصة، دائمة أم مؤقتة) (م ٢٢ ت. ث ٢٠٠١).

لذا يراعي ويجب الاعتداد بالإعفاء من قيود الإقامة المثبت علي (جواز سفر) رعايا (دولة السودان) أو الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية لو أحد فروعها بذلك (م ٢٢ ت. ث ٢٠٠١).

فني ٢٠٠٦/٢:

(للأجنبي المقيد الحرية المحبوس بسجون مصر) حق عمل
توكيل لمحام الدفاع عنه أمام المحاكم، دون مطالبة بتقديم ترخيص إقامة.

محرمات لا يجوز توثيقها إلا بشروط (م ٢٤ ت. ث ٢٠٠١)

١- إذا وردت علي (منفعة عقار) وزادت مدتها عن ٩ سنوات (عقود الإيجار) والأحكام النهائية المثبتة لها.

٢- (المخالفات والحوالات) بأكثر من أجرة ٣ سنوات والأحكام النهائية المثبتة لها.

يشترط تقديم طلب لشهرها بأمورية الشهر، ثم حصولها علي
(صالح للشهر) ثم سداد الرسوم النسبية المستحقة علي شهرها ثم
التحقق من عدم فوات مدة (السنة) علي تقديم طلب الشهر إلي
مأمورية الشهر المختصة (فني ١٦/١٩٩٩) (م ٣٤ ت. ث
٢٠٠١)، كما يجب علي (مكاتب التوثيق) الإمتناع عن قبيلت تاريخ
هذه المحررات واجبة الشهر بطريق (التسجيل) (م ٢/٣٤ ت. ث
٢٠٠١) (فني ١٦/١٩٩٩).

الباب السادس

الصفة والسلطة في إجراء التصرف القانوني

التحقق من صفة وشخصية صاحب الشأن طالب الإجراء القانوني:

علي الموثق التأكد من صفة وشخصية صاحب الشأن (م ٣٥
ت. ث ٢٠٠١)

١- بالبطاقة الشخصية أو العائلية أو كارنيه الرقم القومي.

ويعد من قبيل المستند الرسمي المقبول لإثبات الشخصية: (م
٢/٣٥ ت. ث ٢٠٠١):

١- بطاقة الإقامة.

٢- رخصة حمل السلاح.

٣- بطاقة البريد.

٤- جواز السفر.

٥- بطاقة عضوية نقابة المحامين متي كان عليها صورته
ورقم عضويته ومعتمدة من النقابة (فني ١/١٩٩٧).

٦- بطاقة عضوية نقابة الصحفيين متي كان عليها صورته
ورقم عضويته ومعتمدة من النقابة (فني ١١/٢٠٠٠)

٧- بطاقة عضوية نادي القضاة أو محكمة النقض لدي
التوثيق وعند تقديم طالبات الشهر (فني ٤/٢٠٠٢)

٨- التصاريح المعطاة من المحاكم لوكلاء المحامين.

٩- بطاقة عضوية نقابة التجاريين (فني ٢٠/١٩٨٧)
وبالنسبة لتصرفات تلك النقابة شهراً أو توثيقاً فإن لها سلطة

استقلالية دون رجوع لوزارة المالية في اعتماد المستندات والأوراق الخاصة بها وأنه عند إجراء أي عمل قانوني خاص بتلك النقابة يجب علي ممثلها تقديم صورة معتمدة من محضر اجتماع مجلس النقابة بتفويض ممثلها القانوني في شأن موضوع الإجراء المطلوب بشرط أن يكون معتمدا بخاتم النقابة فقط (منشور فني ٢٠٠٥/٤) وأنه عند التحقق من صفة الممثل القانوني لنقابة التجاريين يلزم الإطلاع علي بطاقة عضوية النقابة المذكورة أو تقديم خطاب أو مستند رسمي منها يفيد توافر هذه الصفة.

ثم صدر (كتاب دوري) بعدم قبول أي مستند في إثبات الشخصية سوى (كارتيه الرقم القومي)، ثم صدر منشور فني ٢٠٠٨/١٤ يجعل مدة سريان الرقم القومي (٧ سنوات) من تاريخ استخراجها، ويتم تحديثها خلال ٣ شهور من تاريخ انتهاء تلك المدة ويعمل به من ٢٠٠٩/١/١، وقد صدر ذلك المنشور بتنفيذا لقرار وزير الداخلية رقم ٢٠٠٨/١٧٢٣.

أ- الصفة:

وكيل يمثل غيره فلا تتحقق في وراث يوكل في حدود نصيبه وليس ممثلا لكل التركة (كتاب دوري ١٤٢ ش. ع بتاريخ ١٩٩٥/١١/٨)

ب- السلطة:

فهي تحويل للتوكيل للوكيل الحق في إجراء التصرف القانوني بالنص علي ذلك صراحة بالتوكيل.

يجب علي مأمور التوثيق التحقق من الآتي:

١- بحث الصفة والسلطة في إجراء التصرف القانوني:

يجب المطالبة بالمستندات المؤيدة (للصفة والسلطة) والإطلاع عليها في حالة التصديق ثم إعادتها لصاحب الشأن أو حفظها مع المحرر المطلوب توثيقه أو شهره حسب الأحوال (م ٤٩/١٩/٩٩ ت. ش ٢٠٠١) (م ٤٩ ت. توثيق ٢٠٠١).

وكذا طلب الشهر (م ٤٩ ت. ش ٢٠٠١) وأن الوكالة في أعمال الشهر (للمحامين والأزواج والأصهار وذوى القربى حتى الدرجة الثالثة) (م ٥٩، ٥٠٢ ت. ش ٢٠٠١، فني ١٩٩٩/٢٧).

وفيما يلي أمثلة لتلك الحالات:

١- تصرفات الكنيسة:

يطلب:

١- موافقة البطريركية.

٢- موافقة وتصديق مديرية الأمن المختصة.

٢- إشهار حق إرث مورث أجنبي:

أ - شهادة من القنصلية بتوزيع أنصبة ورثة الأجنبي.

ب - موافقة مديرية الأمن (م ١٤٨ ت. ش ٢٠٠١).

٣- تصرفات الجمعية الخيرية:

اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية.

٤- جهاز تصفية الحراسات التابع لوزارة المالية:

يطلب موافقة جهاز تصفية الحراسات ولا تطلب في حالة

كون (الجهاز) هو (المتصرف).

٥- تصرفات الشركة:

(السجل التجاري) كاف بذاته لإثبات (الصفة والسلطة) دون حاجة لاشتراط تقديم عقد شركة مصدق عليه، حيث أن السجل التجاري لا يتم استخراجه إلا بعد (تقديم صورة رسمية من عقد الشركة الموثق) (فني ١٩٩٢/٧) ويطبق ذلك في أحوال الشركات المساهمة والشركات القابضة والتابعة باعتبارهما من (أشخاص القانون الخاص) وتتخذ شكل شركة المساهمة وتخضع لذات نصوص قانون شركة المساهمة رقم ١٩٨١/١٥٩ ويمثل الشركة القابضة (رئيس مجلس إدارتها)، وبالنسبة للشركة التابعة (عضو مجلس الإدارة المنتخب) وذلك سواء أمام القضاء أو في تعاملاتها مع (الغير) أو (الإدارة)، مع ملاحظة أنه في حالة (الشركة القابضة) يقدم إلى الجانب (السجل التجاري) (الجريدة الرسمية المنشور بها قرار تعيين رئيس مجلس الإدارة) وفي حالة الشركة التابعة يقدم مع السجل التجاري بالمحكمة كما يكفي السجل التجاري (إقرار مصدق عليه من عضو مجلس الإدارة المنتخب) بأن كافة بياناته صحيحة وتحت مسؤوليته، وأضاف المنشور الفني ١٩٩٢/٢٥ (أنه يجب أن يكون الإقرار علي ذات المستند) أما بالنسبة لشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة: فيكفي تقديم (ملخص عقد الشركة) المستخرج من القلم التجاري، بالمحكمة كما يكفي (السجل التجاري) وكذلك يكفي تقديم (عقد شركة مصدق عليه).

ومن أحكام النقص:

(عقد الشركة) يتضمن (وكالة الشركاء بعضهم عن بعض) في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص مستقل عن

مال الشركاء فيها طبقا (م ٥٢٠ مني) (طعن ٢٩/١٠٠٨ ق
جلسة ١٩٥٩/٦/١٩).

في ١٩٨١/٢:

يجوز الوقف علي المنقول في (الشركات التجارية) بشرط
أن تكون أموالها مستغلة استغلالا جائز شرعا، أو إيداع المبلغ
بإحدى المصارف لاستغلاله شرعا وتقديم (شهادة بالإيداع) قبل
توثيقها، وبناء عليه يقبل توثيق أشهادات الوقف علي التغييرات
بوقف (حصص رأسمال الشركات التجارية) إعمالا لنص م ٨
ق ١٩٤٦/٤٨ بأحكام الوقف.

في ٨٦/٢١:

يجب على موثق الشهر العقاري قبول توثيق أو
التصديق علي توقيع العقد الابتدائي أو النظام الأساسي
للشركة إذا دخل في تكوين رأس مال الشركة الخاضعة
لقانون ١٩٨١/١٥٩ (حصص عينية) علي أن يتم اتخاذ
إجراءات نقل ملكيتها بعد إشهار (عقد الشركة) ونظامها
(بالسجل التجاري) (م ٢٢١ ت. ث ٢٠٠١).

ومن أحكام النقض:

تطبيق (أحكام البيع) إذا كانت حصة الشريك حق
ملكية أو حق عيني آخر، أثره: وجوب (تسجيل عقد
الشركة) حتى تنتقل ملكية الحصة العينية للشركة (م
١/٥١١ مني) (طعن ٣٥/٢٨٣ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩).

٦- الولي الشرعي علي ابنه القاصر:

إذا كان الثمن قد دفع تبرعا من الولي الشرعي (لا يطلب شيء) وإنما يتم الإطلاع علي (مسند الملكية) للتأكد من ذلك. أما إذا كان الثمن مدفوع من مال القاصر المدخر وكانت قيمة التصرف تزيد عن (ثلاثمائة جنيه) في أحوال التصرف في (العقارات والمحال التجارية والأوراق المالية) فيلزم تقديم تصريح من المحكمة المختصة (طبقا م ١٠ ق ١٩٥٢/١١٩ بالولاية علي المال).

٧- الوصي علي القاصر حال تصرفه نيابة عنه:

يطلب:

أ - قرار وصايا صادر من نيابة الأحوال الشخصية.

ب - إذن المحكمة بالتصرف + عقد البيع الابتدائي + حضور معاون النيابة إذا نص قرار المحكمة علي ذلك (قني ١٩٥١/٩/فقرة ١).

٨- الدولة والقطاع العام والهيئات العامة:

يكتفي بعمل (تفويض) موقع عليه من رئيس المصلحة ومعتمد بخاتمها شعار الدولة وذلك لأحد موظفيها (م ٦٣ ت. ش ٢٠٠١).

٩- بالنسبة للشركة المساهمة:

يراعى بالنسبة للتصرفات التي يكون (الرسمية) ركنًا فيها (كالرهن التأميني) يكتفي في إثبات صفة ممثل الشركة بتقديم (صورة من محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة) يعطي (العضو المنتدب) حق التوقيع علي العقد الرسمي نيابة عن الشركة (م ٦٢ ت. ش ٢٠٠١).

١٠- الصفة المشار إليها بالحكم (منشور في ١٩٨٠/٦):

عدم استلزام المطالبة بسند الصفة المشار إليها في الأحكام
اكتماء ببحث المحكمة والإشارة إلي ذلك في حيثيات الحكم باعتبار
أن حجية الحكم تشمل المنطوق والأسباب ومثالها (التوكيل).

١١- التعاقد مع النفس:

(غير جازم) طبقاً م ١٠٨ مني ولكنها استثنت ٣ حالات هي:

تعاقد الأب مع نفسه بصفته ولي شرعي علي ابنه القاصر،
وترخيص الأصيل والوكيل بالعمولة في الحالات التي نص عليها
القانون التجاري، والذي يهنا هنا هو نصريح الموكل للوكيل وذلك
بتعيين العقار المبيع تعييناً نافياً للجهالة علي وجه التحديد مقروناً
بعبارة سواء لنفسه أو للغير (منشور فني ١٥/١٧٩، م ٥٥ ت.ث
٢٠٠١).

١٢- التوكيل الخاص:

يراعى تعيين العقار تعييناً نافياً للجهالة وإذا كان هناك عدة
توكيلات يشترط تسلسلها ويذكر فيها أن الموكل بصفته وكلاً عن
فلان بموجب التوكيل رقم كذا يوكل فلان ولا يجوز
إجراء مثل هذا التوكيل في أحوال اشتراط الشكل الرسمي في
التصرف كالهبة والرهن التأميني بالنسبة للمدين الراهن والواهب
وإن كان يجوز ذلك بالنسبة للموهب له والدائن المرتهن (م ٦٠/٢
ت.ش ٢٠٠١).

س - ما الحكم حال صدور حكم صحة تعاقد عقد شركة توصية
بسيطة وعند التسجيل تعدلت هذه الشركة إلي (عقد شركة
مساهمة):

الجواب:

يقوم عقد التعديل + صحيفة الشركات + السجل التجاري
ويكتب بطلب الشهر:-

الموضوع: تسجيل حكم صحة تعاقد عقد بيع ابتدائي ضد /
..... لصالح/..... (شركة توصية بسيطة عدلت بعد
صدور الحكم إلي شركة مساهمة بموجب صحيفة شركات
رقم.....)

ويجوز للموكل بصفته إجراء توكيل للغير ولو لم يباح له ذلك
بسند وكالته ما لم يوجد نص صريح يمنعه من حق توكيل الغير
(طبقاً لنص م ٧٠٨ / م ٧٨ مرافعات، م ٥٦ ق ١٧/١٩٨٣ الخاص
بالمحاماة).

تصفية الشركات:

س- هل يجوز قيام (المصفي) بالبيع والشراء بدون إذن الشركاء؟

الجواب:

(نعم) يجوز طبقاً للمادة ٢/٥٣٥ مدني، ما لم يقيد الشركاء
تلك السلطة (بمحضر اجتماع الجمعية العمومية) (ويراجع المسجل
٢٥٤١ بتاريخ ١١/٢/١٩٩٨ إسكندرية).

علي الموثق مراعاة أن هناك (محركات لا يجوز شهرها) هي:

١ - دعوى وأحكام صحة التوقيع بعد عام ١٩٤٦ م
١٨٨/٢٣٥ ت. ش ٢٠٠١).

٢ - المحركات التي تتضمن تصرف في المنقول (حيث
تنتقل ملكيته بمجرد العقد والقبض والتسليم) (الحياسة في المنقول

سند ملكية الحائز) مع ملاحظة أن المنقول إذا ثبت بعقار عد (عقار بالتخصيص)^(١). ويكون سندا إنشاءها هو الفعل الذي صار به المنقول عقار وليس العقد ومثاله (ماكينة الطحين) (ويراجع الطعن ١٦/١٢١ ق جلسة ١١/٣/١٩٤٨) وكذلك لا يجوز (شهر رهن المنقول) وقيدته وتجديده وشطبه وتسليم الشهادات الدالة على ذلك حيث ينعقد الاختصاص بشأنها (لمكاتب التوثيق وفروعها) أو التصديق على التوقيعات أو إثبات تاريخ أما (شهر ذلك المنقول) فيكون أمام (السجل التجاري) وأما (رهن العلامات التجارية) فيكون أمام إدارة براءات الاختراع ويراجع (المنشور الفني ١١/١٩٩٧).

٣- المحررات التي تتضمن بنود مخالفة للنظام العام والآداب.

٤- المحررات المتضمنة الحصول على (حق اختصاص) بحكم واجب التنفيذ صادر ضد الورثة على دين للمورث، لما في ذلك من مخالفة لنص المادة ٢/١٠٨٥ مدني لخروج الملكية من المدين بالوفاء ويراجع (المنشور الفني ١٥/١٩٥٦/فقرة ١).

٥- المحررات المتضمنة التصرف في أراضي طرح النهر، لأنه من أملاك الدولة الخاصة طبقاً للمادة ١١ ق ١٠٠/١٩٦٤ الخاص بأملاك الدولة الخاصة.

١- غير أن هناك حالة يجوز فيها شهر العقار بالتخصيص ومثلها حكم إيقاع البيع الجبري حيث أنه بتسجيل تنبيه نزاع الملكية تعد (محجوزة) لا يسري فيها التصرف على الحاجز، وقد ذهبت محكمة الاستئناف بجلسته ٢٩/١٢/١٩٢١ إلى أن لقم كتاب المحكمة حق تحصيل رسم على تسجيل العقارات بالتخصيص) إذا تضمنها عقد بيع العقار بطبيعته حتى ولو ذكرت قيمتها مستقلة عن (قيمة العقار).

٦- المحررات المتضمنة (قيد حقوق الامتياز العامة)، لأنها لا تعطي (حق التتبع) باستثناء (امتياز الخزانة العامة).

٧- المحررات المتضمنة (وصية بالمنفعة) من صاحب حق المنفعة (ينقل حقه لغيره) (ما لم يكن مالكا ملكية تامة رقية ومنفعة معا) (طبقا للمادة ١/٩٩ مدني، فني ١٢/١٩٩٣)

على العضو الفني الموثق مراعاة تطلب الشكل الرسمي في عقدي هبة العقار والرهن التأميني وبعض عقود أخرى:

١- هبة العقار المسافرة المكشوفة والوعد به طبقا للمادة ٤٨٨ مدني، م ٤٧١، ١، ٣ ت ش ٢٠٠١ والجزاء على تخف (الرسمية) (البطلان المطلق)، أما الهبة المستترة غير المباشرة التي تتم تحت ستار عقد بيع طبقا للمادة ٤٨٨ مدني وكذا هبة المنقول التي تتم بالتبض والتسليم مختارا مع عمله ببطلانها شكلا طبقا م ٤٨٩ مدني (فلا يشترط فيها الرسمية).

٢- الرهن التأميني وشطبه.

٣- الوقف الخيري والرجوع فيه.

٤- بيع السفينة البحرية والطائرة (باعتبارهما منقول ذات قيمة).

٥- التخارج بدون مقابل.

٦- الأب الذي يبيع لابنه القاصر متبرعا له بالثمن (م ٢/٤٧٢ ت ش ٢٠٠١)، أما العقد الصادر من الغير لقاصر بثمن وكان التبرع صادر من الوصي عليه بدون قيد أو شرط فيمكن التصديق عليه دون طلب (تصريح من المحكمة م ٣/٤٧٢ ت ش ٢٠٠١).

٧- عقود البيع العرفية التي يبرأ فيها البائع المشتري من
الثمن (م ٤٧٢ ت.ش ٢٠٠١).

مع ملاحظة كتابة عنوان العقد في البندين الأخيرين ٦، ٧
(عقد بيع رسمي وليس هبة رسمي) - لأنها هنا (هبة مستترة).

ويلاحظ:

أن الأب إذا باع لابنه القاصر ودخلت الأم متبرعة بالثمن (لا
يشترط فيه الرسمية) ويكفي أن يكون عقد بيع عرفي مصدق علي
توقيعات أطرافه أمام الموثق.

علي الموثق التحقق من أهلية المتصرف:

وذلك من خلال بطاقة إثبات شخصيته أو بطاقة الرقم القومي
أو جواز السفر إذا حضر أمامه وإذا ورد بسند الملكية أنه (قاصر)
يكون التحقق من خلال صورة رسمية من (شهادة ميلاده) وإرفاقها
بالمحرر عند حصوله على (صالح الشهر) وسوف نتناول موضوع
الأهلية هذا تباعا على تفصيل.

الباب السابع

الأهلية والرضائية

(مادة ٦، ٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

مواد القانون المدني أرقام (٤٤، ٤٧، ١٠٩، ١١١، ١١٩)
قانون الولاية علي المال رقم ١١٩/١٩٥٢، مواد تعليمات الشهر
العقاري لسنة ٢٠٠١ الأرقام من ٧٧-١٢٦:

تعريف التصرف القانوني:

هو اتجاه الإرادة إلي إحداث أثر قانوني معين.

أنواع التصرف القانوني:

١- بالإرادة المنفردة: كما في (الوقف والوصية والإقرار
والإجازة).

٢- توافق إرادتين: كما في (عقود البيع - رهن - هبة -
بدل - قسمة - شركة - إجازة).

الأهلية لمباشرة التصرفات القانونية:

١- الأهلية الكاملة (شرط) لإجراء وأداء التصرف القانوني
ومباشرة الحقوق المدنية (ببلوغ الشخص سن ٢١ سنة) عاقلا رشيدا
لم يحجر عليه (م ٤٤/١، ٢ مدني).

٢- عديم الأهلية (فاقد التمييز) وهذا لا يكون أهلا لمباشرة
الحقوق المدنية لصغر سن أو عته أو جنون، ويعد فاقد التمييز كل
من لم يبلغ سن ٧ سنوات (م ٤٥/١، ٢ مدني).

٣- ناقص الأهلية: هو كل شخص يكون سنه ما بين ٧- ٢١ سنة ميلادية أو بلغ سن ٢١ سنة ولكنه سفيه (لا يحسن التصرف في المال) أو ذا غفلة (م ٤٦ مدني) ولا يجوز النزول عن الأهلية أو تعديل أحكامها (م ٤٨ مدني).

تصرفات الصبي المميز تنقسم إلى ٢ أنواع:

١- نافعة نافعا معضاً:

(كقبول الهبة بدون شرط وقبول الإبراء من الدين) وهذه التصرفات (صحيحة) وتصح وكالته للغير في ذلك.

٢- ضارة ضرراً معضاً:

ومثالها عقود التبرعات (كالإبراء من الدين والهبة والكفالة والوصية والوقف) ويعد الصبي المميز بالنسبة لها (عديم الأهلية) ولا يجوز للولي أو الوصي علي للقاصر مباشرة أي منها إلا (بإذن المحكمة) وهذه التصرفات (باطلة بطلاناً مطلقاً)، فلا يصحها الإجازة بعد البلوغ ولا تصح وكالته للغير في إجراءاتها (م ١١١ مدني).

٣- دائرة بين النفع والضرر:

ومثالها (البيع وعقد الشركة^(١) والإجازة^(٢) والرهن والبذل والقسمة^(٣) والصلح).

(١) انظر م ٥٠٥ مدني (لاحتمال الربح والخسارة) وانظر (م ١/٥١١ مدني).
(٢) غير أنها تعد من أعمال الإدارة فيجب فيمن يبشرها ببلوغ سن ١٨ سنة مأثوناً من الولي أو المحكمة وألا تزيد مدة الإيجار أو التأجير عن ٣ سنوات إلا بإذن المحكمة وإلا انقضت إلى ٣ سنوات طبقاً م ٥٥٩ مدني ويعتبر القاصر المأثون (كامل الأهلية) فيما لئن فيه (م ٦٤ من قانون الولاية علي المال).
(٣) فلايد من (وكالة خاصة) في كل عمل ليس من أعمال الإدارة (طبقاً ١/٧٠٢ مدني) بالنص الصريح عليها.

وبعد الصبي المميز بالنسبة لها (ناقص الأهلية) وهذه التصرفات (باطلة بطلان نسبي) أي قابلة للإبطال لمصلحة القاصر وتكون ممارستها لها عن طريق (وليّه الشرعيّ أو وصيّه) أو إذن المحكمة إذا بلغ سن ١٨ سنة في بعض التصرفات وذلك في الحدود الموضحة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١١٩ بشأن الولاية على المال.

ومجرد (قصر) المتصرف كاف (البطلان) التصرف أو طلب إبطاله ولو لم يترتب عليه (ضرر أو غبن) ويوجب إبطال المشاركة ولو لم يكن فيها (حذر) (طبقاً لنص المادة ١١٩ منقذ) (طعن جلسة ١٩٥١/٢/١). ويزول حق التمسك بالإبطال في حالتين هما:

١- إذا (أجاز) القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ٢١.
٢- إذا صدرت (الإجازة) من وليّه أو من المحكمة الأحوال وفقاً للقانون (م ٢/١١١ منقذ) وهي بلوغ القاصر سن ١٨ سنة وإذن له في التجارة أو في تسلم أمواله (مادة ٨٢ تعليمات شهر ٢٠٠١) ويلاحظ أن (الإجازة) تكون من (شخص طرف في عقد باطل بطلان نسبي) وحكمها أن العقد ينقلب بها (صحياً) يعكس الإقرار: الذي يكون من شخص (ليس طرفاً في العقد): وكمثال (إجازة المشتري للعقد في بيع ملك الغير) وحكم العقد الباطل نسبياً (أنه عقد صحيح منتج لأثاره إلى أن يبطل بحكم محكمة نهائي بناء على رفع دعوى أصلية بالإبطال).

كما يلاحظ مما سبق أن عقدي الرهن والشركة من عقود التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذا عقد الإيجار غير أنه في ذات الوقت يعد من (عقود الإدارة)^(١). فيكفي فيه أهلية الإدارة (١٨ سنة)

(١) انظر م ٥٠٥ منقذ (لاحتمال الربح والخسارة) وانظر م ١/٥١١ منقذ)

لوروده علي منفعة العين — علي أنه إذا كانت المدة أكثر من سنة — فيلزم (إنن وليه)، لو (إنن المحكمة) في حالة (الوصي) علي ألا تزيد المدة عن (٣ سنوات) (م ٥٦ ق الولاية علي المال)، وبالنسبة للمستأجر القاصر البالغ سنة ١٨ سنة يجوز له الاستئجار لزوم سكناه طبقاً م ٥٦/٢ ق ١٩٥٢/١١٩ بالولاية علي المال ويخرج من نطاق القاصر (السفيه وذوي النقلة). (الوسيط في شرح القانون المدني د/ المنهوري ج ٦ بند ٨٢) ويعد (عقد الإيجار) بالإضافة لكونه من (عقود الإدارة) — من (عقود التصرفات الدائرة بين النفع والضرر) لأنه من (عقود المعاوضات) — ولا يجوز (للوصي) التأجير لمدة أكثر من (٣ سنوات) (م ٥٥٩ مدني) ويعتبر القاصر المأنون (كامل الأهلية) فيما أنن له وفي التقاضي عليه (م ٦٤ ق ١٩٥٢/١١٩) ويلاحظ أن تحديد سن الرشد (ب ٢١ سنة) قاصر علي (المصريين). طبقاً لنص (م ٢/٤٤ مدني) أما (الأجانب) فتحدد أهليتهم طبقاً لأحكام قانون جنسيتهم طبقاً (م ١/١١ مدني). ويلاحظ أن تصرف الفرد قد يكون (عمل قانوني) يرتبط بالإدارة والأهلية وانعدامها يبطل التصرف، وقد يكون (مادي) يترتب بحكم القانون سواء كان عمداً أو نتيجة إهمال، وقد يكون (ضاراً) فيسأل عن تعويضه (طبقاً م ١٦٣ مدني) وقد يكون (نافع) نتج عنه إثراء فيسأل (بالتعويض) طبقاً (م ١٧٩ مدني).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

(عقد القسمة) من العقود التبادلية التي تتقابل فيها الحقوق ومن التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر ومن ثم فإذا كان أحد أطرافها (قاصراً) فإن عقد القسمة يكون (قابلاً للإبطال لمصلحته) ويزول حق التمسك بالإبطال (بإجازته) للتصرف بعد بلوغه (من الرشد) فإذا صدر حكم محكمة (بالبطالان) زال بآثر رجعي (آثر التصرف). (طعن مدني ٢٩/٤٤٩ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣).

الولاية

ثبوتها وترتيبها:

تكون للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يختَر الأب وصياً^(١) ولا يجوز للأب (التنحي عنها) إلا بإذن المحكمة (م ١ ق ١١٩/١٩٥٢) **ويجب في الولي:**

١ — الأهلية الكاملة لمباشرة حقوق الولاية (م ٢ ق ١٩٥٢/١١٩)

٢ — تصرفه مقيدة (بالمصلحة) فليس له ولاية إنشاء العقود الضارة محض (كالتبرعات) فإذا باشرها كانت (باطلة) فلا تصححها (إجازة) لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

٣ — أنها لا تثبت لكافر علي مسلم وكذلك العكس لقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَةَ أَوْلِيَاءَ مِنْهُمْ أُولَئِكَ يَبْغِضُونَ﴾ [المائدة: ٥١] **ولا يجوز للتبرع بمال القاصر إلا إذا توفرت شرطان:**

أ — أداء واجب إنساني أو عائلي

ب — (إذن المحكمة) (م ٥ ق ١٩٥٢/١١٩) الخاص بالولاية علي المال). وإذا أوصي مورث القاصر — بعدم تصرف ولي القاصر في المال المورث يلزم للتصرف (إذن المحكمة).

(١) بناء عليه فإذا اختار الرجل زوجته وصياً من بعده علي ولده الصغير ومات مصراً علي ذلك فليس (للجد) حق في الولاية.

أحوال وجوب (إذن المحكمة) عند تصرف (الولي) في أموال القاصر:

١- التصرف في عقار القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأقاربه حتى الدرجة الرابعة.

٢- تأجير عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد (بسنه).

٣- إقراض مال الصغير أو اقتراضه.

٤- الاستمرار في تجارة آلت للقاصر.

٥- قبول هبة أو وصية للصغير محملة بالتزامات معينة.

٦- التصرف في أموال القاصر المملوكة له (عقار - محل تجاري - أوراق مالية) إذا زادت قيمتها عن ٣٠٠ جنيه (والمحكمة) رفض الإذن في حالتين هما:

١ - إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر (في خطر).

ب - إذا كان التصرف فيه (غبن يزيد عن ٥/١ القيمة) (م ٧ ق ١٩٥٢/١١٩ ويخرج عن الخضوع لتلك المادة) (السيارات) لعدم النص عليها (صراحة) (م ٨٣ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٧. لا يجوز للولي (رهن عقار مملوك للقاصر) (لدين علي نفسه) (طبقاً م ٦ ق ١٩٥٢/١١٩ بشأن الولاية علي المال م ٨٤ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٨. لا يجوز (للجد) التصرف في مال القاصر أو الصلح عليه أو التنازل عن التأمينات بغير (إذن المحكمة).

ويمستثنى من شرط الحصول على إذن المحكمة بخصوص الولاية على الصغير ما يؤول للقاصر بطريق (التبرع من أبيه) إذا اشترط الأب (دون حق الرجوع عليه مستقبلاً). (م ٨٦ ت. ش ٢٠٠١) (م ١٣ ق ١٩٥٢/١١٩ بإصدار الولاية على المال عن هذا المال، كما يعنى الأب من (الالتزام بالجرد وتقديم حساب عن هذا المال)، كما (يعفى) من المسئولية عند (التجهل) (طبقاً م ٣، ١٣ ق ١٩٥٢/١١٩) (م ٨٦ ت. ش ٢٠٠١) (طعن ٣٤/٥١٦ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١) فيجوز للأب التصرف فيما تبرع به لابنه القاصر دون إذن المحكمة، ولأب حق التعاقد مع نفسه باسم القاصر طبقاً م ١٤ ق ١٩٥٢/١١٩ م ٨٧ تعليمات شهر ٢٠٠١ م ١٠٨ مدني) ولأب (قبض المستحق للقاصر) (بدون إذن المحكمة) طبقاً م ٧ ق ١٩٥٢/١١٩ (طعن ٦٤/٦٦٧٧ ق جلسة ١٩٩٦/٣/١٢).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

١- تصرف الأب بالبيع المنجز لابنه القاصر (صحيح) ولو كان هبة مستترة في صورة (عقد بيع)، ثبوت (صوربة الثمن) لا يترتب عليه سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن العقار محل التصرف وعدم استئذان المحكمة عند تصرفه فيه للغير. (طعن ٤٨/١٥٨٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩).

٢- البيع الصادر من الأب إلي أولاده القصر. النص في العقد علي أن الثمن دفع تبرعاً من الأم إقرارها بكتابتها لها لم تدفع ثمنها. القضاء بأن هذا الإقرار لا يعد دليلاً كتابياً لإثبات صوربة العقد بين طرفيه (لا خطأ). والهبة المستترة في صورة (عقد بيع) (صحيحة) متى توافرت فيها ظاهرياً الأركان اللازمة لانعقاد البيع. لا يغير من ذلك ثبوت نية التصرف بالتبرع في ورقة مستقلة.

(طعن ٤٢/٦٦٩ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)

القاصر المأذون

مادة ٨٨ تعليمات شهر ٢٠٠١:

يعد (كامل الأهلية) فيما أنن من قبل وليه أو المحكمة أو نص قانوني، كما يجوز له التقاضي فيه (م ٤٦ ق ١١٩/١٩٥٢ الخاص بالولاية على المال).

م ٨٩ تعليمات شهر ٢٠٠١:

للولي أن يأذن للقاصر الذي بلغ سن ١٨ سنة في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها، علي أن يكون ذلك (بإشهاد رسمي موثق) وله حق سحب الإذن (بنفس الطريقة).

ويجوز للقاصر إجراء التصرفات التالية (بإذن المحكمة) أو (بنص القانون) في أحوال:

١- أعمال الإدارة ووفاء واستيفاء الديون ولكن ليس له تأجير الأراضي الزراعية والمباني لمدة تزيد عن سنة ولا أن يفي الديون الثابتة بحكم واجب التنفيذ أو بسند تنفيذي إلا بإذن المحكمة (م ٩١ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٢- التصرف في صافي دخله في حدود نفقاته الضرورية ومن تلزمه نفقتهم قانونا (م ٩٤ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٣- له حق التجارة بشرطان:

أ - بلوغه سن ١٨ سنة

ب - إذن المحكمة (٥٧ ق ١١٩/١٩٥٢) (طبقا م ٩٢ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٤- القاصر البالغ سن ١٦ سنة له حق التصرف فيما يكسبه من عمله وفي حدود (م ٦٣ ق ١١٩/١٩٥٢) طبقا (م ٩٣ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٥- التصرف فيما يسلم له لأغراض النفقة وفي حدوده (م ٦١ ق ١١٩/١٩٥٢)(م ٩٤ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٦- ما يلزم لمهره ونفقته بشرط (إذن المحكمة)(م ٦٠ ق ١١٩/١٩٥٢)(طبقا م ٩٥ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٧- رفع دعاوى الزوجية والأمور المتعلقة بها من نفقة وطاعة وتوكيل الغير في ذلك بالنسبة للزوجة البالغة سن ١٦ والزوج البالغ ١٨ سنة (طبقا لنص المادة ٩٦ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٨- للصبي المميز وهو من بلغ سن ٧ سنوات الطعن في أحكام إسقاط الولاية أو وقفها أو ردها وتوكيل الغير في ذلك (م ٩٧ تعليمات شهر ٢٠٠١) مع تقديم الدليل على أنه (مميز) فإذا امتنع وجب إثباته في المحرر مع تحميله المسؤولية(فني ٦٥/٩).

٩- حق إبرام عقد العمل الفردي - وللمحكمة بناء على طلب الوصي إنهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر (م ٦٢ ق ١١٩/١٩٥٢) طبقا لنص المادة ٩٩ تعليمات شهر ٢٠٠١).

١٠- القاصر البالغ سن ١٤ سنة حق قبض أجره ومكافأته ورفع دعاوى العمل المتعلقة بها وله حق رفعها مستقلا عن نقابة العمل وله حق توكيل المحامين في ذلك (طبقا نص للمادة ٩٩ تعليمات شهر ٢٠٠١).

١١- للصبي المميز البالغ ٧ سنوات حق توكيل المحامين في الحضور معه للدفاع عنه في المحاكم الجنائية. ولمن تجاوز سنه ١٨ سنة أن يوكل عنه محامين في أحوال المخالفات والجناح غير المعاقب عليها بالحبس، أما المعاقب عليها بالحبس فيجب (حضوره بنفسه) (طبقاً لنص المادة ١٠٠ تعليمات شهر ٢٠٠١).

١٢- تصح (وصية) القاصر البالغ سن ١٨ سنة بشرط (إن) محكمة الأحوال الشخصية وكذلك للمحجور عليه لصفه أو غفلة (م ١١٦ مدني) (طبقاً م ٥ ق ١٩٤٦/٧١ الخاص بالوصية) م ٦٧ ق ١٩٥٢/١١٩ الخاص بالولاية علي المال (ولو في كل ماله).

١٣- م ٧٦ تعليمات شهر ٢٠٠١ تصرفات الصبي المميز التي يجريها بنفسه أو بوكيل عنه تكون صحيحة متى كانت نافعة محضاً (كقبول الهبة غير المقرنة بشرط وقبول الإبراء من الدين) بشرط ألا يقل سنة في ذلك عن ١٢ سنة ميلادية^(١).

(١) انظر المنشوران الفئان ١٩٥٤/٩ /فقرة ١٩٦٥/٩ والمواد ١٠٩ — ١١٩ مدني) تصرفات الصبي المميز (صحيحة) متى كانت نافعة محضاً (كقبول الهبة غير المقرنة بشرط وقبول الإبراء من الدين) ويجوز للصبي المميز التصرف في الأموال التي تسلم عليه بغرض الإتفاق والتصرف في المهر والنفقة إذا أئنت المحكمة بزواجه كما له حق التصرف في ماله الذي يكتسبه من عمله الخاص متى بلغ سن ١٦ سنة وإدارة أمواله التي سلمت إليه من وليه أو أئنت المحكمة باستلامها متى بلغ سن ١٨ سنة وإدارة أمواله التي سلمت إليه من وليه أو أئنت المحكمة باستلامها متى بلغ سن ١٨ سنة بالقبود الواردة بالقانون ١٩٥٢/١١٩ بأحكام الولاية علي المال وبعد القاصر في هذه الأموال المشار إليها (كامل الأهلية)، كما يجوز له (التقاضي فيها) وللزوجة التي بلغت سن ١٦ سنة والزوج الذي بلغ سن ١٨ سنة حق رفع دعوى الزوجية والأمور المتعلقة بها (كالنفقة والطاعة) لذا يراعى قبول التوكيلات الصادرة من الموكل في جميع الأحوال المشار إليها مع مطالبة بتقديم الدليل علي أنه (مميز).

١٤- للقاصر البالغ من ١٥ سنة مطالبة والده بالنفقة إذا كان بسبب طلب العلم - وقيل هذه السن توقع عنه والدته (م ١٨ مكرر ثانياً ق ١٠٠/١٩٨٥).

م ١٠٢ تعليمات شهر ٢٠٠١:

يجوز للأب تعاقد مع نفسه في بيع عقاره للقاصر وإن ينوب عنه في القبول، مع مراعاة ضرورة إفراغ التصرف في الشكل (الرسمي) باعتباره (هبة) - وعدم تنذيل مشروع المحرر علي الورق الأزرق المدموغ - الذي هو صورة طبق الأصل من العقد الرسمي الموثق علي السورق الأبيض المسطر ذي الهامشين والحاصل علي صالح الشهر وسدد رسوم تسجيله - (بالصيغة التنفيذية) حفظاً لحقه في الرجوع في هبته باعتباره التزام غير واجب التنفيذ.

مما سبق يتبين أن هناك ثلاث حالات يجوز للأب (الولي الشرعي) التصرف (دون إذن المحكمة):

١- إذا كانت قيمة المال المدخر أقل من (٣٠٠ جنيهه) (طبقاً لنص المادة ٧ ق ١١٩/١٩٥٢) (م ٨٣ ت. ش ٢٠٠١).

٢- إذا كان المال المتصرف فيه أل للقاصر بطريق (التبرع من وليه الشرعي عليه) (طبقاً لنص المادة ٣، ١٣ ق ١١٩ ١٩٥٢) (طعن ٣٤/٥١٦ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٨٤).

٣- بيع عقاره للقاصر بعقد رسمي موثق والتوقيع نيابة عن (القاصر) في القبول متعاقداً مع نفسه (طبقاً لنص المادة ١٠٠ ت. ش ٢٠٠١) بشرط عدم وضع الصيغة التنفيذية في (عقد الهبة الرسمي).

انتهاء الولاية:

ببلوغ القاصر سن الرشد ٢١ سنة ميلادية بقوة القانون. (م ١٨ ق ١١٩/ ١٩٥٢ بالولاية علي المال) .

ومن أحكام النقص في هذا الصدد:

حماية مال الصغير ووضع قيود علي سلطة الولي الأب في التصرف في هذا المال من بينها (وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية قبل التصرف فيما تزيد قيمته علي ٣٠٠ جنيه منه و إلا كان تصرفه غير نافذ في حق الصغير).

الاستثناء:

له التصرف فيما يكون قد تبرع به من مال لصغيره بجميع التصرفات القانونية دون قيد (المادتان ١٣/٧، ١٠١٣ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/١١٩ بأحكام الولاية علي المال) (طعن ٣١٠١/ ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥).

سلب الولاية وإسقاطها أو الحد منها:

ولاية الأب مقيدة بالنظر والمصلحة، عدم الإنفاق علي أولاده أو عدم العناية بهم أو سوء معاملتهم أو سوء القدرة أو سوء التوجيه سبب لجواز سلب ولايته أو الحد منها أو وقفها. (طعن ٣٥/٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢).

الوصاية

(المواد ١٠٥-١١٢ تعليمات شهر ٢٠٠١)

شروط تبرع الوصي بمال القاصر:

يجوز للوصي (التبرع بمال القاصر) بشرطان:

١- إذن المحكمة.

٢- أن يكون التبرع لأداء واجب إنساني أو عائلي (م ٣٨ ق ١١٩/١٩٥٢) (الولاية علي المال م ١٠٦ تعليمات شهر ٢٠٠١).

أحوال مباشرة الوصي التصرفات نيابة عن القاصر بإذن المحكمة:

يجوز (بإذن المحكمة) مباشرة الوصي التصرفات الآتية:

١- جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء أو نقل تقرير حق عيني عقاري أصلي أو تبعي.

٢- التصرف في المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل في أعمال الإدارة.

٣- الصلح والتحكيم إلا فيما يقل عن ١٠٠ جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة.

٤- حوالة الحقوق والديون وقبول الحوالة.

٥- استثمار الأموال وتصفيتها.

٦- اقتراض المال وإقراضه.

٧- إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ٣ سنوات في الأراضي الزراعية ولمدة أكثر من سنة في المباني.

٨- إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة.

٩- قبول التبرعات المقرنة بشرط أو رفضها.

١٠- الإتفاق من مال القاصر علي من تجب عليه نفقتهم شرعا إلا إذا كانت النفقة مقضيا بها بحكم واجب النفاذ.

١١- رفع الدعاوى — إلا ما يكون في تأخير رفعه ضرر بالقاصر أو ضياع حق له.

١٢- (الوفاء الاختياري) بالتزامات التي تكون علي التركة أو علي القاصر.

١٣- التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية في الأحكام.

١٤- التنازل عن التأمينات.

١٥- إيجار الوصي أموال القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأحد أقاربهم حتى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصي نائباً عنهم.

١٦- ما يصرف في تزويج القاصر.

١٧- تعليم القاصر إذا احتاج للنفقة والإنفاق اللازم لمباشرة القاصر مهنة معينة (م١٧/٧ تعليمات شهر ٢٠٠١).

١٨- قسمة مال القاصر (بالتراضي) إذا كانت له مصلحة في ذلك، أما في حالة القسمة القضائية فيلزم (مصادقة المحكمة الابتدائية) علي حكم المحكمة الجزئية القاضي بقسم الأموال إلي حصص ويقوم مقام التصديق الحكم الذي تصدره المحكمة بوصفها

محكمة استئنافية بتكوين الحصص (م ٤٠ ق ١١٩/١٩٥٢ الخاص
بالولاية علي المال) (طبقا نص م ١٠٨ تعليمات شهر ٢٠٠١).
ملاحظات :

١- نيابة الوصي علي القاصر (قانونية) إذا تجاوزها لا
ينصرف أثر التصرف إلي القاصر (طعن ٦١/١٦٤٤ ق جلسة
١٩٩٥/٣/٢٢).

٢- بلوغ القاصر ٢١ سنة دون الحكم قبلها باستمرار الوصية
يجعله كامل الأهلية (قانونا) دون حاجة إلي (حكم) (طعن ٤٩/٧٨١
ق جلسة ١٩٨١/٣/١٢).

٣- حظر مباشرة الوصي تصرفات التنازل عن الحقوق
والدعاوى وقبول الأحكام، أثر مخالفة ذلك (البطلان النسبي) ولا
تقيد في حقه ولو لم يترتب عليه ضرر (طعن ٥٤/١٠٧٨ ق جلسة
١٩٩٢/١/٥).

الوصي الخاص:

(م ١٠٩ تعليمات شهر م ٣١ ق ١١٩/١٩٥٢) بالولاية علي
المال يعين عن طريق (المحكمة).

مهمة الوصي الخاص:

١- إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو مع
مصلحة قاصر آخر مشمول بولاية.

٢- إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو
زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو مع من يمثلها الوصي.

٣- إبرام عقد من عقود المعارضة أو تعديله أو فسخه أو
إبطاله أو إلغائه بين القاصر وبين الوصي أو أحد المذكورين
بالبند (٢).

٤- إذا لال إلي القاصر مال بطريق (التبرع) واشترط المتبرع
ألا يتولى الولي إدارة المال.

٥- إذا استلزمت الظروف دراية خاصة لأداء بعض
الأعمال.

٦- إذا كان الولي غير أهل لمباشرة حق من حقوق الولاية.

الوصي المؤقت ووصي الخصومة

(م ٢٣ قانون الولاية علي المال رقم ١١٩/١٩٥٢)

تعيينه وسلب سلطته:

م ١١٠ تعليمات شهر ٢٠٠١:

ويكون تعيينه عن طريق (المحكمة) في حالة الحكم (بوقف الولاية) ولم يكن للقاصر ولي آخر - وكذلك إذا (وقف الوصي) أو حال ظرف مؤقت دون أداء واجبة وهو الذي يمثل القاصر في الدعاوى التي يباشرها لمصلحته وتنتهي مهمته بانتهائها وتقييمه المحكمة في حالة تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو الوصي عليه.

وللمحكمة تعيين (وصي خصومة) حتى مع عدم وجود مال للقاصر.

م ١١٢ تعليمات شهر ٢٠٠١:

يجوز الامتناع عن شهر التصرفات الصادرة من الوصي الخاص والوصي المؤقت ووصي الخصومة إذا قدم من يهيمه الأمر (قرار سلب سلطة الموصي).

انتهاء الوصاية

(م ١/٤٧ ق ١٩٥٢/١١٩ الخاصة بالولاية علي المال م ١١٣)

تعليمات شهر ٢٠٠١)

تنتهي بأحد الأحوال الآتية:

- ١- ببلوغ القاصر سن ٢١ سنة ميلادية.
- ٢- بعودة الولاية للولي.
- ٣- بعزل الوصي أو قبول استقالته.
- ٤- بفقد أهلية الوصي أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر.

الأهلية وأنواعها:

إما هي أهلية اكتساب الحق والتحمل بالالتزامات وهذه هي (أهلية الوجوب) أو الصلاحية للقيام بالتصرفات القانونية وهذه هي (أهلية الأداء) وأهلية الوجوب (الشخصية القانونية) تثبت لكل إنسان حي وتنتهي:

- ١- بالوفاة الطبيعية.
- ٢- الموت الحكمي (كالمفقود) ويجوز إثباتها بجميع طرق الإثبات (م ٣٠ مدني) وأهلية الأداء (مناطقها) (التمييز والإدراك والإدارة) وهي (كمال الأهلية).
- وتثبت للشخص البالغ سن ٢١ سنة عاقلاً رشيداً ولم يحجر عليه طبقاً لنص المادة ١/٤٤، ٢ مدني.

وهي متعلقة (بالنظام العام) لا يجوز الاتفاق علي النزول عنها
و إلا وقع باطلا طبقا لنص (م ٤٨ مدني).

وقد تتعرض الأهلية لعوارض تؤثر علي الإدراك والتمييز
سنتعرض لها بالتفصيل.

عوارض الأهلية وهي حالتان:

١- معدمة للإدراك والتمييز (كالجنون والعته) (عديم
الأهلية).

٢- تنقص الإدراك والتمييز (كالسفه والغفلة)(ناقص الأهلية).
وهاتان الحالتان (يحجز) علي صاحبها ويعين له (قيم) يباشر
عنه كل أو بعض تصرفاته، سنتعرض لها بالتفصيل فيما يلي:
حكم تصرف المجنون والمعته:

أ - الجنون في الشريعة الإسلامي: نوعان:

١- مطبق:

(أي مستمر) ولا يعتد بتصرفه في هذه الحالة (باطل).

٢- منقطع:

تتخلله فترات إفاقة وتصرفه في حالة (الإفاقة)(صحيح) يعتد به.

ب - المعته: علي نوعين:

١- نوع يعطى الإدراك والتمييز: وبأخذ حكم (الجنون
المطبق).

٢- نوع لا يفقد الإدراك والتمييز: وبعد صاحبه في حكم
(الصبي المميز).

موقف القانون المدني المصري من الجنون والمعتوه:

(سوي) القانون المدني المصري في م ١/٤٥ منه بين المجنون والمعتوه واعتبر كل منهم (عديم الأهلية والإرادة).

ويقع تصرفه باطل (بطلانا مطلقا) ولو كان (نافعا نفعيا محضاً) إذا صدر (بعد تسجيل قرار الحجر طبقاً م ١/١١٤ مدني) ولا يستطيع المتعامل معه الاحتجاج (بحسن نيته) فهي قرينة قانونية قاطعة على (انعدام الإرادة) وعلم الغير بذلك.

ويؤسس البطلان أما علي أساس:

١- انعدام الأهلية طبقاً (م ٢/١٤٤ مدني).

٢- أو انعدام الإرادة طبقاً (م ٨٩ مدني) التي تتطلب (الرضا) كركن أساسي لقيام العقد، أما إذا صدر التصرف (قبل تسجيل قرار الحجر) فيعد تصرفه (صحيح) كأنه صادر من (كامل أهلية).

ولقد أوجب القانون المدني (م ١١٤ منه) لإبطال التصرف (قبل) تسجيل قرار الحجر ثبوت أحد أمرين:

١- إما شيوخ حالة الجنون أو العته وقت التعاقد.

٢- أو علم المتصرف إليه بها بأن يكون علي بيئة منها ويكفي توافر أحد هذين الأمرين (طعن مدني ٣٠/٤٦٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) جلسة ١٩٧١/١٢/٧ جلسة ١٩٦٦/٤/٥ جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩ جلسة ١٩٧٧/٤/٥).

والعبرة في تحري أهلية المتعاقد هي بوقت إبرام التصرف أو العقد (طعن مدني جلسة ١٩٥٤/٢/٩، جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٦).

ويلاحظ أن صدور قرار الحجر والحكم بتوقيعه (بعد) صدور حكم صحة ونفاذ التصرف السابق عليه لا ينال من حجية الحكم ولتعلقه بحالة الإنسان وأهليته فيعتبر من (الأحكام المنشئة) التي لا تنسحب آثارها علي الوقائع السابقة عليه (طعن مدني جلسة ١٩٦٦/٩/٢١، وطعن مدني جلسة ١٩٧١/٤/٢٢).

مما سبق يتبين أن تصرف المجنون أو المعتوه (قبل) (تسجيل قرار الحجر) لا يكون (باطلاً) إلا إذا توفر أحد الأمرين سالفى الإشارة وأنها تكون صحيحة في حالة (حسن نية المتعاقد مع أيهما) (المجنون المعتوه) فتسجيل قرار الحجر يفترض (علم الكافة به) و أماكن الاحتجاج عليهم بانعدام أهلية المجنون والمعتوه فلا يعذر الاحتجاج بحسن نية المتعاقد مع أي منهما.

ويلاحظ أن زواج المحجور عليه (لعته) موقوف علي إجازة (الولي العصبية) ولا شأن في ذلك (للقيم) (حكم محكمة الوابلي الشرعية في ١٦/٣/١٩٤٧) (منشور بمجلة المحاماة الشرعية السنة ال ١٩ الأعداد ٧، ٨، ١٠ ص ٣٣٢). ويلاحظ أنه إذا نشأ الجنون أو لعته (بعد البلوغ) فيحكم علي صاحبه (بالحجر) وتقويم المحكمة عليه (قيماً) لإدارة (أمواله) طبقاً م ٦٥ ق ١١٩/١٩٥٢ الخاص بالولاية على المال، ويرفع الحجر (بحكم قضائي) ويرفع الحجر يعود للمجنون أو المعتوه (أهليته الكاملة) طبقاً (مادة ٦٥ ق ١١٩/١٩٥٢).

حكم تصرف السفية وذوي القفلة (قبل) تسجيل (قرار الحجر):

لا يكون باطل أو قابل للإبطال بحسب ما إذا كان ضار أو نافع أو دائر بين النفع والضرر إلا إذا كان يأخذ حكم تصرف (الصبي غير المميز) فلا يكون باطل أو قابل للإبطال إلا إذا:

١- كان نتيجة استغلال.

٢- لو كان نتيجة تواطؤا (م ١١٥ مدني) ولا يشترط اجتماع الأمرين معا بل يكفي توافر أحدهما (طعن مدني جلسة ١٩٧١/٤/٢٠).

لما (بعد) تسجيل قرار الحجر فيأخذ حكم تصرف (الصبي للمميز).

ويرد عليها استثناءات:

١- أنه يجوز للمحجور عليه (لسفه أو غفلة) (الوقف أو الإيضاء) بكل ماله أو بعضه.

بشرط (إن محكمة الأحوال الشخصية) (طبقا ٥ ق ١٩٤٦/٧١ الخاص بالوصية و م ١/١١٦ مدني).

غير أن يلاحظ هنا أن الوقف يكون علي نفس السفه (أي وقف أهلي) وقد (ألغي)، وبالنسبة للوصية فقد تطلب المشرع في مادة ٥ ق ٦٤/٧١ (كمال الأهلية ابتداء) فإذا عرض بعد ذلك (حالة سفه) فإن التصرف (يبقي صحيحا) ولا يبطل طبقا (م ١٦ من ذات القانون المشار إليه).

٢- أنه يجوز للمحجور عليه (لسفه أو غفلة) تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها فتسري عليه أحكام (القاصر المأذون) وتعد تصرفاته (صحيحة) طبقا م ٢/١١٦ مدني (م ٦٧ ق ١٩٥٢/١٩ الخاصة بالولاية علي المال).

ويلاحظ أن زواج السفه وطلاقه (صحيح دائما).

لما زواج المحجور عليه (لعته) فهو موقوف علي (إجازة الولي العاصب).

والسفيه:

مبذر علي خلاف مقتضى العقل متعمداً ذلك وهو مبصر
لتسلط شهوة الإلتلاف علي إرادته.

وذوي الغفلة:

يتصرف بحسن نية وسوء تقدير ويجره طيبة قلبه أن يغبن في
المعاملات - فهو ضعيف الإدراك وانظر (طعن مدني جلسة
١٩٧٥/٥/١٤).

وقد قضت محكمة النقض بأن (إقرار المحجور عليه لسفه
بالتنازل عن الاستئناف الصادر منه (بعد) تسجيل طلب توقيع
الحجر لا يعتد به بوصفه (ضار به ضرر محض) (طعن مدني
٣١/١٣ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢) (طعن مدني جلسة
١٩٧١/٤/٢٠) ولا يرفع الحجر إلا (بحكم قضائي) وبه يعود
للسفيه وذوي الغفلة (أهليته الكاملة).

موانع الأهلية:

هو سبب طارئ (مؤقت) يحول دون مباشرة الشخص
التصرفات القانونية بنفسه أو بمفرده ولكنه كامل الأهلية (كامل
أهلية الأداء) وحالاتها أربعة في القانون المدني المصري:

أ - فقد تكون (مادية) ومثالها (الغيبه) وهي طبقاً م ٧٤ ق الولاية
علي المال :

١- المفقود.

٢- من ليس له محل إقامة معلوم.

٣- من كان له محل إقامة معلوم بالخارج ولكنه لا يستطيع مباشرة وإدارة أمواله بمصر (يحتاج لوكيل)

ب- وقد تكون (طبيعية) ومثالها:

١- العجز الجسماني الشديد.

٢- مصاب بعمهتين مجتمعتين معا (العامة المزوجة) وهذان الاثنين يحتاجان (لمساعد قضائي) يعين (بحكم محكمة) (طبقا م ٧٠ ق ٥٢/١١٩ ق الخاص بالولاية علي المال).

ج- وقد تكون (قانونية):

كان يحكم علي الشخص (بعقوبة جنائية) ويعتبر خلال مدة وفترة العقوبة (عديم الأهلية) بالنسبة لها وتعين المحكمة (قيما) عليه لإدارة أمواله (طبقا م ٢٥ رابعا قانون رقم ١٩٣٧/٥٨ الخاص بالعقوبات المصري).

الغيبية

(المواد ١١٨ - ١٢٥ تعليمات شهر ٢٠٠١)

أحوال تعيين وكيل عن الغائب وشروطها:

م ١١٨ تعليمات شهر ٢٠٠١:

تقيم المحكمة (وكيلا عن الغائب) (كامل الأهلية) متى كان قد انقضي مدة سنة أو أكثر علي غيابه وترتب عليه تعطيل مصالحه في الأحوال الآتية:

١- إذا كان مفقودا لا تعرف حياته أو مماته.

٢- إذا كان له محل إقامة أو موطن معلوم - أو كان له محل إقامة أو موطن معلوم بخارج جمهورية مصر- واستحال عليه تولي شؤنه بنفسه أو الإشراف علي من ينيبه في إدارتها (م ٧٤ ق الولاية علي المال م ١١٨/ثانيا تعليمات شهر ٢٠٠١).

وإذا ترك الغائب (وكيلا عاما) تحكم المحكمة (بتبنيته) متى توافرت فيه الشروط المطلوب في الوصي (م ٧٥ قانون الولاية علي المال م ١١٩ تعليمات شهر ٢٠٠١)

انتهاء الغيبة:

تنتهي الغيبة:

١- بزوال سببها.

٢- أو بموت الغائب

٣- أو بحكم محكمة الأحوال الشخصية باعتباره ميتا (م ٧٦ ق الولاية علي المال ٩ ١٢٠ تعليمات شهر ٢٠٠١).

المفقود

(م ٢١، ٢٢ ق ١٩٨٥/١٠٠ الخاص بالأحوال الشخصية
محل بقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٢، م ١٢٠ تعليمات شهر ٢٠٠١)

متي يحكم بموت المفقود؟

يحكم (بموت المفقود) الذي يغلب عليه الهلاك — بعد (أربع
سنوات) من تاريخ فقد.

أحوال اعتبار المفقود ميتاً ومتي؟

م ٢/٢١ ق ١٩٢٩/٢٥ ويعتبر المفقود (ميتاً) بعد مضي
١٥ يوم على الأقل (سنة) من تاريخ فقد في أحوال:

١- ثبوت أنه كان علي ظهر سفينة غرقت.

٢- أو كان في طائرة سقطت.

أو إذا كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات
الحربية وقد استبدلت م ٢/٢ ق ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام
الأحوال الشخصية بموجب ق ٢/٢٠٠٦ والمنشور بالجريدة
الرسمية العدد ٦ مكرر بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٦ ويعمل به من اليوم
التالي لتاريخ نشره.

ويصدر رئيس مجلس الوزراء — أو وزير الدفاع بحسب
الأحوال — بعد التحري واستظهار القرائن التي يغلب معها
(الهلاك) — (قرار) بأسماء المفقودين الاعتباريين (أموات) في حكم
الفقرة السابقة — ويقوم هذا القرار مقام الحكم (بموت المفقود) وفي
الأحوال الأخرى التي لم يشار إليها، يفوض تحديد المدة التي يحكم
بموت المفقود بعدها (للقاضي) علي ألا تقل عن أربع سنوات —

وذلك بعد التحري بجميع الطرق الموصلة لمعرفة ما إذا كان المفقود (حيًا أو ميتًا) وعند الحكم بموت المفقود - أو نشر (قرار رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع) باعتباره ميتًا بالنسبة لما سبق ذكره - وتعد زوجته (عدة الوفاء) ما لم تكن قد طلقت منه قبل ذلك ولها بعد انقضائها (التزوج بأخر غيره) وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار في الجريدة الرسمية ويراجع (المواد ٢١، ٢٢ ق ٢٣/١٩٩٢).

وقد ثار التساؤل حول حكم المفقود الذي يجئ حيا بعد الحكم بموته أو لم يجئ ولكنه تبين أنه حي حقيقة؟
والجواب أنه:

أ - بالنسبة لأمواله التي قسمت بين ورثته:

يسترد الموجود منها في أيديهم وما يستحق له من إرث مورثه في أيدي باقي ورثته وما يوجد من الوصية في أيدي ورثة الموصي، أما ما يستهلكه ما ذكروا فلا تعويض عنه لأن يدهم عليه كانت شرعية بموجب الشرع والقانون، كذلك حالة تصرفهم فيه بالبيع فلا يرجع عليهم ولا على المشتري لنفس الأسباب سالفه الذكر.

ب - وبالنسبة لزوجته التي اعتدت عدة الوفاء فتعود إليه الزوجة في ثلاث أحوال:

١ - إذا لم تكن قد تزوجت بغيره.

٢ - أو تزوجت بغيره ولكن لم يدخل بها.

٣- أو دخل بها مع علمه بحياة المفقود وقت العقد أو قبل
الدخول طبقاً م ٨ ق ٢٥/١٩٣٠.

أحكام محكمة النقض في الأهلية:

١- أن م ١١٤ مدني جديد جاءت بحكم جديد لم يكن مقرر
بالقانون المدني السابق إذ أوجبت لبطلان التصرف السابق علي
تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة العته (شائعة) أو أن يكون
المتصرف إليه (على بينة منها وعالماً بها) وبناء عليه فإذا كان
الحكم الصادر في ظل القانون القديم قد قضى ببطلان العقد
المطعون فيه تأسيساً علي انعدام إرادة المتصرف وقت التعاقد فلا
يصح النعي عليه انه قد خالف القانون بمقولة انه أجري أثر قرار
الحجر الموقع فيما بعد علي العقد السابق عليه إذ أنه متى كانت
الإدارة (معمدة) فإن التصرف يقع (باطلاً) سواء كان قد حجر علي
المتصرف أم لم يحجر عليه (طعن مدني جلسة ١٩٥٩/١/٢٢)
فيكون وقت التعاقد هو المعول عليه لإبطال التصرف الصادر (قبل)
تسجيل قرار الحجر (طعن ١٥٤/٥٤ جلسة ١٩٨٥/٢/١٧).

٢- التصرف الصادر من ذي غفلة أو من سفيهة (قبل)
تسجيل قرار الحجر عليه (قابليته للإبطال) إذ كانت نتيجة (استغلال
أو تواطؤ) لا يشترط اجتماع الأمرين. توافر (الاستغلال) عند عدم
تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم
المتصرف إليه بحالة المتصرف. وتوافر (التواطؤ) عند توقيع
الحجر علي المتصرف الذي يعتمد إلي التصرف في أمواله بقصد
تقويت أثار الحجر المرتقب (طعن ٣٠/٤٤٤ ق جلسة
١٩٦٥/٦/٢٤).

٣- الحكم بإبطال تصرف سفينة قبل الحجر عليه علي أساس الاحتيال علي القانون لا يقوم إلا إذا تبين أن المتصرف له تعامل مع السفينة وهو عالم بسفينة متواطئاً معه في تعامله لتقويت آثار حجر متوقع (طعن ١٨/١٢٨ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١١) (طعن ١٨/١١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/٢٥).

٤- العتة بعدم إرادة من يصاب به، فتقع تصرفاته (باطلة) من وقت ثبوته، تلك التي تعد إرادة المعتبر وقت صدور التصرف منه وأن حالة العتة كانت قائمة وقت إبرام العقد وأن حكم المحكمة في ذلك صحيح لالتزامها بالمبادئ القانونية الخاصة بالأهلية وعوارضها (طعن مدني جلسة ١٩٥٦/١١/٢٩).

٥- قرار الحجر للسفينة لا يسري إلا من وقت صدره ولا ينسحب إلي التصرفات السابقة عليه إلا إذا كانت قد حصلت بطريق التواطؤ والغش والاستغلال (طعن مدني بجلصة ١٩٥٦/١٠/٢٥) (طعن ٤١/٣٩٧ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣).

الحجر

(المواد ١١٤، ١١٥ تعليمات شهر ٢٠٠١)

علي من يحكم بالحجر ومن يدير أمواله:

يحكم بالحجر علي (البالغ) لجنون أو عته أو سفه أو غفلة.
ولا يرفع الحجر إلا (بحكم محكمة) وتعين المحكمة (قيم) لإدارة
لمواله (م ١١٤ تعليمات شهر ٢٠٠١). (م ٦٥ ق ١١٩/١٩٥٢
بشان الولاية علي المال).

لن تكون القوامة وترتيبها: (م ٦٨ ق ١١٩/١٩٥٢):

تكن القوامة (للأب البالغ ذكر أو أنثى) وعند التعدد تعين
المحكمة أصلهم عدلا وكفؤا، ثم (للأب) ثم (للجد) ثم لمن (تختاره
المحكمة) ويجوز لها تعيين (الزوجة) لتوافرها الثقة بها خاصة إذا
كانت أم الأولاده، ويعد الأب والجد في حالة الحجر للأسباب السالفة
للذكر (قيم) لأن الولاية تنقطع بالبلوغ (ولا تعدد بالحجر).

التصرفات الصادرة من الأشخاص المطلوب الحجر عليهم:

حالي إيقاف طلب الشهر الخاص بالمعجور عليهم:

١- إذا صدر قرار بتوقيع الحجر (وسجل) طبقا (م ١١٤/١،
١١٥ مني).

٢- أو قضت المحكمة (بمنع) المطلوب توقيع الحجر عليه
(من التصرف)، وتعيين (قيم) لإدارة أمواله طبقا م ٦٥ من قانون
الولاية علي المال) فإذا توافر أحد هاتين الحالتين يوقف إجراء
طلب الشهر (م ١٣ تعليمات شهر ٢٠٠١)، أما إذا اقتصر الأمر
علي تسجيل طلب الحجر فقط فيسار في الإجراءات مع تضمين

مشروع المحرر (بند) بتحمل المتعاقدين (نتائج) الحكم في طلب الشهر.

الإنذار لا يوقف إجراءات الشهر إذا لم يكن مؤيدا بالمستندات:

وفي حالة ورود إنذار يشير إلي تقديم طلب الحجر علي شخص غير مؤيد بالمستندات (تسجيل طلب الحجر، صدور الحكم فيه، المنع من التصرف) وفي هذه الحالة يسار في الإجراءات مع عمل إقرار منفصل علي الورق الأزرق المدموغ من صاحب الشأن يفيد عمله بالإنذار وتحمل كافة النتائج المترتبة عليه (ويلحق بمشروع المحرر كأحد أوراقه) (م ٣/١٢٣ تعليمات شهر ٢٠٠١) ويعرض الأمر علي المكتب قبل التأشير عليه (بمقبول للشهر) في حالة وجود مستندات مؤيدة.

المساعدة القضائية

(المواد ١١٦، ١١٧ تعليمات شهر ٢٠٠١)

يشترط تعيين مساعد قضائي إصابة الشخص بعاهتين:

إذا كان الشخص (أصم أبكم)، أو (أعمى أبكم) وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة تعيين (مساعد قضائي) (معاون نيابة) يعاونه في التصرفات (م ١١٧ للمدني) (م ١١٦ تعليمات شهر ٢٠٠١) ويكون لها نفس الحال إذا كان الشخص (مصاب بعز جسماني شديد) (م ٧٠ ق ١١٩/١٩٥٢) (م ١١٧ مدني).

م ١١٧ تعليمات شهر ٢٠٠١:

إذا امتنع المساعد القضائي عن الاشتراك في التصرف يرفع الأمر للمحكمة، فإن رأت الإمتناع في غير محله أُنسبت بمساعدته بالإنفراد في إيرامه أو عينت شخصاً آخر كمساعد قضائي في إيرامه.

وإذا رأي المساعد القضائي أن من تقرر مساعدته يعرض أمواله للخطر جاز للمساعد عرض الأمر للمحكمة — ولها أن تأمر (بعد التحقيق بإنفراد للمساعد بهذا العمل).

علي الموثق معرفة ما جاء بالنشور الفني ١٩٩٩/٢:

ق ١٩٩٨/١٧٤ المعدل لبعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية (م ٢٠٨ مكرراً، ب) ويعمل به من ١٩٩٩/١/٥، م ٢٥/رابعاً عقوبات).

بخصوص (المنع من التصرف) للمحكوم عليه جنائيا: (فني ١٩٩٩/٢):

يحرم المحكوم عليه (بعقوبة جنائية) (طبقا م ٢٥/ رابعا عقوبات مصري) من إدارة أمواله وأملكه (مدة تنفيذ العقوبة) وينوب عنه في الإدارة (قيم يختاره وتصدق عليه المحكمة) أو (القيم الذي تعينه المحكمة المدنية الكلية التي يقع في دائرتها محل إقامته إذا لم يختار أحد).

وبالنسبة لتصرفه في أمواله:

له حق إجراء التصرفات القانونية بما فيها الوقف والإيصاء (بدون قيم) بشرط (إذن المحكمة المدنية).

ومن أحكام النقض:

أنه إذا كان البطلان الذي يلحق أي عمل من أعمال الإدارة والتصرف الذي يجربه (المحكوم عليه بعقوبة جنائية) بالمخالفة للبند رابعا من م ٢٥ عقوبات هو (بطلان جوهري) بحيث يترتب عليه بطلان الإجراء ذاته، إلا أن هذا الحجر القانوني باعتباره المقضي به علي المحكوم عليه، فلا محل له قبل البدء في تنفيذها من ناحية، كما ينقضي بانقضاء العقوبة الأصلية سواء كان الانقضاء بسبب حصول التنفيذ أو بالإفراج الشرطي عنها أو بالعفو عنها أو بسقوطها بالتقادم من ناحية أخرى (طعن ٥٤/١٤٦ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٣).

وأورد منشور فني ١٩٩٩/٢:

وردت م ٢٠٨ مكرر (أ) إجراءات جنائية مصري أنه في الأحوال التي تقوم فيها من التحقق (لدلة كافية) علي جدية الاتهام (للموظف العام) الذي يتربح من الوظيفة في الجرائم المنصوص

عليها بالمواد ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٥ مكرر ١١٦، ١١٧، ١١٧ مكرر عقوبات مصري وهي (جرائم الاختلاس والتربح والغدر والإتلاف والحريق العام لأموال الدولة من موظف عام والتي تقع علي أموال الدولة والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة... أنه إذا قدرت (النيابة العامة) أن الأمر يقتضي اتخاذ (تدابير تحفظية) علي (أموال المتهم) بما في ذلك منعه من التصرف فيها أو إدارتها وجب عليها أن تعرض الأمر علي المحكمة الجنائية بطلب الحكم بذلك وللنائب العام عند الضرورة، الأمر مؤقتاً بمنع المتهم وزوجته وأولاده القصر من التصرف في أمواله أو إدارتها وتعيين من يديرها مع عرض الأمر علي المحكمة الجنائية خلال ٧ أيام من تاريخ صدوره، بطلب الحكم بمنع التصرف أو الإدارة وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن ولمن صدر ضده حكم بالمنع من التصرف أو الإدارة (التظلم) أمام المحكمة الجنائية بعد مرور (٣ شهور) من تاريخ الحكم، إذا رفض يكرر نفس الأمر بعد ٣ شهور من صدور الحكم بالتظلم.

وفي جميع الأحوال ينتهي المنع من التصرف أو الإدارة بـ:

- ١- صدور قرار بأنه لا وجه لإقامة للدعوى الجنائية.
 - ٢- أو بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة.
 - ٣- أو بتمام تنفيذ العقوبات المالية والتعويضات المقررة بهما.
- فأورد المنشور للفني ١٩٩٩/٢ في نهايته بأنه يكون المنع من التصرف بقرار من (المدعي العام الاشتراكي) أو (إدارة الكسب غير المشروع) أو (بأمر وقفي من النائب العام) معروض علي المحكمة الجنائية المختصة خلال (٧ أيام) علي الأكثر من تاريخ صدوره، كما أن المنع من التصرف (بحكم من المحكمة الجنائية المختصة).

وكانت المحكمة الدستورية قد حكمت بعدم دستورية م ٢٠٨ مكرر ١/أ جنائية التي تخول النائب العام منع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها في الدعوى ٢/٢٦ ق دستورية جلسة ١٩٩٦/١٠/٥ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٤ بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٧) ومن باب التيسير علي المواطنين أصدرت مصلحة الشهر العقاري(المنشور الفني ١٩٩٦/٤٧) بأنه في حالة صدور (قرار المنع من التصرف) من النائب العام قبل صدور حكم للمحكمة الدستورية العليا يطالب صاحب الشأن بتقديم شهادة من النيابة العامة بمركز المتهم القانوني وحقوقه حتى يمكن السير في إجراءات تسجيل طلب الشهر.

تلي ذلك صدور القانون ١٩٩٨/١٧٤ المعدل للمادة الملغاة دستوريا رقم ٢٠٨ مكرر أ ب إجراءات جنائية والذي تم إذاعته بالمنشور الفني ١٩٩٩/٢ سالف الإشارة بعالية.

وعلى الموثق الفني للتأكد من صفة (المتصرف) و(المتصرف إليه) في حالة الشفعة ورجوع الواهب، ودرجة قرابة الوكيل في حالة القيام بإجراء الشهر العقاري واستبعاده الأصهار في حالة ملكية الأسرة.

الباب الثامن

القرباية النسبية وقرباية المصاهرة وقوتها في الإثبات

ومدى أثرها في إجراءات التوثيق

المواد ٢٥، ٣٦، ٣٧ مدني، ٧٢ مرافعات

أولاً: قرابة النسب:

تعريفها: هي رابطة أو قرابة الدم.

أنواعها:

قسمان هما:

أ - قرابة مباشرة:

أو قرابة الأولاد أو قرابة الأصول والفروع أو هي (الصلة بين الأصول والفروع).

والأصل: هو ما ينزل منه الشخص (أب)

والفرع: هو ما ينزل عن الشخص (ابن)

حساب درجة القرابة المباشرة:

هو تسلسل كل فرع درجة دون خساب الأصل.

فياخذ الدرجة الأولي: كل من الأب والأم.

وياخذ الدرجة الثانية:

الجد والجدة وابن الابن أو البنت، وبنت، والأخ والأخت، فهو

(فصل بين الطبقات).

مباشرة:

١- جد لا يحسب.

٢- أب (٢).

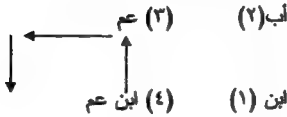
٣- ابن (١).

ب- قرابة الحواشي:

تجمع شخصين (اصل مشترك) (كالأب) دون أن يكون أحدهما فرع للآخر (كالأخ وأخيه) وتحدد بعدد الفروع التي تصل كل شخص بالأصل المشترك، مع حساب كل شخص منهم درجة دون حساب الأصل المشترك فالأخ (درجة ثانية) وابن الأخ (درجة ثالثة) وابن العم أو الخال (درجة رابعة).

حواشي

أصل مشترك لا يحتسب



ثانياً: قرابة المصاهرة:

هي التي تقوم (بعقد زواج) بين أحد الزوجين وأقارب الزوج الآخر ولكنها لا تربط (أقارب كل من الزوجين) بعضها ببعض. ولكن (صلة الزوج بزوجته) (صلة زوجية) وليست (مصاهرة) فهي قرابة تنشأ بموجب تصرف قانوني لا يكون الغرض منه إنشاء القرابة ذاتها وهي (قرابة مؤقتة) تزول بالطلاق أو الوفاة فلا يثبت بها إرث ولا تقوم بها نفقة ولا يترتب عليها بالزوال أي تحریم فهي (قرابة اعتبارية) أثرها (وقتي) (طعن ٦٠/٢١٩ ق جلسة ١٩٩٥/١/٢٦).

حساب درجة قرابة المصاهرة:

هو نفس حساب درجة قرابة للنسب، فالزوج قريب من الدرجة الثانية لشقيق الزوجة (أخوها) وقريب من الدرجة الثالثة (لعم الزوجة) وقريب من الدرجة الرابعة (لابن عم الزوجة).

أثار القرابة ودرجاتها:

١- بحسب مركزه في الأسرة:

فإذا كان (أباً) له حق التأديب والتربية والولاية على أولاده وللزوج على الزوجة (حق التأديب والطاعة والإنفاق) وللزوجة على الزوج (الطاعة والقرار في الزوجية).

٢- مالية:

حقوق الإرث وحقوق الحضانة وحقوق النفقة.

استحقاق النفقة:

فالشخص المحتاج غير القادر على الكسب وله أقارب قادرين يقع، ويجب الإنفاق على أقربهم درجة إليه، فإن (تساوا) في الدرجة كانت نفقته عليهم (بالتساوي) ولكن يلاحظ أن نفقة المحتاج لا تجب على الحواشي في حالة وجود فرع أو أصل قادر على الإنفاق عليه، مع ملاحظة: أن (قراءة المصاهرة) لا تصلح سبباً لوجوب (نفقة الأقارب) في القانون المدني وقانون الأحوال الشخصية.

٣- موانع الزوج:

فيحرم على الزوج التزوج بأصول زوجته^(١) وفروعها^(٢) (وأم الزوجة وبناتها) وفرع أبوي الزوجة (أخت الزوجة) وفروع أجدادها وجد أن الزوجة (بمرتبة واحدة) (العمات والخالات فقط). فهناك إذن حالات (تحريم مؤبد) أي (أم وبنات الزوجة، وزوجة الابن، وابن الابن وإن نزل).

(١) حتى ولو لم يدخل بالزوجة.

(٢) ولكن يشترط لتحريم بنت الزوجة الدخول باسمها.

أما حالات (التحريم المؤقت):

فهي الجمع بين الأختين أو بين الزوجة وعمتها أو خالتها.

٤- عدم جواز الشفعة:

بين الأصول والفروع أو بين الزوجة وعمتها الأقارب حتى الدرجة الرابعة والأصهار حتى الدرجة الثانية (م ٩٣٩ مدني).

٥- عدم جواز رجوع الواهب في هبته:

إذا كان لذي رحم محرم، أو من أحد الزوجين للآخر حال قيام الزوجية (م ٥٢٠ مدني).

٦- عدم جواز الحكم بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن موت المصاب إلا للزواج أو الأقارب حتى الدرجة الثانية عما يصيبهم من (الم) من جراء موت المصاب (م ٢/٢٢٢ مدني) (طعن ٦٤/٧٥٩٠ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٩٥).

٧- جواز رد الخبير إذا كان قريب أو صهر حتى الدرجة الرابعة لأحد الخصوم (م ١٤١ إثبات).

٨- عدم جواز سماع القاضي للدعوى إذا كان قريب للخصوم حتى الدرجة الرابعة (م ١٤٦ مرافعات).

٩- حق المقيم مع المستأجر في الحلول محله إذا تسوفي أو ترك الشقة سكنه ثلاث هي:

أ - الإقامة معه (سنة على الأقل) قبل الوفاة أو الترك بصفة مستمرة مستقرة.

ب - أن يكون قريب حتى الدرجة الثالثة (نسباً) وليس المصاهرة (م ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩).

ج - عدم احتجاز أكثر من مسكن آخر في نفس البلد بدون مقتضي (م ٢٦ ق ١٩٧٧/٤٩ الخاص بإيجار الأماكن).

هذا وقد ذهبت محكمة النقض المصرية في (الطعن ٦١/٢١٩ ق جلسة ١٩٩٥/١/٢٦) إلي عدم امتداد عقد الإيجار للأقارب بالمصاهرة إذا انفصلت العلاقة الزوجية (بإطلاق) وانتهت (بالوفاة)، لأنها (قربة اعتبارية) لا يثبت بها إرث أو تقوم بها نفقة ولا يترتب عليها بعد زوالها أي تحريم فيشترط للامتداد أن تكون العلاقة الزوجية (مستمرة).

حتى جاءت (المحكمة الدستورية العليا) وحسمت هذا الموضوع فقضت في القضية رقم ٩/٦ ق دستورية بجلسة ١٩٩٥/٣/١٨ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ١٤ بتاريخ ١٩٩٥/٤/٦ (بعدم دستورية نص المادة ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ الخاص بإيجار الأماكن فيما تضمنه من استمرار عقد إيجار المسكن عند ترك المستأجر الأصلي له لصالح أقاربه بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة الذين أقاموا معه في العين المؤجرة - مدة سنة علي الأقل سابقه علي ترك العين أو مدة شغله لها أيهما أقل).

١- الوكالة في أعمال الشهر العقاري ومباشرة إجراءاته:

لمحام أو قريب حتى الدرجة الثالثة (م ٥٠٢ تعليمات شهر ٢٠٠١) أو وكيل أعمال مرخص، وتجدد الرخصة كل (سنتين).

٢- حق الحضور أمام المحكمة للمرافعة:

للمحامين وأزواج الخصوم المتقاضين وأقاربهم وأصهارهم حتى الدرجة الثالثة (م ٧٢ مرافعات) (م ٥٧ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٣- عدم جواز مباشرة الموثق بالشهر العقاري توثيق محرر أو التصديق عليه سواء أكان خاص به شخصيا أو تربطهم بأصحاب الشأن صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة:

ولا ينطبق هذا الشرط علي (الوكيل) عن الأطراف في محرر أو التوكيل (م ٤ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨ معدل بالقانون ١٠٣/١٩٧٦).

٤- لا يجوز رد الشاهد لو كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم:

إلا أن يكون غير قادر علي التمييز (الهرم أو حادثة أو مرض) (م ٨٢ ق ٦٨/٢٥ للخاص بالإثبات).

٥- عدم جواز سماع شهادة الزوج علي زوجته:

والأصل علي فرعه أو العكس، وصاحب العمل علي عامله أو العكس (طعن ٥٠/٣٩ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤) وقضت محكمة النقض في (الطعن ٥٩/١٨٦ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٩) بأن (شهادة القرايات بعضها لبعض مقبولة عدا الأصل لفرعه والفرع لأصله، وأحد الزوجين لصاحبه) وقضت محكمة النقض في (الطعن ٥٩/١٤٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٧) بأن القانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له وتمسك المشتري بقيام (مانع أدبي) بينه وبين البائع وهو أنه كان (يعمل لديه) دفاع جوهرى — إغفال الحكم بحث هذا للدفاع (قصور) (طعن ٣٠/٣٧٢ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٤) وفترة الخطوبة تعد بذاتها (مانع أدبي) يحول دون الحصول علي دليل كتابي في شأن أداء المهر أو تقديم الشبكة وما في حكمها من الهدايا المتعارف عليها، يجوز الإثبات بشهادة الشهود (طعن ٥٩/١٠٦٩ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١٠).

٦- يجب لقيام ملكية الأسرة أن يجمع بين الشركاء اصل مشترك:

طبقاً لنص المادة ٩ مدني وبناء على ذلك فيخرج من نطاق هذه الملكية (الأصهار).

الباب التاسع

التوكيلات وعقد الوكالة^(١)

(المواد ٦٩٩-٧١٧ مدني، المواد ٥١، ٧٠، ٥٠١، ٥٠٢)

تعليمات شهر ٢٠٠١

(المواد ١٦-١٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

تعريفه:

أ- لغة: بمعنى (التفويض والمراعاة والحفظ) ^(٢).

ب- في الشريعة الإسلامية: ﴿حَبِطْنَا اللَّهَ وَبِئْسَ الْوَكِيلُ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٧٣].

ج- قانونا: هي عقد وتصرف قانوني بالإرادة المنفردة من جانب الموكل بمقتضاه يلتزم للوكيل بأن يقوم (بعمل قانوني) لحساب الموكل، فإذا كان العمل (مادي) عد العقد (عقد عمل).

(طعن ٣٥/٥٨٣ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ويتميز عقد العمل أيضا عن العقد للوكالة بتوافر (عنصر التبعية) (طعن ٣٥/٤٥٠ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢).

(١) أحكام المعاملات الشرعية، د. علي الخفيف هاشم ص ٢٧٥.

(٢) الوسيط في شرح القتون المدني، د. المنهوري، الجزء السابع ١/

س- هل الوكالة (لازمة) للوكيل ؟

الجواب:

الوكالة (عقد) يبرم بالإرادة المنفردة من المتصرف في غيبة الوكيل ولا يشترط حضوره أو توقيعه، وهو عقد غير لازم لا يتم إلا (يقبول الوكيل) حتى ولو صدر التوكيل من الموكل مادام لم يقبله الوكيل ولم يصدر منه أي عمل يفيد هذا القبول.

ويعد قبولاً من الوكيل:

أ - تنفيذ الوكالة وإجراء العمل من الموكل فيه.

ب - أو استلامه التوكيل من الموكل وعدم رده في الحال (طعن ٢١/١٩٧ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٤) فإذا لم يتم شيء مما سبق (انقضت الوكالة) ولم يبق إلا مجرد (إيجاب من الموكل) لم يقتصرن بقبول من الوكيل، فلا يكفي لاتعقاد الوكالة.

س- هل يلزم حضور الوكيل وتوقيعه ؟

الجواب:

لا يلزم حضوره أو توقيعه لأن عقد الوكالة من العقود غير اللازمة وتتم بإرادة الموكل المنفردة في غيبة الوكيل (م ٦٤ تعليمات شهر ٢٠٠١).

س- هل يجوز استمرار الوكالة في حالة الوفاة ؟

الجواب:

(نعم) يجوز الاتفاق علي استمرار الوكالة رغم وفاة أحد طرفي الوكالة مادام تعلق بها حق للغير وتنتقل التزامات كل منهما

إلي ورثته، فلا يجوز للموكل سحبها وإسقاطها بغير رضا وقبول هذا الغير أو بورثته من بعده ويستخلص الاتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الوكيل والغير مثلاً (م ٧١٥/٢ممني) (طعن ٢٠/٣٢٧ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٢) ويراجع (المنشورات الفنية أرقام ١٩٩٣/٧، ٢٠٠١/١٠) (طعن ٧٠/٢٢١٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٣).

س - هل النص في التوكيل على عدم إلغاؤه إلا بموافقة الوكيل يسقط حق الموكل في الإلغاء؟

الجواب:

إذا كانت الوكالة:

١- خاصة: تتضمن تحديد نوع التصرف الجائز مباشرته.

٢- صادرة لصالح الوكيل أو الغير.

في عمل محدد أو تعلق بها حق له كأن يكون دائن للموكل مثلاً أو مفوض عن الموكل البائع في البيع لنفسه أو للغير والتوقيع نيابة عنه علي عقد شرائه (عقد البيع العقاري النهائي). هنا لا يجوز إلغاء التوكيل إلا برضاء من صدرت الوكالة لصالحه وبحضور الطرفان (الموكل والوكيل) وتوقيعيهما، وألا عد الإلغاء (كأن لم يكن)، أما الوكالة في الأفاض عامة فلا تصلح إلا لمزاولة الوكيل أعمال الإدارة فقط نيابة عن الموكل.

ويلاحظ أنه إذا ألغي التوكيل في مكتب توثيق غير الذي صدر منه، يضمن (المحرر) أن التوكيل ليس صادر لصالح الوكيل وغير منصوص فيه علي الإلغاء كأن لم يكن وتبقى وكالة الوكيل قائمة بالرغم من عزله أو وفاة الموكل أو فقده أهليته (فني ١٩٩٣/٧).

معدل بمنشور فني ٢٠٠١/١٠، وم ٢/٧١٥ مدني، م ٦٩
مكرر و ٧٠ ت. ش ٢٠٠١)

وفي غير ذلك فالأصل أن للموكل حق إنهاء الوكالة في أي
وقت وله حق تقديدها حتى ولو وجد اتفاق يخالف ذلك طبقاً (م
١/٧١٥ مدني).

فني ٢٠٠٦/١٥:

يتمتع علي مكاتب التوثيق وفروعها القيام بإلغاء التوكيلات
العامة أو الخاصة التي تتضمن شروطاً بعدم جواز إلغائها إلا
بحضور الطرفين، أو عدم إلغائه نهائياً، وكذلك التوكيلات
المتضمنة شروطاً: باستمرار التوكيل بعد وفاة الموكل أو فقده أهليته،
وكذلك التوكيلات التي تتضمن مصلحة الوكيل أو الغير (كمحق
البيع للنفس أو الغير).

وأصدرت مصلحة الشهر العقاري بعد هذا المنشور فني ٢٠٠٧/٥:-

أضافت فقرة جديدة إلي م ١٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١ هي:
(وفي جميع الأحوال يلزم إطلاع الموثق الذي يتم الإلغاء أمامه
علي أصل التوكيل العام أو علي دفتر التصديق علي التوقيعات
إذا كان قد سبق إيرامه وإصداره أمام مكتب التوثيق أو فرعه،
أو إطلاع علي صورته رسمية أو شهادة رسمية منه إذا كان قد
تم إيرامه أمام جهة أخرى، وذلك للتأكد من أنه لا يتضمن حق
الوكيل في التعاقد مع نفسه، فإذا تبين تضمنه ذلك فعلي الموثق
الامتناع عن السير في إجراءات الإلغاء إلا إذا حضر الوكيل
واقر بموافقة علي هذا الإلغاء، وتلغي م ٢/٧٠ تعليمات توثيق
٢٠٠١.

أوجه الخلاف بين التوكيل والتفويض:

١- الوكالة:

عقد يلزم فيه (قبول الوكيل)، بينما يكفي في التفويض إيجاب الأصل.

٢- للموكل حق الرجوع في التوكيل وإلغاؤه ما دام لم ينصر صراحة علي عدم إلغاؤه، بعكس (المفوض) فلا يستطيع الرجوع أو العدول.

٢- الوكيل:

يعمل بإرادة الموكل ولحسابه وليس له رمزية اختيار، أما المفوض إليه فيعمل بإدارته ومشئته وله مطلق الخيار دون الرجوع إلي الأصل.

٤- الوكيل غير مقيد بمجلس العقد، عكس المفوض إليه ما لم يكن شاملا للأوقات كلها.

٥- الموكل يملك عزل الوكيل، عكس المفوض الذي يفوض زوجته في الطلاق.

٦- تفقد أهلية الموكل يبطل تصرفه ويبطل سلطة الوكيل في التصرف، عكس المفوض إذا فقد أهليته بالجنون.

أوجه الخلاف بين الوكالة والفضالة:

١- يجب في الموكل (أهلية أداء كاملة) عند إجراء التصرف القانوني وكذلك الوكيل، أما الفضولي فيكفي لإجرائه أن يكون (مميزا)

٢- يجب لاعتبار الفضالة وكالة شرطان:

أ - إقرار صاحب العمل أو إجازته.

ب - أن يكون العمل الذي أداه الفضولي (تصرف قانوني) وليس عمل مادي.

٣- مصدر التزام الوكيل (عقد الوكالة) (قبول التوكيل)، أما الفضولي فيقوم بإجراء العمل دون التزام أو تكليف.

٤- تنقضي الوكالة بموت الموكل، أما الفضالة فلا تنقضي بموت رب العمل فتبقي تركته مشغولة بما للفضولي من (حقوق).

٥- الوكالة تكون في (الأعمال القانونية فقط)، أما الفضالة فتكون في العمل المادي أو القانوني.

٦- تبعية الالتزام:

التزام الفضولي أوسع من التزام الوكيل، والتزام رب العمل أخف من التزام الموكل. فالفضولي يجب أن يستمر في العمل الذي بدأه حتى يباشره رب العمل بنفسه، أما الوكيل فله أن ينتهي.

٧- المسؤولية:

رب العمل غير مسئول عن عمل الفضولي، عكس الموكل، والفضولي يسأل عن الخطر اليسير، أما الوكيل فيسأل عن الخطأ الجسيم باعتبار أن عقد الوكالة من (عقود الأمانة) فإذا استعمل الوكيل التوكيل في غير الغرض المخصص له عد خائن للأمانة (م ٤٣١ عقوبات).

٨- الأجر:

الوكالة تكون بأجر وبغير أجر، أما الفضالة فبغير أجر، إلا إذا دخل العمل الذي قام به الفضولي في حرفته، تجاوز الوكيل.

تجاوز حدود الوكالة:-

تجاوز الوكيل حدود وكالته: (م ٦٩٩ مدني و م ٧٠٣ مدني
— م ٥٠ ق ١١٤/١٩٤٦):

الوكالة (عقد) بمقتضاه يلتزم للوكيل، بأن يقوم (بعمل قانوني)
لحساب الموكل.

والوكيل (يلزم) بتنفيذ الوكالة دون أن يتجاوز حدودها
المرسومة، فإن خرج عنها لا يسري التصرف في حق الموكل،
ولو كان الوكيل حسن النية، أو لم يقصد بموكله الإضرار به إلا
إذا (أجازة)، فإذا أجازته وأقره كان للإقرار (أثر رجعي) كالتمويل
المسبق والموكل الخيار بين أن يجيز التصرف أو طلب إبطاله (م
٧٠٣ مدني) (طعن ٤٨/١١٢٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢) فإن أجازته
ارتد هذا التصرف إلي وقت إبرامه (بأثر رجعي) (طعن ٤٦/٣٠٦
ق جلسة ١٩٨٠/٥/٣١).

ومن أمثلة التجاوز:

١— غش الوكيل.

٢— تعاقد الوكيل مع نفسه، فيمتنع علي الوكيل استعمال مال
موكله لصالح نفس الوكيل.

٣— استعمال الوكيل التمويل في غير الغرض المخصص
فيكون خائن للأمانة طبقا (م ٤٣١ عقوبات).

التعاقد مع النفس:

(م ١٠٨، ٤٧٩، ٤٨١، مدني، فني ١٩٧٩/١٥، م ت. ش
: (٢٠٠١)

لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان هذا التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصل، علي أنه يجوز للأصيل إجازة للتعاقد.

ففي ١٥/١٩٧٩:

لا يجوز للنائب أن يشتري ملك موكله، كما لا يجوز له بيع ماله إلي موكله إلا بترخيص خاص من الأصيل (المواد ٤٧٩، ٤٨١ مدني).

وللتعاقد مع النفس (صورتان):

١- وكيل عن الطرفان.

٢- أصيل عن نفسه ووكيل عن الطرف الثاني.

وهاتان الحالتان (غير جائزتان) في القانون المدني المصري باستثناء ٣ أحوال هي :-

١- الوكيل بالعمولة في الأحوال التي نص عليها القانون التجاري المصري وسمسار الأوراق المالية.

٢- إذا رخص الأصيل للوكيل وحدد له تحديدا نافيا للجهالة ونكر بالتوكيل سواء لنفسه أو للغير.

٣- الأب بصفته وليا شرعيا علي ابنه القاصر يتعاقد مع

نفسه للضرورة. (م ١٤ ق ١١٩/١٩٥٢ بالولاية علي المال، م ٨٧، ٢/١٠٣ ت ش ٢٠٠١) فإذا باع عقاره إلي أولاده القصر الذين يمثلهم في القبول (هذا الأب) (م ٢/٤٨٧ مدني بشرط إدخال شخص آخر في العقد كطرف ثالث متبرع بالثمن و إلا عد هبة مستترة) فتكون (باطلة) (م ١/٤٨٨ مدني) (طعن ٤٢/٦٦٩ ق

جلسة) يريد إدخال طرف ثالث متبرع بالثمن، أما إذا أدخل طرف ثالث متبرع بالثمن فلا تشترط (الرسمية) في العقد (م ٨٧ ت.ش ٢٠٠١).

والخلاصة أنه:

لا يجوز للشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه (لتعارض المصالح) إلا إذا كان ذلك بتصريح سابق من الموكل (النص الصريح في التوكيل علي حق الوكيل في البيع سواء لنفسه أو بيع مال موكله إلا بترخيص خاص من الموكل (طعن ٤٨/٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢).

التعاقد مع النفس في نطاق عقد الزواج:

يجوز التعاقد مع النفس سواء كان وكيلًا أو وليًا عن الجانبين (كان يزوج الأب ابنته لابن أخيه الذي في ولايته، أو وليًا من جانب وأصيل من جانب آخر (كان يتزوج شخص بنت عمه التي في ولايته) أو وكيلًا وأصيلًا، أو وليًا عن الجانب الآخر وذلك كله بشرط أن يكون للعاقد حق تمثيل الطرفين أو أحدهم (بتوكيل رسمي) لأن عقد الزواج يوثق في الشكل الرسمي فإذا كان للعروسين (ناقصي الأهلية) كان للولي عليهما حق التوكيل ويشترط علي الوكيل تزويج الفتاة من شخص:

١- كفاء لها.

٢- مهر المثل.

وبالنسبة للفضولي:

هناك خلاف:

١- الرأي الأول:

ويرى أن الفضولي ليس له حق إبرام عقد الزواج لأنه ليس حق تمثيل الطرفان أو أحدهما بتوكيل رسمي علي أساس أن عقد البيع له حقوق وواجبات متضادة (كالتمسليم والتسلم والمطالبة والرد) فهي ترجع للعاقد نفسه.

٢- الرأي الثاني:

(أبو يوسف في المذهب الحنفي) ويرى أن عقد الفضولي صحيح ولكنه موقوف علي إجازته قياساً علي (الخلع) الذي قد ثبت من الزوج في غيبة زوجته وينفذ إجازتها له فيكون قد قام بعبارة واحدة مع أنه لم يكن نائباً عن أحد^(١).

خصائص عقد الوكالة:

١- تصرف قانوني بالنسبة للموكل:

يلزم فيه (أهلية أداء كاملة)، أما بالنسبة للوكيل فيكفي أن يكون (مميزاً) يعمل باسم موكله ولحسابه لاتصرف أثر التصرف للموكل هذا في عقد البيع أما في عقد الزواج فهو (سفير ومعبّر). (طعن ٥٠/٤٩٧ ق جلسة ١٧/١/١٩٨١).

٢- من عقود التراضي:

فيلزم لتمامه (قبول التوكيل) وإلا انتفتت الوكالة ولم تتعقد لانعدام قبول الوكيل حتى ولو صدر التوكيل فليس هذا دليل لإثبات قيام الوكالة ما لم تقبل من الوكيل أو يصدر عنه عمل يفيد قبولها. (طعن ١٢/١٩٧ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٥٤).

(١) الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، د - عبد الرحمن تاج. ص ٢٨.

٣- عقد (غير لازم بالإرادة المنفردة):

يجوز الرجوع فيه (فالموكل) حق عزل الوكيل كما أن (الوكيل) حق التنحي أو التنازل عن الوكالة.

٤- الأصل أنها من (عقود التبرع):

لكن يمكن اعتبارها من (عقود المعاوضة) إذا اشترط الأجر صراحة أو ضمناً.

٥- ملزم للجانبين:

للموكل رد المصروفات والتعويض عن الضرر ومن الممكن أن تكون ملزمة للوكيل فقط.

٦- مصدرها (العقد أو الإتفاق):

وترد علي (عمل قانوني) لصالح الموكل من جانب الوكيل وليس عمل مادي.

٧- لشخص الطرفين:

(محل اعتبار) فتنتهي بموت أحد الطرفين أو كلاهما (م ٧١٤ مدني) فلا ينصرف أثرها لورثة الموكل أو الوكيل بوصفهم (خلف عام).

٨- الوكالة: لا تتجزأ

٩- أنها من (عقود الأمانة):

طبقاً م ٣٤١ عقوبات، فلو وكل شخص آخر في بيع سيارته وباعها لحسابه هو وليس لحساب الموكل عد (مبددا وخائناً للأمانة).

الفضالة (بالإقراء):

وكالة (فالإجازة اللاحقة في حكم التوكيل السابق).

الشكلية في التوكيلات (م ٧٠٠ مدي - م ٦٠ تعليمات شهر ٢٠٠١):

قانون الشهر العقاري فيما يتطلبه من تسجيل عقد البيع للعقار لا يضيف علي هذا العقد شكلا رسميا معينا يغير من طبيعته باعتباره عقدا من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما عدل من أساره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية متراخيا إلي ما بعد حصول التسجيل.

الأصل:

أن الوكالة (رضائية) لا تستوجب شكلا معينا لانعقادها وهي في ذلك كسائر العقود مثل البيع والإيجار والصلح سواء كانت الوكالة ظاهرة أم باطنة (طعن ٤٩/٦٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤ طعن..... ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٧) لم ينشر.

والوكالة عقد من عقود التراضي تتم بمجرد تبادل طرفاها للتعبير عن إرادتين متطابقتين ما لم يكن التصرف محل الوكالة شكليا.

فإذا كان القانون يشترط (الرسمية) لإبرام التصرف القانوني (كالرهن التأميني وشطبه والهبة)، فيجب أن يكون التوكيل المعطي لإبرام مثل هذا التصرف القانوني (رسميا) كذلك طبقا لنص (م ٧٠٠ مدي) أما (بالنسبة للدائن المرتهن والموهوب له):

فيجوز أن يكون التوكيل الصادر منها (عرفيا مصدق عليه)، وفي غير عقدي الهبة والرهن الرسمي يجوز أن يكون التوكيل الصادر من الموكل رسميا أو عرفيا مصدق عليه.

حكم التوكيل الصادر في (الفاظ عامة دون تخصيص لنوع العمل القانوني:
الوكالة قد تكون:

- أ - عامة: فلا تصلح إلا لمباشرة أعمال الإدارة.
- ب - خاصة: وتكون لازمة لإجراء التصرفات القانونية بالنص الصريح علي نوع التصرف المراد إجراؤه.
- وإذا كانت في أعمال التبرعات (كالهبة والوصية) حدد بها التصرف تحديدا نافيا للجهالة طبقا (م ٢/٧٠٢ مدني) ومخالفة لذلك أثره قصرها علي أعمال الإدارة طبقا (م ١/٧٠١ مدني).
- هذا النوع من التوكيلات لا يخول (الوكيل) سوي (أعمال الإدارة) (طبقا ٧٠١ مدني) ويعد منها (الإيجار لمدة ٣ سنوات واستيفاء الحقوق ووفاء الديون) ولكن ليس من سلطة الوكيل في أعمال الإدارة عمل إقرار بشطب الرهن أو حق الامتياز بضمان الدين، وذلك لأن الإقرار (تصرف قانوني) في هذا الحق العيني التبعية يحتاج إلي (توكيل خاص) (فني ٤٩/١٥ بند ٦ فقرة ز). (م ١/٥٢ تعليمات شهر ٢٠٠١):

الوكالة في أعمال الشهر العقاري (فني ١٩٩٩-٢٧ م. ٥٩ م. ٥٠١ م. تعليمات شهر ٢٠٠١):

وتنحصر في طائفتان:

١- قريب حتى الدرجة الثالثة:

فنجوز للأب والابن والأخ والعم والخال ولكنها لا تجوز لأبناء العم أو أبناء الخال لأنهم درجة رابعة وتجاوز كذلك للأزواج والأصهار حتى الدرجة الثالثة (م ١/٥٠١ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٢- المحامي النقابي بنقابة المحامين:

(م ٥٠١/تعليمات شهر ٢٠٠١) وبالنسبة (للكتبة) الموكلون من قبلهم في تقديم الأوراق واستلامها من المحاكم يمكن قبولهم في تقديم الأوراق والمستندات إلي مأموريات الشهر العقاري واستلامها وكذا المعاينة والإرشاد بالطبيعة واستلام المشروعات وتقديم المحررات لمكاتب الشهر واستلامها وتقدير الرسوم وإثبات التاريخ نيابة عن هؤلاء المحامين بشرط تقديم (التوكيل الرسمي) الذي يخول لهم فيهم المحامون ذلك. ولا يجوز قبولهم في الأعمال القانونية (كتقديم الطلبات والالتماسات والإقرارات المتعلقة بها) (م ٥٠٢/ب تعليمات شهر ٢٠٠١).

أما بالنسبة للمحامين المشتغلين بمكاتب العمادة (النواب):

فإنه لا يجوز قبولهم في تقديم طلبات الشهر والالتماسات والإقرارات المتعلقة بها إلا إذا كان التوكيل الصادر لهم من المحامي ليس بصفته الشخصية وإنما بصفته وكيلًا عن ذوي الشأن ومصرح فيه للمحامين بتقديم هذه الطلبات والإقرارات والالتماسات، وفيما عدا ذلك يجوز قبولهم في مباشرة (الأعمال المادية) (من تقديم وتسليم واستلام المستندات والمشروعات وتقدير الرسوم وإثبات التاريخ) وذلك نيابة عن المحامي الذي يعملون معه أو ذكر عبارة في جميع أعمال موكلي مكنتي (م ٥٠٢/ج تعليمات شهر ٢٠٠١).

وبالنسبة لوكلاء البنوك والشركات:

يكتفي (بتفويض عام) يخول لهم تقديم الطلبات نيابة عن البنك أو الشركة ويبيح استلام المحررات والمستندات المرفقة بعدد

مراجعة المحررات والتأشير عليهما بخسائم (صالح للشهر) (م)
١/٥٠٢ تعليمات شهر ٢٠٠١).

٢- وكييل أعمال مرخص:

(طبقا م ١/٥٠١ تعليمات شهر ٢٠٠١)، ويسري الترخيص
لمدة سنتين قابلة للتجديد (طبقا ٤/٥٠٤ تعليمات شهر ٢٠٠١).

تسلسل التوكيلات:

يراعى تسلسلها بدءا من (الموكل) بصفته الذي هو وكييل
للكيل الأصلي والذي يريد عمل توكيل لآخر حتى يصل إلي
(الموكل الأصلي) (مالك العقار أو السيارة أو أي حق آخر) وعند
عمل توكيل من وكيل الأصل لشخص آخر يذكر (الوكيل) بصفته
وكيلا عن (الموكل الأصلي) بموجب توكيل رسمي رقم كذا لسنة
كذا يوكل (فلان) ولا يشترط في التوكيل الأصل النص الصريح
فيه علي (توكيل الغير)^(١) كي يخلو الوكيل سلطة إجراء توكيل
آخر في نفس السلطات المخولة له في إجراء التصرف القانوني
علي ألا يجاوز مضمون المحرر المراد توثيقه أو شهره حدود
الوكالة (م ٥٨ مدني تعليمات شهر ٢٠٠١).

منشور في ١٩٨٠/٦:

يكفي عند شهر المحررات (بإرفاق التوكيل الأخير) دون
المطالبة بسلسلة المستندات السابقة استنادا إلي تحقق الموثق من

(١) أصدرت مصلحة الشهر العقاري الكتب الدوري ١٤٢ في ١١/٧/١٩٩٥ بجواز
إجراء التوكيل من الوكيل للغير ولو لم ينص فيه صراحة علي توكيل الغير ما
لم يوجد نص يمنع توكيل الغير إعمالا لنص (م ٧٠٨ مدني و م ٧٨ مرافعات و
م ٥٦ ق ١٧/١٩٨٣ الخصاص بالمحكمة).

السلطات الممنوحة للنائب عند إبرام التوكيل المقدم كمستند للصفة والسلطة.

وبالنسبة (للأحكام) يكتفي ببحث المحكمة وذكر التوكيل في حيثيات الحكم دون المطالبة بها استنادا إلي أن حجية الحكم شاملة للمنطوق والأسباب فالأسباب تكمل المنطوق.

منشور في ٢٠٠٥/٨ :-

يتعين لدي إجراء توكيل عام أو خاص من الوكيل استنادا إلي توكيل سابق صادر إليه من الموكل ضرورة أن يتضمن هذا التوكيل الذي سيصدر الوكيل (إقراره) بأن الموكل وقت إجراء هذا التوكيل الحالي ما يزال علي قيد الحياة وان التوكيل السابق لا يزال ساريا ولم بلغ بعد وان الوكيل يتحمل المسؤولية المدنية والجنائية في حال ظهور خلاف ذلك.

التوكيل الرسمي في صرف مبلغ مودع بالبنك (في ١٩٧٠/٢٢):

يجب فيه عمل (إقرار مصدق عليه) بأن توقيع الموكل علي أصل التوكيل الرسمي مطابق لتوقيعه المعتمد لدي البنوك وعلي الشيكات ويؤشر علي أصل التوكيل الرسمي المحفوظ بأرشفة مأمورية أو مكتب للتوثيق بأنه تم عمل محضر تصديق بإقرار البنك برقم كذا.

أهلية الوجوب الناقصة في بعض حالات الوكالة: (في ١٩٨٣/١):

يجوز (للمتهم) الذي تجاوز سنه ١٨ سنة (من الرشد الجنائي) توكيل غيره في الحضور نيابة عنه في الحالات التي أجازتها (م) ٢٣٧ إجراءات جنائية) معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم

(١٩٨١/١٧٠) وهي الجench والمخالفات الغير معاقب عليها بعقوبات غير واجبة النفاذ فور صدور الحكم.

الوكالة في أعمال التصرفات القانونية يجب أن تكون (خاصة): (المواد ٧٠١، ٧٠٢/٢ مدني، م ٥٣ تعليمات شهر ٢٠٠١، م ٧٦ مرافعات):

لابد من وكالة (خاصة) في أعمال التصرفات (بييع، هبة، صلح، رهن، إنشاء شركات، وقف، وصية، طلاق، زواج، إقرار، تحكيم، رد القاضي والخبير، تنازل عن حق أو حكم، ترك الخصومة، توجيه اليمين أو قبولها (بالنص الصريح عليها)، وتحديد نوع العمل القانوني المخول للوكيل سلطة مباشرته ومحلّه بتعيين المال الذي يرد عليه العمل القانوني حتى ولو (لم يتم تحديد محل العمل) عدا (حالة) (التوكيل بالتبرع) فيلزم تحديد محل العقار المتبرع به تحديدا نافيا للجهالة إعمالا لنص (مادة ٢/٧٠٢ مدني) ويجب فيها (التخصيص والنص الصريح لنوع العمل القانوني) وإلا عدت قاصرة علي (أعمال الإدارة) طبقا لنص (م ١/٧٠١ مدني) كتحصيل الإيجار وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون. وتعد حال خلوها من تحديده (باطلة) لا ترتب أثرا أو التزاما في ذمة الموكل (م ٧٠٢ مدني) (طعن ٧١/٢٥٠٧ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٢٨).

لكن منشور فني (١٩٨٨/١) أجاز قبول التوكيل الخاص المصدق عليه لإثبات الصفة عند تقديم طلب الشهر لمأمورية الشهر من باب التفسير ما لم تكن (الرسمية) شرطا شكليا للانعقاد في العمل القانوني موضوع المحرر المراد شهره طبقا (م ٧٠٠ مدني) كما في حالة الرهن التأميني والهيئة الرسمية.

التفويض الصادر من الشركات المساهمة: (م ٦٢ تعليمات شهر ٢٠٠١):

يراعي بالنسبة للتصرفات الصادرة من الشركاء المساهمة والتي تكون (الرسمية) ركنا فيها (كالرهن الرسمي) يكفي بإثبات صفة ممثل الشركة (بصورة من محضر مجلس الإدارة بتقويضهم وموقع عليها من رئيس مجلس الإدارة بمطابقتها للأصل) علي أن ينص فيه علي التوقيع علي العقد الرسمي نيابة عن الشركة ويصدق علي توقيع رئيس مجلس الإدارة عليها وهذا الإقرار المصدق عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة (بخول) العضو المنتدب التوقيع علي العقد الرسمي نيابة عن الشركة.

التفويض الصادر من مصلحة حكومية لأحد موظفيه أو هيئة عامة: (م ٦٢ تعليمات شهر ٢٠٠١):

يراعي قبوله بعد (اعتماده) من المدير العام أو رئيس القسم أو القطاع وخاتم شعار الدولة الخاص بها ويعد بمثابة (توكيل رسمي).

س - هل عقد الشركة يتضمن (وكالة) الشركاء بعضهم عن بعض في إدارة أعمال الشركة المنعقدة بينهما بمال خاص بها - مستقل عن مال الشركاء فيه ؟

الجواب:

نعم يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في إدارة أعمال الشركة طبقا (م ٥٢٠ مدني) (طعن ٢٩/١٠٠٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/١٩).

التوكيلات المتعلقة بالمسائل الهندسية: (فني ١٤/١٩٧٣):

يراعى عند إجراء التوكيلات المتعلقة بالمسائل الهندسية أن يكون الحضور أمام خبراء المحاكم للمناقشة في المسائل الهندسية للمهندسين المقيدين بنقابة المهندسين وأقارب ذوي الشأن حتى الدرجة الرابعة (وينوب المهندسين بعضهم عن بعض) في الحضور أمام الخبراء المذكورين.

التوكيلات الخاصة بالمحاسبين والحضور أمام مصلحة الضرائب:
(فني ١٢/١٩٨٧):

مع عدم الإخلال بأحكام قانون (١٧/١٩٨٣ الخاص بالمحاماة والمعدل بالقانون رقم ٢٢٧/١٩٨٤) لا يجوز أن يحضر أمام مصلحة الضرائب أو لجان الطعون وما في حكمها أو خبراء وزارة العدل أو الجدول إلا الأشخاص المقيدة أسمائهم بالسجل العام للمحاسبين، وأقارب ذوي الشأن حتى الدرجة الرابعة وأزواجهم وينوب هؤلاء المحاسبين بعضهم عن بعض في الحضور أمام الجهات المذكورة.

توكيل المرشحين لأحد الناخبين لتمثيله أمام اللجنة الانتخابية
يصدق عليه بلا رسم: (فني ٥/١٩٨٧):

بشرط أن يكون الناخب مقيد بذات الدائرة الانتخابية وله حق التصويت فيه علي أن يطلب من رئيس اللجنة إثبات ما يعن له من ملاحظات بمحضر الجلسة وذلك طبقاً (م ٢٤/٤ ق ٢/١٩٨٧) الخاص بالانتخابات.

التوكيل المتضمن قبض الثمن لا يعد بيعا: (منشور مالي ١٩٩٥/٢):

ذهب مجلس الدولة في بداية الأمر في فتواه رقم ملف ٦/١٢٦ - ٥٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٦ والتي أذيعت بالمنشور أن الماليان ١٢/٨/١٩٨٦، ٣/١٩٩٠) إلي وجوب تحصيل الرسم النسبي علي بيع المنقول في عقد الوكالة إذا تضمن ثلاث أمور هي شراء الوكيل ما وكل في بيعه (سواء لنفسه) وقبض الموكل الثمن وعدم أحقية الموكل في إلغاء الوكالة، ثم انتهى أخيرا في فتواه رقم ملف ٥٤/١/٨٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٩٥ والمذاع بالمنشور المالي (٣/١٩٩٥) إلي عدم استحقاق رسم نسبي علي التوكيل المتضمن شراء الوكيل ما وكل في بيعه لنفسه وعدم أحقية الموكل في إلغاؤه، أنه لا يعد قرينة قانونية علي البيع لعدم وجود نص قانوني علي ذلك وأنه لا يجوز لمصلحة الشهر العقاري أن تتصب من نفسها قاضيا وتبحث عن قصد ونية المتعاقدين التي أرادا سترها وأنه ليس لها سوي الاعتداد بالظاهرة كأصل عام— ذلك أن التوكيل المتضمن قبض الثمن وإن كان يستر بيعا فلا قيمة لذلك ما لم يتم إفراغ ذلك العقد في محرر مصدق عليه أمام موثق الشهر العقاري ثم يسجل وليس لذلك التوكيل من قيمة سوى الاعتداد بالعلاقة الظاهرة كأصل عام، ذلك أن التوكيل المتضمن قبض الثمن وإن كان يستر بيعا فلا قيمة لذلك ما لم يتم إفراغ ذلك العقد في محرر مصدق عليه أمام موثق الشهر العقاري ثم يسجل وليس لذلك التوكيل من قيمة سوى أنه يوفر علي المشتري رفع دعوى صحة تعاقد أمام المحكمة لأنه بموجبه ينوب عن البائع في التوقيع متعاقدا مع نفسه (بائعا بصفته ومشتريا بشخصه في نفس الوقت) ولا يجوز إلغاؤه لصالح الوكيل، ما دام قد نص علي ذلك في التوكيل ولا

عبرة لما ذهب إليه البعض من أنه سائر لبيع وأن البيع صوري وغير مشروع لما تقدم.

رأي المؤلف:

نرى أنه يمكن اعتبار التوكيل (بيع) إذا تضمن الشروط الثلاثة السابقة وهي (سواء لنفسه كمشتري) أو للغير (كبايع) وقبض الثمن وعدم أحقية الموكل في إلغاؤه وحدد له العقار موضوع الوكالة والبيع تحديداً نافياً للجهالة، فالوكيل المشتري في هذه الحالة يستطيع التصرف في العقار المبين بالتوكيل والمعين تعيين نافي للجهالة بجميع أنواع التصرفات بما فيها البيع دون أن يرجع في ذلك إلي (البائع) كما أن التوكيل باعتباره تصرف بالإرادة المنفردة يعد (إقراراً) من مصدره، والإقرار حجة علي المقر فيعد مكملاً لعقد البيع الابتدائي العرفي فإذا ذكر بذلك التوكيل أن المسطح تحت العجز والزيادة ولم يذكر ذلك بعقد البيع العرفي وظهر عجز بكشف التحديد المساحي كان ذلك مسوغ لأحقية المشتري في المطالبة بإنقاص الثمن وعدم سقوط الحق في ذلك بالتقادم ليس فقط بسنة من وقت التسليم الفعلي للعقار المبيع وإنما (بـ ١٥ سنة) وليس بسنة.

الرسوم التكميلية علي التوكيل يلتزم بها (الموكل) دون الوكيل:
(منشور مالي ١٩٨٧/٣):

لأنها تتم بإرادة الموكل المنفردة.

حق الحضور عن الخصوم أمام المحكمة قاصر علي المحامين: (م ٥٧ تعليمات شهر ٢٠٠١):

ويجوز للمتقاضين إنابة أزواجهم وأصهارهم وأقاربهم حتى الدرجة الثالثة في المرافعة وهذا جوازي للمحكمة مع ضرورة

تعدد الوكلاء في التوكيل مع عدم تحديد اختصاص كل منهم أو أفرادهم في العمل: (م ٥٤ تعليمات شهر ٢٠٠١):

إيداع التوكيلات الرسمية الصادرة من الخارج بمحضر رسمي: (ملف ٤٨١٦/فقرة ٣) (٦١ تعليمات شهر ٢٠٠١):

١- التصديق عليها من القنصلية التابعة للدولة الصادرة منها
ثم اعتماد التوقيع من تصديقات وزارة الخارجية المصرية ويجب
في المحضر أن يتضمن اسم المودع ومهنته وصفته وأقامته
ووصف شامل للتوكيل وبياناته ورقمه ويوقع عليه من الموثق
وطالب الإيداع.

(١) فإذا نص على عملهم منفردين جاز لأي منهم الانفرد بتنفيذ الوكالة طبقاً للمنفرد لفتي ٤٩/١٥ بند ٦ فقرة هـ فإذا لم يرخص لهم بالعمل منفردين وقام أحدهم بالعمل منفردين وقام أحدهم كذلك كان ذلك جائزاً ما دام قسي مصلحة الموكل وبهذا قضت محكمة استئناف مصر في حكمها الصادر بجلسته ١٩٤٦/١/١ (انظر المرجع في أحكام النشور العقارى ص ٦٣٤).

٣- أن يحصل عنه نفس رسوم محضر إثبات الغيبة ويتم إيداع أصل التوكيل مكتب التوثيق المختص بالنسخة الأصلية منعاً من التلف أو الضياع ولتيسير استخراج صورة رسمية منه وبأي عدد كان بعد أداء الرسم المقرر.

حكم خلو التوكيل الرسمي المتضمن البيع والشراء من النص الصريح علي التنازل علي الحق في الإيجار:

يجوز بمقتضاه التنازل علي حق الإيجار باعتباره (بيع لمنقول) كالنص الصريح فيه علي بيع وشراء المنقولات يتسع نطاقه ليشمل (التنازل عن حق الإيجار) (طعن ٤٤/٥٩٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١).

(س) ما حكم المحامي الذي تعامل مع العملاء وهو يوكل زميل له في مكتبه في إجراءها نيابة عنه، هل يستلزم ذلك عمل توكيلات متعددة كل واحد منه بصفته وكيل عن فلان يوكل زميله؟
الجواب:

لا، ويمكن تسهيلاً للإجراءات إضافة عبارة في توكيل المحامي لزميله بالمكتب
(في جميع أعمال موكلي مكتبي).

حكم خلو التوكيل الرسمي المتضمن البيع والتبرع والبدل من النص الصريح علي عبارة (الشراء)؟
الجواب:

يجوز للوكيل بموجبه التوقيع على عقد الشراء نيابة عن المشتري من عدة وجوه فيالمنسبة لتضمنه للبيع فالبيع من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر والبائع يأخذ مقابل لما أعطي

وهو الثمن — ويتضمن إخراج من نمته وأصوله وقد يكون المقابل أقل من قيمة ما خرج من النمة، أما الشراء فيتضمن إضافة لأصوله.

وبالنسبة للتبرع:

فهو من التصرفات الضارة محض فالمتصرف المتبرع لا يأخذ مقابل لما أعطي — أما المشتري فيأخذ مقابلا لما أعطي.

وبالنسبة للبدل:

فهو وأن كان يتضمن مبادلة ما ليس بثمن نقدي فهو في حقيقته أمره بيع وشراء لكلا الطرفين (م ٤٨٥ مدني).

مما تقدم يتبين جواز التوكيل نيابة عن المشتري على عقد الشراء ولو خلا للتوكيل الرسمي من النص الصريح عليه ما دام قد تضمن ما هو أخطر من الشراء وأشدّها ضررا منه.

أحكام النقض وتوثيق القناصل المصريين والأجانب للمحركات:

١- المحركات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج موثقين، لها ذات القوة الرسمية للمحركات الموثقة بمصر (م ٦٤ ق ١٩٥٤/١٦٦) بشأن نظام الملكين الدبلوماسي والقنصلي. (طعن ٣٧/٢٧ ق ١٩٧٤/١٢/٤).

٢- المحركات التي يوثقها القناصل الأجانب بمصر وفقا لقانون دولهم تعد محركات رسمية أجنبية لها حجيتها في الإثبات. جواز تنفيذها في مصر بعد شمولها (بأمر التنفيذ) طبقا (م ٣٠٠ مراقعات). (طعن ٣٧/٢٧ ق ١٩٧٤/١٢/٤).

٣- معاهدة مونثرو الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية أثرها على سلطات القناصل حق القنصل في توثيق المحررات الخاصة برعاية دولته قائم على الرضاء الضمني المستند على شرط التبادل وإلى العرف الدولي، ويقصد بشرط التبادل ألا تسمح الدولة لقنصل دولة أجنبية بمباشرة وظيفة التوثيق إلا إذا كانت دولة هذا القنصل تسمح لقنصل الدولة الأولي بمباشرة ذات الوظيفة على إقليمها ألا أن نطاق التبادل المشار إليه يقتصر على مجرد الاعتراف للقنصل بأداء وظيفة التوثيق دون أن يمتد للقنصل بوصفه موثقاً في أداءه لقانون الدولة التي يمثلها. (طعن ٣٧/٢٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١٢/٤).

٤- (العرف) مصدر أصيل من مصادر القانون المدني ولا يوجد نص تشريعي مصر يحذر قيام قناصل الدولة الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق ولا تعارض بهذه المثابة بين هذا الوضع وبين ما نصت عليه الفقرة (و) من المادة الخامسة من (اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية) والتي انضمت إليها جمهورية مصر اعتباراً من ١٩٦٥/٧/٢١ والتي تقضي بأن الوظائف القنصلية تشمل القيام بأعمال التوثيق والأحوال المدنية وممارسة الأعمال المشابهة وبعض الأعمال الأخرى ذات الطابع الإداري ما لم يتعارض مع لوائح وقوانين الدولة الموفد إليها. (طعن ٣٧/٢٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)

٥- قانون التوثيق ١٩٤٧/٦٨- استمرار تطبيق قواعد القانون الدولة بالنسبة لمحررات الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب (طعن ٣٧/٢٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١٢/٤).

٦- حق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقاً لقواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص عدم المساس به بصور قانون ١٩٥٥/٦٢٩ معدل بالقانون ١٩٤٧/٦٨ الخاص بالتوثيق (م ١٧ مدني). (طعن ٣٧/٢٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١٢/٤).

٧- سلطة القناصل في إجراء العقود الموثقة لا تنقص من سيادة الدولة التي يباشرون علي أرضها وظائفهم طالما أن ممثليها مباشرة السلطة ذاتها علي وجه التبادل ذلك أن امتداد السلطة الإقليمية خارج حدود الدولة أمر تقتضيه دوافع المجاملة ومقتضيات الملازمة واستمرار الحياة الدولية وحاجتها. (طعن ٣٧/٢٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١٢/٤).

٨- صدور التوكيل في (قبرص) للتصديق عليه من السلطات الرسمية بها وتصديق جمهورية قبرص بالقاهرة أيضاً، ثم تصديق مديرية الأمن علي صحة ختم القنصلية كاف لإسباغ صفة للوكالة علي المحامي، خلو التوكيل من تصديق القنصل المصري بجمهورية مصر لا أثر له، لأن نص (م ١٤/٦٤ ق ١٩٥٤/١٦٦ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي) لم يرتب جزاء علي تخلفه طالما كانت التوقيعات مصدق عليها من السلطة المختصة في جهة إصدارها ومصدقاً علي صحة التوقيع أيضاً هذه السلطة الأمر الذي يضمن سلامة الإجراءات وبناء عليه فإن إبرام عقد الوكالة بالخارج خضوعه لقانون البلد المبرم به، ولا يخضع لقانون ١٩٤٦/١١٤ بتنظيم الشهر العقاري (طعن ٣٩/٥٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/٢/١٢).

٩- طلب السفير أخذ الأرض المجاورة لدار السفارة (بالشفعة) تعبير عن رغبة حكومته في ذلك. لا حاجة لصدور (توكيل خاص) منها إليه لإعلان تلك الإرادة وذلك لتقديمه أوراق

اعتماده للدولة الموفد إليها ما يغني عن ذلك، وأن توكيل السفير للمحامي للطعن بالنقض (صحيح) (م ١/١ من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية) ولا حاجة لإرفاق السفير (توكيل) من دولته للتدخل على قيام تلك الوكالة عند قيام السفير بعمل توكيل المحامي للطعن بالنقض. (طعن ٤٨/٤٥٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٧).

بناء عليه:

(التوكيل الخاص) للصادر من سفير أو قنصل دولة ما والموثق بالقنصلية أو السفارة والصادر لأحد محامي جمهورية مصر للسير في إجراءات طلب شهر عقار خاص بها والمصدق عليه من تصديقات الخارجية المصرية يقبل أمام مأمورية الشهر المختصة، وقد حدث ذلك في الطلب ١٦٨ لسنة ١٩٩٥ قسم مينا البصل إسكندرية — مأمورية الداخلية للشهر العقاري والذي قمنا بمباشرة (القنصلية قبرص).

١٠- تفويض الحكومة الأجنبية بسفيرها في طلب أخذ العقار (بالشفعة) عدم وجوب توثيق هذا التفويض (م ٣ من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية) تنص علي وظيفة البعثة الدبلوماسية تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد إليها وحماية مصالحها ومصالح رعاياها (م ١/٣ منها): رئيس البعثة يعتبر متوليا وظيفته في الدولة المعتمد لديها منذ تقديم لوراق اعتماده وتقديم صورة طبق الأصل منها إلي وزارة خارجية تلك الدولة بمقتضاه اعتبار ممثلي الدولة (أفراد مفوضين) من حكومتهم بأعمالهم. (طعن ٤٥/٤٥٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٧).

١١- الطعن بالنقض من السفير بصفته ممثلا لحكومته — لا عبرة بتغيير شخص السفير، كفاية ذكر وظيفته في صحيفة الدعوى

بوصفه (ممثلاً قانونياً لها) يكفي لتعيين شخص الحكومة المتقاضية
(طعن ٤٥/٤٥٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٧).

١٢- حظر تملك الأجانب العقارات المبنية والأراضي
العقارية.

الاستثناء:

ملكية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقر سكن رئيس البعثة
بشرط المعاملة بالمثل. طلب الحكومة الأجنبية (أخذ عقار بالشفعة)
لتوسيع مقر البعثة (جائز) (الوجود مصلحة قائمة). (طعن ٤٥/٤٥٠
ق جلسة ١٩٧٩/١/١٧).

**التوكيلات الصادرة من الخارج والموثقة من جهات أجنبية في ضوء
تعليمات الشهر (م ٦١ ت.ش ٢٠٠١):**

يراعي بالنسبة للتوكيلات المحررة في الخارج القواعد الآتية:

١- إذا كان التوكيل قد تم أمام قنصل مصر بدولة ما فلا
يأخذ بالتوكيل إلا بعد اعتماد توقيع ذلك القنصل من تصديقات
الخارجية المصرية بعد سداد الرسم.

٢- إذا كان التوكيل قد تم أمام موقنون أجانب بالخارج
فيكتفي باعتماده من قنصل جمهورية مصر مع التصديق علي
توقيع ذلك القنصل من تصديقات الخارجية المصرية.

٣- إذا لم يوجد بالدولة الأجنبية الصادر عنها توكيل قنصل
مصر، فيكتفي باعتماد التوكيل من (مديرية الأمن) في المحافظة
الموجود بها مقر قنصل الدولة الأجنبية التي تحرر بالتوكيل فيها
ونذلك بعد اعتماده من ذلك القنصل.

الوكالة الضمنية: (م ٩٨ مدني):

يعد قبولاً ضمناً:

١- قيام الوكيل بتنفيذ الوكالة:

٢- سكوت الوكيل إذا تعلقت الوكالة بأعمال تدخل في مهنته (كالمحامي مثلاً) ما لم يرد للوكالة في الحالة إعمالاً لنص (م ١/٩٨ مدني) وفي حالة تفويض الموكل للوكيل في التصديق على الحساب نهائياً فيحتج نائب الوكيل بهذا التصديق على الحساب نهائياً فيحتج نائب الوكيل بهذا التصديق على الموكل، ويجوز لكل من الموكل ونائب الموكل ونائب الوكيل الرجوع على بعضها (بالدعوى المباشرة).

الوكالة المستترة: (م ٧١٣، ١٠٦ مدني):

وهي التي تخول الوكيل إبرام العقد بصفته أصيلاً فيعبر الوكيل اسمه للأصيل وينصرف أثر العقد للأصيل من وقت إبرام العقد مع الوكيل المستتر. (طعن ٥٤/٧٣٢ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦) ويجوز إثبات عكس ما أثبت (بالكتابة) ما لم يوجد (مانع أدبي) فيجوز الإثبات بكافة الطرق (م ٦٣ إثبات).

الوكالة الظاهرة:

هي نيابة قانونية (دون وكالة) وتتطلب توافر ٣ شروط هي:

١- عمل الوكيل باسم الموكل (دون نيابة).

٢- اعتقاد الغير بحسن نية أن الوكيل (نائب).

٣- قيام مظهر خارجي للوكالة منسوب (للموكل).

أثر الوكالة الظاهرة:

اعتبار الوكيل (نائب للموكل) وانصراف أثر التصرف المعقود إلي (الموكل) ومثال للوكالة الظاهرة حضور المحامي وكيلاً عن زميله بدون (توكيل خاص) بدون إذن من الموكل بموجب التوكيل الصادر من الموكل للمحامي الأصيل المنوب عنه ولو لم ينص بتوكيل المحامي الوكيل علي (توكيل الغير) (م ١/٧٠٨ مدني) بشرط: (عدم وجود نص مانع من توكيل الغير طبقاً م ٥٦ قانون ١٩٨٣/١٧ الخاص بالمحاماة و م ٧٨ مرافعات و م ٧٠٨ مدني) وتسمى (وكالة قانونية). (طعن ٣٧/٣٧٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٩).

الوكالة بأجر:

١- الوكالة (تبرعية) ما لم يتفق علي غير ذلك (صراحة أو ضمناً) ويستخلص (ضمناً) من حالة الوكيل طبقاً (م ١/٧٠٩ مدني) فإن اشتغال المطعون عليه (بالمحاماة) وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن يكفي في ذاته باعتبار وكالته عن الطاعن (مأجورة) وذلك علي أساس أن هذه هي (مهنته) التي يحترفها ويكتسبها. (طعن ٣٥/٣١٠ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٥).

٢- يجوز للوكيل أن ينيب عنه غيره في القيام بأعمال وكالته مع (التزامه بأجره) متى كان (مرخصاً له) في ذلك من (الموكل). (طعن ٢٦/٤٤٣ ق جلسة ١٩٦١/٥/١١).

التوكيلات المراد العمل بها خارج مصر: (فني ٨٨/١٦، م ٦١ تعليمات شهر ٢٠٠١).

يكفي (تفويض عام) يبيح ذلك.

حق كتبة المحامين في تقديم الطلبات واستلام المشروعات
(٣/٢٥٠٢ تعليمات شهر ٢٠٠١ فني ١٩٩٩/٢٧):

تقديم توكيل رسمي يبيح تقديم واستلام الأوراق وأن يقتصر
عملهم علي (الأعمال المادية) دون القانونية كتسليم واستلام
المستندات والمشروعات وإجراء المعاينة والإرشاد بالطبيعة.

التوكيلات غير المقبولة: (م ٦٦ تش ٢٠٠١):

١- الصادرة من شخص (خاضع للحراسة العامة).

٢- الصادرة من شخص (ممنوع من التصرف) ويجوز قبول
توكيلات من أشخاص كانوا خاضعين الحراسة بشرط: أن تنصب
توكيلاتهم علي التصريح للوكيل بتقديم طلب تعويض (للإدارة
العامة للأموال) التي ألت إلي الدولة استلام مستندات التعويضات
وكوبوناتها (ق ١٥٠/١٩٦٤).

استخراج شهادة رسمية من محضر تصديق خاص بتوكيل خاص:
(المنشوران الفنيان ٩٨٧٦، ٨٨١٧):

جائز باعتبارها صورة لما يدون بهذا الدفتر بواسطة موظف
عام مختص وعليه تعد (ورقة رسمية) تستمد حجيتها (بقدر ما هو
ثابت بالدفاتر) حيث أنها تتمتع بقوة في الإثبات هي (قوة الورقة
الرسمية). (طعن ٤٣/٤٥٦ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩). وهو ما يتفق
مع نص (م ١/١٣، ١٩٩/٢ ق ٦٨/٢٥) وبالتالي يكون
الاستناد إلي هذه الشهادة في جواز التوقيع بموجبها وإقامة إجراءات
الشهر أو التوثيق في حدود ما ورد بها بدلا من المحررات الأصلية
الخاصة بسندات الوكالة.

ضوابط الحد من انتشار ظاهرة اصطفاغ توكيلات مزورة منسوبة لأصحابها
بنيّة شهر محرر وعقود متعلّقة بالأراضي والعقارات (فني ٢٥/١٩٩٦):

أولاً:

يتعين علي مكاتب الشهر حال تقديم المحررات لشهرها سواء
كانت هذه المحررات (محررات موثقة معدة للشهر) أو (مصدق علي
توقيع البائعين فيها بموجب توكيلات منسوب صدورها من البائعين) -
ضرورة التحقق من سلامة هذه المحررات الموثقة والتوكيلات المشار
إليها ومطابقة بياناتها من أصل أو (مادون بدفتر التصديقات) حسب
الأحوال وذلك بالرجوع إلي مكتب أو فرع للتوثيق المختص الذي تم فيه
إجراء المحرر الموثق أو للتوكيل وصحة بياناته ويمكن إرفاق صورة
فوتوغرافية من هذا المحرر الموثق أو التوكيل أو بياناته مع هذا
الإخطار وعلي مكتب أو فرع للتوثيق المختص موافاة الطالب للبيان
بمعلوماته في أجل غايته اليوم التالي لإخطاره - كما أنه يمكن للمكتب
لطالب الاستعانة في ذلك بإخبار (الإدارة العامة للمحفوظات بالأورمان
بالجزيرة) بشأن المحررات الموثقة والتوكيلات الرسمية العامة إذا اقتضي
الأمر ذلك وكان المحرر الموثق أو التوكيل الرسمي العام سابق توثيقه
بفترة تسمح بتواجد صورة بدار المحفوظات وذلك جميعه دون
تحميل أصحاب الشأن أي أعباء مالية بشأن ذلك، وعلي الجهات
المذكورة الإفادة بمعلوماتها للمكتب الطالب لها عن هذه المحررات
الموثقة أو التوكيلات في أجل غايته لليوم التالي لتاريخ إخطارها
بذلك.

ثانياً:

في حالة تقديم هذه المحررات واجبة الشهر للمكتب المختص
لشهرها خلال وقت يكون غير كاف للاستعلام عن صحة
التوكيلات أو المحررات الموثقة المشار إليها فيتم السير في

إجراءات الشطب بعد أخذ إقرار علي مقدم المحرر لصحة هذه التوكيلات أو المحررات الموثقة ومطابقتها للأصل وتحمله المسؤولية في حالة ظهور خلاف ذلك علي أن يستوفي إجراءات الاستعلام المشار إليها علي الفور وتوالي متابعتها ولا يسري ذلك الاستيفاء علي التوكيلات والمحررات الموثقة بالخارج.

ثالثاً:

وفي جميع الأحوال إذا أسفر الاستعلام من مكتب أو فرع التوثيق المنسوب إليه التوكيلات والمحررات الموثقة عدم صحة بياناتها، فيجب إخطار (رئاسة المصلحة) بذلك ويوقف إجراءات شهر المحررات (إذا لم يكن قد تم شهره) لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه، وكذا الأمر في (حالة شهر المحرر بتوكيلات غير مطابقة) .

الصفة عند إجراء التوكيل:

عند عمل موكل (بصفته وارث) توكيل للغير للتصرف في حصته الميراثية لا داعي للمطالبة بإرفاق (إعلام وراثية) باعتبار أن ذلك (حالة قانونية) وليس (صفة) كما في حالة من يمثل غيره (كالوصي علي القاصر، والقيم علي المحجوز عليه، وممثل الشركة بصفته ممثل لها) ويذكر في التوكيل أنه قاصر علي (حصته فقط) (انظر الكتاب الدوري ١٤٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٥)

التزامات الوكيل تجاه موكله:

١- التزام أدبي: يتمثل في:

أ - الاعتدال والشرف والصنق والأمانة.

ب - اللباقة والمهارة.

٢- التزام قانوني: يتمثل في:

أ - إعطاء المشورة القانونية الشفوية أو المكتوبة، وإجراءات حفظ حقوقه، والمواعيد القانونية المقررة لرفع الدعاوى.

ب - مراعاة مواعيد الدعوى والطعن.

ج - المحافظة على سر المهنة وعدم إفشاء أسرار موكله.

طبيعة التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة: (م ٧٠٤ مدني):

التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق غاية فلا يسأل عن هلاك ما عهد إليه ببيعه إلا إذا (قصر في حفظها) ويجب أن يكون الوكيل في مباشرته للتصرفات القانونية على قدر معين من (اليقظة).

ومن أحكام النقص:

١- نص (م ٢/٧٠٤ مدني) يلزم الوكيل المأجور ببذل عناية الرجل العادي بصرف النظر عن مبلغ عنايته بشئونه الخاصة، لأن الاتفاق على مقابل يتضمن حتماً التعهد من جانب الوكيل أن يبذل في رعايته مصالح العناية المألوفة، فلا يغفر له إلا (التقصير اليسير) ويحاسب دائماً على (التقصير الجسيم) ولو كان قد اعتادوا في شئونه الخاصة مادام قد حدث بغفلة وإهماله ويسأل دون حاجة (لأعذار) لأن مسؤوليته متفرعة عن التزامه بتنفيذ الأعمال الموكلة بها تنفيذاً مطابقاً لشروط عقد الوكالة. (طعن ٤٢/٤٤٧ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١).

٢- نصت (م ٢/٧٥٤ مدني) علي أنه (إذا كانت الوكالة بأجر وجب علي الوكيل أن يبذل دائما في تنفيذها (عناية الرجل المعتاد)، ومما مفاده أن التزام الوكيل في تنفيذ الوكالة هو (التزام ببذل عناية) وليس التزام بتحقيق غاية - إلا أنه لا يوجد ما يمنع ألا اتفاق علي أن يكون التزام الوكيل (بتحقيق غاية) كان يتفق الموكل مع المحامي علي ألا يستحق أتعابا أو مؤخرا منها إلا إذا كسب الدعوى (طعن ٣٩/٤٨٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣).

٣- إذا كان من حق الوكيل أن (يقبل نفسه من الوكالة) إذا ناء بعينها أو رغب عدم الاستمرار في تنفيذها، فلم يترك القانون المدني في م ٧١٦ منه الأمر لهوي الوكيل أن يتحصى متى أراد وفي أي وقت يشاء، بل إنه قيد هذا الحق بقيود ضمنها بتلك المادة فإذا لم يراع الوكيل في (تنحية) الشروط والأوضاع التي يحميها القانون كان ملزما (بالتعويضات) قبل الموكل، كما إذا أهمل - بالرغم من تنحية.

- القيام بجمع الأعمال المستعجلة التي يخشى من تركها علي مصلحة الموكل (م ٧١٧ مدني) ولا يعفي الوكيل من المسؤولية عن عزل نفسه في وقت غير مناسب أو إغفال السهر علي مصالح الموكل المستعجلة ألا أن يثبت ما فرط إنما كان بسبب خارج علي إرادته أو إذا ثبت أنه لم يكن في وسعه أن يستمر في أداء مهمته ألا إذا عرض مصالحه لخطر شديد علي سند من أنه لا يستساغ أن يفرض علي الوكيل تضحية مصالحه الخاصة في سبيل السهر علي مصالح الموكل (طعن ٤٤٧/٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢١).

علاقة الموكل بنائب الوكيل ومسئولية الأخير تجاهه (م ٧٠٨ مدني،
٧١٠ مدني)

نفرق بين امرين:

١- حالة ما إذا رخص الموكل للوكيل في التوكيل بتوكيل الغير:

هنا العلاقة تحكمها قواعد (الدعوى المباشرة) فلموكل رفع دعوى مباشرة يطالب النائب بتنفيذ الوكالة أو تسليمه ما تحصل منها أو التعويض عما لحقه من ضرر، وللنائب أيضا (دعوى مباشرة) ضد الموكل يطالب فيها بالتزاماته نحو الوكيل الأصلي طبقا للمادتين (٧٠٨، ٧١٠ مدني). (طعن ١٩/٢٠٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٩) (طعن ٣٤/٣٨٨٧ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٩) ولا يسأل الوكيل الأصلي عن خطأ النائب ألا إذا ثبت خطؤه في اختياره كنقص في الخبرة ألا إذا حدد له شخص معين فيعفي من المسؤولية ما لم يقصر في إصدار التعليمات أو أخطأ في إصدارها فيسأل. وقالت محكمة النقض في (الطعن ٢٥٠٤/٢٥ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣) (الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص للنائب).

أثره:

إعفاء الوكيل من المسؤولية العقدية عن عمل النائب وعدم مسؤولية ألا عن خطئه الشخصي.

٢- حالة ما لم يرخص له بتوكيل الغير:

يسأل الوكيل الأصلي عن (خطأ النائب) بصرف النظر عن خطئه في اختيار شخص للنائب أو خطأه فيما أصدره إليه من

تعليمات، والمسئولية تضامنية في مواجهة الموكل، كما يسأل
الوكيل عن المصاريف والأتعاب. (طعن ٤٢/١٥٠ ق جلسة
١٩٧٧/٥/٢).

مدى مسؤولية الوكيل عن الغش والخطأ الجسيم: (م ٢/٢١١، ٢/٢١١،
٧٠٣ مدني، م ٣٤١ عقوبات):

١- تنص (م ٢/٢١١، ٢/٢٢١ مدني) علي مسؤولية المدين
عن الغش والخطأ الجسيم، والوكيل مدين للموكل بتنفيذ الوكالة
فيسأل سواء كان مأجورا أو متبرعا حتى لو كان هناك اتفاق
بالإعفاء من المسؤولية عنها ويسأل عن الضرر المتوقع وغير
المتوقع ويسأل كذلك عن التعويض الكامل بدلا من التعويض
العادل.

٢- وباعتبار عقد الوكالة من عقود الأمانة في حكم (م ٣٤١
عقوبات) فلو وكل شخص آخر غيره في بيع سيارته وحدث أن
باعها لحسابه هو وليس لحساب الموكل عد الوكيل (مبديا وخائنا
للأمانة).

٣- ولا ينصرف أثر العلم المبني علي الغش إلي الموكل.
والغش والخطأ الجسيم أحد أمثلة تجاوز حدود الوكالة، فلموكل حق
طلب إبطال التصرف في هذه الحالة (م ٧٠٣ مدني). (طعن
٤٨/١١٢٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢).

ومن أمثلته:

- ١- تواطؤ الوكيل مع المشتري علي خفض الثمن.
- ٢- إهماله في تقاضي أجرة الأرض الزراعية حتى يمكن
المستأجر من نقل محصولاته.

٣- إهماله في تحصيل الأجرة حتى سقطت بالنقادم.

٤- وإذا كان (محام) بتقويت ميعاد الطعن بالاستئناف (خطأ جسيم) يستوجب (مسئوليته).

ومن أحكام النقض:

١- لأن كان الأصل طبقاً (م ١٠٥ منني) أن ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلي (الأصيل) إلا أنه نيابة الوكيل عن الموكل تنق عند حد(الغش)، فإذا تواطأ الوكيل مع الغير للإضرار بحقوق موكله فإن التصرف علي هذا النحو لا ينصرف أثره إلي الموكل لأن الوكيل ملزماً قانوناً بأن ينفذ ما يتعهد به بحسن نية فإذا أخل بهذا الواجب رد عليه قصره باعتباره أن الغش يفسد كل شيء. (طعن ٤٢/٢٧٣ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧) (طعن ٤٥/٣٩٢ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٦) لم ينشر.

٢- الوكيل مسئوليته عن (التقصير الجسيم) بفعله أو بمجرد إهماله ولو كان قد اعتاده (في شئونه الخاصة)، فهو ملزم باتخاذ كافة الاحتياطات التي تقتضيها رعاية مصالح الوكيل، ولا يغفر له إلا (التقصير اليسير) ويسأل عن تعويض الضرر بدون حاجة لإنذار، (م ٧٠٤ منني)(طعن ٤٢/٤٤٧ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١).

٣- تخضع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحقين لأحكام الوكالة لحكم مادة (٥٠ ق ١٩٤٦/٤٨) الخاص بالوقف والتي تعمل حكم (م ٧٠٤ منني) وهي اللتان تحددان مسئولية الوكيل بصفة عامة، ومفاد ذلك أن ناظر الوقف إذا قصر نحو أعيان الوقف أو خلافه كان (ضامناً دائماً) لما ينشأ عن (تقصيره الجسيم)، أما ما ينشأ عن (تقصيره اليسير) فلا يضمنه إلا إذا كان له (أجر) علي النظر.

(طعن ٣٧/٢٤٦ ق جلسة ٣٨/٩٧ ق ١٠/٢٣/١٩٧٣) (طعن ٣٧/٢٤٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٢).

٤- إذا ادعى الأصل أو ورثته عدم صحة للتاريخ المسدود بالورقة العرفية، وأنه قدم (غشاً) حتى لا ينكشف أن التصرف الذي أجراه الوكيل صدر في وقت كانت وكالة فيه قد (زالت) فإن يكون لذلك الأصل أو وارثه أن يثبت ادعائه بكافة الطرق ومنها (البينة والقرائن)، إذ (المضرور بالغش) لم تكن له خبرة فيه، فلا وجه للتضييق عليه في الإثبات بحصره في طريق دون آخر. (طعن ٣٩/١٦٧ ق جلسة ٣/٢٦/١٩٧٤).

٥- سلامة الحكم إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل الإدارة مسئول عن (خطئه الجسيم) تأسيساً على ما ثبت بأسباب حكم سابق - طالما أن الطاعنين لم يقدموا الاتفاق الذي ركنوا إليه في تحديد نطاق الوكالة ولا ما ينفي أن الحكم المحال إليه صدر بين نفس الخصوم وأن كل خصم ناضل في دلالته. (طعن ٢٥/٦٦٠ ق جلسة ٣/١١/١٩٩٦).

مسئولية الوكيل عن الخطأ العادي (اليسير):

نفرق بين حالتين:

١- إذا كانت الوكالة بأجر:

فإن علي الوكيل التزام ببذل عناية الرجل المعتاد في تنفيذها والمعيار هنا موضوعي - وإلا كان (مسئولاً) حتى ولو أثبت أن ما بذله من عناية يزيد علي ما يبذله في شئونه الخاصة ويعفى من المسؤولية إذا أثبت أنه بذل عناية الرجل المعتاد.

٢- إذا كانت تبرعاً:

فالمعيار شخصي فلا يكون مسئولاً إلا عن بذل عنايته الرجل المعتاد (لأنه متفضل بتبرعه). (طعن مدني..... جلسة ١٨/٥/١٩٧٢) فإذا كان موكلاً في قبض دين وأهمل حتى سقط الدين بالتقادم فإنه يسأل، إلا إذا كان (غير ماجور).

وإذا وكل في شراء سيارة وكان بها عيوب فيسأل عن العيوب (الظاهرة) دون الخفية وهذه الأخيرة لا يسأل عنها إذا بذل عنايته الشخصية سواء كانت بأجر أو تبرعاً (طعن مدني ٨٤/٣٥ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٦٩).

مسئولية الوكيل عن السبب الأجنبي:

والمقصود به هو القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو فعل الموكل وفي كل الأحوال لا يسأل مطلقاً (م ١٦٥ مدني) ما لم يتفق علي غير ذلك بل أنه له أن يرجع علي الموكل بما أنفقته في تنفيذها علي الرغم من أن عدم تنفيذها حال دونه السبب الأجنبي. ومن أمثلتها:

إذا أودع المحامي المستندات ملف الدعوى وضاعت من قلم الكتاب لا يسأل (فهو ضرر ناشئ من قبل الغير)، كذلك إعطاء الموكل للوكيل بيانات خاطئة مما أصابه (أي الموكل) بضرر (فهو ضرر بفعل الموكل) فلا يلوم للموكل إلا نفسه

مسئولية الموكل عن خطأ وكيله:

الأصل عدم مسؤولية الموكل عن (الخطأ) الذي ارتكبه وكيله، التزام (الوكيل) وحده (بتعويض الغير) الذي أضر به بخطئه طالما

(لم يقر الموكل وكيله علي هذا الخطأ). (طعن ٢٩٧٢/٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١) (طعن ٣٢/٢١ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤).
الوكالة وخيانة الأمانة:-

الوكالة عقد وقد تكون تبرعا وهو الأصل (م ٧٠٩ مدني) ولكن قد تكون بأجر و أيا ما كان (فالوكيل بالعمولة) يعد (خائنا للأمانة) إذا اختلس الأشياء المسلمة إليه (لنفسه) ولم يسدد ثمنها عند مطالبتة به. ويفترض لقيام جريمة جنحة خيانة الأمانة: أن يكون المال الذي ينسب إلي الوكيل اختلاسه أو تبديده قد سلم إليه علي سبيل (الحيازة الناقصة) فإذا كان قد سلم إليه كمكافأة أو أجر يظهر جهوده، أي كان تسليمه إليه ناقلا للحيازة الكاملة، هنا لا تقوم الجريمة باستيلائه عليه. وتقوم الجريمة إذا استولى الوكيل علي (مزايا مالية) تسلمها بناء علي عقد الوكالة لحساب الموكل، فلو تسلم الوكيل شيئا وباعه بأكثر مما حدده له الموكل واستولي علي هذا الفرق لنفسه ورد للموكل الثمن الذي حدده له عد مرتكباً (الجنحة خيانة الأمانة). وأنه يجب علي الوكيل رد هذه الزيادة ولو كانت غير مشروعة، أما إذا (امتنع) الوكيل عن رد ما تسلمه بناء علي (صنعتة) وكان له حق حبسه طبقاً للقانون المدني فإنه لا يعد مرتكباً (الجنحة خيانة الأمانة).

منشور في ٢٠٠٥/٧

الحاقاً بالمنشور الفني ٢٠٠٤/٧ يراعى الآتي:-

١- يتم توثيق محاضر الصلح في الجرائم المشار إليها بمادة ١٣١ق ٨٨/٢٠٠٣ معدلاً بقانون ١٦٢/٢٠٠٤ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، والتي تتم بين البنوك الخاضعة

لأحكام هذا القانون ومدينيتها بالتطبيق لأحكام القانون (م ١٣٣ منه)،
وذلك بذات الإجراءات المنصوص عليها بالباب الثالث من تعليمات
توثيق ٢٠٠١.

٢- يتم توثيق محاضر الصلح سائلة الذكر بمكتب أو فروع
التوثيق الذي يقع في دائرته البنك المتصلح معه، ولا يحصل عنه
أية رسوم شريطه: أن تكون الموافقة علي التصالح صادرة من
مجلس إدارة البنك الدائن ومعتمده من محافظ البنك.

استخراج الشهادات والصور

بالنسبة لاستخراج شهادة من توكيل خاص مصدق عليها من واقع دفتر التصديق علي توقيعات أطراف المحرر:

يجب أن يكون من ذي صفة أو مصلحة طبقا للمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨ (والمذاعة بالمنشورين ١٩٦٣/٥ ١٩٧٣/٨٠) وهم:

١- أطراف المحرر.

٢- خلفهم الخاص (المشتري).

٣- خلفهم العام (الورثة).

عدم جواز استخراج شهادة من واقع دفتر توثيق المحررات العرفية والرسمية:

حتى ولو كان الطالب ذي صفة أو مصلحة (م ٥٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

جواز إعطاء صور من المحررات المشهرة:

يجوز بعد تحصيل الرسم المقرر (منشور فني ١٩٥٥/٢/٥).

جواز تسليم صور من المحرر الموثق (للغير) بشرط:

إن (قاضي الأمور الوقتية) بالمحكمة الواقع بدائرتها مكتب التوثيق (م ٨ ق ١٩٤٧/٦٨ الخاص بالتوثيق) (م ٥٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (منشور فني ١٩٧٠/٤).

استخراج الصور التنفيذية من المحرر الموثق:

(م ٩ ق ٦٨/١٩٧٤ الخاص بالتوثيق معدل بالقانون
١٠٣/١٩٧٦) (م ٥٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

١- تعطي (صورة أولى) للصادر لصالحه التزام في
العقد شرط: أن يكون التزام واجب التنفيذ مثاله (عقد الرهن
التأميني ويعطي للدائن المرتهن، عقد القسمة لكل متقاسم، عقد
البيع مع حفظ الامتياز ويعطي لكل من البائع والمشتري، عقد
الرهن الحيازي وتعطي للدائن المرتهن الحائز، ولا تعطي في
حالة عقد الهبة الرسمي من أب لابنه وذلك لقيام حقه في
الرجوع فيها.

٢- تعطي صورة ثانية من المحرر الموثق (بحكم
المحكمة الجزئية) الواقع بدائرتها مكتب التوثيق بناء على
صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر
(م ٩ق ٦٨/١٩٤٧).

إلغاء التوكيل: (م ٢/٧١٥ مدني):

م ١٩ تمش ٢٠٠١:

يجوز أن يتم إلغاء التوكيلات بإقرار مصدق عليه ولا
يشترط الرسمية ولو كان التوكيل المراد إلغاؤه رسمياً ويتم
إخطار الوكيل بخطاب مسجل بعلم الوصول أو بموجب إنذار
رسمي علي يد محضر أنه تم إلغاؤه بمحضر التصديق رقم كذا
— ويرفق صورة من هذا المحضر مع الخطاب أو الإنذار.

م ٧٠٠١ ش ٢٠٠١: في ٧/١٩٩٣ - ١٠/٢٠٠١):

التوكيل المنصوص عليه فيه علي عدم جواز إلغاؤه إلا بحضور وموافقة الوكيل لا يجوز إلغاؤه إلا بتوقيع الاثنان معا وألا عد الإلغاء كان لم يكن ويعد غير نافذ في حق الوكيل إعمالا لنص (٢/٧١٥ منني). وإذا تم إلغاء التوكيل أمام مأمورية أو مكتب توثيق غير التي تم فيها عمل ذلك التوكيل يجوز تضمين المحضر إقرار الموكل أن التوكيل المطلوب إلغاؤه ليس صادر لصالح الوكيل وليس منصوصا فيه علي عدم الإلغاء إلا بموافقة الوكيل، وأنه إذا ظهر غير ذلك يعتبر الإلغاء كان لم يكن.

في ٢٠٠٦/١٥:

يمنع على مكاتب التوثيق وفروعها القيام بإلغاء التوكيلات العامة أو الخاصة التي تتضمن شرطا بعدم جواز إلغائها إلا بحضور الطرفين، أو عدم إلغائها نهائيا، وكذلك التوكيلات المنتزعة شرطا باستمرار التوكيل بعد وفاة الموكل أو فقده أهليته، وكذلك التوكيلات التي تتضمن مصلحة للوكيل وللغير (كحق البيع للنفس أو للغير).

وأصدرت مصلحة الشهر العقاري منشورا آخرامكملاللمنشور السابق هو:-

منشور في ٢٠٠٧/٥: جاء فيه:-

تضاف فقرة جديدة للمادة ١٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١ نصها:-

- وفي جميع الأحوال يلزم إطلاع الموثق الذي يتم الإلغاء أمامه علي أصل التوكيل العام أو علي دفتر التصديق علي التوقيعات إذا كان قد سبق إيرامه وإصداره أمام مكتب التوثيق أو

فرعه، وإطلاعه على صورة رسمية أو شهادة رسمية منه إذا كان قد تم إيرامه أمام جهة أخرى وذلك للتأكد من أنه لا يتضمن حق الوكيل في التعاقد مع نفسه، فإذا تبين تضمنه ذلك فعلى الموثق الامتناع عن السير في إجراءات الإلغاء إلا إذا حضر الوكيل وأقر بموافقه على هذا الإلغاء، وتلغى م ٢/٧٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١.

انتهاء الوكالة (م ٦٨ ت.ش ٢٠٠١):

١- بإتمام العمل للموكل فيه، أو بانتهاء الأجل المعين للوكالة.

٢- موت الموكل ^(١) أو الوكيل وهذا لا يقطع سير الخصومة، حيث تعطي المحكمة أجل خلال (١٥ يوم) لتعيين وكيل جديد (محام آخر) وألا جاز لرئيس المحكمة (شطب الدعوى) (طعن ٢٧/٤٤ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٠).

٣- بإرادة الموكل المنفردة في أي وقت بموجب إقرار مصدق عليه منه أمام موثق الشهر العقاري في مكتب التوثيق الصادر منه للتوكيل (٧١٥ منني) أو يتتحي الوكيل عن الوكالة بشرط إعلان الموكل (م ٧٤٦ منني) ذلك أن الوكالة عقد غير لازم يتم بإرادة الموكل المنفردة ولمصلحته ولا يحق له إلغاؤه في حالتين:

الأولى: إذا كانت الوكالة بأجر بشرطان:

أ - يكون للعزل لعذر مقبول.

^(١) م ١/٧١٧ منني:

لا تنتهي الوكالة بموت الموكل حتى يعط بها الوكيل أو يتم العمل المنوط به تنفيذه أو كانت هناك مصلحة للموكل أو الوكيل أو الغير (كخفض الثمن أو سداده ديناً للغير، أو التوقيع على العقد البيع النهائي أو كان تنفيذه يبدأ بالوفاة كتتفيذ وصية يكون الوكيل هو المنفذ لها).

ب - وفي وقت مناسب.

فإذا تخلف الشرطان أو أحدهما عد العزل (تسلف في استعمال الحق) موجب (للتعويض).

والثانية:

إذا كانت الوكالة لصالح الوكيل أو أجنبي ونص في التوكيل علي عدم إلغاؤه (فني ٩٣/٧) إلا بموافقة الأخير فلا يجوز إلغاؤه إلا بحضور الموكل والوكيل وتوقيعيهما وإلا عد الإلغاء (كان لم يكن) م ٢/٧١٥ مدني، م ٧٠ تعليمات شهر ٢٠٠١).

مثال:

أن يكون الوكيل دائن للموكل ورخص له في استيفاء حقه مما يقع في يد الوكيل من مال الموكل، أو إذا باع له عقار ووكله في التوقيع نيابة عنه كبائع علي أن يكون البيع صادر لذات الوكيل محددا له العقار المبيع تحديدا نافيا للجهالة يذكر رقمه والشارع الواقع به والناحية والقسم والمحافظة ومما لاشك فيه أن أعمال مثل هذا التوكيل بالنص الصريح فيه علي عدم إلغاؤه إلا بموافقة الوكيل يغني عن رفع دعوى صحة تعاقد عقد بيع ابتدائي، لأن الوكيل (المشتري) سيوقع بموجبه بائعا بصفته ومشتريا عن نفسه وبصفته الشخصية في أي وقت شاء دون اللجوء لإحضار البائع أو يساوم أو يتعذر حضوره لسبب ما.

٤- صدور حكم في موضوع الدعوى أمام درجة التقاضي الموكل فيها.

٥- إفلاس الموكل أو الوكيل أو الحجز علي أيهما.

ملاحظات مصلحة الشهر العقاري علي أخطاء المأموريات:

وقد أذاعت مصلحة الشهر العقاري بعض ملاحظاتها علي أخطاء المأمورية سواء كانت (شهر أو توثيق) بخصوص التوكيلات بكتابها الدوري رقم ١٤٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٥.

أ - فأجازت التوكيل من (موكل بصفته) ولو لم ينص صراحة بالتوكيل يمنع الوكيل من حق توكيل الغير (إعمالا لنص م ٧٠٨ منني، م ٧٨ ق ١٣/١٩٦٨ الخاص بالمرافعات و م ٥٦ ق ١٧/١٩٨٣ الخاص بالمحاماة.

ب - أوجبت عدم لزوم إرفاق (إعلام الوراثة) بالتوكيل الرسمي في حالة إجراء الوارث توكيل للغير بخصوص (نصيبه في التركة) واستندت في ذلك إلى أن الوارث في (حالة قانونية) وليست (صفة) تلك التي تتحقق فيمن يمثل الغير أو من ينوب عنه فالوارث أصيل بصفته الشخصية أي عن نفسه، وليس بصفته عن الغير ولم توضح مصلحة الشهر العقاري الحكم في حالة ما إذا كان الوارث وكيل عن باقي الورثة أو ممثل لمجموع التركة ونري أنه يلزم في تلك الحالة إرفاق (إعلام الوراثة).

ففي ٨٨/١

يجوز قبول (الوكالة الخاصة) المصدق علي التوقيعات فيها لإثبات (الصفة) عند تقديم طلب الشهر للمأمورية المختصة ما لم تكن (الرسمية) شرطا شكليا للانعقاد في العمل القانوني موضوع المحرر المراد شهره طبقا (٧٠٠ منني) (كما في حالة للرهن التأميني والهبه) وقد سبق القول في موضوع الحقوق العينية التابعة: أنه يجوز قبول (التوكيل الخاص) في شهر للرهن الحيازي أو حق الاختصاص بطريق (القيّد).

صيغ التوكيلات

صيغة توكيل خاص:

أقر أنا ديانة جنسية
مهنة محل إقامة بأنني وكلت عني
السيد/..... ديانة جنسية
..... مهنة محل إقامة.....

وذلك في القضايا التي ترفع مني أو علي أمام جميع المحاكم علي
اختلاف أنواعها ودرجاتها وتسلم الأحكام وتنفيذها وفي تقديم الأوراق
لقلم المحضرين وتسلمها في الصلح وفي الإقرار والإنكار والإبراء
والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردها وقبولها والطعن
في تقرير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفي طلب تعيين
الخبراء وفي الحضور أمام المحكمة الجزئية وفي التقرير بالنقض في
الأحكام وتقديم المذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية
والرسمية وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأموريتها ولجان
الطعن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقارير والتقديرات
والمناقشة فيها وقبول ما يري قبوله ورفض يري رفضه وفي تقديم
الرسوم والأمانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيها وفي تسلم وتسليم
الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى قلم كتاب
المحاكم والجهات الإدارية والتوقيع نيابة عني بالتسليم في كل ما ذكر
وفي التقرير بفقد القسائم والتوقيع علي محاضر المخالفات والحضور
أمام محكمة القضاء الإداري ومجلس الدولة وأذنته بتوكيل غيره نيابة
عني في كل أو بعض ما ذكر بخصوص القضية (المزمع رفعها أو
المرفوعة أمام محكمة برقم لسنة.....).

الموكل

محضر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مكتب مأمورية

محضر تصديق رقم لسنة

أتم في يوم الموافق سنة

تم التوقيع علي هذا التوكيل من السيد/..... بصفته
موكلا..... ويحمل بطاقة وذلك
أمامنا نحن الموثق بالمأمورية المذكورة.

وهذا تصديق منا بذلك؛

الموثق

صيغة

توكيل رسمي عام في القضايا

أنه في يوم.....الموافق.....
مكتب.....فرع.....توثيق.....في
تمام الساعة.....
أمامنا نحن.....موثق العقود بالمكتب.....
بالتفريع..... المذكور و بحضور كل من:
١- السيد/.....بطاقة.....صادرة من
سجل مدني.....في / /
الرقم المطبوع.....المقيم.....
ديانة.....ويعمل.....
١- السيد/.....بطاقة.....صادرة من
سجل مدني.....في / /
الرقم المطبوع.....المقيم.....
ديانة.....ويعمل.....
الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا.

حضر

أولاً: السيد / ديانة.....
جنسية.....مهنة.....الثابت
الشخصية بموجب.....المقيم.....

ثانياً: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية بموجب
..... المقيم

ثالثاً: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية بموجب
..... المقيم

رابعاً: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية بموجب
..... المقيم

خامساً: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية بموجب
..... المقيم

سادساً: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية بموجب
..... المقيم

وقرآن وكل عنه

السيد / ديانة جنسية
..... مهنة المقيم
.....

السيد / ديانة جنسية
..... مهنة المقيم
.....

الإدارية والتوقيع نيابة عني بالتسليم في كل ما ذكر وفي
التقرير بفقد القسائم والتوقيع علي محاضر المخالفات
والحضور أمام محكمة القضاء الإداري ومجلس الدولة وأذنته
بتوكيل غيره نيابة عني في كل أو بعض ما ذكر.

وبما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل
(والشاهدين) بعد تلاوته عليه.

صيغة

توكيل رسمي عام شامل

إنه في يوم الموافق

مكتب فرع توثيق
في تمام الساعة أمامنا نحن موثق
العقود بالمكتب بالفرع المذكور
وبحضور كل من:

١- السيد / بطاقة صادرة من
سجل مدني في / / الرقم المطبوع
المقيم
ويعمل

٢- السيد / بطاقة صادرة من
سجل مدني في / / الرقم المطبوع
المقيم
ويعمل

الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا.

حضر

أولاً: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية
بموجب المقيم

ثانيا: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية
بموجبالمقيم

ثالثا: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية
بموجبالمقيم

رابعا: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية
بموجبالمقيم

خامسا: السيد / ديانة
جنسية مهنة الثابت الشخصية
بموجبالمقيم

وقرر أن وكل عنه

السيد / ديانة جنسية
مهنة الثابت الشخصية بموجب
.....المقيم

وذلك في:

أولا: القضايا واجراءات التقاضي وما يتعلق بها:

جميع القضايا التي ترفع مني أو علي أمام جميع المحاكم علي
اختلاف أنواعها ودرجتها وتسلم الأحكام وتنفيذها وفي تقديم
الأوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفي الصلح وفي الإقرار
والإنكار والإبراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة
وردها وقبولها والطعن في تقرير الخبراء والمحكمين وردهم

واستبدالهم وفي طلب تعيين الخبراء وفي الحضور أمام جميع المحاكم بكافة أنواعها من تصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للأحوال الشخصية وفي التقرير بعمل معارضات والالتماسات والإشكالات والاستئناف في القضايا المدنية والجزئية وفي التقرير بالنقض في الأحكام وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضي مما جمعه وفي الحضور أمام الجهات الإدارية أيا كانت ومصالح الحكومة ومصلحة الشهر العقاري ومأموريها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الالتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتها ولجان الطعن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقارير والتقديرات والمناقشة فيها وقبول ما يري قبوله ورفض ما يري رفضه وفي تقديم الرسوم والأمانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيها وفي تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى قام كتاب المحاكم والجهات الإدارية والتوقيع نيابة عني بالتسليم في كل ما ذكر وفي التقرير بفقد القسائم والتوقيع علي محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) وأذنته بتوكيل غيره نيابة عني في كل وبعض ما ذكر.

ثانيا: أعمال الإدارة:

وللوكيل الحق في إدارة الأقطان الزراعية والعقارات والأراضي الفضاء للمملوكة

.....

في وفي تأجيرها واستئجارها
وتحرير عقود الإيجار الخاصة بها وتحصيل أو دفع المبالغ

الناجمة عن هذه الإجراءات وأخذ وإعطاء الإيصالات والمخالصات ومحاسبة المستأجرين. وفي اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدي الجمعيات الزراعية ولجان المصالحة وفي فسخ عقود الإيجار أو التنازل عنها والتوقيع على الأوراق والعقود المتعلقة بها وفي إقامة المباني وإزالتها وطلب الترخيص لذلك واستلامه وتمثيلي أمام جميع المصالح الحكومية وغير الحكومية والقطاع العام والخاص بما في ذلك البلدية والتنظيم والهيئات والشركات العامة أو الخاصة والتوقيع إذا لزم الأمر وفي استلام مواد البناء من أي جهة حكومية أو غير حكومية أو قطاع عام أو خاص ونفع المبالغ اللازمة والتعاقد مع المقاولين والعمال وغيرهم وتوقيع العقود اللازمة بالتعاقد والفسخ والتنازل بمقابل أو بدونه وفي تصدير واستيراد وتسليم وشحن البضائع والمنقولات والآلات وغيرها بما في ذلك الطرود وتمثيلي أمام الجمارك والمواني وجميع المصالح والجهات المتعلقة بذلك واتخاذ ما يلزم.

وللوكيل طلب استخراج الإعلامات الشرعية والحضور أمام محاكم الأحوال الشخصية واتخاذ كافة الإجراءات بذلك شرعا وقانونا.

وللوكيل الحق في صرف وإيداع وقبض المبالغ المستحقة لي في جميع خزائن الحكومة والشركات والبنوك هيئة توفير البريد وكافة الهيئات قطاع عام أو خاص بما في ذلك صرف الشيكات والحوالات والمعاشات الشهرية والمرتببات والمكافآت والاندثار والتأمين والتوقيع على الأوراق والإقرارات

والمستندات المتعلقة بذلك وعلي العموم له صرف أي مبلغ يستحقه الموكل من أي جهة أو من أي فرد.

ثالثاً: أعمال التصرف:

وكذلك وكلته في أعمال البيع والشراء والرهن والشطب والبدل والمقايضة والهبة والقسمة والفرز والتجنيب وإشهار الإرث وإنهاء الوقف وفي أخذ حق الامتياز وشطبه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات المبنية أو الأراضي القضاء وكل ثابت ومنقول والتوقيع علي كافة أنواع العقود الابتدائية أو النهائية وفي دفع وقبض الثمن وباقيها، وأخذ وإعطاء للمخالصات وفي جميع التصرفات الناقلة للملكية أو المقيدة لها بما في ذلك جميع أنواع عقود الشطب أو الإقرارات المتعلقة بذلك، وللوكيل الحق في بيع وشراء وإيدال واستبدال الأوراق المالية والأسهم والمستندات وصرف كويونات وبيعها. وللوكيل كذلك الحق في شراء السيارات وبيعها أي كان نوعها واستخراج رخصتها وتجديدها سنوياً ودفع الرسوم والتأمينات وتغيير وتحويل النمر المعدنية وكافة إجراءات المرور والتوقيع علي العقود والأوراق الخاصة بذلك وللوكيل أن يوكل من يشاء في كل أو بعد ما ذكر. وبما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل والشاهدين بعد تلاوته عليه.

الموكل الشاهدان الموثق

أحكام النقض في عقد الوكالة:

إثبات الوكالة:

١- عبء إثبات الوكالة وقوعه من يدعيها (طعن ٦٤/٧٩ ق جلسة ١٩٩٥/٥/٢٢).

٢- استخلاص الحكم المطعون فيه من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى ووقائعها وأصلها الثابت بالأوراق أن الطاعن كان وكيلًا عن المورث في تنفيذ الوكالة باعتبار أن تنفيذها من الأدلة المقبولة لإثبات قيامتها فإن الطعن بغير ذلك يكون على غير أساس. (طعن ٤٩٣/٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨).

٣- وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص فيه حدود سلطته التقديرية من أقوال شهود المطعون عليها ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان (وكيلًا). (طعن ٦٤/٧٩ ق جلسة ١٩٩٥/٥/٢٢).

٤- استخلاص قيام الوكالة ونطاقها من سلطتها محكمة الموضوع متى كان استخلاصهما سابقا وله أصله الثابت بالأوراق. (طعن ٦٤/٧٩ ق جلسة ١٩٩٥/٥/٢٢).

٥- تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها من الموكل من الأدلة الجائزة قانونا لإثباتها أو إعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها. ٠ طعن ٢٣/٦٤ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ (طعن ٣٦/٢٨٨ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) (طعن ٤٩٣/٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨).

٦- إثبات الوكالة عن الخصوم الموالدين ٧٣ مرافعات ومحاماة حضور محام عن زميله أمام المحكمة لا يستوجب توكيلا مكتوبا ما دام الأخير موكل من الخصم. إغفال ذكر الخصم عن زميلها

الوكيل الأصلي لبيانات التوكيل لا أثر له علي ثبوت وكالة عن الطاعن علة ذلك. (طعن ٥٧/٣٤٦ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢١).

٧- ثبوت الوكالة الاتفاقية (أمر موضوعي) يتوقف علي فهم المحكمة (للواقعة) متى كان استخلاصها سائغا بموجب مسند من أوراق الدعوى وتقدير المحكمة للقرائن التي يستدل بها أن الوكالة التي كانت (قانونية) في الصغر انقلبت إلي (وكالة اتفاقية) في الكبر. (طعن ٥٢/٢٠٨٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩).

الوكالة بالتسخير:

١- تمسك الطاعنة أن المطعون ضده كان (مسخر عنها) عند شرائه الأرض موضوع التنازع وللتدليل علي ذلك بمستندات دفاع جوهرية - رفض الحكم هذا للدفاع بمقولة أنها ليست طرفا في عقد البيع وهو ما لا يصلح ردا عليه - قصور - إذا لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى (طعن ٦٠/٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١).

٢- الوكالة بالتسخير ماهيتها:

أن يعمل الوكيل بصفته أصيلا لحساب الموكل الذي يكون اسمه مستترا.

أثرها: انصراف أثر العقد إلي الموكل ومن تعاقده معه الوكيل. (طعن ٥٤/٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٣١).

٣- الوكالة المستترة أثرها:

الوكيل يعبر اسمه للأصيل ويبرم العقد بصفته أصيلا وليس وكيلًا - انصراف أثر العقد إلي الأصيل (كالوكالة السافرة). (الطعنان ٢٤٧٣، ٥٥/٢٤٦٦ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٣) كما ينصرف

أثر العقد إلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر. (طعن ٣٥/٥٨١ ق
جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨) (طعن ٤٠/٤٥٨ ق جلسة ١٩٧٦/١٩/١٠).

نطاق الوكالة: (مدى سعتها):

١- استقلال قاضي الموضوع بتقدير مدة الوكالة - ورودها
علي عمل معين مقتضاه (شمولها تابعه ولوازمه الضرورية).
(التوكيل الرسمي العام) في بيع وشراء المنقولات اتساع نطاق
ليشمل (التنازل عن حق الإيجار) باعتباره بيع لمنقول (طعن
١٩٧٨/٦/٢١ ق ٤٤/٥٩٨).

٢- للتعرف علي مدى سعة الوكالة - وجوب الرجوع فيه
إلي (عبارة التوكيل) وما جري به نصوصه وملابسات صدره
وظروف الدعوى. إفراغ الوكالة في نموذج مطبوع وإضافة
المتعاقدين شروطا أو عبارات به تتعارض مع الشروط المطبوعة،
وجوب تغليب الشروط المضافة. علة ذلك باعتبار ما انتهت إليه
أرادة المتعاقدين. (طعن ٦١/١٤٩٠ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٥).

٣- التوكيل بالتوقيع علي عقد جديد إقامة الحكم قضاءه علي
أن التوكيل يخلو (الوكيل) بيع العقار دون تحديد شخص المشتري
مخالفة للثابت بالأوراق وخطأ في تطبيق القانون. (طعن
٦٢/٥٢٥١ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨).

٤- شمول التوكيل نيابة الوكيل عن الطاعن أمام (جميع
المحاكم علي اختلاف درجاتها وأنواعها) اتساعه لمباشرة (القضايا
أمام محكمة النقض طعنا وحضورا). (طعن ٤٦/٣٠٦ ق جلسة
١٩٨٠/٥/٣١) (طعن ٦٦/٢٢٤٧ ق جلسة ١٩٩٧/٤/٢٧).

٥- قطع القطن ونقله إلي استحقاق تال - هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية - استلزام (وكالة خاصة) بالبيع لمن يجريها نيابة عن صاحب الشأن. (طعن ٣٥/٢٢٣ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩).

٦- التوكيل العام الصادر من أجنبي لزوجته لإدارة أمواله والتصرف فيها واتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة عليها مؤداه جواز مباشرتها إجراءات الدعاوى أمام جميع المحاكم بما فيها محكمة النقض باعتبار ذلك من مستلزمات التصرف. (طعن ٤٤/٩٦٩ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٥).

الوكالة بالخصومة:

المنوط بها:

الوكالة بالخصومة قاصرة علي (المحامين) نائبين عن الخصومة (م ٧٢ مرافعات، ٨٢محاماة). واستثناء وبإذن من المحكمة، تقبل وكالة الأقارب والأصهار حتى الدرجة الثالثة - ولو لم يكونوا محامين. ومن يمثل غيره بمقتضي نيابة (قانونية أو قضائية) يجوز حضوره عنه أمام المحكمة (كالوصي عن القاصر، والقيم عن المحجوز عليه، والسنديك عن المفلس).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

١- تصرفات (الوكيل) التي يبرمها (الحساب الأصيل) (سواء إدارة أو تصرف) عند المقاضاة يجب اختصام (الأصيل) وليس الوكيل (م ٦٩٩مذني). (طعن ٦٤/١١٩ ق جلسة ١٩٩٥/٤/١٩).

٢- تفويض (المطعون ضده) محامية بالتوكيل في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم، والحضور أمام

الجهات الإدارية ومصالح الشهر العقاري ومصلحة الضرائب -
وتقديم الطلبات والتوقيع عليها والصلح والإقرار.

مفاده: تصرف الوكالة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على
أعمال الموكل أو التصرفات التي يبرمها - عدم تخويلها للوكيل حق (فسخ
المقود التي أبرمها الموكل، أو التنازل عن الأحكام التي صدرت لصالحه).
(طعنان ٣٦٤، ٦٨/١٣٠٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨). وشمول التوكيل نيابة
الوكيل عن الطاعن أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها
لتساعه لمباشرة جميع القضايا أمام محكمة النقض طعنا وحضورا (طعن
٤٦/٣٠٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٣١).

٣- متى كان التوكيل الصادر من (الطاعن) قد صدر (لعدة محامين)
فإنه يجوز لفرد أحدهم (بالتقرير بالطعن) لأن قانون المرافعات قد خرج في
الوكالة بالخصومة على القاعدة العامة التي قررتها (م ٧٠٧ مدني) فنص في
(م ٨٥ مرافعات) منه على: أنه إذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الأفراد بالعمل
في القضية ما لم يكن ممنوعا من ذلك بذلك التوكيل - ولا محل لتخصيص
عوم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد إقامتها. (طعن
٢٣/٣٥١ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٧).

٤- وكالة المحامي - انقضائها بأسباب لنقض الوكالة العادية
وأخصها انتهاء العمل الموكل فيه - الاستناد إلى نص (م ١/٢٠٢
مدني) بمقولة قيام (عرف) يقضي أن الوكالة للمحامي لا تنتهي إلا
بالغاء للتوكيل وعدم اعتداد المحامي بهذا الإلغاء لا محل له. (طعن
٤١/١٧١ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢).

٥- عدم قبول شهادة الوكيل. انقضاء المغالبة بين شخص الخصم
وشخص الشاهد لاختلاف الشهادة عن الإقرار واليمين الحاسمة لأنه
يحتكم إليه في الإدلاء بمعلوماته، أما الإقرار فيصدر عن ذات الخصم،
وأما اليمين الحاسمة فيحتكم فيها الخصم إلى نمة خصمه (طعن
٤٩/٧٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

٦- اقتصار عبارات التوكيل على التقرير بالاستئناف رغم سابقة
صدر الحكم الاستئنافي للنهائي على هذا التوكيل، دلالة ذلك انصراف
إرادة الموكل إلى التوكيل في التقرير بالطعن بالنقض (طعن جنائي
٣٩/١٥/١٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤).

سند الوكالة:

حضور المحاسبين والمراجعين المقيدة أسمائهم بالسجل أمام لجنة الطعن الضريبي عدم وجوب تقديم (توكيل موثق) عن وكلهم (ق ١٣٣/١٩٥١) (طعن ٤٧/٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٤).

أثر الوكالة وتجاوز حدودها:

١- التصرفات التي يبرمها (الوكيل) هي لحساب الأصل — مباشرة الوكيل إجراء معين سواء كان من أعمال الإدارة أو التصرف — عدم جواز مقضاته عن هذا الإجراء — وجوب توجيه الخصومة في النزاع الناشئ عنه إلي (الأصل) وليس الوكيل. (طعن ٦٤/١١٩ ق جلسة ١٩٩٥/٤/١٩). فلا توجه إلي الوكيل إلا إذا كان (مفوضاً) في الخصومة الناشئة عن هذا التصرف.

٢- لأن كان الأصل وفقاً (م ١٠٥ مدني) أن ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف الأصل، إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد (الغش) فإذا تواطأ الوكيل مع (الغير) للإضرار بحقوق موكله، فإن هذا التصرف لا ينصرف أثره إلي الموكل (طعن ٤٢/٢٧٣ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧).

٣- تصرفات (الوكيل) الذي يجاوز حدود وكالته الخاصة لا يسأل عنها (الموكل) ومواء كان الوكيل حسن النية أو سيئ النية قصد الإضرار بالموكل أو غيره إلا إذا أجازها بعد حصولها قاصداً إضافة أثرها إلي نفسه. (طعن ٣٧/١٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٦) (طعن ٤٨/١١٢٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢).

٤- الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ويجب لإقرار ما يبشره خروجاً عن هذه الحدود أن

يكون المقر عالماً بأن التصرف الذي يقره خارج حدود الوكالة، أنه قد أقره قاصداً إضافة أثره إلي نفسه. (طعن ٣٥/٢٥٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٦٩) وتتصرف آثار التصرف التي يعدها (بالإجازة) إلي الأصيل من وقت إبرامها (طعن ٤٦/٣٠٦ ق جلسة ٣١/٥/١٩٨٠) فآثر الإقرار (رجعي) فالإقرار اللاحق في حكم (التوكيل السابق) (طعن ٤٩/٤٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٠) ولكون عقد الوكالة من عقود الأمانة فاستعماله في غير الغرض المخصص له يعد (خيانة أمانة) (طبقاً م ٤٣١ عقوبات).

٥- حدود الوكالة: مرجعها عبارة التوكيل ونصوصه وملابسات إصداره وظروف الدعوى. وثبوت أن الإقرار بالصلح خارج عن حدود الوكالة. أثره: عدم نقضاء الدعوى الجنائية بالصلح. ومخالفة ذلك أثره: خطأ في القانون يوجب نقض الحكم في الدعويين الجنائية والمدنية.

[طعن جنائي ٧٥/١٣٣٣٤ ق جلسة ١٩/٩/٢٠٠٦]

الوكالة الخاصة:

١- النص في (م ١/٧٠٢ مدني) علي أنه لا بد من (وكالة خاصة) في كل عمل ليس من أعمال الإدارة، ويوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والإقرار يدل صراحة علي أن (الصلح) والإقرار من (أعمال التصرف). لما كان ذلك وكان نص (م ٧٥٢ مدني) لا تجيز للحارس في غير أعمال الإدارة التصرف إلا برضاء جميع أصحاب الشأن أو ترخيص من القضاء (لأن مأموريته وقتية لا تتعدي الإدارة والصيانة). (طعن ٤٦/٢٩٨ ق جلسة ٢٨/١/١٩٨١).

٢- حق المرافعة أمام القضاء يلزم له (وكالة خاصة) لا يكفي فيه (الفضالة) طبقاً للمادة ١/٧٠٢ مدني والمادة ٢٥ ق ١٧/١٩٨٣ بالمحاماة. (طعن ٣٠/٣٠٨ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٦٥)

في النيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء، بعكس (حق النقاضي) الذي هو (رخصة) لكل فرد في الالتجاء للقضاء (طعن ٣٠/٣٠٨ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧).

٣- الوكالة الخاصة في (المعاوضات) عدم وجوب بيان العقارات محل التصرف علي وجه التحديد في التوكيل فتصح ولو لم يحدد المحل ما لم يكن من التبرعات (م ٢/٧٠٢ مدني) (طعن ٣٩/٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢). ٤- طلب الوكيل إيقاع لبيع علي موكله استنزاهه (وكالة خاصة) (م ٧٠٢ مدني) تجاوزه حدود وكالته العامة وإيرامه للتصرف يجعله موقفا علي إجازة الموكل إن أقره اعتبر نافذا في حقه من وقت إيرامه بأثر رجعي، فالإجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة تجعل التصرف صحيحا ونافذا في حقه وللموكل وللغير حق إجازة التصرف أو طلب إبطاله (م ٧٠٣ مدني) (طعن ٤٨/١١٢٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢).

٥- الوكالة الخاصة في أعمال التبرعات (م ٢/٧٠٤ مدني) لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع (معينا علي وجه التخصيص) بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للأعيان محل التبرع، فلا تخول للوكيل سلطة مباشرتها نيابة عن الأصل، فإن باشر مثل هذا وقع ما باشره (باطلا) ولو كان الوكيل عالما بالمال محل التبرع، وذلك لاشتراط القانون تحديده في ذلك سند الوكالة. (طعن ٢٧/٤٦ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٨).

٦- مقتضي نص (م ١/٧٠٢ مدني و م ٧٦ مرافعات) إنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منظويا علي (تصرف قانوني) هو للنزول عن حق، فإنه يعد عملا من (أعمال التصرف) الذي يلزم صدور (توكيل خاص) بها أو ورودها ضمن (توكيل عام) (بالنص الصريح علي التفويض). (طعن ٥٠/١٨٧٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣).

٧. الوكالة الخاصة (نطاقها):

ورودها علي عمل معين (تصرف أو إدارة) مقتضاه: شمولها
توابعه ولوازمه الضرورية وفقا لطبيعة الأشياء والعرف الجاري.
(طعن ٥١/١٢٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦).

٨- الوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة
الأمر المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من (توابع ضرورية)
ففي التخصيص بالبيع يستلزم ما تقتضيه البيع من أمور تابعة وفقا
لطبيعته والعرف الجاري كقبض الثمن وتسليم المبيع (طعن
٣٤/٥٧٢ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢).

٩. الوكالة العامة في مباشرة جميع أعمال التصرف دون تخصيص أثرها:

(البطلان) فلا ترتب أثر أو التزام في نمة الموكل (م ٧٠٢
مدني) (طعن ٧١/٢٥٠٧ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٢٨).

تعدد الوكلاء:

والمسؤولية (تضامنية) إذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام أو
كان الضرر نتيجة (خطأ مشترك) (م ١/٧٠٧ مدني) وينتفي
التضامن إذا جاوز أحدهم حدود الوكالة أو تعسف في تنفيذها فيسأل
وحده (م ٢/٧٠٧ مدني).

١- متى كان التوكيل الصادر من (الطاعن) قد صدر (لعدة
محامين) فإنه يجوز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن، لأن قانون
المرافعات قد خرج في (الوكالة بالخصومة) عن (القاعدة العامة)
التي قررتها (م ٧٠٧ مدني)، فنص في (م ٧٧ مرافعات لسنة ٦٨)
علي أنه إذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الإنفراد بالعمل في القضية
ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص في التوكيل ولا محل

لتخصيص عموم هذه المادة، وقصره علي السير في الدعوى بعد إقامتها. (طعن مدني ٢٣/٣٥١ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٧).

٢- تقضي أحكام الوكالة أنه في حالة تعدد الوكلاء الغير مأذونين بالإنفراد أو يعملوا (مجتمعين) إلا إذا كان العمل (مما لا يحتاج فيه إلي تبادل الرأي) كقبض الثمن أو وفاء الدين (م ٧٠٧ مدني..... جلسة ١٩٥٥/١٢/٩).

تعدد الموكلون:

الموكلون في تصرف واحد متضامنون قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة (م ٧١٢ مدني) بشرط أن يكون (عمل مشترك). (طعن ١٠٧٠/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٨).

إيداع سند الوكالة (الصفة أو التوكيل):

١- إنهاء المطعون عليه توكيله إلي محامية. مؤ لده: انعدام صفته كمحام في تقديم مذكرة لو الحضور عنه في الطعن. (طعن ٢٨/٢٦١ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢١).

٢- يجب علي الطاعن بالنقض طبقاً (م ٢٥٥ مرافعات) إيداع سند توكيل محاميه موكل في الطعن وألا كان الطعن (غير مقبول) فإذا كانت الوكالة خاصة بنفس الموكل شخصياً وبصفته عن الغير يلزم تقديم هذه الصفة. (طعن ٦٠/٨٣٦ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٩) وعدم تقديم التوكيل حتى تمام المرافعة يترتب عليه (عدم قبول الطعن) (طعن ٥١/١٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٢).

٣- التوكيل الصادر إلي المحامي عن الموكل في الطعن عدم اشتراط أن يكون سابقاً علي رفعه. (طعن نقض تجاري رقم ٦٧/٣١١ جلسة ١٩٩٨/٥/٤).

٤- عدم إيداع المحامي (أصل التوكيل) الصادر له أثره:
الالتفات عن المذكرة المقدمة منه. لا يغني عن ذلك إيداع صورة
ضوئية منه أو الإشارة إلي إيداعه في طعن آخر. (طعن نقض
تجاري رقم ٥٧/١٦٢١ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢) (طعن ٥٤/١٩٣٠
ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣).

٥- جواز التقرير بالطعن من وكيل بتوكيل رسمي أو عرفي
مصدق عليه بشرط أن يصدق عليه من وزارة الخارجية لتلك البلدة
أو القنصلية المصرية (طبقاً م ٢٢ مدني) و (م ١٤/٦٤ ق
١٩٥٤/١٦٦) بإصدار السلكين الدبلوماسي والقنصلي وذلك ليكون
(حجة). (طعن جنائي ٦٠/١٢٥٦٤ ق جلسة ١٩٩٨/١/١١).

٦- حضور المحامي بالجلسة مع موكله - ولو كان من
أقربائه - لا يجيز له أكثر من (إيداع الدفاع عنه في الدعوى).
(طعن ١١/٢٠ ق جلسة ١٩٩٨/١/١١).

٧- وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمناً من مجرد
قيام رابطة الزوجية (طعن ٣٢/٢٠٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
واعتبار الحكم بإيداع المدين الدين لدي زوجته الدائن وفاء ميرثاً
للزمة دون بيان سبيله إلي ذلك (قصور). (طعن ٢٩/١٣٩٥ ق
جلسة ١٩٥٩/٦/١٩).

٨- عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض
في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص مستقل عن مال
الشركة فيها طبقاً (م ٥٢٠ مدني).
(طعن ٢٩/١٠٠٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/١٩).

٩- الأصل في (إدارة) الأموال الشائعة تكون من حق (الشركاء مجتمعين) ما لم يوجد (اتفاق يخالف ذلك) فإذا تولي أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد (وكيلا عنهم) (م ٢/٧٠١ مدني، م ٣/٨٢٨ مدني) (طعن ٣٧/٣٢٨ ق جلسة ١١/٤/١٩٧٢) فتتخذ الأعمال التي تصدر منه سواء كان عملا ماديا أو تصرفا قانونيا تقتضيه الإدارة فتشمل بيع محصول الأرض الزراعية المشتركة وقبض الثمن بوصفه تصرفا تقتضيه الإدارة. (طعن ٣٥/٣٢٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٩) (طعن ٤٧/٩٠٦ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٨١).

١٠- إذا قام المحامي بالطعن بالنقض وذكر رقم التوكيل (دون تقديمه للمحكمة للتحقق من صفته يجعل الطعن مقدم من غير ذي صفة، وللمحكمة أن تحكم بعدم قبوله شكلا. (طعن ٥٦/٦٢ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٩٠).

علاقة الموكل بالوكيل:

١- ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلي الأصل (طبقا لنص م ١٠٥ مدني) ما لم يخلها (غش) فلا ينصرف أثرها إلي الموكل (طعن ٤٢/٢٧٣ ق جلسة ٤/٧/١٩٧٦).

٢- التصرفات التي يبرمها الوكيل هي (لصاحب الأصل) فإذا تصرف الوكيل وقام بإجراء معين سواء من أعمال التصرف أو الإدارة، يجب توجيه (الخصومة) عن هذا الإجراء (للأصيل) وليس للوكيل (طبقا م ٦٩٩ مدني). (طعن ٦٤/١١٩ ق جلسة ١٩/٤/١٩٩٥).

٣- تنتهي الوكالة بموت الموكل (طبقا لنص المادة ٧١٤ مدني) فلا ينصرف أثرها بالوفاة (لورثته) بوصفهم خلف عام، لأن

(عقد الوكالة) من العقود التي تراعي فيها (شخصية الموكل) فإن وكالة البنك عن المستفيد من (السند الإنذني المظهر له تظهير توكيلي) تكون قد انتهت بوفاء المظهر وزالت معها صفته في تحصيل قيمة السند. (طعن ٥٢/٢٠٤٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧).

٤- التصرفات التي يبرمها الوكيل هي لحساب (الأصيل) فإذا تصرف الوكيل وقام بإجراء معين سواء كان من أعمال التصرف أو الإدارة - عزم جواز مقاضاته في هذا الإجراء. ويجب توجيه الخصومة في النزاع الناشئ عنه (للأصيل) وليس للوكيل (طبقاً م ٦٩٩ مدني) ولا توجه للوكيل إلا إذا كان (مفوضاً) في الخصومة الناشئة عن هذا التصرف. (طعن ٦٤/١١٩ ق جلسة ١٩٩٥/٤/١٩).

٥- جواز توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله (شركة) فتران اسم الوكيل باسم الموكل علة ذلك. (طعن ٥٢/٢٤٧٧ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٩).

٦- طعن الوارث في تقدير التركة قبل إيلولتها إلي الورثة. اعتباره (نائباً) عنها وعن سائر الورثة (بوكالة قانونية). أساسها: وحدة التركة واستقلالها (طعن ٤٦/٢٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٨).

٧- ثبوت الوكالة الاتفاقية أمر موضوعي يتوقف على فهم المحكم للواقعة متى كان استخلاصهما سائفاً بموجب سند من أوراق الدعوى وتقدير المحكمة للقرائن التي يستدل بها أن الوكالة التي كانت (قانونية) في الصغر انقلبت إلى (وكالة اتفاقية) في الكبر. (طعن ٥٢/٢٠٨٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩).

٨- توافر صفة الوكالة بالخصومة - استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها من مستندات الدعوى وظروف الحال. (طعن ١١٣٣/٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨).

٩- علاقة الخصوم بوكلائهم عدم جواز تصدي المحكمة لها طالما لم يتكر صاحب الشأن وكالة وكيله مباشرة المحامي للإجراء وقبل صدور التوكيل ممن كلفه به - جائز ولو لم يكن ثابتاً قبل اتخاذ إجراءات الأخذ بالشفعة ولم يستلزم القانون لمباشرتها صدور وكالة خاصة. (طعن ٥٢/٨٢٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤).

انتهاء الوكالة:

١- موت أحد الوكلاء في حالة تعددهم لا ينهي سوي (وكالته هو) وأن تبقى وكالة الباقيين (موقوفة) فيما يحتاج إلي العمل (مجتمعين) و (نافذة) فيما لا يحتاج إلي (تبادل الرأي) (كقبض الدين أو وفائه) إلي أن يقر القاضي ما يراه بشأنهم. (طعن مدني جلسة ١٩٥٥/١٢/٩).

٢- عدم انصراف أثر عقد الوكالة بعد (وفاة) الموكل أو الوكيل لورثته بوصفهم (خلف عام) (م ٧١٤ مدني) مثال في شأن توكيل تظهيري لسند أنسي. (طعن ٥٢/٢٠٤٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧).

عقد الوكالة (عقد شخصي) ينقضي بموت أطرافه أو أحدهما، عدم انصراف أثره إلي ورثتهما بعد وفاتهما. (طعن ٣٣/١٠٦ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣).

٤- وكالة المحامي انقضائها بأسباب انقضاء الوكالة العادية وأخصها انتهاء العمل الموكل فيه. الاستناد إلي (نص م ١/٢٠٢

مدني) بمقولة قيام (عرف) يقضي أن وكالة المحامي لا تنتهي إلا (بالغاء التوكيل) وعلم المحامي بهذا الإلغاء لا محل له (طعن ٤١/١٧١ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢).

٥- عدم تصرف لثأر عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل (وريثه) لافتراض المشرع اتجاه إرادة المتعاقدين إلى انقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما (طعن ٣٣/١٠٦ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣).

٦- إذا كانت الوكالة (بأجر) صح (التتحي) من الوكيل، ولكن يلزم الوكيل (بتعويض) الموكل عن الضرر الذي قد يلحقه إذا كان التتحي (بغير عذر مقبول) أو (في وقت غير مناسب). (طعن مدني ١/٣٥٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٨).

٧- جواز اتفاق العاقدین صراحة أو ضمناً على استمرار الوكالة رغم وفاة أحدهم على أن تنتقل التزامات المتوفى منهما إلى وريثه، ويستخلص الاتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الموكل والغير مثلاً (طعن ٢٠/٣٢٧ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٢).

٨- إذا كان من حق الوكيل أن يقل نفسه من الوكالة إذا ناء بعينها أو رغب عن الاستمرار في تنفيذها فإن المشروع لم يترك الأمر لهوي الوكيل بتتحي متى أراد وفي أي وقت يشاء، بل أنه قيد هذا الحق بقيود ضمنها نص (م ٧١٦ مدني) بحيث لو خالفها (يلزم بالتعويض) قبل الموكل، كما إذا (أهمل بالرغم من تحيته) القيام بجميع الأعمال المستعجلة قبل الموكل التي يخشى من تركها على مصلحة الموكل (م ٧١٧ مدني) ولا يعفيه منه مسوي إثبات أن التفریط لسبب خارج عن إرادته أو أنه لم يكن بوسعه الاستمرار في أداء مهمته إلا بتعويض مصالحه لخطر شديد تأسيساً على أن الموكل لا يستساغ منه فرض التضحية بمصالح الوكيل الخاصة في

سبيل السهر على مصلحته هو. (طعن ٤٢/٤٧٧ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢١).

٩- جواز الاتفاق - في غير حالتي الغش والخطأ الجسيم - علي حق الموكل في عزل الوكيل في أي وقت دون مسئولية عن التعويض أساس ذلك جواز الاتفاق علي الإغفاء من المسئولية العقدية (م ٢١٧ مدني) (طعن ٦٠/٧٣١ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥).

١٠- إنهاء الوكالة الصادرة (لصالح الوكيل الأجنبي) لا يتم بالإرادة المنفردة للموكل وجوب مشاركة من صدرت لصالحه الوكالة. أثره: بقاء الوكالة قائمة ومبارية رغم العزل وانصراف أثر تصرف الوكيل إلي الموكل. (طعن ٧٠/٢٢١٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٣) ويجوز الاتفاق علي استمرارها رغم وفاة أحدهما إذا تعلق بها حق للغير أو صدرت لصالح الوكيل في عمل محدد (م ٢/٧١٥ مدني) (طعن ٢٠/٣٢٧ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٢).

١١- النص في عقد الوكالة محل النزاع الصادر من المطعون ضدها الأولي (الموكلة) إلي الطاعن الأول (الوكيل) علي حق الأخير في بيع شقة النزاع لنفسه أو للغير. مؤداه صدور الوكالة لصالح الوكيل وعدم جواز إلغائها إلا بموافقة. قيام الوكيل ببيع تلك الشقة إلي الطاعنة الثانية (المشترية) أثره: نفاذ عقد البيع في حق الموكلة. لا مجال لتمسك المشترية بحسن النية استنادا إلي (الوكالة الظاهرة) قضاء الحكم للمطعون فيه بعدم نفاذ عقد البيع في حق الموكلة تأسيسا علي إلغاء الوكالة في تاريخ سابق علي البيع مستدلا علي حق الموكلة في إلغاء الوكالة من إقرار الوكيل قبل البيع بامتلاكه كافة حقوقه في تلك الشقة رغم عدم الإشارة في

هذا الإقرار إلي موافقتي علي إلغاء الوكالة. فساد في الاستدلال ومخالفة للقانون. (طعن ٧٠/٢٢١٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٣).

١٢- عدم انتهاء الوكالة بمجرد تحقق سببها. وجوب علم الوكيل بسبب الانتهاء علة ذلك شرط إضافة أثر العقد الذي يبرمه النائب مع الغير بعد نقضاء الوكالة إلي الأصل أو خلفائه هو أن يكون للنائب والغير كلاهما (معاً) يجهلان نقضاء النيابة وقت التعاقد (طبقاً م ١٠٧ مدني) (طعن ٦٠/٣٩٨٩ ق جلسة ١٩٩٥/٤/١٣).

أحكام النقض في الوكالة:

١- يشترط في عمل الفضولي كي يلزم رب العمل. أن يكون ضروري وعاجل ومفيد ونافع له). دون إلزام عليه ولا رابطة عقدية. (طعن ٤٧/٩١١ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١).

٢- ليقع مطالبته بالمصروفات التي صرفها ومصدر التزام رب العمل هنا قاعدة (عدم جواز الإثراء علي حساب الغير بلا سبب) (طبقاً م ١٧٩ مدني وتسقط (دعوى التعويض عن الإثراء) بمضي ٣ سنوات) من تاريخ العلم بالحق في التعويض (م ١٨٠ مدني) فإذا أقر بها رب العمل تسري عليها قواعد الوكالة طبقاً (م ١٩٠ مدني). (طعن ٢٣/٦٤ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨).

٣- إذا مات الفضولي التزم ورثته بما يلتزم به ورثة الوكيل طبقاً (م ٢١٧ مدني).

وإذا مات رب العمل التزم الفضولي نحو الورثة بما التزم به نحو مورثهم (رب العمل) (م ١٦٤ مدني) ويجب أن ينصرف عمل الفضولي (المصلحة الغير فقط) دون مصلحته هو، وعليه لا تعد أعمال (المستاجر) في العين المؤجرة من (إصلاحات ضرورية) أعمال فضالة. (طعن ٤٤/٤٣١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦).

٤- الفضالة، مقتضاها:

أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك (م ١٨٨ مدني). أما الوكالة فلا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل. (طعن ٣٥/٢٨٣ جلسة ١٩٦٩/٦/١٩).

الوكالة الظاهرة:

١- أنه إذا كانت (محكمة الموضوع) قد استخلصت من الوقائع الثابتة بالأوراق والقرائن المقدمة إليها وظروف الأحوال أن (عقد الإيجار) للمحرر المطعون ضده عن شقة النزاع صادر له من (محام) كان هو (الوكيل) عن الطاعن في التأجير وأنه هو الذي قام فعلاً بتأجير جميع شقق العقار الواقع به شقة النزاع إلى مستأجرها وتحصيل أجرتها ورتبت المحكمة على ذلك أن (المحامي) المذكور هو (وكيل ظاهر) عن الطاعن في تأجير شقة النزاع إلى المطعون ضده ومن ثم ينصرف أثر العقد إلى الطاعن. وكان ما استخلصه محكمة الموضوع من ذلك وعلي نحو ما سلف بيانه بقيام مظهر خارجي منسوب إلى الطاعن — كان من شأنه أن يوهم المطعون ضده ومن ثم ينصرف أثر العقد إلى الطاعن، وجعله معذوراً في اعتقاده بأن هناك وكالة قائمة بين المؤجرة له وبين الطاعن، وكان هذا الاستخلاص منها وفي حدود سلطتها الموضوعية سابقاً ومؤدياً لما انتهت إليه وكافياً لحمل قضائها فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. (طعن ٤٦/٨٧٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩) (لم ينشر).

٢- يشترط لاعتبار (الوكيل الظاهر) (تلقياً) عن (الموكل) قيام (مظهر خارجي خاطئ) أسهم فيه هذا الموكل (بخطأ سلباً أو إيجاباً) — في ظهور الوكيل بمظهر صاحب الحق في التصرف من شأنه أن يخدع الغير ويحملة على التعاقد معه بهذه الصفة دون أن يرتكب هذا الغير

خطأ أو تقصيرا في استطلاع الحقيقة وذلك للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة مما يقتضاه نفاذ التصرف الذي ليرمه الوكيل لظاهر مع الغير (حسن النية) في حق الأصل وقبل الموكل. (طعن ٦٠/١٥٦٤ ق جلسة ١٩٩٥/١/١٩) (طعن ٤٦/٨٧٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩) (طعن ٤٨/١١٢٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢).

الوكالة الضمنية:

١- ثبوت علاقة الزوجية لا يكفي للقول بقيام وكالة ضمنية بين الزوج وزوجته، فوكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية. (طعن ٣٠/٣٧٢ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٤) (طعن ٣٢/٢٠٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٥).

٢- لما كانت ٣/٨٢٨ مدني تقتضي بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد (وكيلا) عنهم فإن مفاد هذا النص أن يعتبر ذلك (وكالة ضمنية) قد صدرت إلى الشريك الذي تطوع الإدارة المال الشائع عن باقي الشركاء، وبعد هذا الشريك أصيلا عن نفسه ووكيلا عن باقي الشركاء في إدارة المال الشائع (إدارة معتادة) فتنفذ الأعمال التي تصدر عنه في حق الشركاء الباقين سواء ما كان منها عملا ماديا أو تصرفا قانونيا تقتضيه الإدارة مما يعتبر معهن هذا الشريك في مفهوم (م ٢/٧٠١ مدني) (وكيلا) عن باقي الشركاء وكالة عامة بالإدارة وهي تشمل بيع الشريك للمحصول الناتج من الأرض الزراعية المشتركة وقبض الثمن بوصفه تصرفا تقتضيه الإدارة (طعن ٣٥/٣٢٠ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٨) (طعن ٤٩/١٨٨٨ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩).

٣- مفاد (م ٨٢٨ مدني) يدل على أنه إذا اتفقت الأغلبية على اختيار (مدير) من بين الشركاء أو من غيرهم، كان هو صاحب الشأن في الإدارة دون اعتراض من الباقين عد (وكيلا) عنهم وتتخذ أعمال الإدارة المعتادة والتي تصدر منه في حق الشركاء. (طعن ٤٠/٧٦٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١١).

٤- استخلاص محكمة الموضوع قيام (الوكالة الضمنية) من (وقائع) ثبته بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال استخلاصا سليما. (طعن ٢٦/١٢٤ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥).

٥- نص (م ٢/٧٠١ منني) علي أن الإيجار يعد من أعمال الإدارة، وبناء عليه فيإيجار المال الشائع يدخل في سلطة متولي إدارته من الشركاء ويدخل في سلطته تبعاً لذلك. حق التقاضي فيما ينشأ عن هذا الإيجار من منازعات فيصح أن يكون مدعياً أو مدعياً عليها فيها. (طعن ٤٠/٧٦٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١١).

الوكالة المانعة من نظر الدعوى:

الوكالة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى هي وكالة القاضي عن أحد الخصوم (م ١٤٦ مرافعات)، أما وكالة أحد محامي الخصوم عن القاضي فلا تكون مانعاً من نظر الدعوى. (طعن ٥٠/١٤٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٧).

والوكالة العامة:

هي التي ترد في (الفاظ علمة) دون تحديد عمل قانوني فينصرف إلى أعمال الإدارة (كالإيجارة) لمدة لا تزيد عن (٣ سنوات) وقبض الحقوق ووفاء الديون والقيام بأعمال الحفظ والصيانة وقطع التقادم وقيد الرهن وتجديد القيد وتوقيع الحجز التحفظي ورفع الدعاوى المستعجلة ودعاوى وضع اليد ويدخل فيها أعمال التصرف التي تقتضيها أعمال الإدارة كبيع المحصول خوفاً من التلف وشراء مواشي وآلات للزراعة (م ٧٠١ منني)، فإذا جاوز الوكيل حدود الوكالة، كان من شأن المجاوزة عدم نفاذ العقد فيما وقع فيه التجاوز في حق (الموكل)، إلا إذا (أقره) (طعن ٤٥/٤٦٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٧).

الوكالة في التبرعات:

(كالهبة والوصية والكفالة) يلزم فيها تعيين المال (الذي يرد عليه التصرف في النوع والمحل طبقاً (م ٢/٧٠٢ منني) تعييناً نافياً للجهالة ولا كانت (باطلة).

عزل الوكيل:-

الوكالة باجر إذا كانت باتفاق، وعزل الوكيل دون مبرر تصد (شرطاً جزئياً)، حدد فيه مقدماً (قيمة التعويض) (م ٣٢٣ منني).

[طعن ٤٢/٥٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١]

س) متى تعد تصرفات الوكيل نافذة في حق الموكل؟

١- جهل النائب والغير معا نقضاء النيابة وقت التعاقد طبقاً (م ١٠٧ مدني) يجعل ذلك التعاقد نافذاً في حق الموكل.

[إطعن ٦٠/٣٩٨٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٩٥]

٢- تصرفات الوكيل بعد إنهاء الوكالة التي (تعطل عقداً) سبق أن أبرمه مع الغير (حسن النية)، نفاذاً في حق الموكل إذا صلاص (خطأ) يحمل على الاعتقاد بأن الوكالة التي أبرم بمقتضاها ذلك العقد مازال سارياً.

[إطعن ٥٠/٢٢٧ ق جلسة ٨/٢/١٩٨٤]

خطورة عقد الوكالة تظهر عند التصديق على توقيع الأطراف على مشروع المحرر صالح للشهر:-

١) إذا لم ينص بعقد الوكالة على البيع سواء (لنفسه) أو للغير، فإن عدم ذكر كلمة (لنفس) يقصر حق الوكيل في التوقيع نيابة عن البائع فقط (كبائع بصفته) دون حق التوقيع (كمشتري عن نفسه) فلا يخوله هذا الحق الأخير، ولعلاج تلك المشكلة يقوم الوكيل بعمل طلب جديد ويذكر فيه البائع الذي هو وكيل عنه، ومشتري من طرفه في الغالب قريب لذلك الوكيل ويقوم الوكيل باست كتابه (إقراراً) أن العقار ملك لذلك الوكيل ويعتمد في ذلك الإقرار بأنه سيقوم بالبيع للوكيل بعد تسجيل العقد وأنه سيقوم بالتوقيع كبائع لذلك العقار له أمام موثق الشهر العقاري.

٢) إذا تضمن عقد الوكالة المخولة له من الموكل الأصلي، هنا يجب تقديم طلب للشهر متضمناً موضوعين أو صفتين:-

الأولى:- من الموكل الأصلي إلى الوكيل.

الثانية:- من الموكل بصفته إلى الوكيل الأخير.

وإلا لمتنع عن إجراء التصديق على مشروع المحرر الحاصل على (صالح للشهر) لتضمن المحرر صفتين، وإن ذلك يُعد تهرباً من رسوم الشهر، ويظهر ذلك من خلال تقديم التوكيل المتضمن بصفته عن آخر عند التصديق على مشروع المحرر أمام موثق الشهر العقاري.

الباب العاشر

التوثيق الرسمي

(المواد ٣٥-٦٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

محركات يمتنع توثيقها (م ٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

١- شهادة الإيداع اكتفاء بتوقيع (الجهة الإدارية) (فني ١٩٨٦/٣).

٢- أشهاد الرجوع في وقف المساجد والرجوع أو التغير في الوقف الخيري الصادر قبل العمل بقانون ٤٦/٤٨ بأحكام الوقف.

٣- أشهاد الردة عن الإسلام (فني ٧١/٥).

٤- وصية المرتد (باطلة) لا يجوز توثيقها أو تسجيلها (فتوى مجلس الدولة ٨٠٤ بتاريخ ٦٢/١٢/٢).

٥- عدم توثيق (الوصية بالمنفعة) من صاحب حق المنفعة بنقل حقه لغيره طبقاً م ١/٩٣٣ منني.

٦- نزع الملكية للمنفعة العامة اكتفاء بتوقيع (الجهة الإدارية).

٧- إشارات (أسماء الشهرة وتغيير الاسم) ويختص بها (السجل المدني) طبقاً ق ٩٤/١٤٣ الخاص بالأحوال المدنية، في أعمال التوثيق، دون محركات الشهر ما لم تكن أسماء الشهرة ثابتة بمستند رسمي مثبت لشخصيتهم (م ٢٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٨- عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق عليه بين مصريين مسلمين أو بين مصريين غير مسلمين وكن متحدي الطائفة والملة.

٩- الإقرار بالتبني (م ٢/١٦٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١) لأنه محرم في الشريعة الإسلامية والاختصاص بخصوص ذلك معهود (للقضاء).

١٠- التنازل عن رخصة المباني ولو كان ذلك (بدون مقابل) لأنها قرينة على ثبوت ملكية المباني للصادر باسمه الترخيص وتصرف في المباني يلزم شهره، كما أن ذلك يعد وسيلة للتهرب من الرسوم النسبية طبقا ق ٦٤/٧٠ برسوم الشهر (فني ١٩٩٤/٢). (م ٢٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

١١- فني ١٩٥٠/٤ المحررات المتضمنة سعر فائدة يزيد عن السعر القانوني ٧% (لا توثق) إعمالا لنص م ٢٧٧ مدني حتى تتخفف الفائدة إلى السعر القانوني.

١٢- عدم توثيق (إقرارات بنقل أي عضو من أعضاء جسم الإنسان إلى آخرين) لحين صدور قانون ينظم ذلك الموضوع فني ١٩٩٨/٧.

محررات يجوز توثيقها بشروط:

م ٨ مكرر من اللائحة التنفيذية للتوثيق معدلة:

١- محررات الأوقاف (إقرار - استبدال - إدخال - إخراج) بمراجعة نص م ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية رقم ١٩٣١/٧٨).

٢- عقد زواج اليتيمات القاصرات المصريات اللاتي لهن معاش أو مرتبات من الحكومة، أو لهن مال يزيد قيمته علي مائتي جنيه يلزم تصريح محكمة الأحوال الشخصية بالتوثيق الرسمي. (م ١٢٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

ضرورة حضور شاهدي عقد في الأحوال الآتية:

١- محضر فتح وصية مظلوفة مغلقة (م ٢٨٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- محضر إثبات غيبة.

٣- عقد الزواج الرسمي الموثق (م ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨، م ٣٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١، م ٣٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

قواعد عامة يجب علي الموثق التحقق منها قبل إجراء التوثيق:

م ٥ ق ١٩٤٧/٦٨:

يجب علي الموثق عند إجراء التوثيق التثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطاتهم.

أولاً: الأهلية:

١- تعريفها: وهي بلوغ الموكل أو العاقدين سن الرشد ٢١ سنة ميلادية وعدم وجود مانع قانوني لدي أحد المتعاقدين مثال كأن يكون وصي أو قيم علي أموال قاصر أو محجور عليه بدون إذن من المحكمة المختصة (م ٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- وبالنسبة للأجنبي يطبق عليه بالنسبة للأهلية قانون الدولة (المنتمي إليها بجنسيته) م ١/١١ مدني، وبالنسبة للشركات الأجنبية

بمصر: فتمسري عليها قانون الدولة الذي اتخذت فيها مركز إدارتها الرئيسي الفعلي، فإذا كان نشاطها الرئيسي بمصر (طبق القانون المصري) م ٢/١١ مدني (م ٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- (التوكيل في أمور الزوجية) يجوز للموكل القاصر إذا بلغ سن ١٨ سنة، والموكلة إذا بلغت سن ١٦ سنة إجراء ذلك (م ١١٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٤- وللصبي المميز البالغ سن ٧ سنوات حق التوكيل الغير في الأحكام الصادرة في مواد إسقاط الولاية أو وقفها أو ردها مع تقديم الدليل علي (أنه مميز) فإذا امتنع وجب إثبات امتناعه في المحرر مع تحميله المسؤولية (م ٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١) منشوران فنيان ٥٤/٩ فقرة ١ ١٩٥٦/٩ (المواد ٩، ١٠، ١١٩ مدني).

٥- إذا كان أحد المتعاقدين ضرير أو ضعيف البصر أو أبكم أو أصم وجب استعاضته (بمعين) يوقع علي المحرر معه (م ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨) وإذا كان ذا عامتين وتضر عليه التعبير عن إرادته (أصم وأبكم) أو (أعشى وأبكم) جاز للمحكمة أن تعين له (مساعدًا قضائيًا) يعاونه في التصرفات (م ١١٧ مدني) ويوقع المحرر معه (م ١٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٦- في حالة توقيع الوصي أو القيم علي المحرر يلزم حضور (معاون النيابة) إذا ما نص قرار المحكمة علي ذلك (م ١١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٧- عدم توقيع الأجنبية المتزوجة علي العقد، يلزم تقديم ما يفيد أهليتها للتعاقد وإلا يجب حضور زوجها معها، أو تقديم إقرار

رسمي منه يفيد قبوله التعاقد (م ١٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (م ٣٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

أحوال يجوز للقاصر فيها إبرام العقود وإصدار التوكيلات:

١- للصبي المميز (من سن ٧ — ٢١) حق الطعن في الأحكام الصادرة في مواد إسقاط الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها.

٢- للقاصر إبرام (عقد العمل الفردي) متى بلغ سن ١٤، كما أن له حق رفع الدعاوى الناشئة عنه.

٣- للزوجة البالغة سن ١٦ وللزوج البالغ سن ١٨ الحق في رفع دعاوى الزوجية والأمور المتعلقة بها (كالنفقة والطاعة) ويكون (توكليهما للغير) في ذلك (صحياً).

٤- القاصر البالغ سن ١٨ سنة (حق التجارة) بشرط (إذن المحكمة) بذلك.

٥- للقاصر البالغ سن ٧ سنوات حق توكيل المحامين في الحضور معه للدفاع عنه في المحاكم الجنائية.

ومن بلغ سن ١٨ سنة (سن الرشد الجنائي) حق توكيل غيره في الحضور نيابة عنه في الحالات التي أجازتها (م ٢٣٧ إجراءات جنائية) التي نصت على أنه (يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم (الحضور بنفسه)، أما في الجنح والمخالفات الأخرى فيجوز له توكيل محام للدفاع عنه (منشور في ١/٣٨).

٦- تصرفات القاصر النافعة نفعاً محضاً التي يجريها بنفسه أو بوكيل عنه (صحياً) ومثلها:

قبول الهبة غير المقترنة بشرط وقبول الإبراء من الدين، أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتباشر عن طريق (الولي أو الوصي) مع مراعاة الحالات التي يوجب قانون الولاية علي المال (رقم ١١٩/١٩٥٢) (تصريح المحكمة بذلك).

ثانيا: الرضائية:

ويتمثل في تلاوة المحرر علي الأطراف الحاضرين وبيان أثره القانوني دون تأثير في إرادتهم وذلك قبل توقيعهم عليه مع تزييل نهاية المحرر عبارة تفيد تلاوته علي المتعاقدين بصوت واضح مسموع (م ٤٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

ثالثا: ورابعا: الصفة والسلطة:

وقد سبق الحديث عنها في الباب الخامس من هذا الكتاب (م ٤٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (م ٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

خامسا: سداد الرسم المستحق علي التوكيل أو العقد:

سادسا: بالنسبة (للمحرر المراد شهره) يجب مراعاة الآتي:

١- للتأكد من أن الطلب لم يسقط بفوات المدة (السنة) علي تاريخ قيده بدفتر أسبقيته طلبات الشهر (م ٢١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- سداد الرسوم المستحقة (م ١٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١) طبقا م ٢٤ ق ١٩٦٤/٧٠ الخاص برسوم الشهر، وتوثيق المحرر (قبل) سداد الرسم (لا يبطل المحرر) ولكنه يوجب مساعلة الموثق والتزام المشتري بالسداد تضامنا مع الموثق.

٣- ختمه بخاتم (صالح الشهر) (م ٢١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٤- التوقيع علي عقود من (محام) مقيد أمام المحاكم الابتدائية علي الأقل وتصديق نقابة المحامين علي توقيعه إذا كان المحرر قيمته (عشرون ألف جنيه فأكثر) والتصديق علي توقيعه من (النقابة الفرعية المختصة) (بصفته ودرجة قيده) (م ٢٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

وتستثني مشروعات المحررات الخاصة (بالأحكام) من شرط توقيع محام عليها (م ٢٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (م ٥٩ ق ٨٣/١٧) (منشور فني ١٩٩٦/٣٦).

أما عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمي أو تعديلها فلا يجوز صياغتها أو التوقيع عليها إلا من محام مقيد أمام (الاستئناف العالي) (م ٢/٣٤ ق ٨٣/١٧) (منشور فني ١٩٩٦/٣٦) ومصدقا علي توقيعه من النقابة الفرعية بصفته ودرجة قيده (م ٢/٢٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

ويلاحظ الآتي:

أن توقيع محام علي العقد البالغ قيمته (عشرون ألف جنيه) فأكثر، شرط لقيده بدفتر مشروعات المحررات لكي يتم التأشير عليه (بصالح الشهر) ولا يؤدي تخلفه إلي بطلان العقد إذا ما شهر، لأن قانون المحاماة تعرض (لصحف الدعاوى) فقط ولم يتعرض للعقود بخصوص البطلان، ونري خلافا لذلك الرأي أنه يجوز إبطاله إذا ما رفعت دعوى بخصوص ذلك أمام القضاء بالبطلان استنادا إلي (م ٧٦ ق ٨٣/١٧) بإصدار المحاماة.

بالنسبة للعقود التي يكون أحد أطرافها جهة حكومية أو هيئة عامة أو إحدى شركات القطاع العام أو إحدى المؤسسات الصحفية أو البنوك يكفي باعتماد توقيع المحامي من (الإدارة للقانونية) لهذه الجهات وخاتمتها (م ٣/٢٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١ فني ١٩٩٦/٣٦).

المحررات التي تقدم (الإثبات التاريخي) لا يطبق عليه نص المادة ٥٩ ق ١٧/١٩٨٣

الخاص بالمحاماة فلا تستلزم توقيع محام عليها مهما بلغت قيمتها (فني ١٩٨٤/١١ فني ٩٦/٣٦) (م ٥/٢٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

المحررات التي تستوجب توقيع محام عليها هي التي تتضمن تعاقدا بين أطرافها، أما المحررات التي تتضمن (إجراءات) (لا تتطلب) توقيع محام عليها ومثالها (صحف الدعاوى - الإنذارات - محضر الحجز الإداري - شهر حق الإرث - إنهاء الوقف) (فني ٧٣/٧ منشور فني ١٩٩٦/٣٦) (١٩٩٦/٣٦) (م ٤/٢٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

سابعاً: يجب التحقق من اشتغال المحرر (الجنسية وديانة) الأطراف (ومهنتهم) ومحال إقامتهم (م ٢٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

ثامناً: يجب توثيق المحرر (باللغة العربية) فإذا كان أحد الأطراف لا يجيدها استعان الموثق (بمترجم) بمعرفة المتعاقدين ويوقع معهم علي المحرر (م ٢٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

مع ملاحظة أنه إذا كان المحرر (باللغة الأجنبية) وجب إرفاق (ملخص باللغة العربية) معه وموقع عليه منهم، وبالنسبة للعقود المحررة (بلغة أجنبية) ويراد إثبات تاريخها يكتفي بتوقيع مقدمها علي ملخص لها باللغة العربية (م ١١ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق). (م ٢/٢٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

وقد أصدرت مصلحة الشهر العقاري (المنشور الفني ٢٠٠٦/٤):

جاء فيه يراعي عدم الأخذ بترجمة العقود والمحركات المشهرة باللغة الأجنبية إلى اللغة العربية إلا إذا كانت معتمدة بمعرفة الإدارة العامة للترجمة بالمصلحة أو أي جهة رسمية أخرى علي أن تكون الترجمة معتمدة ومختومة بخاتم شعار الجمهورية وعدم الاعتداد بأي ترجمات من جهات خاصة بذلك سواء بمعرفة المحامين أو غيرهم من مكاتب الترجمة غير الحكومية.

تاسفًا: يمتنع علي موثق الشهر العقاري توثيق أو التصديق علي محرر تربطه بعاقديه أو أحدهما صلة قرابة أو مصاهرة حتي الدرجة الرابعة وهذا التحريم قاصر علي (الأصيل) فقط دون الوكيل عنه (م ٢٩ تعليمات توثيق ٢٠٠٢) وتراجع درجة القرابة ومدي أثرها علي إجراء بتوثيق المحرر بالباب السادس من هذا الكتاب.

رفض التوثيق وأحواله والتظلم منه:

ويلاحظ أنه في حالة عدم توافر الشروط الأربع المشار إليها وهي (الأهلية والرضا والصفة والسلطة) أو كان المحرر ظاهر البطلان يحق للموثق (رفض) إجراء التوثيق ويعاد المحرر لأصحاب الشأن بكتاب موصي عليه (مع إيذاء أسباب الرفض) (م

٦ ق ١٩٤٧/٦٨ معدل بقانون ١٩٧٦/١٠٣ الخاص بالتوثيق (م ٣١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

ولمن رفض توثيق محرره حق (التظلم) إلي قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الواقع بدائرتها مكتب التوثيق خلال (١٠ أيام) من تاريخ إيلاغ الرفض إليه، وله حق الطعن في قراره أمام غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية، ويلاحظ أن قرر القاضي أو غرفة المشورة لا يجوز أن قوة الشيء المقضي به في موضوع المحرر (م ٣٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (م ٧ ق ١٩٤٧/٦٨) (فني ١٩٩٨/١٧) ولا يخل ذلك بحق ذوي الشأن في (التظلم) لمصلحة الشهر العقاري مباشرة. (م ٣/٣٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

إجراءات توثيق المحرر الرسمي:

١- إذا كان الموثق يعرف أصحاب الشأن ولم يكن معهم ما يثبت شخصيتهم امتنع عليه الاستناد إلي معرفتهم، ويجب الاستناد إلي بطاقة تحقيق الشخصية أو العائلية أو أي مستند رسمي آخر للتحقق من شخصيتهم (منشور فني ١٩٩٦/٣٨).

٢- يمتنع علي الموثق قبول شهادة موظفي المصلحة بالمحركات سواء كانوا شهداء معرفة أو شهود عقد. (م ٣٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

بيانات المحرر:

٣- يجب كتابة المحرر بخط واضح علي أفرخ من الورق المسطر ذو الهامش العريض أو علي ورقة واحدة ذي هامش مع ملاحظة عدم اشتغال المحرر علي إضافة أو كشط أو تحشير أو ترك فراغ بين الكلمات (م ٤١ تعليمات توثيق ٢٠٠١)، كما يجب

كتابة المبالغ والمسطحات (بالأرقام والحروف) وإذا بقي من السطر جزء لا يكفي لكتابة الكلمة يملأ الفراغ بشرطه (منعاً من إضافة شيء فيما بعد) ويبدأ في كتابة هذه الكلمة في السطر الثاني لذلك السطر مباشرة، وإذا أريد حذف بعد كلمات أو تغييرها قبل توقيع العقد يعمل (رامفوا مرقمة) ويكتب بنهاية العقد ما بين قوسين شطب لاغي، (أو ما بين قوسين شطب لاغي صحته كذا) وإذا أريد إضافة كلمة أو أكثر يعمل (رامفوا بالإضافة) ويكتب عبارة (يضاف) في نهاية العقد وبشرط أن تكون ذلك قبل التوقيع وانقضاء (مجلس العقد) فإذا تم التوقيع وانقض المجلس، وأريد إضافة بند أو أكثر أو تعديل بند يلزم عمل (عقد تصحيح جديد) ملحق ومكمل للعقد السابق ويشار فيه إلي التصحيح أو التعديل الجديد — علي أن يكتب بخانة ملاحظات دفتر التوثيق بأنه تم عمل (عقد تصحيح) للمحرر الأول بتاريخ كذا ويكتب أمام بيانات عقد التصحيح بعبارة أنه وثق تصحيحاً للعقد رقم كذا الموثق بتاريخ كذا (م ٦/٤٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٤— يجب أن يشمل المحرر الموثق بالإضافة للبيانات الخاصة به ما يلي (م ٤٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

أ — اليوم والسنة والماعة التي تم فيها التوثيق بالحروف.
ب — اسم الموثق وعمله.

ج — اسم مكتب التوثيق أو فرعه.

د — اسم الشاهدين إن وجدوا (ملغاة بالمنتشور الفني ١٩٩٦/٣٨).

هـ — أسماء أطراف المحرر.

ذكر المرفقات المطلوب حفظها مع المحرر في نهايته.

٥- إذا كان أحد أطراف المحرر أمي (ومعه ختم) بصم ببصمة إيهامه إلي جانب الختم فإن لم يكن معه ختم (بصم فقط) وتعد بصمته (توقيعا له) إذ لا يجوز تقليدها أو تشابها حتى في التوائم - ويراعي نفس الوضع والحال بالنسبة للشهود (م ٤٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٦- يجوز قبول المحررات المكتوبة علي الآلة الكاتبة أو المطبوعة بشرط أن تكون (بالمداد الأسود) لكي تظهر بوضوح في التصوير (م ٤٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١). (منشور فني ١٩٨٦/١٨).

٧- بالنسبة (للشهود المعرفة) يراعي الامتناع عن قبول شهادتهم في حالة عدم وجود مستند رسمي يفيد شخصية صاحب الشأن ويلزم تقديم مستند رسمي للتحقق من شخصيته (طبقا للمنشور الفني ١٩٩٦/٣٨).

٨- يجب علي الموثق تلاوة المحرر علي الحاضرين وما يترتب عليه من آثار قانونية ويرقم صفحاته ثم يوقع الجميع والشهود مع الموثق ويكتب قبل التوقيع بأنه تم تلاوته علي الحاضرين بصوت واضح مسموع ويوقع عليه من الحاضرين ومنا نحن الموثق وبعد التوقيع يكتب عبارة (أن المحرر مكون من كذا صفحة وبدون شطب أو به إضافات أو شطب لاغي وبدون كشط أو تحشير وبه مرفقات كذا أو بدون مرفقات حسب الأحوال. (م ٤٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

المستندات الواجب إرفاقها مع المحرر الموثق وحفظها (م ٥٠ ت. ث ٢٠٠١):

١- المستندات المثبتة للصفة والسلطة (كالتوكيلات، صحيفة الشركات، أعلامات الوراثة، والسجل التجاري) (فني ٢/٩٠/٩). (وقد أورد الكتاب الدوري ٩٥/١٤٢ ش. ع الاكتفاء بالإطلاع على إعلام الوراثة فقط حال إيرام الوارث للتوكيل بصفته الشخصية عن نفسه وليس ممثلاً أو نائباً عن غيره أو للتركة وهذا هو شرط في الصيغة.

٢- إنذار علي يد محضر بالحضور للتوقيع على المحرر الموثق لأصحاب الشأن.

٣- قرارات الوصايا وتصريح المحكمة بالتصرف.

٤- إشهاد إشهار الإسلام.

٥- محاضر الغيبة.

٦- عقود الزواج.

ما لا يجب إرفاقه (م ٢/٥٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

١- سندات الملكية.

٢- إذا كان المستند قد سبق إرفاقه بنفس المكتب) يطلع عليه ثم يعاد في الحال لصاحب الشأن.

بالنسبة لتسليم صور من المحرر الموثق:

يجوز تسليم صورة من المحرر الموثق لصاحب الشأن أو لوكيله بموجب تقديم (سند وكالة) بعد سداد الرسم أو لخلفه الخاص أو العام (م ٥٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

وبالنسبة لإشهار الإسلام:

لا يجوز تسليم صورة ثانية إلا بعد موافقة إدارة المحاكم
بوزارة العدل (م ٣/٥١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

بالنسبة لعقود الزواج وأشهادات الطلاق والرجعة:

لا تسلم صورتها ثانية إلا بعد مرور (سنة) من توثيقها -
نظرا الاختصاص (مكاتب السجل المدني) بذلك (م ٢/٥١ تعليمات
توثيق ٢٠٠١).

ويجوز إعطاء صورة إضافية من المحررات الموثقة
ومرفقاتها من صاحب الشأن أو وكيله أو خلفه العام أو الخاص
بموجب طلب يسدده رسمه طبقا (م ٤٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

كما يجوز إعطاء صورة رسمية من التوكيل المرفق بالمحرر
المشهر بمكتب التوثيق بعد سداد الرسوم فني (١٩٥١/٩) وبالنسبة
(للغير) الذي ليس طرفا بالمحرر الموثق لا تسلم له صورة من
المحرر إلا بعد الحصول علي (إذن من قاضي الأمور الوقفية
بالمحكمة الواقع بدائرتها مكتب التوثيق طبقا (م ٢/٥٢ تعليمات
توثيق ٢٠٠١).

بالنسبة لتسليم صورة تنفيذية: (م ٥٢ ت.ث ٢٠٠١)

تعطي صورة تنفيذية من المحرز للموثق الرسمي لصاحب
الشأن بشرط أن يكون واجب التنفيذ وصاحب لصاحبه التزام في
العقد ومثاله الرهن التأميني ويعطي للدائن المرتهن، عقد القسمة
لكل شريك متقاسم، عقد البيع مع حفظ حق الامتياز للبائع يعطي
لكل من البائع والمشتري وعقد الرهن الحيازي يعطي للدائن
المرتهن الحائز.

ويلاحظ أنه يخرج منه عقد الهيئة الرسمي من الأب لابنه القاصر، لأنه يجوز الرجوع فيه ومن أجل ذلك لا يوضع عليه الصيغة التنفيذية.

ويلاحظ أنه (لا يجوز) تسليم (صورة ثانية تنفيذية) من المحرر الرسمي الموثق إلا بموجب (حكم المحكمة الجزئية الواقع بدائرتها مكتب التوثيق بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلي خصمه الآخر طبقاً لنص م ٩ ق ١٩٤٧/٦٨ للمعدل بقانون ١٩٧٦/١٠٣ الخاص بالتوثيق)^(١) وبالنسبة لإشهاد إشهار الإسلام يطلب (موافقة إدارة المحاكم بوزارة العدل) (م ٣/٥١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

بالنسبة لإرسال صورة ثانية من المحرر الموثق لدار محفوظات الشهر العقاري:

ترسل صورة وتجمع مع باقي المحررات الأخرى وترسل شهرياً أول كل شهر بموجب حافظة من صورتين لدار المحفوظات توقع الدار علي إحداها بالاستلام وترسل الأخرى لمكاتب التوثيق مع تضمينها صورة من جميع المرفقات لتكون (طبق الأصل) (م ٥٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١) وذلك لتكون مرجع احتياطي يرتكن إليه عند الاقتضاء (فني ١٩٨٥/١٥).

(١) وقع خطأ بمادة ٢/٥٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١ حيث نكر أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية من المحرر الموثق إلا (بقرار من قاضي الأمور المستعجلة) وهذا مخالف لصريح نص م ٩ ق ١٩٤٧/٦٨ الخاص بالتوثيق سالف الإشارة بعالية، و تعديلها وجعلها (بموجب حكم المحكمة الجزئية الواقع بدائرتها مكتب التوثيق بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلي خصمه الآخر).

موافاة بعض الجهات الحكومية بصورة من المحررات الموثقة هي (م ٥٥٠)
ت.ث ٢٠٠١):

- ١- إدارة التفشش البحري (بالنسبة للتصرف في السفينة).
 - ٢- أمين السجل المدني (بالنسبة لعقود الزواج والطلاق) التي يكون طرفاها أو أحدهما مصري.
 - ٣- وزارة الأوقاف (بالنسبة لإشهادات الوقف الخيري والإقرارات المتعلقة به إذا كان محل الوقف (منقولا) وكبذا (أشهادات وقف المساجد).
 - ٤- الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (بالنسبة للمحررات الصادرة لصالح الدولة من عقار بخارج مصر مخصصة للمنفعة العامة).
 - ٥- إيلاغ مأموريات للضرائب (نموذج ١٧ عقاري) (باشتراطات الفوائد) سواء كان الدائن حكومة أو قطاع عام أو فرد عادي وينكر اسم المتعاقدين ومحل إقامتهم ومبلغ الدين وتاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة (فني ١٩٧٧/٢٥).
- حفظ المحررات الموثقة:**

مرقمة برقم مسلسل داخل حوافظ (لباسات) من الورق المقوي وتوضع داخل دوليب صاج متينة محكمة الغلق وترتب حسب السنوات.

س- هل يجوز تسليم شهادة من واقع دفتر توثيق المحررات؟

ج: تسليم شهادة من واقع دفتر التوثيق (لا يجوز) (م ٣/٥٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١). وأصبح بعد دخول الميكنة الكمبيوترية بعد ٢٠٠٩/٥/١ أصبح يسلم صورة رسمية من للتوكيل المصدق عليه بعد استئساخ صورة منه موقع عليها من الموكل صاحب الشأن.

دفاتر التوثيق:

- ١- هو دفتر به خانات تبدأ برقم مسلسل للمحضر والتاريخ ورقم قسيمة سداد الرسوم والأطراف والموضوع واسم الموثق وخانة التوقيع بالاستلام ومحل إقامتهم وخانة الملاحظات.
- ٢- في نهاية اليوم يقلل بالمداد الأحمر ويوقع عليه من الموثق.

٣- في اليوم الذي يليه يذكر الرقم التالي لليوم السابق، أما إذا انتهت السنة يعمل (فاصل) ورقة خيالية من الناحيتين ويبدأ برقم ١ للسنة الجديدة - ويمكن استعمال الدفتر لأكثر من سنة (اقتصادا للنفقات).

دفتر الفهارس:

- ١- الدفتر (الشخصي) بالحروف الأبجدية مرتبة باسم الأشخاص وصفتهم ويتضمن ذكر الأطراف في المحرر والموثق فإذا كان توكيل رسمي يذكر اسم الموكل والوكيل كل حسب اسمه في الحروف الأبجدية، بالنسبة للسنوات فيكتب رقم السنة يومسط السطر، ويكتب علي غلاف الفهرس الخارجي تاريخ بدء ونهاية كل فهرس.

وقد أذاعت (مصلحة الشهر العقاري) الكتاب الدوري رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٨ بخصوص (تنفيذ الفهارس):

١- اسم الأصيل:

بخصوص الموكل يجب تنفيذه بالفهارس مرة باسم الموكل بصفته، كذا بالنسبة للوصي علي للقاصر يجب ذكر اسم القاصر

بالإضافة لاسم الموصي، وكذا الحال بالنسبة للقيم علي المحجور عليه ومدير الشركة إلخ.

٢- اسم الشهرة:

يجب ذكر الاسم مرتين مرة في حرف الألف (أ) ومرة في حرف (سید).

التوكيل الرسمي العام:

يجب النص الصريح فيه علي:

١- نوع التصرف وإلا عد للتوكيل قاصر علي أعمال الإدارة فقط (م ١/٧١١ مدني) (المواد ١/٥٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١)، وبعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم يرد مدته علي ٣ سنوات وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون وأعمال التصرف التي تقتضيها الإدارة كبيع المحصول أو المنقول الذي يمرع إليه التلف والشراء أدوات الحفظ والاستغلال (م ٢/٥٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- توضيح علاقة الوكيل بالموكل إذا تضمنت (حق المرافعة أمام المحاكم) لأنه يشترط طبقا لقانون المرافعات أن للمحكمة أن تأذن للمتقاضين أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها الزوج أو الصهر أو القريب حتى الدرجة الثالثة (م ٥٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- يجب التأكد أن التصرف في حدود الوارد بالتوكيل المخول له إجراؤه (م ٥٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٤- يجب أن يكون التوكيل (رسميا) بصفة خاصة في حالتي التصرف من المدين للراهن والواهب.

٥- إذا لم يرخص للوكلاء في العمل إذا كانوا أكثر من واحد (منفردين) يلزم تواجدهم جميعا معًا للتوقيع، ويستثنى من ذلك إذا كان العمل لا يحتاج لتبادل الرأي (كقبض الدين أو وفاءه) (م ٥٠ تعليمات توثيق ٩٣).

ما يوثق في الشكل الرسمي:

- ١- عقد الهيئة في العقار (م ٤٨٨ منى).
- ٢- عقد الرهن التأميني.
- ٣- عقد بيع السفينة التي تجوب البحار والطائرة (لأنهما منقول ذات قيمة).
- ٤- الوقف الخيري (بأشهاد) (م ٥٠ تعليمات توثيق ٩٣).
- ٥- لشهاد إشهار إسلام (م ١٤١ تعليمات توثيق ٩٣).
- ٦- التخارج بدون مقابل.
- ٧- البائع الذي يبرئ المشتري من الثمن بعد (هبة سافرة مكشوفة) يجب أن يعمل بأشهاد رسمي وألا كان باطلا (م ١/٤٧٤ تعليمات توثيق ٩٣).
- ٨- الأب الذي يبيع لابنه للقاصر متبرعا له بالثمن يعمل بأشهاد رسمي فإذا كان يرغب في عمل المحرر بطريق التصديق عليه وجب أن يدخل طرف ثالث متبرعا بالثمن (م ٢/٤٧٤ تعليمات توثيق ٩٣).
- ٩- الإقرار بالبنوة (م ١٤٨ تعليمات توثيق ٩٣).

١٠- يقبل توثيق أشهادات الوقف علي التغييرات بوقف النفود
لو بوقف حصص وأسهم في الشركات التجارية إعمالا لنص م ٨
ق ١٩٤٦/٤٨ (منشور في ١٩٨١/٢).

أحكام النقض في المحررات الرسمية والعرفية:

١- للصورة الرسمية للمحرر الرسمي (حجة) بالقدر الذي
تكون فيه مطابقة للأصل ما لم ينازع في ذلك أحد الطرفين. (طعن
٤٢/٧١١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥) (طعن ٤٤/٥٥٤ ق جلسة
١٩٧٨/٥/٥).

٢- المحررات الرسمية لا يجوز الطعن عليها إلا (بالتزوير)
وتكون (حجة علي الناس كافة) بما دون فيها من أمور قام بها
محررها إذا وقعت من نوي الشأن في حضورهم متى كان
مظهرها الخارجي يبعث علي الشك فيها فإذا وجد بها كشط أو محو
لو تحشير فإن الصورة (تسقط حجيتها) (طعن ٤٤/٢٠٣ ق جلسة
١٩٧٩/١/٢٤).

٣- المقرر أن الصور الزنكوغرافية للمستندات (لا حجية
لها). (طعن ٥٣/٢٠٩٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٧).

٤- المقصود (بالقود الرسمية). طبقا م ٤٥٧ مرافعات قديم
الأعمال القانونية التي تتم أمام مكتب التوثيق بالشهر العقاري
والمتضمنة التزاما بشيء يمكن اقتضائه جبراً مما يجعل لها بهذه
المثابة قوة تنفيذية تجيز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها،
دون حاجة للانتجاء (للقضاء) (طعن ٣٦/٢٥٧ ق جلسة
١٩٧١/١/١٩).

٥- إشكال العقود والتصرفات خضوعها لقانون البلد الذي أبرمت فيه - عدم جواز الاحتجاج بأحكام قانون الشهر العقاري بمصر رقم ١١٤/١٩٤٦ بشأن عقد الوكالة الصادر خارج مصر. (الطعنان ٦٤١، ٦٨٨/٦٠ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٩١).

منشور في ٢٠٠٨/١

يتعين (قبول توثيق). (رهن المحل التجارية) رهنا تجاريا لدى البنوك الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية ضمان للتمويل والتسهيلات الائتمانية التي يجري استخدامها في جمهورية مصر العربية.

أصول المحررات الموثقة

(م ٢٥ ت.ث ٢٠٠١)

١- يجب علي الموثق التأكد من شخصية أصحاب الشأن ببطاقة تحقيق الشخصية أو البطاقة العائلية أو كارنيه الرقم القومي. ويعد من قبيل المستندات الرسمية المقبولة لإثبات الشخصية:

أ - بطاقة الإقامة.

ب - رخصة حمل السلاح.

ج - بطاقة البريد.

د - جوازات السفر.

(منشور فني ٩٧/١) بطاقة عضوية نقابة المحامين.

(منشور فني ٢٠٠/١١) بطاقة عضوية نقابة الصحفيين.

(منشور فني ٢٠٠٢/٤) بطاقة عضوية نادي القضاة أو محكمة النقض.

متي كان كل من هذه البطاقات السابقة عليها (المصورة) والتصاريح المعطاة من المحاكم لوكلاء المحامين. (م ٣٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- استثناء من المادة السابقة لا يجوز توثيق (عقود الزواج) إلا بحضور شاهدين عاقلين بالغين ممن الرشد (م ٣٦ ت.ث ٢٠٠١).

٣- علي الموثق تحرير وثائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها (في نفس المجلس) علي النماذج المعدة

لذلك (نموذج ١، ٢، ٣، ٤ موثقين شهر عقاري). ويكون ذلك من أصل وأربع صور يسلم لكل واحد من الزوجين صورة، والصورة الثالثة ترسل لدار المحفوظات التابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، والرابعة تسلم لسجل الأحوال المدنية، ويبقى الأصل محفوظاً بأرشيف مكتب (التوثيق المختص) (م ٣٧ ت.ث ٢٠٠١).

٤- علي الموثق (بعد) تحرير النماذج المشار إليها بالمادة السابقة، إحالتها دون تدخل من جانب أصحاب الشأن إلي الموظف المختص بتقدير الرسوم ومراجعتها ثم تحال للخرينة لتحصيل الرسوم، ثم تسلم للموثق لاستكمال إجراءات التوثيق. (م ٣٨ ت.ث ٢٠٠١).

٥- إذا رأي ذوي الشأن أن يشهدوا من يتقون به من شهود التعاقد في عقود الزواج فعلي الموثق إثباتهم في المحررات المطلوب توثيقها. (م ٢٩ ت.ث ٢٠٠١).

٦- يراعي الامتناع عن قبول شهادة موظفي المصلحة كشهود تعاقد في عقود الزواج. (م ٤٠ ت.ث ٢٠٠١).

٧- يجب أن يكون المحرر مكتوباً بخط واضح علي أفراخ من الورق المسطر ذي الهامش العريض، أو علي ورقة واحدة ذي هامش غير مشتمل علي إضافة أو تحشير أو كشط أو ترك فراغ بين الكلمات، كما يجب كتابة (المبالغ والمسطحات) بالأرقام والحروف، وأن تكون ألفاظ العقد كاملة بدون اختصار وإذا بقي من السطر ما لا يكفي (للكلمة التالية) أو ترك جزء منه للبدء بسطر جديد فيجب أن يملأ ذلك الفراغ بشرطه منعا من إضافة شيء فيما بعد.

وإذا أريد (حذف بعض الكلمات أو تغييرها) قبل إمضاء العقد، يعمل رامفوا بجانبها ويكتب في نهاية الصفحة رمفوا ورقمها وما بين قوسين شطب لاغي صحته كذا ويقفل برامفوا بنفس المواد الذي حرر به العقد. وفي حالة اختلاف المواد يذكر ذلك ويعتمد من الرئيس المباشر وقبل انفضاض مجلس العقد لكي يتسنى (للجميع من أطراف أو شهود) التوقيع عليها مع الموثق.

أما إذا استدعي الحال إجراء شيء مما تقدم بعد انفضاض مجلس العقد، فيجب تحرير (عقد تصحيح جديد) يشار فيه إلي أنه قد حرر تصحيحاً للمحرر الأول وفي هذه الحالة يقوم مكتب التوثيق المختص بالتأشير في خانة الملاحظات بنقتر المحررات الموثقة أمام بيانات هذا المحرر المصحح بالعبارة الآتية:

(وثق عقد تصحيح لهذا المحرر بتاريخ..... برقم..... أمام بيانات عقد التصحيح بأنه (وثق تصحيحاً للعقد رقم الموثق بتاريخ.....) (م ٢١ ت ١٢٠١).

الباب الحادي عشر

محضر إثبات الغيبة وامتناع عن التوقيع

محضر إثبات الغيبة (مادة ١٨٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يلجأ إليها عند تخلف بعض المتعاقدين عن الحضور أمام موثق الشهر العقاري لتوثيق محرر أو التصديق عليه بعد إعلانهم رسمياً بموجب (إنذار علي يد محضر) ويرفق ويحرر الموثق المحضر بشرط (تقديم مشروع المحرر مختوم بمصالح للشهر ومسدد رسومه بطلع عليه ويرفق منه صورة منه) ويثبت ذلك بالمحضر كما يتحقق من غيبة العاقد الآخر بتكليف ساعي المكتب بالمناداة عليه عدة مرات بصوت واضح مسموع ويذكر بالمحضر ساعة فتحه وإقفاله ويوقع عليه من الحاضرين والموثق ويرفق المستند المثبت لإعلانه بالحضور (وهو الإنذار).

صيغة

محضر إثبات غيبة

إنه في يوم الموافق / /

بمكتب توثيق الساعة

أمامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور

وبحضور كل من

١- السيد / مصري ومسلم ومقيم

٢- السيد / مصري ومسلم ومقيم

شاهدين حائزين للصفات المطلوبة قانونا.

حضر

السيد / مصري ومسلم ومقيم

ويحمل بطاقة

وعرض علينا أنه بمقتضى الإعلان (الإنذار المرافق من

محضر محكمة بتاريخ

والمتمضمّن التنبيه من السيد / ومقيم

..... بالحضور اليوم الساعة

..... لهذا المكتب للتوقيع علي عقد بيع نهائي

موضوعه (كذا) موضوع الطلب قسم () مأمورية () مشروع

رقم () لسنة () ومختوم صالح للشهر ومسدد رسومه بالقسيمة

رقم () بتاريخ / / ٢٠٠٠ بمبلغ () جنيه. ونظرا إلى أن

المعلن إليه السيد / لم يحضر إلي المكتب

المذكور في الميعاد المبين بالإعلان المرفق في اليوم والساعة

الموضحين به وحيث بلغت الساعة ولم يحضر
المعلن إليه بالرغم من النداء عليه عدة مرات، وبناء عليه طلب
الحاضر إثبات حضوره وغيبة المعلن إليه حتى الساعة

الموثق الطالب

محضر إثبات الامتناع عن التوقيع (م ١٨٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يعمل حال امتناع أحد المتعاقدين عن التوقيع علي المحرر
المراد توثيقه وطلب الباقيون تحرير محضر لإثبات واقعة الامتناع
ويجب علي الموثق التحقق من امتناع الممتنع عن التوقيع بعد
التحقق من شخصيته وذكر ساعة الفتح والقفل وتوقيع الحاضرون
عليه.

الإجراءات:

نفس إجراءات محضر إثبات غيبة.

فائدة هذا المحضر:

١- استخراج صورة رسمية منه لتقديمها أمام المحكمة
لأعمال الشرط الجزائي المتمثل في التعويض عن الضرر الناتج
عن الامتناع.

٢- ويمكن بموجبه أخذ حكم صحة تعاقد عقد بيع ابتدائي كما
يمكن الاستفادة من الرسوم النسبية وضريبة التصرفات العقارية
المسداة عند تسجيل الحكم وإلحاق مشروع للمحرر به (وليس
إرفاقه).

٣- كما يمكن استبعاد حصة البائع الممتنع وقصر التعامل
علي حصة مقدارها كذا والإشارة بالمحرر إلي واقعة الامتناع

ورغبة باقي المتعاقدين في إتمام الإجراءات. (١٨٨ ت.ث. ٢٠٠١). مع الرجوع إلي مأمورية الشهر المختصة للتأشير بذلك مراجعها قبل تحرير المحرر الحاصل علي صالح الشهر لقسم المراجعة الفنية بمكتب الشهر المختص. (م ١٨٨ ت.ث. ٢٠٠١).

وإذا امتنع أحد البائعين عند توثيق المحرر المؤشر عليه (بصالح للشهر) عن التوقيع وطلب باقي المتعاقدين إتمام إجراءات التوثيق مع قبولهم استبعاد حصة للبائع الممتنع، فيمكن إتمام توثيق المحرر مع تضمينه (بندا) يشير إلي (واقعة الامتناع عن التوقيع) ورغبة باقي المتعاقدين في إتمام الإجراءات.

ويجب علي الموثق في هذه الحالة، التأشير في مكان ظاهر علي الصورة المعدة لتسليمها لصاحب الشأن بعدم جواز شهر المحرر إلا بعد التأشير عليه من المأمورية المختصة بتنفيذ التعديلات المدخلة عليه في مراجعها (م ١٨٩ ت.ث. ٢٠٠١).

صيغة

محضر إثبات امتناع عن التوقيع

أنه في يوم الموافق / /

بمكتب توثيق الساعة

أمامنا نحن موثق العقود
بالمكتب المذكور.

وبحضور كل من:

١- السيد / مصري ومسلم ومقيم

٢- السيد / مصري ومسلم ومقيم

شاهدين حائزين للصفات المطلوبة قانوناً.

حضر

السيد / مصري ومسلم ومقيم
..... ويحمل بطاقة

وطلب منا إثبات الوقائع الآتية:

١- بمقتضى الإعلان (الإنذار) المرفق علي يد محضر
محكمة قد تم إخطار
السيد / مصري ومسلم ومقيم
..... ويعمل بموجب الإعلان مالف الذكر بضرورة
الحضور لدى مكتب توثيق في يوم الساعة
..... وذلك للتصديق علي عقد بيع نهائي
موضوعه عن الطلب قسم () مأمورية () مشروع مختوم

صالح للشهر ومسدد رسومه بالقسيمة رقم () بتاريخ / / ٢٠٠٠
بمبلغ () جنيه.

٢- طالب إلينا الحاضر إثبات حضوره وحضور المعلمن إليه
كما طلب إلينا إثبات امتناع المعلمن إليه المذكور عن التوقيع علي
العقد المذكور سلفا.

حيث أننا قد بلغت ولم يقر بالتوقيع ومصر
علي ذلك وبناء عليه طلب الحاضر إثبات الآتي:
١- حضوره لمكتب التوثيق.

٢- حضور المعلمن إليه لذات المكتب ولكنه امتنع عن التوقيع
علي العقد كطلب للطالب وقد أقلل المحضر في الساعة
وبما ذكر تحرر هذا المحضر وتوقع عليه من الحاضر ومننا
نحن الموثق.

الموثق

الشاهدان

الطالب

الباب الثاني عشر

محضر رسمي إيداع التوكيلات الصادرة من الخارج

محضر إيداع توكيل رسمي موثق بالخارج:

شروطه^(١):

التصديق علي التوكيل الموثق بالخارج من قنصلية مصر بالدولة الصادرة منها ثم التصديق عليه من تصديقات الخارجية المصرية.

ثم يعمل بعد ذلك محضر إيداع بمكتب التوثيق يبين أوصافه وأطرافه ومضمونه وما إذا كان يتضمن توكيل الغير من عدمه.

ويفيد ذلك في جواز استعمال التوكيل العام أمام أكثر من جهة إدارية أو حكومية وخشية ضياعه أو تمزقه من جراء تعدد الاستعمال أو سحبه وإرفاقه.

كما يمكن بموجبه عمل توكيل للغير في إجراء جزئية معينة.

(١) خاص بالموظفين:

١- عدم استعمال الموثق لأكتيشيهاث أو اختام باسمه للتوقيع علي المحررات والدفتر الرسمية (كتاب دوري ١٩٥٢/٤/فقرة ٣).

٢- بيان اسم الموثق ثلاثيا بمحضر التوثيق الذي يحرره وعدم الاكتفاء بتوقيعه (كتاب دوري ١٩٥٣/١٨).

٣- العناية باختام محاضر التوثيق وضرورة ظهورها علي المحررات ظهورا كافيا مقروءا (كتاب دوري رقم ١٩٥٤/١٢). (م ٢٥٤ ت ٣ ٢٠٠١).

٤- ضرورة بيان مفردات الرسوم وجماليتها وتاريخ سدادها ورقم قسيمة للسداد وجهة للحصول بالمحركات ودفتر التوثيق مع مراعاة ذكر عنوان صاحب الشأن (م ٢٥٩ تعليمات توثيق).

صيفت

محضر إيداع رسمي لتوكيل خاص

مصدق عليه من الخارجية المصرية

أنه في يوم الموافق / /

بمكتب توثيق الساعة

أمامنا نحن موثق
العقود بالمكتب المذكور.

حضر

السيد/..... مصري ومسلم
مقيم..... ويحمل جواز سفر مصري صادر
إسكندرية برقم ويعمل
السن وقرر أنه يودع ضمن محفوظات
المكتب توكيل رسمي أو خاص صادر إلي من
السيدة/..... وهي مصرية الجنسية ومقيمة
بالرياض - السعودية - ربة منزل وتحمل جواز سفر مصري
صادر بالرياض برقم والتوكيل موثق بقنصلية مصر
بالرياض برقم ومصدق عليه من الخارجية
المصرية برقم مكتب ويتضمن
التوكيل بيع حصة قدرها (قيراط واحد) في كامل أرض ومباني
العقار طريق الحرية قسم محافظة
..... سواء لنفسه أو للغير ونقل ملكيته لحصة
المذكور إليه والمملوكة لهذا بموجب المسجل

إسكندرية ومصرح فيه بتوكيل الغير والتوكيل مكون من ورقة واحدة ومكتوب عليه من جهة واحدة فقط على السورق الأبيض ومكون من ثلاث عشر سطرا ومصنق عليه من قنصلية مصر بالرياض برقم مكتب () وذلك بظهر التوكيل وبما ذكر تحرر هذا المحضر وتم التوقيع عليه من المودع بعد تلاوته عليه كما تم التوقيع منه على أصل التوكيل الخاص المودع.

ويحتوي هذا المحضر على عشرون سطرا وهو خال من الكشط والتحشير وبه مرفق توكيل رسمي خاص مودع.

الموثق

المودع

ملحوظة:

- ١- التوكيل الخاص لا يخول سلطة إجراء توكيل رسمي عام، بعكس الحال بالنسبة للتوكيل الرسمي العام.
- ٢- يمكن بموجب محضر الإيداع استخراج أي عدد ممكن من التوكيل الخاص للتعامل مع أي جهة إدارية أو حكومية بخصوص موضوع معين حيث أنه غالبا ما يسحب ويرفق لديها.
- ٣- التوكيل المودع إذا كان صادر من جهة أخرى خارج مصر يجب التصديق عليه من تصديقات الخارجية المصرية.

محضر إيداع رسمي

أنه في يوم الموافق / /

بمكتب/فرع توثيق الساعة:
أمامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور.

حضر

السيد / ديانة
..... جنسية مهنة
..... محل الإقامة الثابت
الشخصية بموجب وقررا
لحاضر إيداع التوكيل الرسمي العام الصادر لصالحه من السيد/
..... والصادر من القنصلية العامة لجمهورية مصر
العربية في دولة / والمصدق عليه من الخارجية
المصرية برقم وموضوعه التوكيل في
البيع - الشراء - القضايا الخ.

والغرض منه الإيداع فقط للمستند في محفوظات المكتب.

وبما ذكر تحرر هذا المحضر وبعد تلاوته علي الحاضر وقعه
هنا.

الموثق

المقر بالإيداع

منشور في رقم (٣) بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٨

(توثيق الوصايا أمام السلطات الأجنبية)

لما كانت المادة رقم (٢) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تنص أنه "تقوم مكاتب التوثيق بما يأتي: -

١-.....

١٠- قبول إيداع المحررات التي تبينها اللائحة التنفيذية

- ولما كانت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور قد قصرت في الفقرة الثانية من المادة ١٨ مكرر هذا الإيداع على المحررات الموثقة أمام السلطات الأجنبية

- فقد صدر قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٧١٢ في ٢٦/١/٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والذي تم نشره بجريدة الوقائع المصرية العدد رقم ٢٨ في ٤ فبراير سنة ٢٠٠٨ وقرر في المادة ١٨ مكررا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق النص الآتي: (المحررات الموثقة أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية) كما قرر في مادته الثانية (ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره).

بناء عليه

أولاً: يستبدل بنص البند (ي) من المادة رقم (٤) من تعليمات التوثيق طبعه ٢٠٠١ النص الآتي (قبول وإيداع المحررات التي بينها اللائحة التنفيذية وهي الوصايا ومساير

التصرفات المضافة إلي ما بعد الموت، والمحركات الموثقة
لأمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية).

ثانياً: علي الإدارات العامة للتفتيش الفني والثلاث
والإدارات العامة للتفتيش المالي الثلاث والسادة أمناء المكاتب
والأمناء المساعدين ورؤساء مكاتب وفروع التوثيق مراعاة
تنفيذ ذلك بكل دقة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

ففي ٢٠٠٨/٨

بشأن المحررات الموثقة أمام السفارات المصرية بالخارج

بناء عليه

أولاً: — يستبدل بنص البند (ي) من المادة رقم ٤ من تعليمات التوثيق طبعة ٢٠٠١ لنص الآتي: —

(قبول وإيداع المحررات التي بينها اللائحة التنفيذية وهي الوصايا وسائر التصرفات المضافة إلي ما بعد الموت والمحررات الموثقة والمحررات العرفية المصدق علي توقيعات ذوي الشأن فيها أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية) .

ثانياً: — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من تعليمات التوثيق طبعة ٢٠٠١ النص الآتي: —

(تتسخ صور من المحررات لتسليمها لأصحاب الشأن بعد دفع الرسم ويوضح علي هذه الصورة رقم التوثيق أو التصديق وتاريخه وصيغة التسليم وتاريخها ويوقعها الموثق ويوضع عليها خاتم المكتب ويؤشر الموثق بالتسليم علي أصل المحرر ويوقع هذا التأشير علي أن تتضمن هذه الصور جميع المرفقات).

ثالثاً: — يضاف إلى نص المادة (٧٥) من تعليمات التوثيق طبعة ٢٠٠١ فقرة أخيرة نصها الآتي: —

(ولا يسري ذلك علي المحررات العرفية المصدق علي توقيعات ذوي الشأن فيها أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية التي تم إيداعها والمشار إليها بالمادة رقم (٤) بند (ي) من تعليمات التوثيق. إذ يجب علي مكاتب التوثيق

وفروعها نسخ صور من تلك المحررات وتسليمها لأصحاب الشأن،
متي طلبوا ذلك وبعد سداد الرسوم المستحقة.

رابعاً:- علي الإدارات العامة التفتيش الفني والمالي الثلاث
والسادة أمناء المكاتب والأمناء المساعدين ورؤساء مكاتب وفروع
التوثيق مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

الباب الثالث عشر

التصديق علي التوقيع

(م ٦٩-٨٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

١- إجراءات التصديق:

١ - إذا كان المحرر (توكيل أو عقد) يعمل (محضر) يذكر فيه اسم المكتب ورقم المحضر والتاريخ وأنه تم التصديق علي توقيع أو إقرار فلان ويذكر اسمه ثلاثيا ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية أو جواز السفر ومحل إقامته ثم اسم الموثق ثلاثيا ثم يذكر وبذا تم التصديق ويوقع الموثق بأسفله.

ويوقع الموكل أو أطراف المحرر أو العقد أعلي محضر التصديق تحت عبارة اسم للموكل أو البائع أو المشتري أو المقر حسب الأحوال، وفي النهاية يسلم المحرر لأصحابه مع توقيعهم في دفتر التصديق علي التوقيعات كل تحت اسمه.

ب - على الموثق قبول المحررات المكتوبة كمبيوتر أو المكتوبة على الآلة الكاتبة وإذا كان المحرر معد للشهر يجب كتابته كله بالمداد الأسود لأجل التصوير (م ٧٠ ت.ث ٢٠٠١).

٢- دفتر التصديق:

أ - هو عبارة عن دفتر به خانات تبدأ برقم مسلسل والتاريخ وخانة سداد الرسوم والأطراف وخانة البطاقة الشخصية أو العائلية والموضوع واسم الموثق والملاحظات ويوقع الأطراف كل تحت اسمه - ومن لم يوقع تكتب عبارة (لم يوقع). (م ٧٦/ب ت.ث ٢٠٠١).

ب - يجب عند كتابة العقود ذكر الطلب والمشروع واسم المحامي الذي وقع عليه إذا كان عشرة ألف جنيه فأكثر وأنه مصدق عليه من نقابة المحامين - كما يكتب المبيع والحصة والثن ورسم العقار واسم الشارع والناحية والقسم والمحافظة والمسطح بالأرقام والحروف (م ٧٦/أ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

شهادة من محضر التصديق:

م ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨ يعطي شهادة من محضر التوثيق لصاحب الشأن أو خلفه الخاص أو العام بعد سداد الرسم المقرر (م ٧٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١). ولا يجوز إعطاء صور رسمية من تلك المحررات والتي تم تصويرها ميكروفيلم وذلك لأن أصول هذه المحررات ليست في حوزة مكتب التوثيق (منشور فني ١٩٩٩/٢٤).

(فني ١٩٦٣/٥، ١٩٧٣/٨) ولا يجوز إعطاء هما (للغير) الذي ليس طرفا في المحرر إلا (بقرار من المحكمة المختصة).

التنازلات والإقرارات:

١- جواز قبول التصديق علي توقيع تنازل مشتر لأخر (عن البيع الصادر له من جهاز حماية أملاك الدولة بدون خضوع لمرحلي (الطلبات والمشروعات) مع تحصيل رسم تصديق علي التنازل - ونسبي تنازل (م ٢٤٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- جواز التصديق علي إقرارات الملكية الخاص من طالب الشراء وأراضي وضع اليد بينة التملك (م ٢٤٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- جواز قبول التصديق علي (إقرارات التنازل عن الحق الشخصي) الناشئ عن قرار تخصيص قطعة أرض فضاء أو شقة بشرط قبول المتنازل إليه وتوقيعه مع المتنازل لينتج أثره (فني ٨٨/٨م) ٢٤ تعليمات توثيق (٢٠٠١).

٤- جواز التصديق علي (إقرار التنازل عن التعويض النقدي عن العقار المنزوع ملكيته) أو المستولي عليه مؤقتاً أو عن ملكيته الخاصة محل التجنيب عن المقر لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك مقابل تعويضه (عيناً) بأرض مملوكة للدولة ملكية خاصة.

— مع مراعاة ذكر مقدار التعويض ومنده بالإقرار (م ٢٤٨ ت.ث.٢٠٠١) (م ٢٤٩ ت.ث. ٢٠٠١).

٥- عدم الامتناع عن التصديق علي إقرارات الشهادة أمام القضاء أو سلطات التحقيق طالما أنها لا تخالف النظام العام والآداب علي أن يضمن الإقرار أنها لا تخالف النظام العام والآداب علي أن يضمن الإقرار علم صاحب الشأن بذلك وأنها تحت مسؤوليته دون مسئولية الشهر العقاري (فني ٩٦/١٤م) (٢٧٢ ت.ث.٢٠٠١).

تسلسل التوكيلات: (فني ١٩٨٠/٦):

١- ويراعي التسلسل بدءاً من الموكل الأخير الذي يريد إجراءات التصرف حتى يصل الموكل الأصلي ويشترط النص في التوكيل علي أن فلان بصفته وكيلاً عن فلان بالتوكيل رقم كذا يوكل فلان.

٢- وأن يكون في حدود السلطات المخولة في إجراءات العمل أو التصرف القانوني.

التصديق على التوقيع لا يخضع للاختصاص المكاني (كإثبات التاريخ لعقد الإيجار والانتقال للتوثيق):

(فني ١٩٨٧/٢ كتاب دوري ١٩٨٤/٤٧، كتاب دوري ١٩٩٥/٨٩، فني ١٩٩٦/٣):

عدم الامتناع عن التصديق أو التوثيق لأي محرر يقدم من صاحب الشأن ولو لم يكون له محل إقامة واقع بدائرة مكتب التوثيق أو فروعه من المأموريات فيجوز إجراؤه في أي مأمورية ولا يخضع للاختصاص المكاني بعكس إثبات تاريخها فتخضع للاختصاص المكاني (عقود الإيجار).

استخراج شهادة بضمون توكيل من دفتر التصديق على التوقيعات (منشورات فنية أرقام ٨٦/٦، ١٩٨٨/١٧):

لما كانت الشهادة المستخرجة من واقع دفتر التصديقات على التوقيع الخاصة (بالتوكيلات فقط) هي صورة لما يدون بهذا الدفتر بواسطة (موظف عام) مختص فإنما تعتبر ورقة رسمية تستمد حجيتها بقدر ما هو ثابت بالدفتر حيث أنها تتمتع بقوة في الإثبات هي قوة الورقة الرسمية (طعن ٣٤/٤٥٧ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦) وهو ما يتفق م ١/١٣، ٩٩ ق ١٩٦٨/٢٥ للخاص بالإثبات، فإنه يكفي الاستناد إلى هذه الشهادة في جواز التوقيع بموجبها وإتمام إجراءات الشهر أو التوثيق (في حدود ما ورد بها) بدلا من المحررات الأصلية الخاصة (بسندات الوكالة).

بخصوص بطاقة تحقيق الشخصية:

فني ١٩٧٤/٧:

وجوب إثبات رقم البطاقة المطبوع والرمز المقترن به فريين
الرقم المسلسل الذي رقت به من جهة صدورهما عند الاستناد إليها
في إثبات شخصية صاحبها.

فني ١٩٧٩/١:

لما كانت م ١/٢٧ ق ١٩٦٠/٨٩ الخاص (بالإقامة) ينص
على عدم سريان أحكامه على أعضاء السلك الدبلوماسي أو
القنصلي الأجنبي المعتمدين بمصر بشرط (المعاملة بالمثل) فيكتفي
بمطالبتهم بتقديم البطاقة الشخصية الدبلوماسية الصادرة من
الخارجية المصرية.

فني ١٩٩٢/٢:

عدم مطالبة أصحاب الشأن (ببطاقة الاشتراك) الخاصة بالهيئة
القومية للتأمينات الاجتماعية عند التصديق أو إثبات التاريخ (شهادة
الخبرة) الصادرة من القطاع الخاص.

التوقيع على مشروع المحرر:

منشور فني ١٩٤٩/١٠/فقرة ٢:

يكفي التصديق على توقيع (أحد الورثة) (كمقر بشهر حق
الإرث) على مشروع المحرر الحاصل على صالح للشهر وعادة
يكون مقدم طلب شهر الإرث.

استخراج الشهادات والصور

استخراج شهادة من واقع دفتر التصديق بخصوص التوكيلات الخاصة يجب أن تكون من شخص ذي صفة أو مصلحة، وهؤلاء الأشخاص هم:

١- أطراف المحرر.

٢- خلفهم الخاص (مشتريين).

٣- خلفهم العام (الورثة).

(المنشورات الفنية أرقام ١٩٦٣/٥، ١٩٧٣/٨ م ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٧٤/٦٨).

عدم جواز استخراج (شهادات من واقع دفتر التوثيق) ولو كانت (الذي له صفة أو مصلحة) (م ٤١ تعليمات توثيق ٩٣).

جواز إعطاء صورة من التوكيلات الرسمية المرفقة مع المحررات الشهرة بعد تحصيل الرسم المقرر (فني ١٩٥٥/٥/فقرة ٢).

جواز تسليم صور من المحررات الموثقة لأطراف المحرر وخلفهم الخاص والعلم (م ٤١ تعليمات توثيق ٩٣).

جواز تسليم صور من المحرر الموثق (للغير) بشرط: إنن فاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الواقع بدانرتها مكتب التوثيق (فني ١٩٧٠/٤) (م ٤١ تعليمات توثيق ٩٣) (م ٨ ق ٦٨/٤٧ الخاص بالتوثيق).

استخراج الصور التنفيذية من المحرر الموثق

(م ٤٢ تعليمات توثيق ٩٢)

١- تعطي (صورة أولي) للصادر لصالحه التزام في العقد بشرط أن يكون التزام واجب التنفيذ مثاله (عقد الرهن التأميني ويعطي الدائن المرتهن، عقد القسمة لكل متقاسم، عقد البيع مع حفظه حق الامتياز وتعطي لكل من البائع والمشتري، عقد الرهن الحيازي وتعطي لكل من البائع وتعطي للدائن المرتهن الحائز) ولا تعطي في حالة عقد الهبة الرسمي من أب لابنه لحقه في الرجوع فيها.

٢- تعطي (صورة ثانية) من المحرر الموثق (بحكم المحكمة الجزئية) الواقع بدائرتها مكتب التوثيق - بناء علي صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلي خصمه الآخر (م ٩ ق ٤٧/٦٨ الخاص بالتوثيق معدل بقانون ١٩٧٦/١٠٣).

أوجه الخلاف بين كل من العقد العرفي المصدق عليه والعقد الرسمي

الموثق وأثبات التاريخ

العقد الرسمي الموثق	العقد العرفي المصدق عليه
١- له حجية مطلقة ليس فقط بين طرفيه وإنما بالنسبة للغير دون حاجة لإقراره ويحرره موظف عام مختص نوعا ومكانا (م ١٠ ق الإثبات رقم ١٩٦٨/٢٥).	١- لا تكون له حجية إلا (بإقراره) وعدم إنكار التوقيع عليه، فإن أنكر البائع كلف المشتري بإثبات صحة التوقيع.
٢- سند تنفيذي واجب التنفيذ مباشرة بمجرد وضع الصيغة التنفيذية عليه ولم يسجل دون حاجة لصدور حكم (م ٢٨٠ مرافعات).	٢- يجب لتنفيذه رفع دعوى صحة تعاقده ثم صدور حكم، ونهائية هذا الحكم بفوات ميعاد الطعن دون طعن أو تأييد في حالة الطعن عليه في الميعاد.
٣- يستخرج منه (صورة رسمية) (طبق الأصل) ولها نفس قوة الإثبات التي للمحرر الأصلي.	٣- يستخرج منه (شهادة) من واقع دفتر محضر التصديق ليس لها نفس القوة التي لصورة المحرر الرسمي والشهادة تكون لها حجية في حدود (ما ورد بها) بالنسبة للتوكيلات فقط باعتبارها ورقة رسمية طبقا م ٩٩، ١/١٣ إثبات (طعن

	٤٥٧/٣٤ ق جلسة ١٦/١٩٩٦ ولا يستخرج منه صورة رسمية إلا إذا تم شهره بمكتب الشهر.
٤- شهود العقد الرسمي شهود عليه شهود معرفة.	٤- شهود المحرر المصدق عليه شهود معرفة.
٥- لا يجوز الطعن عليه إلا بالتزوير فقط (م ١١ ق الإثبات ١٩٦٨/٢٥)	٥- يجوز الطعن عليه بالتزوير وبغيره.
٦- يلزم اتحاد مجلس العقد وحضور جميع أطراف المحرر الرسمي أمام الموثق للتوقيع عليه وكذا الحال في التوكيل الرسمي، إذا تعدد الموكلون يلزم توقيعهم جميعا.	٦- لا يشترط فيه توقيع جميع أطراف المحرر معا في وقت واحد بمحضر واحد فيجوز توقيع البعض بمحضر والبعض الأخر بمحضر آخر في نفس اليوم أو في أي يوم لاحق.
٧- العقود التي تزيد قيمتها عن عشرون ألف جنيه فأكثر يلزم توقيعها من محام مقيد أمام المحاكم الابتدائية علي الأقل واعتماد توقيع من نقابة المحامين.	٧- العقود التي تزيد قيمتها عن عشرة ألف جنيه فأكثر يلزم توقيعها من محام واعتماد توقيع من نقابة المحامين.

إثبات التاريخ:

- ١- لا يتم التوقيع من أطراف المحرر العرفي أمام الموثق،
وإنما يقدم المحرر للموثق لإثبات بياناته الأساسية وأوصافه وينكر

في نهاية الملخص أن عليه توقيعات منسوبة لأطرافها دون أدنى مسئولية علي الشهر العقاري.

٢- المحرر العرفي في حالة إثبات التاريخ يختم بخاتم إثبات التاريخ الخاص (المثلث) بينما في المحرر الرسمي يزيل (بالصيغة التنفيذية).

٣- العقود المثبت تاريخها وتزيد عن عشرون ألف جنيه فأكثر لا يشترط توقيعها من (محام) مهما بلغت قيمتها.

أوجه الشبه والخلاف بين التوكيل الخاص المصدق عليه

والتوكيل الرسمي الموثق

التوكيل الخاص المصدق عليه	التوكيل الرسمي الموثق
<p>أوجه الشبه:</p> <p>يتما بإرادة الموكل المنفردة بدون استئلام حضور الوكيل للتوقيع.</p>	
<p>١- لا يشترط وحدة مجلس العقد إذا تعدد الموكلون ولم يحضر سوي بعضهم.</p>	<p>١- يشترط وحدة مجلس العقد إذا تعدد الموكلون.</p>
<p>٢- يستخرج منه (شهادة) تكن لها حجية باعتبارها ورقة رسمية (في حدود ما ورد بها) طبقاً لـ ٩٩ إثبات (طعن ٢٤/٤٥٧ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ولا يستخرج منه (شهادة أو صورة رسمية) إلا إذا قدم للتوقيع بموجبه علي المحرر مشروع صالح للشهر وأرفق عند شهره مع مشروع المحرر.</p>	<p>٢- يستخرج منه (صورة رسمية طبق الأصل) من التوكيل الموثق الأصلي الذي يحفظ بأرشفة مكتب التوثيق أو مأمورية التوثيق بعد سداد الرسم المقرر ويكون لها نفس قوة التوكيل الرسمي الأصل، ولا تستخرج شهادة من واقع دفتر محضر التوثيق كنص (م ٢/٤١ تعليمات توثيق ٩٣).</p>
<p>٣- يخول سلطة إجراء توكيل خاص في حدود ما ورد به ما لم تنص فيه علي عدم (توكيل</p>	<p>٣- يخول سلطة إجراء توكيل رسمي موثق واحد أو أكثر إذا نص صراحة علي توكيل الغير</p>

<p>وفي حدود ما ورد به، كما يخول سلطة إجراء توكيل خاص إذا نص صراحة علي توكيل الغير وفي حدود ما ورد به.</p>	<p>الغير) ولكنه لا يخول سلطة إجراء توكيل رسمي موثق.</p>
<p>٤- يتم توثيقه وحفظ الأصل بمكتب التوثيق أو فروعه داخل لياصات (حواظ).</p>	<p>٤- يتم التصديق عليه باعتباره عرفيا ولا يحفظ الأصل وإنما يعطي للموكل لتسليمه للوكيل، ويثبت ملخصه بدفتر التصديق، ويعطي منه (شهادة) لذي صفة بعد سداد الرسوم المقرر (م ٤٤ تعليمات توثيق ١٩٩٣).</p>
<p>٥- يخول سلطة إجراء توكيل رسمي موثق بشرطان: ١- عدم اشتراطه منع توكيل الغير ٢- أن يكون التصرف في حدود ما ورد به بيانات كما يخول سلطة إجراء توكيل خاص بنفس الشرطان سالف الإشارة.</p>	<p>٥- يخول سلطة إجراء توكيل خاص بشرطان: ١- النص فيه علي توكيل الغير. ٢- أن يكون التصرف في حدود ما ورد به من بيانات ولا يخول سلطة إجراء توكيل رسمي موثق.</p>
<p>٦- يطلع عليه فقط للتحقق من الصفة والسلطة ثم يعاد لصاحب الشأن (الوكيل).</p>	<p>٦- خاص بعمل واحد وينتهي مفعوله بادائه ويسحب ويرفق لدي الجهة المراد التمثيل أمامها.</p>

٧- ليس شرطاً لإجراء بعض التصرفات وإذا نص فيه علي استعماله في تصرف ما فيجب فيه بيان نوع العمل وألا أصبح قاصر علي الإجراءات والأعمال الإدارية وغالباً ينتهي بعمل واحد فقط لأنه يسحب ويرفق ويحفظ لدي الجهة المراد إجراء العمل أمامها.	٧- شرط لإجراء بعض التصرفات التي يتطلب القانون تحريرها في الشكل الرسمي فيكون المحرر والتوكيل الصادر لإجرائه كذلك رسمياً (الهيئة والرهن التأميني) وشطب بيع السفينة والطائرة - ويجب النص للصريح في التوكيل علي إجراء مثل هذه التصرفات.
--	---

أحكام النقض في التصديق علي التوقيع:

حجية البيانات الواردة بدفتر التصديق علي التوقيع:

١- إذا كان الحكم لم يعتمد في (صورة عقد البيع) محل الدعوى علي شهادة من واقع دفتر التصديق علي التوقيعات، بل أطلعت المحكمة علي كتابة مدونة في الدفتر المذكور بها أمضاء (للمقر) وقع به أمام موثق مكتب للتوثيق، فإنه يكون قد اعتمد علي (سند كتابي) (صالح للاحتجاج به علي الموقع وعلي خلفاته) وليس علي صورة لمحرر عرفي موجود من ألية قيمة للإثبات. (طعن ١٧/٢٠٥ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١).

الباب الرابع عشر

إثبات التاريخ

(المواد ٨١-٩١ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

م ٨١ تعليمات توثيق ٢٠٠١:

تقوم مكاتب التوثيق — بعد أداء الرسم المقرر بإثبات تاريخ المحرر العرفي وكتابة (محضر) يثبت فيه تاريخ تقديمه ورقم إدراجه بدفتر إثبات التاريخ، ويختم بخاتم إثبات التاريخ (ختم المثلث) وخاتم شعار الدولة الخاص بمكتب التوثيق.

ما لا يجوز إثبات تاريخه:

١- الإيجارات والسندات التي ترد علي منفعة العقارات إذا زادت مدتها علي ٩ سنوات، المخالفات والحوالات بأكثر من أجرة ٣ سنوات مقدماً م ١١ ق ١٩٤٦/١١٤ الخاص بتنظيم الشهر، لاعتباره من المحررات واجبة الشهر (م ١٢ مكرر ق ١٩٤٦/١١٤ الخاص بتنظيم الشهر) (م ٨٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- (عقود الزواج العرفية) لمخالفتها للقانون لأنها قد تخص زيجات لا يقرها القانون كالدين أو السن أو درجة القرابة أو ارتباط بزواج سابق (فني ٤٨/٢٦ فقرة ٢) (م ٨٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- المحررات المشتملة علي (حق ارتفاق) (حق عيني أصلي وواجب الشهر).

(فني ١٩٤٨/٤٦) (م ٨٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٤- لا يتناول (العقود الرسمية) لأنها توثق في الشكل الرسمي وتذيل بالصيغة التنفيذية، بخلاف إثبات التاريخ الذي يختم بخاتم المثلث (م ٨٢ تعليمات المثلث).

٥- كل محرر مخالف للقانون أو النظام العام والآداب.

عدم جواز استلزام توقيع محام علي العقود المراد إثبات تاريخها:

فني ١٩٢٨/١٠:

العقود ثابتة التاريخ مهما بلغت قيمتها لا تستلزم توقيع محام عليها (فني ٩٦/٣٦).

س: هل يجوز إثبات تاريخ الأكشاك والكبائن؟

فني ١٩٤٩/١٥:

الأكشاك والعشش المقامة علي أرض المنافع من (خشب وبوص) تعد (منقول بطبيعتها) وتنقل بلا تلف فلا تخضع للشهر ويجوز إثبات تاريخ عقود التصرفات الخاصة بها، أما الكبائن المبنية علي أرض المنافع العامة فلكونها (ثابتة لا يمكن نقلها دون تلف) تعتبر في عداد (العقارات بطبيعتها) طبقاً لمادة ٨٢ مدني، وعليه لا تقبل لإثبات التاريخ فعقودها (محررات واجبة الشهر) عن طريق طلب شهر يقدم لأمورية الشهر التابع لها.

ويراعي الامتناع عن توثيق أو التصديق علي التوقيعات عليها أو إثبات تاريخها إذا تضمنت تنازل عن حق استئجار أراضي للمنفعة العامة المقام عليها العشش أو المحلات ما لم تكن مصحوبة بموافقة كتابية علي التصرف من البلدية (الوحدة المحلية المختصة) (م ٢٠٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

س: المحررات التي تشير عرضاً (لحق عيني أصلي) (فني ١٩٨٠/٩) (م ٨٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يراعي عدم الامتناع عن إثبات تاريخ المحررات التي تتضمن الإشارة عرضاً إلي (حقوق عينية واجبة الشهر) طالما كانت هذه المحررات غير معدة أصلاً لإثبات هذه الحقوق^(١) (كما إذا أشار المؤجر في عقد الإيجار لملكية العين المؤجرة وهو أمر غير كاف لاكتساب الملكية).

وجوب إثبات تاريخ عقد إيجار الشقة بمكتب التوثيق الواقع بدالته الشقة (اختصاص مكاني).

وذلك تطبيق لمادة ٢٤ ق ١٩٧٧/٤٩ الخاص بإيجار الأماكن (م ٨٤ ت.ث ٢٠٠١).

س: هل يجوز إثبات تاريخ القرارات المتعلقة بالاختراعات والرسوم النماذج الصناعية؟

ج: نعم يجوز (م ٨٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

س: وجوب تضمين المحررات التي تتناول التنازل عن الإيجار ذكر المدة المتنازل عنها؟

يجب ذلك وأهمية ذلك تتضح في عدم جواز إثبات تاريخ عقود الإيجار إذا زادت مدتها عن ٩ سنوات وإنما يلزم في تلك الحالة سلوك طريق الشهر والتسجيل العقاري طبقاً لنص م ١١ ق

(١) كذلك الحال في بيع المحلات التجارية بالجبك أو صيدلية بالجبك ومحتوياته والتي لا تعني تملك الأراضي والمباني (كعقار) وإنما تملك الاسم التجاري والأرفف والبضاعة والترابيزة والأثاث فقط ليس إلا.

١١٤/١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري ويقاس على ذلك
(المخالفات والحوالات) بأكثر من أجرة ٣ سنوات مقدما (فني
٧٨/٣).

تسليم شهادة من دفتر إثبات التاريخ:

لمن يطلبها بعد سداد الرسم المقرر طبقا لنص المادة ٣٤ من
اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨ (منشور فني
١٥/١٩٧٦) (م ٨٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

فني ٨/١٩٩٥:

يراعى الامتناع عن إعطاء صورة من العقد ثابت التاريخ قبل
عام ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لإنسان توفي، ما
لم تكن أصولها قد سبق إرفاقها في محررات تم شهرها أو سبق
إيداعها.

تعليمات داخلية من المصلحة خاصة بالتوثيق:

١- يجب علي الموثق أن يدرج المحررات المطلوب إثبات
تاريخها بدفتر إثبات التاريخ بأرقام متتابعة حسب ترتيب تسلسل
أرقام القسائم الخاصة بسداد الرسم بكل منها (وفي ذات يوم
تقديمها) وفقا لأسبقية هذا التقديم. (م ٨٦ ت.ث ٢٠٠١).

إثبات تاريخ عقود الإيجار في ظل القانون ١٩٩٦/٤:

١- عقود الإيجار الغير محددة ١/٢/١٩٩٦ لا يجوز إثبات
تاريخها.

٢- عقد الإيجار إذا زالت مدة الإيجار عن ٩ سنوات لا
يجوز إثبات تاريخه وإنما يأخذ طريق الشهر والتسجيل العقاري.

٣- لا يجوز الامتداد القانوني للأقارب بالمصاهرة.

٤- لا يجوز الامتداد القانوني للورثة بالنسبة للمكاتب والمحلات إلا لمرءة واحدة بشرط مزاولة نفس النشاط.

س: هل يجوز إعطاء صورة رسمية من المحررات العرفية المثبت تاريخها المصورة ميكروفيلم ؟

ج: لا يجوز إعطاء صورة رسمية منها وإنما يجوز إعطاء شهادات من واقع دفتر إثبات التاريخ الذي أثبتت فيها لأن أصول هذه المحررات ليست في حوزة مكتب التوثيق (فني ٢٤/١٩٩٩، م ٨٠/٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

تعليمات بخصوص دفتر فهرس إثبات التاريخ:

١- إذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة فيتعين بالإضافة إلى بيان محل إقامة الوكيل، بيان محل إقامة الموكل من حيث ذكر رقم المنزل والشارع والناحية والقسم والمحافظة التابع لها أي منهما. (م ٨٩/٢ ت.ث ٢٠٠١).

٢- يدرج اسم الموكل والوكيل إذا كان العمل القانوني قد تم بالوكالة (م ٩١/٢ ت.ث ٢٠٠١).

فني ٢٠٠٥/١:

يقبل إثبات تاريخ المحررات التي تتضمن اتفاق التمويل طبقاً م ٦ بند (ز) ق ١٤٨/٢٠٠١ بإصدار التمويل العقاري وذلك في أي مكتب أو فرع توثيق دون التقيد (بالاختصاص المكاني).

فني ٢٠٠٦/٥: (توثيق عقود الإيجار)

صدر (ق ١٣٧/٢٠٠٦) ونص فيه علي (ويكون للمحررات المثبتة للعلاقة الإجارية) وشروطها وانتهائها (قوة السند التنفيذي) بعد توثيقها بحضور أطرافها).

وتنفيذ لذلك قرر:-

١- أولا يتعين قبول توثيق المحررات المثبتة للعلاقة الإجارية وشروطها وانتهائها الخاضعة لأحكام ق ١٩٩٦/٤ وتعديلاته بشأن سريان أحكام القانون المدني علي الأماكن التي لم يسبق تأجيرها والأماكن التي انتهت أو تنتهي عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها، والتي يتم صياغتها في الشكل الرسمي للمحررات الموثقة دون التقيد بالاختصاص المكاني لمكاتب وفروع التوثيق.

ولا تعطي صورة تنفيذية ثانية منه إلا بحكم محكمة المواد الجزئية الواقع بدانثرتها مكتب التوثيق، ويجوز إعطاء المستأجر صورة رسمية منه بعد أداء الرسم المقرر.

فني ١٩٩٧/١١:

رهن المنقول

تنص م ١١١٧ مدني:

يشترط لنفاذ (رهن المنقول) في حق (الغير): تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يبين بها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونو بيانا كافيا وفقا لقواعد إثبات التاريخ المنصوص عليها بمادة (١٥ إثبات) سواء كان ذلك المنقول ماديا أو محتويا، ويختص بتوثيقها مكتب التوثيق، أما شهره وقيدته أو شطب أو تسليم شهادات بذلك فيختص به للسجل التجاري، وإدارة براءة الاختراع بالنسبة

لرهن براءة الاختراع وإدارة العلامات التجارية بالنسبة لرهن العلامات التجارية (م ٢١٢ ت ش ٢٠٠١).

فني ٢٠٠٥/١

جواز إثبات اتفاق التمويل العقاري دون تقييد بالاختصاص المكاني

إنه وإن كانت م ١٢ مكرر ق ١١٤/١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص علي عدم جواز إثبات تاريخ المحررات الواجبة الشهر، إلا أنه ولاعتبارات قدرها المشرع لورد في م ٦ من قانون التمويل ، العقاري في الفقرة (ز) ينص علي التزام أطراف التمويل العقاري إعطائه تاريخاً ثابتاً.

وبناء عليه: يقبل إثبات تاريخ المحررات التي تتضمن اتفاق التمويل طبقاً م ٦ بند زمن ق ١٤٨/٢٠٠١ بإصدار قانون التمويل العقاري وذلك في أي مكتب أو فرع للتوثيق ودون التقيد بالاختصاص المكاني وفقاً للإجراءات ذاتها التي تتبع في إثبات التاريخ والمنصوص عليها بمادة ٨١ وما بعدها من تعليمات توثيق طبعة ٢٠٠١.

أحكام النقض في إثبات التاريخ:

١- اشتراطات إثبات التاريخ في المخالصات التي تشترطها م ٣٩٥ مدني و م ١٥ ق ٦٨/٢٥ الخاص بالإثبات ليست من النظام العام وإنما وضعت لحماية (الغير) فيكفي فيها التاريخ العرفي، ما دام قد أقر بصحته أو تنازل عن التمسك بعدم مطابقته للواقع (٤٢/٤٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٩).

٢- أن ورود المحرر العرفي في محرر آخر ثابت التاريخ من شأنه أن يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ المحرر الذي ورد فيه (طعن ٢٨/١٣٥ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٦).

٣- التعرف علي العقد الأسبق في التاريخ كفيته ؟ كفاية
ثبوت تاريخه في الشهر العقاري أو في ورقة رسمية. أثره: تمسك
(الغير) بعدم الاحتجاج عليه بالمحرر اللاحق في إثبات تاريخه.
شرطه: عدم علمه بسبق حصول التصرف في الوارد بهذا المحرر
والا يعترف بتاريخه صراحة أو ضمناً أو بتنازله عن التمسك بعدم
بعدم مطابقته للواقع (طعن ٦٢/٦١٨٢ ق جلسة ١٩٩٥/١/٢٦).

الباب الخامس عشر

التأشير علي الدفاتر التجارية

الدفاتر التجارية^(١) (ملغاة)

(المواد ٩٢-١٠٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

م ٩٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١:

تقوم مكاتب التوثيق وفروعها بالتأشير بالفتح أو القفل علي الدفاتر التي تنص القوانين علي التأشير عليها والتي تقدم من ذوي الشأن لهذا الغرض. وذلك تطبيقاً لمادة ٦٦ ق ٥٣/٣٨٨ معدل بقانون ١٩٥٤/٥٨ بشأن الدفاتر التجارية.

وكذلك دفاتر محاضر اجتماع مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للشركات بعد ترقيم صفحاتها بمعرفة التاجر أو الشركة - مع مراعاة تحقيق الموثق من صحة هذا الترقيم.

الاختصاص بالتأشير علي الدفاتر التجارية (اختصاص مكاني):

اختصاص مكاتب التوثيق بالتأشير (اختصاص مكاني) قاصر علي المحل التجاري أو الشركة الواقعة بدائرته (كما هو الحال في إثبات تاريخ عقود إيجار المساكن) وكما هو الحال في الانتقالات.

ويجب علي الموثق التوقيع علي كل ورقة من أوراق الدفاتر المشار إليها، ويجوز للموثق استعمال (خاتم باسمه) للتوقيع به.

(١) ألزم قانون ٥٣/٣٨٨ معدل بقانون ١٩٥٤/٥٨ بشأن الدفاتر التجارية كل تاجر يزيد رأس ماله عن (ألف جنيه) بمسك دفترتي يومية وجرّد، وذلك ليبيّن مركزه المالي وماله وما عليه من الديون بتجارته.

ويراعي بالنسبة لدفاتر محاضر اجتماع مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للشركات ختم كل ورقة منها بخاتم (شعار الدولة الخاص بالأمورية أو المكتب).

(م ٩٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

وعلي صاحب الشأن عند التقدم للموثق المختص للتأشير علي دفتره بالفتح ايضاح البيانات الآتية (علي أول صفحة من الدفاتر):

- ١- اسم التاجر وجنسيته.
 - ٢- عنوانه.
 - ٣- موقع المحل.
 - ٤- النشاط.
 - ٥- نوع الدفتر وعدد صفحاته.
 - ٦- يحرر إقرار من صاحب الشأن بأن هذا الدفتر هو أول دفتر له أن سبق له تقديم دفتر سابق وعددها بما فيها الحالي.
 - ٧- التوقيع علي البيانات السابقة مقرون بالتاريخ (م ٩٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).
- هذا وقد أصدرت مصلحة الشهر العقاري (المنشور الفني ٢٠٠٧/٦):

جاء فيه :-

أن التأشير الهامشي علي الدفاتر التجارية أصبح من اختصاص (مكتب السجل التجاري). (طبقاً م ٢٥ ق ١٧/١٩٩٩ باصدار قانون التجارة) ولم يعد التأشير عليها من اختصاص مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقاري - وتلغى أحكام الباب الرابع بفصيلة الأول والثاني والمشتمل على المواد من ٩٢ - ١٠٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١ الخاصة بالتأشير على الدفاتر التجارية.

الباب السادس عشر

الإطلاع

(م ١٠٨-١٠١ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

- ١- لكل شخص حق الإطلاع علي دفاتر فهارس التوثيق أو التصديق علي التوقيع أو التأشير علي الدفاتر التجارية بموجب طلب يسدده عنه الرسم المستحق (م ١٠١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).
- ٢- يؤشر علي الطلب بحصول الإطلاع وتوقيع صاحب الشأن بذلك مع ذكر التاريخ والساعة (م ١٠٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).
- ٣- لموظفي المكتب الإطلاع لأمر يتعلق بالعمل بموجب (تصريح كتابي) من رئيس المكتب (م ١٠٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١) وكذا الحال بالنسبة لإطلاع موظفي المكاتب الأخرى علي محفوظات ذلك المكتب.
- ٤- يكون إطلاع الجمهور ومندوبي الجهات الحكومية والإدارية وموظفي المصلحة من غير المفتشين في حضور من بعينه الحفظ وتحت إشرافه (م ١٠٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).
- ٥- يعمل (ملفات) لحفظ طلبات الإطلاع وترقيم سلسلة بحسب تاريخ تقديمها (م ١٠٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

الباب السابع عشر

الانتقالات

(المنشورات الفنية أرقام ١٤، ١٥ لسنة ١٩٩٨)

(للتوثيق أو التصديق علي التوقيع المواد ١٠٩، ٢ — ١١٢ تعليمات توثيق (٢٠٠١). ولا يجوز للموثق بأحد مكاتب التوثيق وفروعه الانتقال لمباشرة أعمال التوثيق خارج دائرة اختصاصه (وإذا كان باطلا) ويعد المحرر (عرفي) (قاصر علي أطرافه) (م) ٤ ق ٦٨ ق ٦٨/٦٨ (١٩٤٧).

أحوال قيام الحق في تقديم خدمة الانتقال:

١- المرض.

٢- السجن.

٣- الضرورة القصوى.

وأجراءته:

تقديم طلب انتقال (يسدد رسمه) ويحدد له (ميعاد) للانتقال (م) ١٠٩ تعليمات توثيق (٢٠٠١) (كتاب دوري ٨٩/١٩٩٥).

ويلاحظ:

أن الانتقال (اختصاص مكاني) في دائرة العمل، فإذا تم بالمخالفة عد الموثق (كفرد عادي) ويعد العقد المصدق عليه (عرفيا) كما يعد العقد الرسمي الموثق (كالهبة مثلا) (باطلا) لا قيمة له (طعن ١٤/٧٩ ق جلسة ٨/٢/١٩٤٥).

ويتحول المحرر الرسمي إلي (محرر عرفي) ما دام قد وقع عليه صاحب الشأن بإمضائه أو خاتمه أو بصمة إيهامه (طبقاً م ٢/١٠ ق ١٩٦٨/٢٥ الخاص بالإثبات).

ملاحظات يجب علي الموثق مراعاتها وتدوينها بخانة ملاحظات دفاتر التصديق والتوثيق عند إجراء الانتقال:

بيان مكان التوثيق بالمحرر ويكتب بخانة ملاحظات دفتر التوثيق أو التصديق عبارة (انتقال) (م ١١٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

الانتقال للسجن (م ١١١ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يجوز للموثق الانتقال للسجن لإجراء التوثيق أو التصديق بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنحة أو المحبوس احتياطياً بشرط (إذن النيابة العامة).

وبالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية:

يفرق بين ما إذا كان الأمر يتعلق، بتصرف قانوني، أو أعمال إدارة.

فبالنسبة للتصرف القانوني:

يلزم إذن النيابة + تصريح (المحكمة المدنية) بالتصرف وذلك بدون قيم.

(في ٩٨/١٤).

وبالنسبة لأعمال الإدارة:

يلزم إذن النائب العام المساعد أو المحامي العام الأول لنيابة الاستئناف + (قيم) يختاره وتصدق عليه (المحكمة المدنية) فإذا لم يختار أحد عينته (المحكمة) مع ملاحظة أن الحرمان من إدارة الأملاك (قاصر) علي (مدة تنفيذ العقوبة) (م ٣٥٢/١١١ تعليمات

توثيق (٢٠٠١). (فني ١٥/١٩٩٨) ولا تقبل منه التوكيلات الصادرة منه شخصيا في إدارة أملاكه (م ٢/١١١ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (فني ١٤/٩٨) + إخطار رئاسة المصلحة بالقاهرة بالتصريح وختمه بخاتم شعار مكتب التوثيق المختص (فني ١٤/١٩٩٨).

م ١١٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١:

يخصص بكل مكتب أو فرع توثيق (دفتر خاص للانتقالات) يعمل جدول رقم مسلسل المكان - الزمان - نوع المحرر - الغرض - سببه - رسم الانتقال - رقم التصديق أو التصديق ومفردات الرسوم ورقم وتاريخ جهة تحصيلها وتحفظ الطلبات في (ملف خاص) بأرقام سلسلة بنفس بيانات دفتر الانتقال. كما يوضح في حالة عدم إتمام الانتقال سبب ذلك ويجب علي الموثق أن يعود بالدفاتر بنفسه ولا يتركه للعامل ويسأل عن سلامته حتى عودة الدفتر إلى مكانه شخصيا.

ويترك طلب الانتقال والأختام بالمأمورية ويحذر اصطحابها مع الانتقال (فني ١٤/٩٨).

شروط الانتقال:

١- تعذر حضور صاحب الشأن لمكتب التوثيق لمرض (فني ١٤/٩٨).

٢- أن يتم قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية (م ١٣ من اللائحة التنفيذية القانون التوثيق) (فني ١٤/١٩٩٨).

٣- أن يكون مكان الانتقال في مكتب التوثيق التابع (فني ١٤/١٩٩٨).

٤- يتولى رئيس مكتب التوثيق التأشير على طلب الانتقال وتحديد الموثق المنوط به الانتقال وتوقيع طالب الانتقال بما يفيد العلم بذلك.

٥- أن يذكر بالمحرر المراد توثيقه أو التصديق عليه وبخانة الملاحظات بالدفتر الخاص بهما عبارة (انتقال) وبيان رسم الانتقال.

٦- لا يطلب (بمستندات) لإثبات مسبب الانتقال كمرض أو غيره (فني ٩٨/١٤).

الباب الثامن عشر

عقد الزواج

(المواد ١١٣-١٣٦ ت.ث ٢٠٠١)

حالات الزواج التي يهتم بها مكتب الشهر (اختصاص نوعي) (فني
١٩٥٦/١/أولا):

١- التي يكون أحد أطرافها أجنبي أو كان الطرفين
الاثنين أجنبيا.

٢- المصريين غير مسلمين المختلفي الطائفة أو الملة. (م
١٣٠.ت.ث ٢٠٠١).

مكاتب التوثيق المختصة به:

١- مكتب توثيق القاهرة.

٢- مكتب توثيق إسكندرية.

القانون الواجب التطبيق في مسائل الزواج:

يرجع في الشروط الموضوعية (الصحة الزواج) إلى قانون
كل من الزوجين) على أنه إذا كان أحد الزوجين (مصريا) وقت
انعقاد الزواج يسري (القانون المصري) وحده (عدا) (شرط الأهلية
للزواج) (م ١٤ مدني) (م ١١٣ ت.ث ٢٠٠١).

القانون الواجب التطبيق حالة وجود أشخاص مجهولي الجنسية أو
متعددي الجنسية:

هو ما يحدده (القاضي) (م ١/١١٤ ت.ث ٢٠٠١).

مع مراعاة أنه وجد أشخاص متعددي الجنسية وكان من بينها (الجنسية المصرية) فإن (القانون المصري) هو القانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة.
(م ٢/١١٤ ت.ث ٢٠٠١).

مع ملاحظة:

أنه إذا كانت (أحكام القانون الأجنبي المراد تطبيقه في مصر مخالفة للنظام العام والآداب) فإنه لا يجوز تطبيقها (م ١١٥ ت. ث ٢٠٠١) وانظر (الطعن ٤٧/٧١٤ ق جلسة ٤/٢٦/١٩٨٢).
القانون الواجب التطبيق علي أثار عقد الزواج:

قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت إبرام عقد الزواج
(م ١/١٣ مدني).

هل يجوز الاعتراض علي الزواج:

يجوز الاعتراض علي (الزواج) بدعوى ترفع صحيفتها إلي (المحكمة الابتدائية للواقع بدلترتها مكتب توثيق الزواج) تعلن إلي طرفي العقد والموثق المنوط به توثيق عقود الزواج وتشتمل الصحيفة علي صفة المعارض وموطنه المختار الواقع بمقر المحكمة الابتدائية وسبب اعتراضه - وحكم القانون الأجنبي الذي يستند إليه.

(م ١/١١٦ ت.ث ٢٠٠١).

الأثر المترتب علي إعلان صحيفة الدعوى:

وقت إتمام توثيق عقد للزواج لحين الفصل نهائيا في الاعتراض. (م ١/١١٦ ت.ث ٢٠٠١).

هل يؤدي طلب الحجر على أحد طرفي عقد الزواج إلى وقف إجراء توثيق عقد الزواج؟

إذا كان قانون بلد أحد طرفي الزواج يجعل من (الحجر) سبباً لزوال أهميته للزواج، فإن (النيابة العامة) أن تأمر (الموثق) بوقف إتمام توثيق عقد الزواج لحين الفصل نهائياً في طلب الحجر (م ١١٧ ت.ث ٢٠٠١).

شروط إتمام إجراءات توثيق زواج مصري بأجنبية، أو مصريان مسيحيان مختلفي الملة (فني ٧٦/١٤):

شروط عامة:

١- توثيق عقد الزواج في (الشكل الرسمي) فلا يجوز التصديق أو إثبات التاريخ (م ١٥٤ ت.ث ٢٠٠١).

وأوجب منشور مالي ٢٠٠٥/١ ضرورة لصق طابع فئة خمسون جنيهاً الخامس بصندوق تأمين الأسرة - بنك ناصر الاجتماعي على أصل عقود الزواج أو الطلاق أو المراجعة، يطالب بها الزوج أو المطلق أو المراجع حسب الأحوال.

٢- ألا يقل سن الزوج عن ١٨ سنة والزوجة عن ١٦ سنة هجرية (م ١١٨ ت.ث ٢٠٠١).

شروط أخرى خاصة بزواج مصرية أو التصادق عليه حماية لها (فني ٢٠٠٠/١٤):

١- حضور الأجنبي (بشخصه) عند إجراء توثيق العقد.

٢- ألا يجاوز فرق السن بين المتعاقدين ٢٥ سنة.

٣- تقديم الأجنبي (شهادتين) صادرتين من الجهة المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها أو من قنصليتها بمصر تفيد أحدهما أنها لا تمنع من الزواج والموافقة عليه، وتفيد الثانية بيانات عن تاريخ وجهة ميلاد الأجنبي وديانته ومهنته والبلد المقيم به، وحالته الاجتماعية من حيث من سبق له الزواج وعدد الزوجات والأبناء، وحالته المالية ومصادر دخله بشرط التصديق علي الشهادتين من الخارجية المصرية.

٤- شهادة ميلاد أو مستخرج منها بالنسبة للمصرية، وبالنسبة للأجنبي شهادة ميلاد أو أية وثيقة رسمية تقوم مقامها. ولوزير العدل أو من يفوضه في ذلك الاستثناء من بعض هذه الشروط عند توثيق عقد الزواج (م ١١٩ ت.ث ٢٠٠١).

٥- جواز سفر الأجنبي وإقامة سارية المفعول وتسجيل آخر دخول له، وبالنسبة للمصرية بطاقة تحقيق شخصية أو كارنيه الرقم القومي.

٦- عدد ٢ شهود بالفي سن الرشد ٢١ سنة علي الأقل يستحب أن يكونوا من أقارب الزوجة (م ٣٦ ت.ث ٢٠٠١). (فني ١٩٨٥/١٤) ويجوز شهادة الأجنبي في حالة الضرورة متى توافرت لديه (الأهلية الشرعية) بشرط إثبات محل إقامته بمصر ومحل إقامته ببلده من واقع جواز السفر (فني ١٩٨٣/١٢).

٧- ما يفيد تمام الإعلان في موطن أحد الزوجين إذا كان قانون دولته يستلزم ذلك.

٨- موافقة الأبوين أو أحدهما أو موافقة سفارة دولة الأجنبي.

٩- شهادة إثبات جنسية من القنصلية بالنسبة للأجنبي (م ٢/١٣٥ ت.ث ٢٠٠١).

١٠- شهادة للأجنبي من قنصلية أو من الكنيسة إذا لم توجد قنصلية تفيد خلوه من الموانع الشرعية والقانونية (كالسن والقراة) (م ٣/١٣٥ ت.ث ٢٠٠١) وعدم ارتباطه بزواج سابق.

١١- شهادة وفاة من الأرملة.

١٢- حكم طلاق أو بطلان أو فسخ إذا كان أحد الطرفين سبق ارتباطه بزواج انتهي بذلك.

١٣- تقديم عدد ٥ صور فوتوغرافية للزوج والزوجة مقاس ٦×٤ تثبت في المكان المعد بعدد الزواج بمادة لاصقة وتوضع بصمة إيهام كل من الزوجين علي الجزء الأسفل من صورته بحيث تمتد لتشمل جزء من ورقة عقد الزواج وتختتم بخاتم شعار الدولة الخاص بمكتب التوثيق (م ١/١٢١ ت.ث ٢٠٠١).

١٤- إذا كان الأجنبي دخل في الإسلام يكفي بشهادة من الأزهر تفيد اعتناقه الإسلام (م ١٣١ ت.ث ٢٠٠١) (فني ١٩٨٧/٧٤).

وجوب تضمين عقد الزواج عدة إقرارات وموافقات وشروط:

١- إقرار بخلو الزوجين من الموانع الشرعية والقانونية والأمراض التي تجيز التفريق (كالعته والجنون والجذام والبرص والإيدز) (فني ٢٠٠٠/١٤).

٢- الاتفاق علي من تكون له ملكية المنقولات.

٣- الاتفاق علي من يكون له حق الانتفاع بمسكن الزوجية حال الطلاق أو الوفاة.

٤- الاتفاق علي عدم اقتران الزوج بأخرى إلا بإذن كتابي من الزوجة.

٥- الاتفاق علي عدم رصد مبلغ مقطوع أو راتب دوري يدفع للزوجة إذا طلقها (بغير رضاها).

٦- الاتفاق علي تفويض الزوجة في تطليق نفسها.

٧- عقود الزواج التي توثق بتوكيل عن الزوج يراعي تضمينها (سن الزوج ومهنته) وتضمن عقد الزواج إقرار من الزوجة أو وليها بعلمها بأوضاع وتكافؤ الزوج معها) (فني ٧٠/١١) ويشترط في إدراج مثل هذه الاتفاقات ألا تحل حراماً أو تحرم حلالاً.

ما يشترط في الموثق:

إذا كان أحد طرفي عقد الزواج أو كلاهما (مسلماً) يجب أن يكون الموثق مسلماً وكذا الحال في الطلاق والتصادق عليه (فني ١٩٦٧/٤) (م ١٤٧ ت ٢٠٠١).

ما يجب علي الموثق مراعاته عند إتمام عقد الزواج (قواعد عامة):

١- إخطار الزوجة التي في عصمة للزوج بالزواج الجديد خلال ٧ يوم من تاريخ توثيق لا الزواج بكتاب مسجل بعلم الوصول إن كانت تقيم (بمصر) أو عن طريق (النيابة العامة) إن كانت تقيم (بالخارج) (م ١٢٢ ت ٢٠٠١).

فني ١٩٩٢/١=

٢- لا يجوز توثيق (عقد زواج اليتيمات القاصرات المصريات) اللاتي لهم معاش أو مرتبات من الحكومة أو لهن مال

يزيد قيمته عن ٢٠٠ جنيه إلا بتصريح من المحكمة المختصة، لذا يضمن عقد الزواج إقرار من الزوجة بحالها مع مراعاة إخطار الموثق لجهة صرف المعاش ورقم ربطه أو المرتب بحالات الزواج وحالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون علي معاشات من الهيئة. وأسم من يصرف إليه المعاش أو المرتب (م ١٢٤ ت.ث ٢٠٠١) (فني ١٩٧٥/٦) وهي الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومقرها (القاهرة ميدان لاطوغي) ويختص بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة، أما الهيئات العامة للتأمينات الاجتماعية فمقرها (اش الألفي الأزبكية بالقاهرة) ويختص بالعاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والقطاعين التعاوني والخاص.

٣- لا يجوز للموثق توثيق عقد زواج (مطلقة) بزواج آخر إلا بعد الإطلاع علي (أشهاد الطلاق أو حكم نهائي به مصدق عليه من الجهات المختصة)، والتحقق من (انقضاء مدة العدة). وإذا كانت المطلقة (أجنبية) تقبل الشهادة الصادرة من سفارة دولتها و (أنها لا تمنع من زواجها). (م ١٢٥ ت.ث ٢٠٠١) بشرط التصديق عليها من الخارجية المصرية.

٤- لا يجوز للموثق توثيق عقد زواج (الأرامل) إلا بعد تقديم شهادة وفاة مع مراعاة عدم قبول (ترخيص الدفن) كمستند لإثبات ذلك إلي جانب التحقق من (انقضاء عدة الزواج وقدرها ٤ شهور وعشرة أيام) (م ١٢٦ ت.ث ٢٠٠١). أما زوجة (مفقود) فتعتمد من تاريخ صدور (حكم محكمة بفقده) إن كان (مدنيا) وإذا كان ممن المفقودين في حوادث السفن والطائرات فيلزم نشر قرار رئيس مجلس الوزراء بجريدة الوقائع وصورة منها وإذا كان من أفراد

القوات المسلحة وفقد يلزم نشر قرار وزير الدفاع (بالوقائع المصرية) وصورة منه (م ١٢٧ ت.ث ٢٠٠١) وتحسب مدة العدة وفقا للشريعة الإسلامية ما لم توجد أحكام خاصة بالفرائع واجبة للتطبيق (م ١٢٨ ت.ث ٢٠٠١).

٥- لا يجوز توثيق عقد زواج العساكر والأومباشي والشاويش والمساعدين والكونستابلات التابعين لمصلحة السواحل والحدود والسجون بخدمة الجيش إلا (بترخيص من تلك المصالح) كما لا يجوز توثيق عقد زواج السجناء والمرضى بمصلحة السجون أيا كان نوعهم إلا بترخيص من تلك المصلحة عدا حالة (الطلاق الرجعي). (م ١/١٣٢ ت.ث ٢٠٠١).

ونفس الحال بالنسبة لعساكر وضباط صف ومساعدو السكة الحديد (م ١٣٢ / ٢ ت.ث ٢٠٠١) ولا يجوز توثيق عقد زواج هيئة الشرطة بما فيهم الغفراء النظاميين من أجنبيات إلا بإذن وزير الداخلية، وإرفاقه بالمحرر عند توثيقه (م ١/١٣٣ ت.ث ٢٠٠١).

كما لا يجوز توثيق زواج (ضباط الجيش) من (أجنبيات) ويستثنى زواجهن من (عربيات والدها عربي المنشأ) إلى جانب (موافقة وزير الدفاع). (م ٢/١٣٣ ت.ث ٢٠٠١).

إخطار (وزير الخارجية) بكل زواج يتم بين أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المصريين وبين أجنبية (م ١٣٦ ت.ث ٢٠٠١).

زيجات يجب الامتناع عن توثيقها:

١- زواج البهاتين سواء فيما بينهم البعض أو بينهم وبين معتقّي ديانات أخرى معترف بها في مصر (فني ١/١٩٨٠).

- ٢- أي زواج يكون ديانة أحدهما أو كلاهما (شهود يهوه).
- ٣- أي زواج تكون أوراق صادرة منه (جمعية برج المراقبة للكتاب المقدس) وهي نفسها (جمعية شهود يهوه) (م ١٣٤ ت.ث ٢٠٠١) (فني ١٩٨٥/٩).

ملاحظات عامة:

١- عدم جواز (التصالح علي الزواج) والا وقع باطلا إعمالا لنص المادة ٥٥١ مدني حيث لا يجوز ذلك في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو النظام العام حيث طبقا لمادة ١٤٣ مرافعات: ويترتب على ترك الخصومة (إلغاء رفع الدعوى بها) وبناء عليه يلزم عند توثيق أشهادات الرجعة أو الطلاق (المطالبة بحكم نهائي صادر من القضاء صادر في هذا الشأن) (فني ١٩٨٢/٢).

٢- رسم توثيق عقد للزواج ٢% من قيمة المقدم أو المؤخر.

٣- يتم استخراج صورة رسمية من العقد خلال (سنة) من توثيقه، بطلب يقدم لقاضي الأمور الوقفية التابع له مكتب التوثيق ويصدر القاضي الأمر للمكتب بذلك.

٤- (استثناءات) من بعض الشروط توثيق عقد الزواج المصرية بأجنبي:

يكون بطلب يقدم لمصلحة الشهر العقاري للرئاسة بالقاهرة ٥٧ شارع رمسيس بالتماس بإعفائه من بعض الشروط مرفقه معه المستندات الآتية:

أ - شهادة ميلاد الزوجة وبطاقة إثبات شخصيتها.

ب - جواز سفر الزوج.

إذا كان الزوج أو الزوجة (أرمل) (يقدم شهادة وفاة).

إذا كان الزوج أو الزوجة (مطلق) (يقدم حكم نهائي بذلك أو شهادة رسمية من القنصلية التابع لها بمصر).

٥- للزوجة (نمة مالية مستقلة) عن نمة زوجها، لها حق التصرف في الحقوق المالية الشخصية المتولدة عن عقد الزواج (كالإبراء والخلع والطلاق). ولو كانت (قاصرا) دون موافقة وليها أو المحكمة (قني ١٤/١٩٧١) باعتبارها صاحبة الولاية علي نفسها، ولها أن تعقد زواجها بنفسها دون أن تتوقف صحته علي مصادقة وليها أو المحكمة، وشهاداتها في ذلك (صحيحة) طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويجوز لمكاتب التوثيق توثيق الإشهادات المتضمنة تصرف الزوجة القاصر في حقوقها المالية المقرّبة علي ممارسة حقوقها الشخصية والمرأة البالغة سن الرشد حق تزويج نفسها بدون ولي، وبعبس المرأة (القاصر)، فيلزم تمثيل الأخيرة بولي في العقد والمرأة البالغ إذا عقد الولي عقدها يلزم الرضا الصريح منها أو دلالة (كطلب المهر) هذا إذا كانت (ثيبا) (أي سبق لها الزواج)، فإذا كانت (بكرًا) كان بالسكوت وما يدل علي الرضا (كالابتسامة).

ويلاحظ:

أن المرأة البالغ (سواء كانت بكرًا أم ثيبًا) إذا تزوجت (بغير كفء) بمهر المثل، فعقدها (صحيح) ولكن لوليها العاصب حق طلب الفسخ، غير أنها إذا ظهر الحمل أو ولدت (سقط حقه)، ومحافظة علي الولد من الضياع، أما (القاصر) فيتوقف نفاذ عقدها علي (الولي) فإن لم يجزه (بطل) (والكفاءة تشمل النسب والدين

والحرية والمال والحرفة) (طعن ٦٤/١٩٤ ق أحوال شخصية
جلسة ١٩/١٠/١٩٩٨).

ويلاحظ:

أن زواج السفه (صحيح) ولو كان (مجبوراً عليه) لأن
الحجر في التصرفات المالية، والزواج من (التصرفات الشخصية)
ولكن لا يجب الزواج بأكثر من مهر المثل بالنسبة للزوج السفه،
فإذا كانت الزوجة هي السفه فلا يجب الزواج بأقل من مهر المثل
والسفه هي حالة تعتري الشخص بعد البلوغ.

وقد تارتساؤل:

هل يجوز تنازل الزوجة عن (نفقة العدة) أثناء قيام الزوجية؟

والجواب:

لا يجوز ذلك قبل إيقاع الطلاق لأن النفقة دين علي الزوج لا
ينشأ إلا بعد الطلاق فلا يجوز إلا في (الخلع) كمقابل للطلاق، وإن
الإبراء قاصر علي الخصومة الثابتة في النمة وقت حصوله،
ونفقتة العدة غير متحققة قبل الطلاق، فهي من قبيل (الإسقاط) الذي
لا يجوز للشيء قبل وجوده وتحققه.

**س: ما موقف الزوجة إذا عاد الزوج ووجد زوجته قد تزوجت بأخر بعد
صدور الحكم بموته وانقضاء العدة؟**

الجواب:

تكون أمام حالتين:

الأولى: أن يكون لم يدخل بها، فيفرق بينهما.

الثانية: أن يكون قد دخل بها فيفرق بين أمرين:

أ- حالة العلم:

بحياة الزوج الأول فيحكم بالتفريق لتعود للزوج الأول.

ب- حالة عدم العلم:

بحياة الزوج الأول، فيبقى الزوج الثاني، أما إذا تزوجت بدون صدور حكم نهائي بوفاته فتكون أمام حالة (زنا وتزوير).

الزواج العرفي في سطور

إذا تم بإيجاب وقبول وعقد مكتوب وحضور شاهدان رجلان أو رجل وامرأتان وخلوه من الموانع الشرعية (كما إذا كانت في عدتها) ومهر هو (زواج صحيح) جائز شرعاً تحل به المعاشرة الزوجية وثبوت النسب والتوارث إذا لم يذكره الورثة جميعاً.

إثباته:

١- بالبينة أثناء رفع دعوى الحضانة.

٢- بإثبات النسب بالإقرار بالشهود ولو تسامعا، فإذا ثبت النسب أمكن إثبات قيام علاقة الزوجية وما يترتب علي ذلك من الميراث. ويلاحظ أنه إذا فقد العقد المكتوب ولم يقر به الزوج، يمكن إثبات الزوجية بالعشرة أو المساكنة بشرط إشهار أي منهما حقيقة أو حكما بشهادة الشهود وإقرار هذان الشاهدان أنهما سمعا من رجلين عدلين أو أكثر بلفظ الشهادة أن المرأة زوجة للرجل (طعن ٤٦/١ في أحوال شخصية ١٠/٢٦/١٩٧٧)

هل يجوز الإرث فيه؟

نعم يجوز لمن أقره من الورثة.

مضاره:

١- الحرمان من النفقة بأنواعها الثلاث.

٢- الحرمان من طلب الطاعة.

٣- الحرمان من حضانة الصغير إذا تزوجت بأخر ولو لم يدخل بها.

٤- لا يجوز طلب الطلاق إلا إذا أقر الزوج بالزواج، فإن أنكر لا تسمع دعوى التطليق للضرر.

ولا يجوز توثيق (عقود الزواج العرفية) بالشهر العقاري لأنها تخص زوجات لا يقرها القانون (كالدين أو السن أو درجة القرابة أو ارتباط بزواج سابق).

ملاحظات:

ينصح فضيلة المرحوم (الشيخ عطية صقر) رئيس لجنة الفتوى بالأزهر في كتابه (أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام) ص ٣٤٢ المجلد الأول، الفتاة التي تريد الزواج عرفياً أن تشترط في عقد زواجها أن تكون (العصمة بيدها) طبقاً للمذهب الحنفي، فإن لم توفق في هذا الزواج، أمكنها (تطليق نفسها منه) (دون لجوء للقضاء الذي سيحكم بعدم سماع الدعوى وذلك تجنباً لما قد يحدث من ترك الزوج لزوجته بدون نفقة أو طلاق (لا قدر الله).

وقد اعتمد المشرع المصري (بالزواج العرفي) في بعض أثاره منها:

١- إثبات النسب.

٢- طلب التطليق.

لكنه (منع) في م ١٧١ ق ٢٠٠٠/١ بتنظيم إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، القاضي من سماع دعوى إثبات هذا الزواج، أو طلب للنفقة أو الميراث عند إنكار الطرف الآخر (وكان منصوباً عليها من قبل في لائحة تركيب المحاكم الشرعية م ٩٩ منها، فلا تستطيع الزوجة المطالبة بحقوقها إلا:

١- بوثيقة زواج رسمية.

٢- إقرار الزوج أمام القضاء بقيام علاقة الزوجية وإلا قضت المحكمة بعدم سماع الدعوى.

وقد أثار ذلك تناقضات في أحكام وأثار الزواج العرفي:

١- أن المتزوجة عرفياً تكون زوجة أمام الله شرعاً، أما قانوناً فقد حرم المشرع إثبات عقد زواجها حال إنكار الطرف الآخر للزوج.

٢- أن القانون يبيح إثبات نسب أولاد الرجل المتزوج عرفياً وفي هذه الحالة يثبت لهم نصيبهم في الميراث، بينما لا تستطيع الزوجة أمهم إثبات واقعة زواجها من أبيهم وبالتالي لا يجوز لها المطالبة بالميراث مثلهم.

٣- أنه يجوز للزوجة إقامة دعوى طليق، ولكنها لا تستطيع بداءة إقامة دعوى إثبات زوجية. وإزاء ذلك ثار تساؤل هو ما حكم المرأة المتزوجة عرفياً إذا تزوجت بأخر رسمياً وهي في عصمة زوجها الأول؟

والجواب:

أنه مادام أن المحكمة تقضي بعدم سماع دعوى الزوجية وإنكار الزوج فإنها تظل زوجة للزوج الثاني رسمياً ولا تعد زانية أمام القانون، وبينما تعد كذلك أمام شريعة الإسلام لعدم انحلال العلاقة الزوجية الأولى بالطلاق.

٤- أن المرأة المتزوجة رسمياً لا تستطيع طلب طليقها بسبب اقتران زوجها بزوجة أخرى عرفياً لصعوبة إثبات الزواج العرفي أمام القضاء عند إنكار الزوج.

٥- أن من تحصل علي معاش من (زوجها المتوفى) تستمر في صرفه إن تزوجت عرفياً لصعوبة إثبات ذلك الزواج حال (إنكار الزوج).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

١- إذا كانت الدعوى قد رفعت ابتغاء إثبات زواج المطعون ضدها من الطاعن، وكانت الزوجية المدعي بها من الحوادث التي وقعت بعد سنة ١٩٣١، ولم تقدم للمطعون ضدها وثيقة رسمية تثبت زواجها بالطاعن كما أنه لم يقر بالزوجية في مجلس القضاء علي النحو الذي تطلبه القانون فإن للدعوى تكون غير مسموعة (طعن ٥٩/١٨٩ ق أحوال شخصية جلسة / /) .

٢- دعوى الزواج لا تثبت بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١، إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مختص بتوثيق عقود الزواج أو يقر بها المدعي عليه في مجلس القضاء سواء كانت دعوى الزواج مجردة لم ضمن حق آخر باستثناء دعوى النسب ولورود النص عاماً موجهها فيه للخطاب للكافة، فإن المنع يسري علي الدعوى التي يقيمها أحد الزوجين علي الآخر كما يسري علي الدعوى التي يقيمها منه لهما علي الآخر لو ورثته. (طعن ٥٠/٣ أحوال شخصية جلسة / /) .

٣- إثبات نسب الطفل من زواج عرفي بإقرار الزواج أو شهادة الشهود ؟ (إن للنسب كما يثبت بالفراش والإقرار يثبت بالبينة، فإذا ادعت امرأة علي رجل أنها ولدت منه ولم تكن فراشا له، فلها إثبات مدعائها بالبينة الكاملة أي بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول، والشهادة المنصبة علي النسب لا يشترط فيها معاناة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد العرفي إن كان). (طعن ٤٥/٣ ق أحوال شخصية).

بسم الله الرحمن الرحيم
عقد زواج رسمي (١)
على الشريعة الإسلامية

عدد ٦ صور
مقاس
٦×٤
للزوجة

عدد ٦ صور
مقاس
٦×٤
للزوج

رقم الدفتر

رقم التوثيق

يُعدّ بسجل الأحوال المدنية برقم بتاريخ / /
يوقع علي الكادر الأسفل لكل صورة من الموثق ويصم عليها
ببصمة إيهام الزوج.

يوم من شهر سنة ١٤ هـ الموافق
..... سنة ٢٠٠٠م اتساعه ويحضور ومن
يدي أنا الموثق بمكتب التوثيق.

١- الجنسية الديانة
..... تاريخ الميلاد / / محل الميلاد
..... للعمل محل الإقامة
..... الثابت الشخصية بموجب
..... صادرة من بتاريخ / /
الرقم القومي

٢- الجنسية الديانة
..... تاريخ الميلاد / / الرقم القومي

باعتبارهما شاهدين بالغين وحائزين كافة الصفات المطلوبة
قانونا طبقا للمادة ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.

حضر كل من

١- صدر منشور مالي ٢٠٠٥/١ بضرورة لصق طابع فئة ٥٠ جنيه الخاص بصندوق تأمين الأسرة بنك ناصر الاجتماعي علي أصل عقد الزواج يطالب به الزوج.

أولاً: السيد / بين بين
والدته السيدة / وجنسيتها
..... وديانته المهنة
..... عنوان جهة العمل
..... الثابت الشخصية بموجب
.....

صادرة من بتاريخ
العنوان الذي يرغب الزوج في توجيه الإعلانات إليه في:
مدينة / قرية حي / شياخة
..... شارع
.....

ثانياً: الأتمة / شارع
والدتها السيدة / وجنسيتها
..... وديانته المولودة
..... / / بتاريخ

بجهة ومحل إقامتها
..... للمهنة عنوان جهة
..... العمل الثابت الشخصية بموجب
..... صادرة من بتاريخ

العنوان الذي يرغب الزوج في توجيه الإعلانات إليه في:
مدينة / قرية حي / شياخة
..... شارع

وطلبنا منا رباطهما برباط الزوجية الشرعية بعد أن قرر كل
منهما بعدم وجود مانع يحول دون زواجهما وخلوه من الأمراض
التي تجيز التفريق، و أقرهما الشاهدان علي ذلك وتقر الزوجة
بعلمهما بأوضاع الزوج والتكافؤ معه . وبعد مراجعة الأوراق
المرافقة لهذا العقد والتحقق من عدم وجود ما يمنع شرعا أو قانونا
من زواجهما سألنا كل منهما عما إذا كان قد سبق لأحد هما
الزواج.

فأجاب الأول أنه:

لم يسبق له الزواج / سبق له الزواج من:

١- بإقراره وتحت مسؤوليته.

ولجبت الثانية أنها:

لم يسبق لها الزواج بأنها آنسة بكر خالية من كافة الموانع
الشرعية والقانونية.....

وطلقت منه / توفي منها كالثابت
..... انقضت عدتها.....

ثم سألنا الأول الحاضر بمجلس هذا للعقد عما إذا كان يقبل
الآنسة / السيدة / الحاضرة بمجلس هذا العقد زوجة شرعية له
فأجاب بقوله (قبلت زواجها).

ثم سألنا الثانية الحاضرة بمجلس هذا العقد زوجا شرعيا لها
فأجابت بقولها (قبلت زواجك).

وهذا الزواج علي صداق قدره ^(١):

.....
..... معجل صداق والباقي قدره

مؤجل لحين حلوله شرعا، وقررت الزوجة استلامها المهر
(معجل الصداق) بمجلس هذا العقد ولأمام الشاهدين.

واتفق الزوج والزوجة علي أن مسكن الزوجية هو الكائن

.....

وسألنا الزوجين عما إذا كانا قد اختارا نظاما ماليا معيننا من
الأنظمة المالية للزواج، فأجابا بالنفي، ويقر الزوج بأنه ليس مجندا
ولا فرد من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة.

وقدّم الزوج ببطاقته الشخصية تم الإطلاع عليها ثم ردت إليه
ثانية.

وقدّمت الزوجة: جواز سفرها تم الإطلاع عليه ثم رد إليها
ثانية وكذا شهادة سفارة ألمانيا بالقاهرة بتاريخ مصدق عليه من
الخارجية المصرية برقم () مرفق.

وأقرت الزوجة بأنها لا تتقاضى معاش أو مرتب، وأرفقنا
جميع المستندات الموضحة بأعلاه بهذا العقد.

الشروط الخاصة ^(٢)

واتفق الزوجان على:

-
- (١) يكتب الصداق جميعه، الحال منه والمؤجل بالأرقام والحروف.
(٢) يجوز للزوجين الاتفاق علي أية أمور بشرط ألا يكون الاتفاق علي أمر يحل
حراما أو يحرم حلالا.

ألا يتزوج الزوج بأخرى إلا بإذن كتابي من الزوجة.
وبما ذكر تم زواج السيد / فلان من الأنسة فلانة علي كتاب
الله وسنة رسوله سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم رقم وثيقة
التأمين الخاصة بالأسرة (لا يوجد).
وبما ذكر قد تحرر هذا العقد من أصل وأربع صور وصودق
عليه بالكتب المذكور وبثلاثته ومرفقاته علي الحاضرين وقع عليه
الجميع معنا؛

الزوج الزوجة الشهود الموثق

يحتوي هذا العقد علي صفحة واحدة من وجهين وبدون
كشط أو إضافة أو تحويرات.

**فيما يلي بيان بالمنشورات الفنية التي استوجبت موافقة بعض سفارات
الدول علي زواج رعاياها من مصريات**

م	منشور فني السفارة	المضمون
١	فني ٦٤/١٩ ، ٧٧/١١ (سعودية)	موافقة السفارة السعودية علي إبرام عقد زواج سعودي أو مصري بمسعودية
٢	فني ٧٩/٨ ، ١٩٨٠ (فرنسا)	- تقديم شهادة بصلاحية رعايا فرنسا للزواج من أي قنصلية فرنسية بمصر دون اشتراط اعتمادها من قنصلية فرنسا بالقاهرة أو من السفارة الفرنسية.
٣	فني ٨٠/١٤ ، ٩١/٢٠ (ألمانيا)	- موافقة قنصلية ألمانيا بالقاهرة، وعدم وجود مانع قانوني من الزواج وفقا للقانون الألماني وشهادة منها بتاريخ وفاة الزوج أو الزوجة إذا كان أحدهما أرمل، وتاريخ الطلاق في حالة الارتباط بزواج سابق.
٤	فني ٧٨/٢١ ، ٧٨/٢٤ ، ٨٨/٦ (الكويت)	- موافقة رسمية ثابتة بكتاب رسمي معتمد لهذا الغرض

من سفارة دولة الكويت ومصدق عليها من الخارجية المصرية.		
موافقة مكتب علاقات ليبيا وتقديم مستند به اسم البلدية التابع لها الزوج في ليبيا ورقم ورقة العائلة الخاصة بالزوج ومكان إقامة الزوج وعنوانه وصورة من عقد الزواج.	فني ٧/٧٦، ١٢/٩١ (ليبيا)	٥
للمستوري اللبناني لا يمانع زواج الفرد إذا كان بالغاً من الرشد وأعزب في حالة كونه (مسيحي) دون اشتراط موافقة أي جهاز رسمي لعقد للزواج.	فني ١/١٩٧٧ (لبنان)	٦
موافقة سفارة دولة الإمارات بالقاهرة علي عقد زواج المواطنة الإماراتية الجنسية من أي أجنبي وحتى ولو كان مصري أو كان إمارتي.	فني ٢١/٦٩ (دولة الإمارات العربية المتحدة).	٧
شهادة من إدارة الحاكم العام لقطاع غزة لرعاية دولة فلسطين وليس مكتب منظمة	فني ٣/١٩٨٥ (فلسطين)	٨

		التحرير الفلسطينية.
٩	فني ١٩٧٩/٤ فني ١٢، ١٥ لسنة ٧٦ (ماليزيا).	موافقة سفارة ماليزيا (كتابيا) علي زواج رعاياها.
١٠	فني ٨٤/١٣ (السودان)	استثناء عقود زواج السودانيين بمصريات من الشروط المنصوص عليها في البنود ١، ٣، ٤ من المادة الخامسة من قانون التوثيق رقم ٤٧/٦٨ المعدل بالقانون ٧٦/١٠٣ فيما عدا ضرورة ألا يجاوز فرق السن بين المتعاقدين ٢٥ سنة والمنصوص عليها ببند (٢) من المادة الخامسة المشار إليها.
١١	الأردن	يشترط لزواج الأردني تقديم (شهادة عزوبية) من المحكمة الشرعية بالأردن ومصدق عليه أمن الخارجية المصرية متضمنة خطاب للسفارة الأردنية بمصر باستخراج شهادة متضمنة الحالة الاجتماعية لأغلب

		<p>الزواج وسنه وتاريخه وجهة ميلاده وأعزب أو متزوج أو مطلق وهل له أولاد إذا كان قد سبق له الزواج ومصدر دخله ودخله الشهري ووظيفته ثم التصديق على هذه الشهادة من الخارجية المصرية.</p>
١٢	فني ٩٨/١٦ (روسيا)	<p>يراعي عدم توثيق زواج مواطنات من رعايا (روسيا) أو دول الاتحاد السوفيتي من مصريين ما لم تكن حاصلات على (ترخيص بالإقامة بغير غرض السياحة).</p>
١٣	فني ٩٩/٢١ (قطر)	<p>يراعي عدم توثيق عقد زواج أي من رعايا دولة (قطر) بأجنبي إلا بعد تقديم موافقة كتابية بإتمام الزواج من وزارة الداخلية دولة قطر ومصدق عليه من السلطات المختصة وترفق بالمحرر عند توثيقه.</p>

١٤	فني ٢٠٠٣/١١ وفني ١٩٩٦/٢١ (دولة الإمارات العربية المتحدة)	يحظر علي مكاتب التوثيق عقد قران مواطنات أو مواطنين دولة الإمارات العربية المتحدة في جمهورية مصر سواء كان الزوج أو الزوجة مصري الجنسية أو أي جنسية أخرى إلا بعد الحصول علي موافقة بالزواج من سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة بالقاهرة.
----	--	---

اقتراح بضمانات لحماية الفتاة المصرية عند توثيق عقد زواجها من أجنبي:

- ١- إلغاء الاستثناء لوزير العدل بالإعفاء من شروط توثيق عقد زواج لأجنب من مصریات.
- ٢- تعديل فارق السن بين الزوج الأجنبي والزوجة المصرية بحيث لا يزيد عن ١٥ سنة.
- ٣- التزام الزوج الأجنبي بتقديم (شهادة صحية) عن حالته.
- ٤- إلزام الزوج الأجنبي بأن يودع في حسابات الزوجة قبل إجراء عقد الزواج مبلغ لا يقل عن خمسون ألف جنيه في أحد البنوك - مؤخر صديق كضمان لها - حيث أن الحكم الصادر ضد الزوج الأجنبي يصعب تنفيذه لعدم وجود اتفاقيات بين مصر والعديد من الدول لتنفيذ مثل تلك الأحكام.

- ٥- أن تكون (العصمة بيدها) لكي تطلق نفسها إذا طالبت غيبة الزوج أو أساء عشرتها ومعاملتها أو امتنع عن الإنفاق عليها.
- ٦- ضرورة الحصول علي (موافقة دولة الزوج الأجنبي علي الزواج) قبل إتمام العقد وضمن سفارة الزوج لأثار عقد الاختلاف و إلا فقدت الزوجة كل مستحقاتها.
- ٧- إلغاء دعاوى صحة تعاقّد عقد الزواج أو الحكم برفضها أو عدم قبولها في حالة رفعها منعا للتحايل علي القانون.

**أوجه الشبه والخلاف بين المأذون
والموثق المنتدب، وموثق الشهر العقاري**

الموثق المنتدب	المأذون اشرعي	موثق الشهر العقاري
أوجه الشبه:		
كلاهما يتبع وزارة العدل ووزير العدل هو الرئيس الأعلى لهم - ويلتزمون في مباشرة عملهم في التوثيق بأحكام قانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون ١٩٧٦/١٠٣ من حيث سن الزواج واليتيمات القاصرات اللاتي يتقاضين معاش أو مرتب من الحكومة وعقود زواج الضباط والكونسبلات وغيرهم وشروط توثيق عقود الأرامل والمطلقات وغيرهم.		
(١) المؤهل: ملم بشئون الدين ومعين بموجب طلب ترشيح يقدم لمحكمة الأحوال الشخصية الجزئية ويعمل له امتحان في الأحكام الدينية.	شهادة العالمية أو ليسانس شريعة وقانون أو ثانوية ازهرية علي الأقل.	ليسانس حقوق أو ليسانس شريعة.
(٢) الرئيس المباشر: محكمة الأحوال الشخصية الجزئية.	محكمة الأحوال الشخصية الجزئية.	مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

<p>قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١٩٤٦/١١٤ معدل بالقانون رقم ١٩٧٦/٢٥ وقانون تنظيم المصلحة رقم ١٩٦٤/٥.</p>	<p>القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٥/١/٤ (عدل)</p>	<p>(٣) القانون الخاضعين له: القرار الوزاري الصادر ١٩٥٥/١٢/٢٦ (عدل).</p>
<p>عقود الزواج والطلاق إذا كان أحد طرفي العقد أجنبيا أو كان الطرفان مصريان واختلفا في الديانة والملة كما يختص إلى جانب ذلك بتوثيق العقود المختلفة والتوكيلات والتصديق عليها.</p>	<p>عقود الزواج وطلاق المصريين (المسلمين فقط).</p>	<p>(٤) الاختصاص: عقود زواج المصريين من أهل الكتاب (مسيحيين ويهود) متحدي الطائفة والملة ويختص بقيدهما بأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية م ٥ ق ١٤٣/١٩٤٤ (أحوال مدنية)</p>
<p>عمله: ١- نظير لعمل عضو هيئة قضايا الدولة. ٢- نظير لعمل</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>(٥) المزاي: لا يوجد.</p>

قاضي العقود والملكية العقارية.		
٣- خبير ملكية عقارية وعقود.		
٤- له صفة مأموري الضبط الفصائي في جريمة التهريب من الرسوم (والمنزه عنها بمادة ٣٥ ق ١٩٦٤/٧٠ الخاص برسوم الشهر).		

منشور مالي ٢٠٠٥/١ :-

على (مكتبي توثيق إسكندرية والقاهرة للأحوال الشخصية) - عند
توثيق عقود الزواج أو الطلاق أو المراجعة - ضرورة مطالبة الزوج
أو المطلق أو المراجع حسب الأحوال بلصق طابع فئة (خمسون جنيها)
الخاص بصندوق تأمين الأسرة التابع لبنك ناصر الاجتماعي - على
أصل للمحرر المتضمن أي من الوقعات السالف ذكرها - إعمالا لنص
المادة الثانية ق (١) ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة.
ففي ٢٠٠٩/٤

يراعى ما يلي:-

- ١- (يلغى) العمل بالمادة ٢/٥١ تعليمات توثيق ٢٠٠١.
- ٢- يجب على مكاتب التوثيق وفروعها إعطاء صور من
عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق عليها التي تم
توثيقها، سواء خلال السنة الميلادية التي تم توثيق هذه العقود
والإشهادات فيها، أو بعد انتهاء هذه السنة الميلادية، متى طلب
أصحاب الشأن ذلك بعد أداء الرسم المستحق عليها.
- ٣- يستبدل بنص م ٢/٥٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١ النص الآتي:-
أمين للسجل المدني الذي حدثت الواقعة بدائرة اختصاصه بصور
من عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك التي
يكون طرفاها أو أحدهما من مواطني جمهورية مصر وذلك خلال (٣
يوم) من انتهاء الأسبوع التي تم فيه توثيق هذه العقود أو الإشهادات.

فني ٢٠٠١/١

قانون تنظيم إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية

إلحاقاً بالمشور الفني رقم ١٤ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠ بإذاعة قرار وزير العدل رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن التوثيق.

فقد صدر القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع أو إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية وتم نشره بالجريدة الرسمية عدد (٤مكرر) بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠٠. وفيما يلي ما ورد به من نصوص تعلق بأعمال الشهر العقاري والتوثيق.

المادة الأولى من الإصدار

تسري أحكام القانون المرافق علي إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والوقف ويطبق فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيه أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وأحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية وأحكام القانون المدني في شأن إدارة وتصفية التركات.

ويختص قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية دون غيره بإصدار أمر علي عريضة في مسائل الأحوال الشخصية الآتية:

١- التظلم من امتناع الموثق عن توثيق الزواج أو عدم إعطاء شهادة مثبتة للامتناع سواء للمصريين أو الأجانب.

المادة الرابعة من الإصدار

تلغي لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ويلغي الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية المضاف إلي القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين أرقام ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، ٨٢٦ لسنة ١٩٥٥، ٦٢ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها ولائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام للمحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٠٧ كما يلغي كل نص يخالف أحكام القانون المرافق.

المادة الخامسة من الإصدار

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق، كما يصدر لوائح تنظيم شئون المأذنين والموثقين وأعمالهم ونماذج الوثائق اللازمة لأداء هذه الأعمال.

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشره.

مادة (١) من القانون:

تحسب المدد والمواعيد الإجرائية المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي.

مادة (٢):

تثبت أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية للولاية علي النفس لمن أتم (خمسة عشر سنة ميلادية كاملة) متمتعاً بقواه العقلية.

وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثلة للقانوني، فإذا لم يكن له من ممثله أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات التقاضي بالمخالفة لرأي ممثله أو في مواجهته عينت المحكمة له (وصي خصومة) من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الغير.

مادة (٨):

لا تقبل دعوى الوقف أو شروطه أو الإقرار به أو الاستحقاق فيه أو التصرفات الواردة عليه ما لم يكن الوقف ثابتاً (بإشهاد مشهر) وفقاً لأحكام القانون. ولا تقبل دعوى الوقف أو الإرث عند الإنكار متى رفعت بعد مضي (ثلاث وثلاثين سنة) من وقت ثبوت الحق، إلا إذا قام عذر حال دون ذلك.

مادة (١١):

تختص المحكمة الابتدائية التي يجري في دائرتها توثيق عقد زواج الأجانب بالحكم في الاعتراض على هذا الزواج أو طلب الحجر على أحد طرفي العقد إذا كان القانون واجب التطبيق يجعل (الحجر) سبباً لزوال أهليته للزواج ويترتب على إقامة الدعوى، وقف إتمام الزواج حتى يفصل نهائياً فيها.

كما تختص المحكمة الابتدائية بتوقيع الحجر ورفعته وتعيين القيم ومراقبة أعماله والفصل في حساباته وعزله واستبداله والإذن للمحجور عليه بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وسلب هذا الحق أو الحد منه وتعيين مأذون بالخصومة عنه وتقدير نفقة للمحجور عليه في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي التربية وبين القيم فيما يتعلق بالاتفاق على المحجور عليه.

مادة (٢٢):

إذا كان دخل المطلوب الحكم عليه بنفقة أو ما في حكمها محل منازعة جدية ولم يكن في أوراق الدعوى ما يكفي لتحديد وجب على المحكمة أن تطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق الذي يمكنها من بلوغ هذا التحديد، وتباشر النيابة العامة بنفسها إجراء التحقيق في هذا الشأن، ومع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك، تلتزم أية جهة حكومية أو غير حكومية بإفادة النيابة العامة بما تحت يدها من معلومات تكن منتجة في تحديد دخل المطلوب منه النفقة ولا يجوز استخدام ما تسفر عنه هذه التحقيقات من معلومات في غير المادة التي أجريت بشأنها.

مادة (٢٤):

علي طالب لشهاد الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة مرفقاً به (ورقة تثبت الوفاة) و إلا كان الطلب (غير مقبول).

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان آخر موطن للمتوفي وأسماء الورثة والموصي لهم (وصية واجبة) وموطنهم إن وجدوا وعلي الطالب أن يعلنهم بالحضور أمام المحكمة في الميعاد المحدد لنظر الطلب ويحدد للقاضي الطلب بشهادة من يوثق به وله أن يضيف إليها (التحريات والإدارية) حسبما يراه فإذا ما (انكر) أحد الورثة أو الموصي لهم وصية واجبة ورأي القاضي أن الإنكار جدي، كان عليه أن يحيل الطالب إلى المحكمة الابتدائية المختصة للفصل فيه.

مادة (٢٥):

يكون الأئمه الذي يصدره القاضي وفقا لحكم المادة السابقة (حجة) في خصوص الوفاة والورثة والوصية الواجبة ما لم يصدر حكم علي خلافه.

مادة (٥٢):

تسري علي القرارات التي تصدر في مسائل الولاية علي المال القواعد الخاصة بالأحكام.

مادة (٥٤):

تكون القرارات الصادرة من محكمة أول درجة بصفة ابتدائية في مسائل الولاية علي المال ولجنة النفاذ ولو مع حصول استئنافها عدا تلك الصادرة في المسائل الآتية:

١- الحساب.

٢- رفع الحجر وإنهاء المساعدة القضائية.

٣- رد الولاية.

٤- إعادة الإنن للقاصر أو المحجور عليه بالتصرف أو الإدارة.

٥- ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية أو الولاية.

٦- الإنن بالتصرف للنائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب.

والمحكمة المنظور أملها الاستئناف أن تأمر (بوقف التنفيذ مؤقتا) حتى يفصل في الطعن.

مادة (٥٥):

يكون قرار المحكمة (نهائيا) إذا صدر في تصرفات الأوقاف بالإذن بالخصومة أو في طلب الاستدانة أو التأجير لمدة طويلة أو تغيير المعالم أو طلب الاستبدال أو بيع العقار الموقوف لسداد دين إذا كان موضوع الطلب أو قيمة العين موضوع التصرف لا يزيد عن خمسة آلاف جنيه.

مادة (٥٦):

طرق الطعن في الأحكام والقرارات المبينة في هذا القانون هي الاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر، وتتبع — فيما لم يرد به حكم خاص في المواد الآتية — للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون للمرافعات المدنية والتجارية.

مادة (٦١):

ميعاد الاستئناف (ستون يوما) لمن لا موطن له في مصر دون إضافة ميعاد مضافة.

مادة (٦٣):

لا تنفذ الأحكام الصادرة بفسخ الزواج أو بطلانها أو بطلاق أو التطلق إلا بانقضاء مواعيد الطعن عليها بطريق للنقض فإذا طعن عليها في الميعاد القانوني استمر عدم تنفيذها إلى حين الفصل في الطعن.

مادة (٦٥):

الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم للغير أو رؤيته أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما في حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة.

مادة (٢١):

ينشأ نظام لتأمين الأسرة، من بين أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب، ويتولى الإشراف علي تنفيذه (بنك ناصر الاجتماعي).

ويصدر بقواعد هذا النظام وإجراءات وطريق تمويله (قرار من وزير العدل) بعد موافقة (وزير التأمينات).

مادة (٢٢):

علي (بنك ناصر الاجتماعي) أداء النفقات والأجور وما في حكمها مما يحكم به للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل بعد موافقة (وزير التأمينات).

مادة (٢٣):

علي الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وجهات القطاع الخاص والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وجهات القطاع الخاص والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنفقات المهنية وغيرها من جهات أخرى بناء علي طلب من (بنك ناصر الاجتماعي) مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم وما يفيد (تمام الإعلان) أن تقوم (بخصم المبالغ) في الحدود التي يجوز للحجز عليها وفقا للمادة (٧٦) من هذا القانون من المرتبات وما في حكمها والمعاشات وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلي إجراء آخر.

مادة (٧٥):

لبنك ناصر الاجتماعي استيفاء ما قام بإدائه من نفقات وأجور وما في حكمها وجميع ما تكبده من مصاريف فعلية أنفقها بسبب امتناع المحكوم عليه عن أدائها.

مادة (٧٦):

استثناءً مما تقرره القوانين في شأن قواعد الحجز علي المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء (الدين نفقة) أو أجر أو ما في حكمها للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين في

حدود النسب الآتية:

١- ٢٥% للزوجة أو المطلقة وتكون ٤٠% في حالة وجود أكثر من واحدة.

٢- ٢٥% للوالدين أو أبيهما.

٣- ٣٥% للوالدين أو لكل.

٤- ٤٠% للزوجة أو المطلقة ولولد أو اثنتين والوالدين أو أبيهما.

٥- ٥٠% للزوجة أو المطلقة وأكثر من ولدين والوالدين أو أبيهما.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد النسبة التي يجوز الحجز عليها علي (٥٠%) تقسم بين المستحقين بنسبة ما حكم به لكل منهم.

مادة (٧٧):

في حالة التزاحم بين (الديون) تكون الأولوية (لدين نفقة الزوجة أو المطلقة) (نفقة الأولاد)، (نفقة الأقارب)، ثم الديون الأخرى.

مادة (٧٨):

لا يترتب علي الإشكال في تنفيذ أحكام النفقة المشار إليها في المادة السابقة (وقف إجراءات التنفيذ).

منشور في رقم (٤) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧

قانون إنشاء محاكم الأسرة

إلحاقاً بالمشور الفني رقم (واحد) بتاريخ ٢٠٠١/١/١٩
بإذاعة أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم
بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.
فقد صدر القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون إنشاء
محاكم الأسرة وتم نشره بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٢ تابع (أ)
بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨ ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر لسنة
٢٠٠٤ وفيما يلي ما ورد به من نصوص تتعلق بأعمال الشهر
العقاري والتوثيق.

المادة الأولى من الإصدار

يعمل بأحكام القانون المرفق في شأن إنشاء محاكم الأسرة
ويلغى كل حكم يخالف أحكامه.

المادة الثانية من الإصدار

علي محاكم الدرجة الأولى الجزئية والابتدائية أن تحيل من
تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت بمقتضى أحكام
القانون المرفق من اختصاص محاكم الأسرة وذلك بالحالة التي
تكون عليها وبدون رسوم وفي حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم
الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور في الميعاد أمام
محكمة الأسرة التي أحيلت إليها الدعوى وتلتزم محاكم الأسرة
بنظر الدعوى التي تحال إليها تطبيقاً لأحكام الفقرة السابقة دون

عرضها علي محاكم (تسوية المنازعات الأسرية) المنصوص عليها في القانون المرفق ولا تسري الفقرة الأولى علي الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم، وتبقي الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى خاضعة للقواعد المنظمة لطرق الطعن فيها السارية قبل العمل بهذا القانون.

المادة الثالثة من الإصدار

تستمر محكمة للنقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في نظر الطعون المرفوعة أمامها قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المرفق عن الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية والابتدائية ومحاكم الاستئناف علي حسب الأحوال في الدعاوى التي أصبحت بموجبه من اختصاص محاكم الأسرة.

المادة الرابعة من الإصدار

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة بتنفيذ أحكام القانون المرفق وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره.

المادة الخامسة من الإصدار

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من (أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤).

مادة (١) من القانون:

تنشأ في دائرة اختصاص كل محكمة جزئية (محكمة الأسرة)، يكون تعيين (مقرها) (بقرار من وزير العدل).

وتنشأ في دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم الاستئناف،
دوائر استئنافية متخصصة لنظر طعون الاستئناف التي ترفع إليها
في الأحوال التي يجيزها للقانون عن الأحكام والقرارات الصادرة
من محاكم الأسرة.

وتتعد هذه الدوائر الاستئنافية في دوائر اختصاص المحاكم
الابتدائية ويجوز أن تتعد محاكم الأسرة لو دوائرها الاستئنافية في
دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ويجوز أن تتعد محاكم الأسرة
لو دوائرها الاستئنافية عن الضرورة، في أي مكان في دائرة
اختصاصها أو خارج هذه الدائرة وذلك بقرار يصدر من وزير
العدل بناء على طلب رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة
الاستئناف بحسب الأحوال.

مادة (٢):

تؤلف محكمة الأسرة من (ثلاثة قضاة) يكون أحدهم علي
الأقل بدرجة (رئيس للمحكمة الابتدائية) ويعاون المحكمة في
الدعوى المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون
(خبيران) أحدهما من الأخصائيين الاجتماعيين والآخر من
(الأخصائيين النفسيين)، يكون أحدهما علي الأقل من النساء.

وتؤلف الدائرة الاستئنافية من (ثلاثة من المستشارين) بمحكمة
الاستئناف يكون أحدهم علي الأقل بدرجة (رئيس لمحاكم
الاستئناف) والدائرة أن تستعين بمن تراه من (الأخصائيين).

ويعين (الخبيران) المشار إليهما من بين المقعدين في الجداول
التي يصدر بها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون
الاجتماعية يصدر بها قرارا من وزير العدل بالاتفاق مع وزير
الشؤون الاجتماعية ووزير الصحة أو بحسب الأحوال.

مادة (٣):

تختص (محاكم الأسرة) دون غيرها بنظر (جميع مسائل الأحوال الشخصية) التي ينعد الاختصاص بها للمحاكم الجزئية والابتدائية طبقاً لأحوال قانون تنظيم بعض لوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادرة بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠.

ويسري أمام محاكم الأسرة في شأن صحف الدعاوى التي كانت تختص بها المحاكم الجزئية، وفي شأن إعفاء دعاوى النفقات وما في حكمها، شاملة (دعاوى الحبس) لامتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الأحكام الصادرة بها أحكام المادة (٣) من القانون ذاته، واستثناء من أن أحكام الفقرة الأولى يختص رئيس محكمة الأسرة بإصدار شهادات الوفاة والوراثة ويجوز له أن يحلها إلي المحكمة عند قيام نزاع جدي في شأنها، كما يختص دون غيره، بإصدار أمر علي عريضة في المسائل المنصوص عليها في المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١ وذلك بصفته قاضياً للأمور الوقتية.

مادة (٤):

تنشأ (نيابة متخصصة لشئون الأسرة) تتولي المهام المخول للنيابة العامة أمام محاكم الأسرة الاستئنافية وتتولي نيابة شئون الأسرة — في الدعاوى والطعون التي تختص بنظرها محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية — الاختصاصات المخولة للنيابة العامة قانوناً، ويكون تدخلها في تلك الدعاوى والطعون (وجوبياً) وإلا كان الحكم (باطلاً).

وعلى (نيابة شئون الأسرة) إيداع (مذكرة بالرأي في كل دعوى أو طعن) وكلما طلبت منها المحكمة ذلك، وتشرف نيابة شئون الأسرة على أقلام كتاب محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية، عند قيد الدعاوى والطعون المشار إليها واستيفاء مستنداتها ومذكراتها طبقاً للمادة (٦٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية

مادة (٥):

تتشأ بدائرة اختصاص كل محكمة جزئية (مكتب أو أكثر لتسوية المنازعات الأسرية) يتبع وزارة العدل ويضم عدداً كافياً من الأخصائيين والقانونيين والاجتماعيين والنفسيين الذين يصدر بقواعد اختيارهم قرار من وزير العدل بعد التشاور مع الوزراء المعنيين.

ويرأس كل مكتب أحد ذوي الخبرة من القانونيين أو من غيرهم من المتخصصين في شئون الأسرة، المقيد في جدول خاص يعد لذلك في وزارة العدل، ويصدر بقواعد وإجراءات وشروط القيد في هذا الجدول قرار من وزير العدل.

مادة (٦):

في غير دعاوى الأحوال الشخصية التي لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة، ومنازعات التنفيذ، والأوامر الوقفية، يجب على من يرغب في إقامة دعوى بشأن أحدي مسائل الأحوال الشخصية التي تختص بها محاكم الأسرة، أن يقدم طلب التسوية النزاع (إلى مكتب تسوية المنازعات الأسرية المختص).

وتتولى هيئة المكتب الاجتماع بأطراف النزاع، وبعد سماع أقوالهم تقوم بتبصيرهم بجوانبه المختلفة وأثاره، وعواقب التمادي

فيه، وتبدي لهم (النصح والإرشاد) في محاولة التسوية وديا حفاظا على كيان الأسرة.

مادة (٧):

يصدر وزير العدل قرارا يتضمن تشكيل (مكاتب تسوية المنازعات الأسرية) وتعيين مقر عملها وإجراءات تقديم طلبات التسوية إليها وقيدھا، الإخطار بها. وبما تحدده من جلسات وإجراءات العمل في هذه المكاتب والقواعد والإجراءات التي تتخذ في سبيل (الصلح) وغير ذلك مما يستلزمه القيام بمهمة التسوية. ويكون اللجوء إلى تلك المكاتب (بدون رسم).

مادة (٨):

يجب أن تنتهي التسوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب ولا يجوز تجاوز هذه المدة إلا باتفاق الأطراف فإذا تم الصلح يتولى رئيس مكتب المنازعات الأسرية إثباته في محضر يوقعه أطراف النزاع ويلحق بمحضر الجلسة التي تم فيها وتكون له قوة السندات ولجنة التنفيذ وينتهي به النزاع في حدود ما تم الصلح فيه، وإذا لم تسفر للجهود عن تسوية النزاع وديا في جميع عناصره أو بعضها وأصر الطالب على استكمال السير فيه، يحرر (محضر) بما تم منها ويوقع من أطراف النزاع أو الحاضرين عنهم ويرفق به تقارير الأخصائيين وتقرير من رئيس المكتب وترسل جميعها إلى قلم كتاب محكمة الأسرة المختصة التي ترفع إليها الدعوى وذلك في موعد غايته سبعة أيام من تاريخ طلب أي من أطراف النزاع وذلك للسير في الإجراءات القضائية فيما لم يتفق عليه أطراف النزاع.

مادة (٩):

لا تقبل الدعوى التي ترفع ابتداء إلى محاكم الأسرة بشأن المنازعات التي تختص بها، في المسائل التي يجوز فيها (الصلح) طبقاً للمادة (٦) من تقديم طلب التسوية إلى مكتب تسوية المنازعات الأسرية المختص ليتولى مساعي التسوية بين أطرافها وفقاً لحكم المادة (٨).

وللمحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المكتب المختص للقيام بمهمة التسوية وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بدلاً من القضاء بعدم قبول الدعوى.

مادة (١٠):

تُعقد جلسات محاكم الأسرة والدوائر الاستئنافية في أماكن منفصلة عن أماكن انعقاد جلسات المحاكم الأخرى وتزود بما يلزم من الوسائل التي تتناسب مع طبيعة المنازعات وأطرافها وما قد تقتضيه من حضور الصغار تلك الجلسات للاستماع إلى أقوالهم.

وتسترشد المحكمة في أحكامها وقراراتها بما تقتضيه مصالح الطفل الفضلى.

مادة (١١):

يكون حضور الخبيرين المنصوص عليهما في المادة (٢) من هذا القانون جلسات محكمة الأسرة (وجوبياً) في دعاوى الطلاق والتطليق والتفريق الجسماني والفسخ وبطلان الزواج وحضانة الصغير ومسكن حضانته وحفظه ورؤيته والانتقال به وكذلك في دعاوى النسب والطاعة، وللمحكمة أن تستعين بهما في غير ذلك

من مسائل الأحوال الشخصية إذا رأت ضرورة لذلك. وعلى كل
منهما أن يقدم للمحكمة تقريراً في مجال تخصصه.
مادة (١٢):

تكون محكمة الأسرة المختصة محلياً بنظر أول دعوى ترفع
إليها من أحد الزوجين مختصة محلياً دون غيرها بنظر جميع
الدعاوى التي ترفع بعد ذلك من أيهما أو تكون متعلقة أو مترتبة
على الزواج أو الطلاق أو التطلق أو التفريق الجسماني أو الفسخ
وكذلك دعاوى النفقات أو الأجور وما في حكمها سواء للزوجة أو
الأولاد أو الأقارب دعاوى الحبس والامتناع المحكوم عليه عن
تنفيذ الأحكام الصادرة بها، وحضانة للصغير وحفظه ورؤيته
وضمه والانتقال به ومسكن حضائته وجميع دعاوى الأحوال
الشخصية وذلك كله مع سريان أحكام الفقرتين الرابعة والخامسة
من المادة (١٠) من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات
التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية المشار إليه. وينشأ بقلم
كتاب المحكمة المشار إليها لدى رفع أول دعوى ملف للأسرة تودع
فيه أوراق هذه الدعوى وأوراق جميع الدعاوى الأخرى التي ترفع
بعد ذلك وتكون متعلقة بذات الأسرة.

مادة (١٣):

يتبع أمام محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية القواعد
والإجراءات المقررة في هذا القانون وفي قانون تنظيم بعض
أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية المشار
إليه وتطبق فيما لم يرد به نص خاص فيهما أحكام قانون
المرافعات المدنية والتجارية وأحكام قانون الإثبات في المواد

للمدنية والتجارية وأحكام القانون المدني في شأن (إدارة وتصفية الشركات).

مادة (١٤):

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٥٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر (الاستئنافية) غير القابلة للطعن فيها بطريق النقض.

مادة (١٥):

تنشأ بكل محكمة أسرة إدارية خاصة لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها أو من دوائرها الاستئنافية تزود بعدد كاف من (محضري التنفيذ) المؤهلين المدربين للذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المحكمة.

ويتولى الإشراف على هذه الإدارات (قاضي للتنفيذ) تختاره الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية من بين قضاء محكمة الأسرة في دائرة تلك المحكمة.

أحكام النقض في عقد الزواج:

١- الزواج الصحيح شرطه: أن تكون المرأة محلاً لعقد الزواج عليها لمن يريد زواجهما وأن يحضروا شاهدان (طعن ٥٨/١١٤ ق أحوال شخصية).

٢- طاعة الزوجة لزوجها شرطها: أن يكون أميناً عليها نفساً ومالاً (طعن ٥٩/٤ ق أحوال شخصية).

٣- الزواج الذي لا يحضره شهود زواج وإن كان عقدا فاسدا
إلا أنه يترتب عليه آثار الزواج الصحيح بالدخول الحقيقي ومنها
(النسب) (طعن ٥٧/٧٣ ق أحوال شخصية).

٤- من المقرر شرعا أن الوعد والاستبعاد لا ينعقد به زواج
أو الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته إلي المستقبل. (طعن
٢٩/١٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٧/١/١٩٦٢).

٥- فترة الخطبة تعد بذاتها (مانعا أدبيا) يحول دون حصول
الخطيب علي دليل كتابي بأداء ودفع المهر وتقديم الشبكة، فإذا لم
يتم الزواج يجوز دفع المهر (بشهادة الشهود) عملا بمادة ١/٦٣ ق
الإثبات (طعن ١٠٦٩/٩٥ ق جلسة ١٠/٣/١٩٩٦).

٦- لا يحق للأرمل (الزواج) إلا بعد انقضاء (فترة العدة)
ولو لم يدخل بها الزوج، وكذا المطلقة، باستثناء المطلقة غير المد
خول أو غير المختلي بها.

٧- نفقة الزوجة ديناً في ذمة زوجها. وجوبها من وقت
الامتناع عن الإنفاق ولا تقبل الاسترداد ولا يرد عليها الإسقاط.
سقوطها بالأداء أو الإبراء. الطلاق أو نشوز الزوجة اللاحق لا
يسقطها إلا مدة للنشوز فقط. لأنه دين يقابل حقا استهلاك بالفعل
(طعن ٦٥/٣٠٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٠/١١/٢٠٠١).

٨- نفقة الزوجة. وجوبها شرعا علي الزوج بمجرد (العقد)
جزاء احتباسها ما دامت سلمت نفسها إليه حقيقة أو حكما ولو ظلت
باقية لدي وليها. (م ١ ق ١٩٢٠/٢٥ معدل بقانون ١٩٨٥/١٠٠).
مناطه: قيام الزوجية (بعقد صحيح) و(احتباس الزوج إياها)
لاستيفاء المعقود عليه ما دامت في طاعته و(لم يثبت نشوزها) أو

يقيم الدليل علي (قيام مانع) يترتب عليه فوات القصد من الزواج.
(طعن ٦٣/٧٥٤٥ ق جلسة ٢٤/٣/٢٠٠٢).

٩- للزوج على زوجته (حق الطاعة). شرطه: أن يهيئ لها مسكنا شرعيا لائقا بحاله. الممكن الشرعي ماهيته ؟ امتناع الزوجة عن طاعة زوجها في هذا الممكن لئله اعتبارها (ناشزا) (طعن ٦٥/١٠٦ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠/٢/٢٠٠٢). كما أنه لا طاعة له إن هو تعد مضارته بالقول أو استولي علي مالها بدون وجه حق (طعن ٦٣/٣٨٩ ق أحوال شخصية جلسة ٢١/٤/١٩٩٨).

١٠- النفقة شمولها الطعام والكسوة والسكن. وجوبها علي الزوج مناطه. (العقد الصحيح) بشرط (الاحتباس) أو الاستعداد له تحقيقا لمقاصد الزواج، ترك الزوجة لمنزل الزوجية أو امتناعها عن السفر معه إلي الجهة التي نقل إليها محل إقامته بغير مسوغ شرعي وبدون سبب. تفويت لحقه عليها في الاحتباس. أثره: سقوط حقها في النفقة. (طعن ٦٣/٣٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٥/١١/١٩٩٦).

١١- المهر ليس شرطا لصحة النكاح. للزوجة الامتناع عن الدخول في طاعة زوجها حتى تستوفي للعاجل منه يوم أن تعد (ناشزا) (طعن ٤٨/١٩ ق أحوال شخصية جلسة ٢١/٢/١٩٧٩).

منشور فني ٢٠٠٥/٣ ومنشور فني ٢٠٠٧/٤

بخصوص بيان قيمة منقولات الزوجية

إلحاقاً بمنشور فني ٢٠٠٤/٨ بشأن بيان قيمة منقولات الزوجية في المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن فيها والتي تتضمن التنازل عنها أو الصالح بشأنها وما تلاحظ للجهاز المركزي للمحاسبات من ذكر أصحاب الشأن لقيمة أقل أو عدم ذكر تلك القيمة وما يترتب عليه من تقدير وتحصيل رسوم أقل من المستحق والتهرب من سدادها.

لذا

يجب عند توثيق أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات المتضمنة الصلح أو التنازل عن الدعوى، المطالبة بتقديم أصل المحرر الثابت به الحق المتنازل عنه، وفي حال عدم وجوده، يكتفي بتقديم إقرار من المدعي أو وكيله المفوض في ذلك، وصورة رسمية من صحيفة الدعوى، وشهادة من قلم الجداول بما تم فيها للوقوف علي حقيقة وعاء الرسم النسبي المستحق.

وعلي الموثق إثبات الإطلاع علي تلك المستندات وإثبات بياناتها بخانة الملاحظات بسفتر المحررات الموثقة أو دفتر التصديق علي التوقيع حسب الأحوال كما يتم الاحتفاظ بصورة منها بملف أو فرع التوثيق بعد التوقيع عليها من أصحاب الشأن والموثق (بمطابقتها للأصل) وإثبات رقم المحضر عليها وأضاف منشور فني ٢٠٠٧/٤ فقرة جديدة للبند أولاً سالف الذكر نصها (وبالنسبة للمسائل الجنائية يتعين تقديم شهادة من المحكمة أو الجهة

المختصة موضحا بها موضوع وقيمة الحق المتنازل عنه أو المتصالح عليه) إذا كان هناك محلا لهذا الحق بالدعوى المتصالح فيها.

وبالنسبة للمسائل المدنية: والتي يتخذ بشأنها إجراءات جنائية وتتضمن الصلح أو التنازل عن منقولات الزوجية يكفي فيها بتقديم إقرار من الزوجة أو وكيلها. المفوض بأن المبلغ الثابت بالمحرر والمتضمن للصلح أو التنازل هو القيمة الحقيقية لمنقولات الزوجية.

أحكام النقض في منقولات الزوجية وتبديدها:

١- جهاز الزوجية من (القيميات) وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض حتى مع اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب (الهلاك) الأمر الذي يكون تصرف المتهم في جهاز الزوجية التي سلم به موجب (قائمة) منطويا علي جريمة (خيانة أمانة) طبقا م ٣٤١ عقوبات وعقوبتها الحبس وغرامة لا تجاوز مائة جنيه بشرط أن تتجم عن ذلك (ضرر) بصاحبته وهي الزوجة حتى ولو رد قيمته نقدا (طعن ٣٩/٩٥٣ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢).

ويجب أن تكون قائمة المنقولات (مكتوبة) وموقعة من الزوج والحجية (لأصل هذه القائمة) وليس لصورتها. فلا يجوز الاستناد إلى (المانع الأدبي) لأن العرف جري بذلك ولأن إيداع الجهاز مسكن الزوجية يتم قبل الزفاف. كما أن قرينة كل ما في مسكن الزوجية من منقولات ملك الزوجة لا تطبق إلا بالنسبة (للغير).

لما في نطاق جريمة التبديد فيجب أن يكون استلام الزوج للجهاز بموجب (عقد وديعة) وهو ما لا يثبت إلا (بالكتابة) إذا

جاوزت قيمته (خمسائة جنيه) فإذا لم تقدم الزوجة القائمة المكتوبة، فإن الوديعة لا تثبت لدى الزوج فينتفي بذلك الركن المادي للجريمة حيث (لا يجوز) الالتجاء إلي شهادة الشهود لإثبات تسلم الزوج للجهاز.

٢- التزام الطاعن (بإقراره) بأن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب (قائمة منقولات الزوجية) مؤداة استعاضتها عن التنفيذ العيني (بالتعويض). قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة لارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي (قضاء بما طلبه الخصوم). أثره: (لا بطلان) (طعن ٥٣/٧٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٨).

٣- من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجني عليه، بل يكفي أن يكون الضرر (محتمل الوقوع). (طعن ٣٩/٥٢٢ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨).

٤- جنحة تبديد منقولات الزوجية، وإن وصفها القانون بأنها جريمة تبديد إلا أن ذلك لا يعد كافياً بذاته لاعتبارها جريمة مخلة بالشرف (طعن ١٥/٤٩٢ ق إدارية عليا).

الدفع التي قد تثار في جنحة تبديد منقولات الزوجية:

١- دفع الزوج المتهم بأن قائمة المنقولات المأخوذة عليه لا تمثل حقيقة الواقع وأنه لم يتسلم المنقولات المبيّنة بها (طعن ٥٩/٢٨٤٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨).

٢- دفع الزوج المهم (بتزوير القائمة). (طعن ٥٩/١٢٣٥٢ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢).

٣- دفع الزوج المتهم بأن (الزوجة قد تسلمت المنقولات) من وقت توقيعه. (طعن ٤١/٥٠ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧).

٤- دفع الزوج المتهم بأن (الزوجة قد تسلمت المنقولات). (طعن ٥٩/٥١٥٨ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٤).

ويلاحظ أنه إذا تسلمت الزوجة المنقولات بعينها أو قيمتها حال سير الدعوى فإن التسليم ينفي الاختلاس والتبديد، وتقضي المحكمة بتبرئة المتهم من تهمة تبديد المنقولات (طعن جنائي ٥٤/١٢٠٣ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤، طعن ٥٣/٥٨٦٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٢).

٥- دفع الزوج المتهم بأن (الزوجة غادرت منزل الزوجية وفي حوزتها مصوغاتها) (طعن ٥٩/١٠٦٤٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٧).

٦- دفع الزوج المتهم بانتفاء القصد الجنائي و (عرض المنقولات رسمياً علي الزوجة) (طعن ٤٢/١٤٥٧ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١) (طعن ٤٣/١٦٠ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨).

٧- دفع الزوج المتهم (بعدم جواز إثبات عقد الأمانة بشهادة الشهود) لأن قيمة المنقولات تجاوز النصاب القانوني للإثبات بها. (طعن ٤٣/١٦٠ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨).

٨- عقد الوديعة. شرطه التزام المودع لديه برد الوديعة عينا للمودع جهاز الزوجية من القيميات. اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك غير كاف للقول بأن تسليمه كان علي سبيل القرض لا الوديعة.

القاعدة

من المقرر أن الشرط الأساسي في (عقد الوديعة) هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع، وأن جهاز الزوجية من (القيميات) وليس المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان علي سبيل القرض وليس علي سبيل الوديعة. (طعن رقم ١٨٤٩٠ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠٣/١٠/١٥).

سـ متى تستحق الزوجة نفقة؟

الجواب:

الزوج ملزم بالإتفاق علي الزوجة ديانة وقانونًا من تاريخ العقد عليها حتى ولو لم يدخل بها ما دام لم يطلبها للانتقال إلي مسكن الزوجية باستثناء بعض حالات هي:

١- ردة الزوجة عن الإسلام.

٢- امتناع الزوجة عن تسليم نفسها لزوجها بدون وجه حق إلا إذا لم يف الزوج بمقدم المهر وعاجله، أو إذا لم يعد للزوجة مسكنًا، أو إذا كان الزوج غير أمين. ففي هذه الأحوال يجوز للزوجة الامتناع عن تسليم نفسها لزوجها ويجب مع ذلك النفقة عليها.

٣- إذا ذهبت الزوجة إلي أهلها وطلب الزوج منها العودة إلي منزل الزوجية، فامتنعت، فأنها تعد ناشزًا لا نفقة لها.

الباب التاسع عشر

الطلاق

(المواد ١٣٧ - ١٤٦ ت.ث ٢٠٠١)

(منشور في ١٤/٢٠٠٠)

القانون الواجب التطبيق حال الطلاق:

قانون دولة الزوج. (م ١٣٧ ت.ث ٢٠٠١)

ما لا يجوز توثيقه من الطلاق:

١- الطلاق بالتراضي التي تم بطلب يقدم للمحكمة. (م ١٣٨ ت.ث ٢٠٠١).

٢- إسهاد الطلاق الذي لا تبيحه ملة أحد الزوجين أصلاً، أو لا يبيح الطلاق إلا (بحكم) ويستثنى من ذلك عقد زواجهم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (١٣٩ ت.ث ٢٠٠١).

مستندات توثيق إشهار الطلاق:

١- الإطلاع علي وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه.

٢- إذا كان عقد الزواج أو الحكم النهائي المتضمنة صادراً من الخارج وجب التصديق عليه من الخارجية المصرية.

٣- علي الموثق ذكر تاريخ عقد الزواج ورقمه وجهة صدوره والموثق، وتاريخ الحكم والمحكمة التي أصدرته بوثيقة إسهاد الطلاق.

فإذا لم يقدم للموثق شيئاً مما ذكر يلزم:

أ - أولاً: عمل توثيق تصادق علي الزوجية.

ب - ثانياً: إثبات الطلاق (فسي ١٩٨٢/٢) (م ١٤١ ت. ث ٢٠٠١).

٤- في الطلاق علي الإبراء يجب علي الموثق تضمين العقد ما اتفق عليه بشأن العوض عن الطلاق (م ١٤٠/٢ ت. ث ٢٠٠١).

إجراءات توثيق الطلاق (م ١٤٢ ت. ث ٢٠٠١) (فسي ٢٠٠٠/١٤):
أولاً:

إذا حضر الزوجان وأصرا علي إيقاع الطلاق فوراً، أو قررا وقوع الطلاق أو حضر الزوج وقر أنه لوقع الطلاق، أو حضرت الزوجة وقررت أنها قامت بتطليق نفسها من زوجها بمقتضي الحق الثابت لها بوثيقة الزواج الرسمية وكانت ديانة أحد الزوجين تبسح ذلك، وجب علي الموثق توثيق الطلاق بعد الأشهاد عليه.
ثانياً:

إذا حضر الزوجان وأبدي الزوج رغبته في الطلاق، أو أبدت الزوجة رغبتها في تطليق نفسها بمقتضي الحق الثابت لها بوثيقة الزواج الرسمية، ولم يصر الطرف الآخر علي إيقاع الطلاق. وجب علي الموثق تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق. ودعوة الزوجان إلي اختيار (حكم) من أهله و (حكم) من أهلها للتوفيق بينهما وتثبيت ذلك علي النموذج المطبوع الخاص بذلك مدونا فيه اسم الحكمين المختاران وميعاد إجراء التوفيق مع تكليفهما بإخطار الحكمين وله مد ذلك الميعاد لأجل أو أجال أخرى. ولا يتم توثيق الطلاق في هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق.

ثالثاً:

إذا حضر الزوج وحده وطلب إيقاع الطلاق وتوثيقه، أو حضرت الزوجة وحدها وطلبت تطليق نفسها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة الزواج الرسمية وجب على الموثق بعد تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ودعوته إلي اختيار حكم من أهله لأجل التوفيق ويكون (الإعلان) على العنوان المحدد بوثيقة الزواج فإذا كانت الوثيقة سابقة على تضمين ذلك البند، فله موثق اتخاذ إجراءات الاستعانة برجال قسم الشرطة للتحقيق من أخطار الغائب من الزوجة كشخصه ولا يتم توثيق الطلاق إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق.

وعلى الموثق إثبات استنفاد طرق التحكيم في أشهاد الطلاق وأن ذلك هو السبب الرئيسي الدافع لتوثيق الطلاق.

إجراءات إشهاد الطلاق بالنسبة للزوجات الأجنبيات:

١- إذا كانت المطلقة (أجنبية الجنسية) مقيمة بأحدى الدول والتي لغتها الرسمية (ليست عربية) (يحصل رسم الترجمة) إلي أحدى اللغتين (إنجليزية أو فرنسية) طبقاً لرغبة الزوج بعد أخذ إقرار منه تحت مسؤوليته ويحصل رسمه مع رسوم توثيق أشهاد. (م ١/١٤٢ ت. ث ٢٠٠١)

٢- ترسل صورة إلي (إدارة الترجمة بالمصلحة) لترجمته وإعادته إلي مكتب توثيق الزواج. (م ١٤٥ / ٢ ت. ث ٢٠٠١)

٣- ترسل نسخة الإشهاد الخاصة بالمطلقة وترجمتها إلي (إدارة التوثيق) (م ٢/١٤٢ ت. ث ٢٠٠١). ليرسل الأشهاد إلي الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية لإبلاغها إلي الزوجة المطلقة

بالطرق الدبلوماسية. فإذا أعيدت النسخة والترجمة إلى مصلحة لعدم قبول الدولة المقيمة بها الزوجة المطلقة لهما لعدم ترجمة الإشهاد إلى لغتها تقوم المصلحة بإرسالها إلى مكتب توثيق الطلاق لتحتفظ مع أصل الإشهاد المحفوظ بمكتب التوثيق. (م ٣/١٤٥ ت. ث ٢٠٠١).

٤- إثبات بيان محل إقامة المطلقة والمطلق ويثبت هذا البيان بإرشادها في حالة حضورها توثيق الأشهاد وإرشاد المطلق حالة عدم حضورها. (م ١/١٤٦ ت. ث ٢٠٠١).

٥- علي الموثق - لمدة ٧ يوم - من تاريخ توثيق أشهاد الطلاق، إعلان المطلقة لشخصها علي يد محضر بوقوع الطلاق وذلك حالة عدم حضورها توثيق أشهاد.

(م ٢/١٤٦ ت. ث ٢٠٠١).

٦- يجب أن يتضمن الإعلان سالف الإشارة بالبند السابق:

أ - تاريخ وقوع الطلاق.

ب - اسم موثق أشهاد الطلاق.

ج - رقم إشهاد الطلاق.

د - بيان الطلاق الذي تضمنه الأشهاد.

هـ - إخطار المطلقة باستلام نسخة أشهاد الطلاق الخاصة بها من الموثق خلال ١٥ يوما من تاريخ الإعلان. (م ٣/١٤٦ ت. ث ٢٠٠١).

٧- تسليم الموثق المطلقة أو وكيلها (نسخة أشهاد الطلاق الخاصة بها) بعد أخذ إيصال بذلك يرافق بأصل الأشهاد، فإذا لم

تخطر ترسل هذه النسخة إلي المحكمة التابع لها مكتب التوثيق التابع لها بعد مرور ٣٠ يوما من تاريخ التوثيق بمقتضي إيصال يفيد ذلك. وعلي المحكمة إرسالها في هذه الحالة إلي المطلقة بكتاب مسجل يعلم الوصول إن كانت مقيمة بمصر أو بواسطة وزارة الخارجية إذا كانت تقيم في الخارج. (م ١٤٦/٥ ت. ث ٢٠٠١).

الطلاق الرجعي:

١- إذا كانت ديانة الزوج تجيز له مراجعة مطلقاته، فعلي الموثق توثيق تلك المراجعة أو التصديق عليها بحسب الأحوال بعد معرفة تاريخ حصول الطلاق بإقرار الزوجان، أو مما هو ثابت بأشهاد الطلاق. (م ١٤٨/ت. ث ٢٠٠١).

٢- عليه التأكد وإثبات سبق زواج الزوج بأخرى خلال فترة الطلاق من عدمه فإذا كان قد تزوج بأخرى فله إثبات اسمها ومحل إقامتها وإخطارها لشخصها علي يد محضر بمراجعة الزوج لمطلقاته. (م ١٤٨ ت. ث ٢٠٠١).

٣- تعد الزوجة عالمة بمراجعة زوجها إذا حضرت توثيق المراجعة أو التصديق عليها فإذا لم تحضر، وجب علي الموثق إعلانها لشخصها بالمراجعة علي يد محضر في العنوان المحدد بوثيقة الزواج فإذا كان عقد الزواج سابق علي تضمين هذا البيان فالموثق الاستعانة بقسم الشرطة التابع للتحقق من إعلان الزوجة لشخصها علي أن يكون الإعلان خلال (أسبوع) من تاريخ توثيق أشهاد المراجعة (م ١٤٩ ت. ث ٢٠٠١).

٤- علي الموثق إخطار مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية إدارة المباحث بحالات الزواج والطلاق التي تقع بين زوجات أجنيات وأزواج مصريين ويضمن الإخطار اسم الزوجة

ثلاثيا وتاريخ محل الميلاد والجنسية والمهنة والإقامة وبيانات جواز السفر وتاريخ الوصول إلى البلاد والإقامة الحاصلة عليها وبالنسبة للزوج يبين الاسم ثلاثيا، جهة وتاريخ الميلاد، المؤهل الدراسي، ومحل الإقامة (م ١٥٧ ت. ث ٢٠٠١).

القانون الواجب التطبيق حال الطلاق:

قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج (م ٢/١٣ مدني)

القانون الواجب التطبيق في التطبيق والانفصال:

قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت وقوع الدعوى (م ٢/١٣ مدني).

حكم القانون في حالات الطلاق الصادرة من المطلق والمؤثرة على إرادته فيها:

أولا: طلاق الهازل:

حكمه أنه يقع ولو لم يرد وقوعا إعمالا لقوله عليه السلام (ثلاثة جدهن وهزلهن جد الزواج والطلاق والرجعة) وأن أحكام الله تعالى كلها (جد) فمن هذا بها لزمته لقوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَا يَتَّبِعُونَ أَقْوَامُ هَزُونَا﴾ [البقرة: ٢٣١] وذلك زجرا له عن العبث في مواطن الجد وسدا للباب أمام من يحاول التحلل من تبعات الطلاق فيزعم أنه لم يكن جادا حين تلفظ بالطلاق وإنما كان هازلا.

ثانيا: طلاق المعتوه:

حكمه أنه لا يقع لأن من تلفظ به لا يعي شيئا.

ثالثا: طلاق المكره:

لا يقع عند جمهور الفقهاء، خلافا للحنفية (م ١ ق ١٩٢٩/٢٥ الخاص بالأحوال الشخصية).

رابعاً: طلاق السكران:

لا يقع عند جمهور الفقهاء، خلافاً للحنفية (م ١ ق ٢٥/١٩٩٢ الخاص بالأحوال الشخصية) وتقبل توبته ويغفر له إذا اعتقدت نيته علي عدم مجالسة أصدقاء السوء واجتناب المحرمات والفواحش.

خامساً: طلاق الغضبان:

١- أن يبلغ به الغضب نهائيه فلا يدري ما يقوم ولا يقصد ما يقول وأن يكون الغضب من الشدة بحيث يلغي وعيه وإرادته لقوله عليه السلام (لا طلاق في إغلاق).

٢- ألا يكون من الشدة اللاغية ولكنه يصل به إلي درجة الهذيان فتضطرب أقواله وأفعاله لاقتضاده الإدراك والإدارة الصحيحين. (طعن ٤٨/٢٨ ق أحوال شخصية).

س) حكم من يطلق زوجته بائناً دون إعلامها بذلك ويظل يعاشرها جنسياً ؟

حكمه أنه يعد مرتكباً (الجريمة الزنا) و (جنائية موافقة أنثى بغير رضاها) - وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة طبقاً م ٢٦٧ عقوبات، فالرضا بالمعاشرة الزوجية هنا (باطل) لحنوئته تحت تأثير وجود عقد زواج، وقد زال أثره بالطلاق وهي تجهله.

أحكام النقص في الطلاق والتطليق:

١- الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة (طلاق بائن) وكل طلاق يقع رجعيًا ما عدا ثلاث:

- الطلاق المكمل للثلاث.

- الطلاق قبل الدخول.

— الطلاق علي مال.

طبقا م ٥ ق ١٩٢٩/٢٥ الخاص بالأحوال الشخصية. (طعن ٣٢/٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠) (طعن ٤١/١ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/١/٢٩).

تعليق:

الطلاق يقع من جانب الرجل، إلا إذا اشترط في العقد أن تكون العصمة بيد الزوجة فيجوز أن يقع من المرأة، غير أنه لا يلغي حق الرجل في إيقاعه الذي هو حق أصيل له.

لما التطلق فيوقعه القاضي إذا توافرت شروط وأسباب وجميعها تقع باثنا عدا التطلق للنفقة.

ويلاحظ:

أن الطلاق قبل الدخول لا عدة فيه، ويقع باثنا، ولا يجوز استثناء (المعاشرة الزوجية) مرة أخرى إلا (بعقد ومهر جديدين).

٢- للطلاق يقع (باللفظ الصريح) (قضاءً وديانةً) دون حاجة إلى (نية الطلاق) (طعن ٣٣/٣٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨).

وأينا:

أن القول والنطق بالطلاق كاف وحده لوقوع الطلاق دون حاجة لنية إعمالا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة) لأن رباط الزواج (مقدس) الهزل فيه كالجد فيقع صونا من العبث واتخاذ الهزل نريعة وحجة.

٣- لا يشترط لإيقاع الطلاق (حضور الزوجة) لأن الشارع جعله حقا للزوج يستقل بلياقاه دون حاجة لموافقة الزوجة أو رضاها به. (طعن ٤٤/٣٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨).

٤- إثبات الزوج زوجته في الدبر وفي غير موضع الحرث (ضرر) لا تستقيم به الحياة الزوجية ولا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها. وجوب التفريق عند ثبوته بموجب تقرير الطب الشرعي. (طعن ٤٥/١٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/١١/٢).

٥- الطلاق المقترن بالعدد لفظا وإشارة، والطلاق المتتابع في مجلس واحد لا يقع به إلا (طلقة واحدة رجعية) طبقا للمادة الثالثة ق ١٩٢٩/٢٥ معدل بقانون ١٩٨٥/١٠٠ ما دام لم يكن طلاقا علي مال، وليس مكملًا للثلاث ولم يحصل فيه الدخول ولا عبرة بوصف الطلاق الذي يرد علي لسان أحد الزوجين. (طعن ٤٥/٢٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥).

٦- الضرر الموجب للتطليق م ٦ ق ١٩٢٩/٢٥ ماهيته ؟ إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها ولا يستطيع معه دوام العشرة، والاتهام بارتكاب جرائم وتعدد الخصومات القضائية بينهما والتبليغ عن الجرائم يدخل فيه (طعن ٥٩/٧٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٢/٢/١٨) (طعن ٦٦/٦٨٣ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٥/١٢).

كما يدخل فيه التشهير بالزوجة وتستقل المحكمة بتقدير الضرر (طعن ٥٩/٢٢ ق أحوال شخصية) ويضاف إلي الأذي أن تكون العشرة بينهما مستحيلة (طعن ٥٨/١٣١٣ ق أحوال شخصية).

٧- إذا تراخي الزوج في إتمام الزوجية أو الدخول بزواجه لسبب راجع إليه فإن ذلك يعد (مجرماً) يجوز معه للمحكمة أن تحكم بسببه بالتطليق دون اتخاذ إجراءات التحكيم. (طعن ٥٨/٩٢ ق أحوال شخصية) (طعن ٦٦/٥٨٣ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٥/٥). عدم اشتراط تكرار إيقاع الأذى كفاية حدوثه ولو لمرة واحدة (طعن ٦٧/ ٢٤٧ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩).

٨- الجمع بين الأختين حكمه: فساد زواج الثانية - وجوب التفريق - المفارقة بعد الدخول لثراها: استحقاق المهر ووجوب العدة وثبوت النسب. (طعن ٣٢/٢ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨).

٩- الطلاق شرع علي أن يقع علي دفعات متعددة، وأن الآية الكريمة (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة، وأن دفعات الطلاق جعلت ثلاثاً ليجرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها علي الصبر والاحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى إذا لم تعد التجارب ووقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خيراً وأن الانفصال بينهما بات أحق وأولي. (طعن ٢٨/٣٤ ق أحوال شخصية).

١٠- الغيبة التي تبيح للزوج طلب التطليق ماهيتها ؟ غيبة الزوج عن مسكن للزوجية الذي يتوافر فيه عنصر الاستقرار ونية الاستيطان ولو تخللت الإقامة فيه فترات غيبة إلي جهة معلومة أو غير معلومة.

شرطه: (أن تستطيل لمدة سنة أو أكثر دون عذر مقبول). علة ذلك: التزام الزوجة بطاعة زوجها ومرافقة زوجها للعمل في الخارج. رفض الزوجة العودة والإقامة معه مؤداه: عدم توافر شروط الغيبة (طعن ٦٨/٨٦ ق أحوال شخصية جلسة ٢٢٠٢/٢/٩).

١١- الزواج بأخرى في حد ذاته لا يعد ضررا مفترضا يجيز للزوجة طلب التتليق. (طعن ٦٦/٤٨٦ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٥/٥) وأن شرط التتليق للزواج بأخرى يتحقق بالآتي:

أ - أن يلحق بالزوجة الأولي ضرر مادي أو معنوي يشترط فيه اكتمال نصاب الشهادة عليه باتفاق أقوال الشهود علي تحققة (طعن ٦٦/٥٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤).

ب - وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما (طعن ٦٦/٥٦٧ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠١/٥/١٥).

١٢ - الهجر المحقق للضرر الموجب للتفريق م ٦ ق ١٩٢٩/٢٥ ماهيته ؟

(الغبية عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد). اختلافه عن التتليق للغبية بشرائطها المادتان ١٣/١٢ من ذات المرسوم بقانون (طعن ٦٢/٢٦٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٩/١٢/١٣).

١٣ - (المتعة) استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضي نيابة عنه. علة ذلك: لجوء الزوجة إلي القاضي لتتليقها علي زوجها بسبب مضارته لها لا يتوافر به

الرضاء بالطلاق علة ذلك. (طعن ٦٣/٦ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٧/٥/٢٦).

١٤- المتعة استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة النقض شرطه:

الا ينزل للحكم بها عن الحد الأدنى المقرر (بنفقة سنتين) علي الأقل بمراعاة حال المطلق يمرا وعسرا وظروف الطلاق ومدة الزوجية (طعن ٦٣/٦ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٧/٣/١٠).

حكم التجهيزات التي يقوم بها الزوج في منزل الزوجية هل تعد ملكا للزوج ؟

المهر حق خالص للزوجة مادام قد تم بناء علي عقد زواج صحيح وهو عطية من الله لها لن تنصرف فيه كيف تشاء وليس عليها للتجهيز ولن قامت به (متبرعة) وتبقى مالكة للتجهيزات، لقوله تعالى ﴿وَمَا تَوْأَلَتِ النِّسَاءُ مَتَكِّفِينَ فَمَلَّةٌ إِنْ طَلَّقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَتَسَاءَلَكُنَّ فَيَسْأَلَنَكُمْ﴾ [النساء: ٤] ولن التجهيزات من فرش ومتاع ولحوات النفقة للواجبة علي الزوج ولن ما لا يتم الواجب إلا به كان (واجبا).

ويرى الإمام مالك:

لن المهر حق خالص للزوجة، عليها لن تتجهز لزوجها بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثلها قبضته من المهر (قبل) للدخول إن كان حالا، فإن زفت قبل قبض المهر فلا يلزمها للتجهيز.

بناءً عليه:

فإذا قام الزوج (بدفع المهر) وإلى جانب ذلك قام كذلك (بالتجهيز)، فإن هذه التجهيزات تكون ملكاً للزوج (باتفاق الفقهاء).

آثار الطلاق:

١- حلول نفقتي العدة والمتعة.

٢- حلول مؤخر الصداق.

٣- منع التوارث: باستثناء حالة الطلاق الرجعي ويتوفى الزوج في فترة العدة، والتطليق بائناً بغير رضا الزوجة ويطلق وهو في مرض الموت ثم يموت بعد التطليق والزوجة لا تزال في فترة العدة (م ١١ ق ١٩٤٣/٧٧).

٤- يزول الملك إذا كان الطلاق بائن بينونة كبرى.

فيد سجل الأحوال المدنية برقم بتاريخ

رقم الدفتر رقم التوثيق

إشهاد طلاق (علي الإبراء / بالمخالعة)

إنه في يوم الموافق / /
ميلادية هجرية الساعة
..... بمكتب توثيق

أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور
وبحضور وشهادة كل من:

١- السيد الجنسية
الديانة تاريخ الميلاد / / محل الميلاد
..... العمل

محل الإقامة الثابت الشخصية بموجب
صادرة من بتاريخ / / الرقم القومي
٢- السيد / الجنسية
الديانة

مولود بتاريخ بمحل
باعتبارهما شاهدين بالغين وحائزين كافة الصفات المطلوبة
قانونا طبقا للمادة ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.

.....

قد حضر

أولاً: السيد / بن بن
وولدتها السيدة / وجنسيته وديانته
..... المهنة عنوان جهة العمل
..... الثابت الشخصية
بموجب صادرة من بتاريخ

ثانياً: السيدة / شارع
وولدتها السيدة / وجنسيته
وديانته المولودة بتاريخ / /
..... ومحل إقامتها
لمهنة عنوان جهة العمل
..... الثابت الشخصية بموجب
..... صادرة من بتاريخ

ومع استفاد طرق التحكيم المشار إليها في المادة (١٠ مكرر)
من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق وإصرار الزوجين معا علي
إيقاع الطلاق.

فقد صارا إثبات الآتي:

.....
شاهد الحاضران علي أنهما تزوجا ببعضهما بموجب عقد الزواج
بتاريخ / / برقم وقرر أنهما دخلا ببعضهما
وعاشرا ببعضهما المعاشرة الزوجية الشرعية من مؤخر صداقي
ومن نفقة عتي ومن جميع حقوقي الزوجية تنقضي منه شرعا
مقابل مبلغ وأسالك الطلاق علي ذلك.

ونطق الزوج في الحال قائلا لزوجته وأنت يا زوجتي فلانة بنت
فلان طالق مني علي ذلك.

وقرر الحاضران علي أن هذا أول طلاق وقع بينهما فصارت
السيدة فلانة طالق مطلقة من السيد فلان طلاقة بائنة أولي فلا تحل
له إلا بعقد مهر جديدين.

وبما ذكر تحرر هذا الإشهار من أصل وأربع صور وبعد
تلاوته معرفتنا علي الحاضرين وقع عليه الجميع معناه.

المطلق	المطلقة	الشهود	الموثق
--------	---------	--------	--------

هل يجوز للزوجة طلب التطلاق للعقم ؟

الجواب:

إن الهدف من الزواج في ظل الإسلام هو للتناسل وبقاء النوع البشري وإغاف النفس وقد ذهبت محكمة النقض السورية علي عكس محكمة النقض في حكمها الصادر في الطعن ٦٤/٤١٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٨/١/١٥) - ذهبت إلي أن عقم الرجال (ضرر) يجيز للزوجة طلب التطلاق إعمالا للقواعد الفقهية (الضرر يزال) و (الإضرار لا يبطل حق الغير).

خاصة وأن قانون الأحوال للشخصية رقم ٢٠٠٠/١ يجيز للقاضي في مسائل الإثبات الأخذ بأرجح الآراء في المذاهب الفقهية الأربع.

كما أن القيلس: هو أن كل عيب ينفر أحد الزوجين يوجب الخيار وهو أولي من البيع.

وإن سد الباب أمام الزوجات في هذا الحق سيدفعهن إلى التحايل بطرق الخلع مثلا:

إذا ما رفض حقهن في طلب التطلاق للعقم وذهبت محكمة النقض المصرية في الطعن ٦٤/٤١٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٨/١/١٥ (أن عقم الزوج ليس ضررا في ذاته يجيز التطلاق، أما عدم القدرة علي المعاشرة الجنسية لعنه أو خصاء أوجب فإنه يشكل ضررا يحيز للزوجة طلب (التطلاق) لكونه عيب مستحكم.

وبثبت العجز أمام القضاء (بقرار طبي)، طبقا م ١١ ش ق ٨٥/١٠٠ بخصوص الأحوال الشخصية.

ويقترض أن العجز يلحق ضررا بالزوجة كصغر سنها وأنها تخشى علي نفسها الفتنة وألا تحرم من غريزة الأمومة والإنجاب.
أما إذا كانت مسنة أو مريضة بمرض القلب فإن الضرر هنا منتهى لا يعطي لها الحق في طلب التطليق.
ويحكم القاضي هنا (بطلاق بائن).

س - هل يجوز للزوجة المحكوم علي زوجها بالحبس طلب التطليق؟
الجواب:

يشترط لطلب الزوجة تطليقها من زوجها المحبوس توافر ٣ شروط:

١- أن يكون الحكم بالحبس مدة لا تقل عن ٣ سنوات كاملة.

٢- أن يكون الحكم نهائي استنفذ طرق الطعن العادية.

٣- أن يكون قد مضى علي حبس الزوج (سنة كاملة) وهي مدة مماثلة لمدة الغائب، فذلك مؤشر تضرر الزوجة من حبس زوجها ونفاذ صبرها واليأس من عودة قريبة لزوجها فيستخكم الضرر إن بقيت إلى نهاية مدة حبسه والطلاق في هذه الحالة (طلاق بائن) حتى لا يتمكن الزوج من المراجعة إضرارا بالزوجة.

هل يجوز طلب الطلاق من زوجها الذي تزوج بأخرى؟

الجواب:

اشترط القانون في م ١١ مكرر ق ٢٥/٢٩ مضاف القانون ١٩٨٥/١٠٠ بشأن الأحوال الشخصية لقيام الحق في ذلك ٣ شروط هي:

١- ألا تكون الزوجة على علم مسبق بزواج أو رضيت بذلك.

٢- أن يكون طلب الزوجة خلال (سنة هجرية) من تاريخ علمها بتلك الزيجة.

٣- أن تثبت الزوجة أن هنالك ضرر ماديا أو أدبيا قد أصابها من واقعة الزواج بأخرى ويتعذر معه دolum العشرة بين أمثالها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها مع مراعاة أن، الضرر لا يقاس بالعاطفة وأن حب المرأة ألا تشاركها امرأة أخرى في عصمة رجل واحد ليس هو الضرر الذي تعنيه م ١١ من قانون الأحوال.

فإذا عجز للقاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه (طالفة بائلة).

ويثبت الضرر بشهادة رجلين غدلين أو رجل وامرأتين عدول.

ويحق للزوجة طلب الطلاق ولو كان محكوما بنشورها لزوجها علي طاعة الزوج، مما اضطره ذلك إلي الزواج بأخرى، فهذا النشوز لم يعده القانون مسقطا لحق المرأة في طلب الطلاق.

ولاختلاف دعوى الطلاق عن دعوى الطاعة ودعوى النشوز مما يؤدي إلي تمكين الزوجة المشاكسة من تلاييب الزوج بعصيانه والخروج علي طاعته وهجره وملاحقته بالقضايا، فإن هو قصد إضفاء الاستقرار والهدوء لحياته وتزوج بأخرى يسكن إليها كان لتلك الزوجة المشاكسة حق الطلاق عليه، وتحمل هو تبعات ذلك الطلاق من حقوق مالية مقررة لها.

وترى محكمة النقض أنه إذا كان السبب المنشئ لحق الزوجة في طلب الطلاق للزواج بأخرى وإنما الضرر الذي أصابها من ذلك الزواج والذي يقع عليها عبء إثباته.

وله حق إثباته بجميع الطرق ومنها القرينة المستمدة من الإخطار الذي يكون المأذون قد أرسله إليها يخبرها بواقعة زواج زوجها لآخرى عملاً بالمادة الخامسة ق ٢٩/٢٥ معدل بقانون ١٩٨٥/١٠٠ بإصدار قانون الأحوال مدعمة (بشهادة الشهود).

س - ما نوع طلاق الخلع؟ وما نوع الحكم بالخلع؟

الجواب:

طلاق الخلع (طلاق بائن بينونة صغرى) فلا يصح للزوج المطلق خلعاً مراجعة زوجته إلا بعدد و مهر جديدين، أما الحكم الصادر بالخلع فهو (حكم نهائي) غير قابل للطعن عليه بأي طريق.

س - هل التراخي في إتمام الزواج يجيز طلب التطليق؟

الجواب:

التراخي في إتمام الزواج يعد (هجراً) يجيز للمحكمة إيقاع التطليق دون اتخاذ إجراءات التحكيم (طعن ٥٨/٩٢ ق أحوال شخصية).

س - متى يحق للمطلقة الزواج قبل العدة؟

القاعدة:

إن كل مطلقة لا يجوز لها الزواج إلا بعد انقضاء فترة نعدة، ويستثنى من تلك القاعدة حالة المطلقة قبل الدخول أو الخلوة، فلا تنتظر انقضاء العدة.

أما حالة وفاة الزوج:

فيجب على الأرمال انتظار العدة سواء دخل بها أم لم يدخل
اختلي بها أم لم يختل. وعدة الأرملة هي أربعة أشهر وعشرة أيام.

هل يجوز للزوجة القاصر خلع زوجها إذا رغبت ؟

ج — نصت المادة الثانية من ق ٢٠٠٠/١ بإصدار قانون
الأحوال الشخصية الجديد أن سن الرشد في قانون الأحوال
الشخصية هو بلوغ ١٥ سنة ميلادية كاملة متمتعا بقواه العقلية

فإن خلعت القاصر زوجها في هذه السن (علما بأن سن
الزواج للمرأة في القانون السابق ١٦ سنة) بدون إذن (وليها) يقع
الخلع (صحيا)، إذا حدث وتنازلت لزوجها عن مؤخر الصداق أو
تنازلت عن حقوقها من نفقة متعه وعده، وكذا رد المهر إلى زوجها
فانه لا يجوز لوليها رفع دعوى البطلان استنادا إلى نص المادة
الثانية من ق ٢٠٠١/١ بإصدار قانون الأحوال الشخصية الجديد.

التطبيق للغيبة:

إعمالا نص م ٦ ق ١٩٢٩/٢٥ الخاص ببعض أحكام الأحوال
الشخصية يختلف في مجاله عن نطاق إعمال المادة ١٢ منه ذلك
أن هجر الزوج لزوجته، المعتبر من صور الأضرار الموجب
للتفريق وفقا لنص المادة السادسة — هو الذي يتمثل في غيبته عن
بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد لما إذا غاب عنها بإقامته في
بلد آخر غير بلدها، فإن لها أن تطلب التطليق إذا استمرت الغيبة
سنة فأكثر بدون عذر مقبول طبقا لنص المادة ١٢ ويسري في شأنه
عندئذ حكم المادة ١٣.

(طعن ٢٠٧/٧٣ ق لأحوال شخصية جلسة ٢٠٠٥/١٢/١٠)

التطليق للعفة:

— طلب الزوجة التطليق بسبب عفة للزوج. وجوب إهمال المحكمة للزوج مدة (سنة) لإمكان معايشة زوجته، بدء سريان مدة السنة، من يوم الخصومة إلا في حالات معينة (كالإحرام والمرض) فتبدأ حين زوال المانع، ولا يحسب في هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إذا كان مريضاً مرضاً لا يستطيع معه الوقاع، وأن مضت السنة وعادت الزوجة إلي القاضي مصره علي طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منه.

ولا يؤثر في ذلك عجز الزوج عن مباشرة زوجته مدة أكثر من سنة قبل رفع الدعوى.

(طعن ١٧٢/٤٧ ق أحوال شخصية جلسة ٢٠٠٦/٢/١١)

من أحكام النقص في التطليق: -

التطليق للغيبة:

— إعمال نص م ٦٦ ق ١٩٢٩/٢٥ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية يختلف في مجاله عن نطاق إعمال المادة ١٢ منه، ذلك أن هجر الزوج لزوجته المعتبر من صور الأضرار الموجب للتفريق وفقاً لنص المادة السادسة — هو الذي يتمثل في غيبته عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد.

أما إذا غاب عنها بإقامته في بلد آخر غير بلدها، فإن لها أن تطلب التطليق إذا استمرت الغيبة (سنة) فأكثر بدون عذر مقبول طبقاً لنص م ١٢ ويسري في شأنه غنثذ نص م ١٣ (طعن ٧٣/٦٠٧ ق أحوال شخصه جلسة ٢٠٠٥/١٢/١٠).

التطليق للعنة:

— طلب الزوجة التطليق بسبب عنة الزوج. وجوب إمهال المحكمة للزوج مدة (سنة) لإمكان معاشرة زوجته. بدء سريان السنة من يوم (الخصومة) ألا في حالات معينة (كالا حرام والمرض) فتبدأ حين زوال المانع، ولا يحسب في هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إذا كان مريضاً مرضاً لا يستطيع معه الوقاع فإن مضت السنة وعادت الزوجة إلي القاضي مصره علي طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منه. ولا يؤثر في ذلك عجز الزوج عن مباشرة زوجته مدة أكثر من سنة قبل رفع الدعوى.

(طعن ١٧٢/٧٤ ق لحوال شخصية جلسة ٢٠٠٦/٢/١١)

استحقاق المطلقة غيايباً نفقة متعة

فوق نفقة عدتها تقدر بنفقة سنتين

يراعى فيها حال المطلق يسراً وعسراً، وظروف الطلاق، وعدة الزوجية

(م ١٨ مكرورق ١٩٨٥/١٠٠ بتعديل قانون الأحوال الشخصية)

سبب فرض نفقة المتعة:

هو الطلاق من جانب الزوج بسبب من قبل الزوج وبدون رضا الزوجة، وللزوجة حق رفع دعوى نفقة متعة بدون انتظار لانقضاء فترة العدة فإن إقامتها فور إيقاع الطلاق الرجعي، لا تكون للدعوى قد رفعت قبل الأولن (طعن ٥٤/٢٦ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٨٥/١/٢٩).

شروط استحقاق نفقة المتعة:

١- إيقاع الطلاق رغماً عن الزوجة وبدون رضاها.

٢- وبدون صدور إساءة من قبلها.

ويجب توافر الشرطين مجتمعين لقيام الحق في نفقة المتعة وعند إثبات توافر الشرطين تقع علي عائق المطلقة فلا يجوز نفقة المتعة في الطلاق علي مال أو الطلاق مع الإبراء.

فالطلاق علي مال طلاق يتم برضاء الزوجة فلا تستحق به نفقة متعة لتخلف أحد شرطي استحقاقها وهو (انعدام الرضاء)

س - هل تستحق المطلقة بحكم محكمة نفقة متعة؟

الجواب:

نص م ١٨ مكرر أن يقع الطلاق من جانب الزوج وليس من قبل المحكمة فينتفي بذلك سبب الاستحقاق.

س- هل تستحق المطلقة التي تزوجت عرفيا نفقة متعة؟

الجواب:

إن هذه المطلقة لا تسمع دعواها وذلك لعدم ثبوت الزوجية بورقة رسمية بخلاف الحقوق التي لا تكون للزوجية سببا مباشرا لها فيجوز سماع الدعوى بها رغم كون عقد الزواج عرفيا ومثلها: دعوى النفقة التي يقيمها الابن علي أبيه من زواج عرفي، أو دعوى إثبات نسب الأب من الزواج العرفي.

المطلقة المطالبة بنفقة عدة خلال (سنة) من تاريخ الطلاق:

للمطلقة حق طلب نفقة عدة تقدر بـ ٣ شهور وتشمل كافة عناصر الزوجية من مآكل وملبس ومسكن بحسب حال الزوج المالية يسرا أو عسرا وقت الطلاق ويجب رفع دعوى النفقة قبل انقضاء اليوم الأخير من السنة التالية لوقوع الطلاق الواقع عليها من الزوج وألا قضي بعدم سماع الدعوى وسقط حقها في الحصول علي نفقة العدة.

أما إذا لم تعلم بوقوع الطلاق إلا بعد مدة من تاريخ وقوعه فتحسب المدة من تاريخ اتصال علمها الفعلي بالطلاق طبقا للمادة ٥ من قانون الأحوال، إذا رفعت الدعوى في الميعاد، تقضي المحكمة بنفقة عدة علي المطلق مدة (سنة هجرية).

تحسب من تاريخ الطلاق.

س - هل تبقى المطلقة مع أبنائها في المسكن المؤجر بعد الحضانة ؟

الجواب:

حضانة الأم تنتهي ببلوغ الولد ١٠ والبنت سن ١٢ وللقاضي إبقاء الولد حتى سن ١٥ والبنت حتى تتزوج.

وقد رفع ق ٢٠٠٥/٤ من الحضانة معدلا مادة ١/٢٠ ق ١٩٢٩/٢٥ من قانون الأحوال (ينتهي حق حضانة للنساء ببلوغ الصغير سن ١٥ يخيره القاضي بعدها بالبقاء في يد الحاضنة دون أجر حضانة حتى يبلغ الصغير سن الرشد ٢١ سنة وحتى تتزوج الصغيرة.

ولكن لا يكون للحاضنة حقوق الحضانة ومنها (أجر الحضانة) إذا تبين أن المصلحة تقتضي ذلك، فهذه المدة - (الزامية) يسقط بعدها حق الحاضنة في الاستقلال بمسكن الزوجية، ويعود بعدها الزوج المطلق حقه في الانتفاع بالمسكن ما دام له حق الاحتفاظ به قانونا.

أما الإذن ببقاء الصغير بعد السن القانونية فهو (تبرع) من الأم، ولا التزام على الأب تجاه الحاضنة (بأجر ومسكن) ويكون عليها أن تسكن الأولاد معها من مالهم أو من مال من تجب عليه نفقتهم (طعن ٥٦/٨٦ ق أحوال شخصية).

فإذا لم يكن مسكن الزوجية مؤجر ومملوك للمطلق، فالمطلق حق الاستقلال به بشرط أن يهيئ للحاضنة ومحضونها مسكنا مستقلا ومناسبا للمحضون ومستوفيا للأدوات والمرافق الشرعية، وخاليا من سكني الغير، وليس للحاضنة أي حقوق ذاتية على ذلك المسكن، فليس لها إسكان الغير فيه أو الزواج فيه، فإن فعلت فإن للمطلق (طلب استرداد المسكن).

الباب العشرون

التبني والإقرار بالبنوة

(م ١٦٦-١٦٩ ت د ث ٢٠٠١)

التبني لا يجوز توثيقه:

يخضع التبني والإقرار بالبنوة (لقانون جنسية المقر) علي مكاتب التوثيق وفروعها توثيق أي محرر يتعلق (بالتبني) حيث أن الاختصاص بها معقود للقضاء (م ١٦٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١) شروط الإقرار بالبنوة (م ١٦٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يجوز الإقرار بالبنوة - في الشريعة الإسلامية - طبقا للشروط الآتية:.

١- أن يولد للمقر (مثل) المقر له. بأن يكون المقر في سن تسمح له بأن يكون أبا للمقر له.

٢- أن يكون المقر له (مجهول النسب) وهو من لا يعلم له أب في البلد الذي هو فيه.

٣- ألا يرد في الإقرار ذكر (الزنا).

٤- أن يصديق المقر له إن كان (مميزا).

الرسمية شرط في الإقرار بالبنوة: (م ١٦٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يجب أن يكون الإقرار بالبنوة بإشهاد رسمي موثق.

شروط الإقرار بالأبوة والأمومة: (م ١٦٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

يجوز الإقرار بالأبوة والأمومة بالشروط الآتية:

١- أن يولد للمقر له مثل للمقر.

٢- ألا يرد في الإقرار ذكر الزنا.

٣- أن يكون المقر مجهول النسب.

٤- أن يصدقه الأب أو الأم.

ملاحظات بخصوص النسب:

١- النسب: حق للولد: وإن الولد للفراش الصحيح إذا ولد في زمن لا يقل عن ٦ شهور حتى تاريخ العقد ولا يزيد عن سنة من تاريخ الطلاق مع ثبوت إمكان الوطاء، ولا نسب لمن يولد بعد سنة من غيبة الزوج أو وفاته.

٢- يثبت بالزواج الصحيح والزواج الفاسد الذي لا يحضره شهود والنكاح الفاسد الناتج من نكاح امرأة تزوجت وهي في عدتها من طلاق بائن.

٣- النسب بالنسبة للزوج يثبت بالفراش والإقرار والبينة، وبالنسبة للمرأة يثبت بالولادة.

٤- ثبوت النسب قبل الولادة شرطه: أن يكون الحمل ظاهراً وأن يعترف به من الزوج.

٥- بما أنه حق للولد فليس للزوجين إبطاله وإن إقرارهما أو إقرار أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يحتج به قبل الولد ولا يسقط حقه في إثبات نسبه الذي يترتب عليه حقه في النفقة والرضا ع والحضانة والإرث.

٦- الزنا لا يثبت به نسب الولد الرجل حتى لو أقر الأخير به لأن الإقرار لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، ولا يثبت للمرأة إذا صادقت الرجل علي إقراره وشهد بالولادة من أشرف عليها.

٧- إنكار المقر بالنسب أو ورثته بعد الإقرار لا أثر له، لأن الإنكار لا يسمع بعد الإقرار.

٨ - دعوى ثبوت النسب بعد وفاة الأب لا يمكن رفعها استقلالا، وإنما يجب رفعها ضمن دعوى الحق في التركة.

٩- النسب كما يثبت (بالزواج الرسمي) يثبت كذلك بالزواج العرفي ولو كان غير مكتوب حيث يجوز للزوجة إثباته بكافة الطرف في هذه الحالة.

١٠- اللقيط الذي لفظه أبواه هربا من فضيحة الزنا أو خوفا من الفقر إذا أقر أحد الناس بأنه ابن له تثبت نسبه منه متى توافرت في الإقرار شرائطه، ويكون نسبه صحيحا وحقيقيا علي خلاف التبنّي الذي لا يعترف به الإسلام ولا تثبت به أبوة أو بنوة وفي تعليق لفضيلة مفتي جمهورية مصر العربية نشر له بجريدة الأهرام القاهرية في ١٩٩٩/٨/٢٠ أن ذلك صحيح قانونا وقضاء أما شرعا فلا يثبت النسب لأن المستحقين له قد استلحقوا ولدا لا ينتسب إليهما شرعا، ولم يولد لهما علي فراش الزوجية الصحيحة أو الفاسدة أو وطء بشبهة بشروطه الشرعية، وهو بذلك (تبنّي محرم شرعا) لا تثبت به أبوة أو بنوة، وإن جهل آبائهم بهؤلاء الأولاد يجعلهم أخوة في الدين ولا يحملون علي نسب ليس لهم شرعا لأن ذلك اختلاط في الأنساب وتغير في معاملها الأصلية التي أمر بها الله، يجب الالتزام بها شرعا.

ذلك أن إقرار المستلحقان للقيط أمام القضاء أو ولانته علي فراش الزنا وطلب إلحاق نسبة الشرعي لهما تجعله لا يجيبها إلي طلبها ولا يحكم بثبوت النسب لعدم توافر شروطه. فإذا حكم

القاضي بثبوت نسبة كان حكمه (غير صحيح شرعا) ويجب
(نقضه) لمخالفته لأحكام ونصوص الشريعة الإسلامية.

ونبه علي المخالفين و المستحقين للقيط مجهول النسب أنه
يكون قد ارتكب إثما كبيرا و ذنبا عظيما لا يغتفر عند الله لمخالفته
أمره ونهيه ولأنه يكون قد رد علي الله حكمه وهذا نوع من الكفر
أو الشرك نعوذ بالله منه.

ويجب التمسك بالشرع والدين في كل أمور الدين والدنيا معا
والله الموفق والهادي.

ومن أحكام النقض:-

— نفقة (الصغير) إذا كان ذا مال حاضر تقع في ماله، ولا
تجب علي أبيه (طعن ٤٢/٥٣٥ ق جلسة ١٢/٣١/١٩٧٥).

إقرار رسمي بصحة نسب (بنوة) (١) (٢)

أنه في يوم الموافق / /
بمكتب توثيق الساعة
أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور.
حضر كل من
أولاً: السيد / مصري ومسلم من
..... ومقيم
ثانياً: السيد / مصري ومسلم من
..... ومقيم

وطلب منا إثبات الأتي

أشهد الحاضرين علي أنفسهم بأنهما تزوجا ببعضهما بتاريخ / /
بموجب عقد زواج وأنهما قد رزقا
في فراش الزوجية الشرعية الصحيحة بالصغير (.....)
وقد قيد بدفتر مواليد صحة قسم (.....) بتاريخ / /
وثابت به أنه من مواليد يوم / / علي أنه مجهول الأبوين،
ويقر أن الصغير (ابنهما) من (صلبها) بإقرارهما وهذا الإقرار
بصحة نسب لوالده ووالدته

(١) إذا كان الصغير (مميز) يزيد منه علي ٧ سنوات يجب إخفاؤه طرف في الإقرار والتوقيع علي الإقرار منه.

(٢) يجوز صدور هذا الإقرار من طرف ولحد من أي الطرفين المذكورين - غير أنه لا يعتد به إلا في مواجهة المقر وحدة دون الطرف الآخر ويشترط في هذه الحالة:

أ - أن يكون الصغير مجهول بالتمسبة للمقر.
ب - ثبوت ذلك في شهادة ميلاد الصغير.

ولهما عليه ما الآباء والأمهات علي أبنائهم من (حقوق) وللصغير
عليهما ما لآباء والأمهات علي أبنائهم من (حقوق) وللصغير
عليهما ما لآباء والأمهات من (واجبات).

وبما ذكر تحرر هذا الإقرار بصحة نسب الصغير
..... لوالديه الحاضرين وبعد ثلاثه علي
الحاضرين بصوت مسموع وقع عليه الجميع معنا.

احكام النقص في النسب:

١- النسب ثبوته بالبينة والإقرار والفرش الصحيح و
القرائن، ودعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية وأن
إثباتها لا يخضع لما أورده المشرع في م ٤٤٩ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية من قيد علي دعوى سماع الزوجية إلا الإقرار بها
إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع علي دعوى سماع الزوجية إلا
الإقرار بها إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع علي دعوى النسب
التي مازالت باقية علي حكمها المقرر في الشرعية الإسلامية.

٢- النسب ثبوته بالفرش أو الإقرار أو البينة لقبول البينة
معينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد، كفاية دلالتها علي
توافر الزوجية والفرش بمعناه الشرعي، لعدم قبول إنكار نسب
الصغير باللعان، علة ذلك (طعن ٥٥/١١٧ ق أحوال شخصية
جلسة ١٩٨٧/٥/١١).

٣- الشهادة بالتسامع جائزة عند الحنفية في مواضع منها
النسب والزواج العرفي وشرطها أن يكون ما يشهد به الشاهد أمراً
متواتراً مشتهراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطئهم علي الكذب
ويقع في قلبه صدقها أو أن يخبره به رجلان عدلان أو رجل

وامرأتان عدول ولا تقبل الشهادة بالتسامع في التطليق للضرر
(طعن ٣٩/٢٢ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠).

٤- البينة في دعوى النسب هي شهادة رجلين أو رجل
وامرأتين. (طعن ٥٥/٤٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٨٨/١/٢٦).

٥- توجب قواعد الشريعة الإسلامية الاحتياط في الأنساب،
وتثبت النسب وتورث به في الزواج ولو فاسدا والوطء بشبهة.
(دعوى ١٩٣٩/١٧٨ شرعي مصري)

(طعن ٥٨/٨ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/١١/٢١).

٦- الفرائض طريق لإثبات النسب وسبب منسئ له أما البينة
والإقرار فهما كاشفان له ويظهر أن النسب كان ثابتا من وقت
الحمل بسبب الفرائض الصحيح أو بشبهته.

(طعن ٤٤/١١ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٢/٤).

٧- النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش والبينة يثبت
بالإقرار ويشترط لصحة الإقرار بالبنة أن يكون الولد مجهول
النسب لا يعرف له أب وأن يكون ممكنا ولادة هذا الولد لمثل المقر
وأن يصدق المقر في إقراره إن كان مميزا وصدر الإقرار
صحيحا مستوفيا شرائطه ينطوي على اعتراف ببنة الولد بنوة
حقيقية وهو بعد الإقرار به لا يحتمل ولا ينفك بحال. (طعن
٤٠/٤١ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/١/١٥).

٨- يشترط في صحة الإقرار بالنسب أن يكون الولد المقر
بنسبة المجهول النسب فلو كان معروف النسب قد تبناه غير أبيه
وهذا الأمر كان معروفا في الجاهلية واستمر في صدر الإسلام
حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم تبني زيد بن حارثة إلى أن نزل

قوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥] وعلى هذا لا يكون الولد المتبني ابناً للمتبني فلا يعطي الحقوق الواجبة للأبناء على الآباء أي لا يستحق شيئاً من النفقة وأجرة الرضاع والحضانة ولا يتورثان ولا تكون له ولاية عليه في النفس ولا في المال بهذا التبنّي. (دعوى ١٩٣٦/١٩٧ شرعي شبرا).

٩- نص الفقهاء على أنه إذا أقر شخص بنسب ولد يثبت نسبه منه وإن كان مجهول النسب ويولد مثله لمثله وصادق المقر له إذا كان مميزاً، وأن هذا الإقرار لا يصح الرجوع عنه فلا يبطل نسب الولد الثابت بهذا الإقرار بالرجوع عنه بعد ذلك. (دعوى ١٩٣٥/١٩٧ شرعي شبرا).

١٠- البيانات الواردة بشهادات الميلاد نظراً لأنها من إملاء صاحب القيد، فإنها لا تصلح (بمجردها) لثبوت النسب وإن كانت تعد (قرينة) لا يمتنع بحضها وإقامة الدليل على عكسها. (طعن ٤٤/٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤).

١١- يشترط لصحة الإقرار بالأبوة: أن يكون الولد المقر له مجهول النسب لعدم تصور ثبوته من اثنين في وقت واحد والقول على أنه يراعى في الحكم بجهالة النسب ومتى يعد الشخص مجهول النسب، هو معرفة الأب في البلدين معاً دفعا للخرج وتحوطاً في إثبات الأنساب. (طعن ٤٣/٢ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٣/١٠).

١٢- كل طلاق يقع (رجعياً) إلا المكمل لثلاث، والطلاق قبل الدخول، أو على مال، الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة يعتبر (طلاقاً باتناً). ثبوت أن الطاعنة أنت بالصغير

لأكثر من سنة من تاريخ هذا الطلاق. إدعاؤها بحصول زواج جديد بعد الطلاق المذكور، عدم ثبوت هذا الإدعاء، قضاء الحكم بثبوت نسب الصغير إلي الطاعن (قصور ومخالفة للقانون) (طعن ٣٢/٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠).

١٣- النسب يثبت بالفراش. الزنا لا يثبت نسباً. وجوب أن تكون ولادة الزوجة أو المطلقة لمدة لا تقل عن ٦ شهور من تاريخ الزواج علة ذلك زواج الزاني بمزنيته الحبلى منه. لا يثبت الولد منه إذا أتت به لأقل من ستة شهور لأنه لم يكن وليدة مدة حمل تام. (طعن ٣٦/٦٩ ق أحوال جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣).

١٤- ثبوت النسب بالفراش عند قيام الزوجية الصحيحة شرطه: عدم لزوم صدور قرار أو بيعة نفى الزواج نسب الولد. شرطه: أن يكون نفية وقت الولادة وأن يلاعن امرأته. علة ذلك: تمام اللعان مستوفياً شروطه أثره: التفريق بينهما ونفى الولد عن أبيه وإلحاقه بأمه - مخالفة ذلك خطأ. (طعن ٦٣/٤٧ ق أحوال جلسة ١٩٩٧/١/٢٧).

والأصل في النسب الاحتياط في ثبوته ما أمكن فهو يثبت مع الشك وينبني علي الاحتمالات النادرة التي يمكن تصورها بأي وجه حملاً لحمل المرأة علي الصلاح وإحياء الولد (٦٣/٤٧ ق أحوال شخصية ١٩٩٧/١/٢٧).

الباب الحادي والعشرون

إشهار الإسلام

المنشوران الفنيان (٦٠/٢، ٧٠/٥)

مواد تعليمات التوثيق لعام ٢٠٠١ (من ١٥٩ - ١٦٥)

إجراءات إشهاد إشهار الإسلام:

لشهر الإسلام أو الإقرار به — يقدم طلب من الطالب إلى مديرية الأمن التابع لها يذكر به الدين والمذهب المنتمي إليه لاتخاذ إجراءات الإشهاد:

١- يذكر بالطلب الدين والمذهب الذي ينتمي إليه — فلذا كان مباشر عمله في جهة غير موطنه الأصلي يقدم الطلب (المديرية الأمن) التي تتبعها هذه الجهة. ويستثنى من شرط الموطن الأصلي (حالة ما إذا كان الطالب للجهة التي يشترطها القانون) (خطرًا عليه).

٢- في حالة قبول الطلب يحدد (ميعاد) للطالب (للحضور إلى مقر المديرية)، ويخطر رئيس الدين أو المذهب التابع له الطالب (كتابيا) لإرسال (مندوب) واعظ النصيحة فإذا لم يحضر في الميعاد يحدد له ميعاد آخر إذا لم يحضر فيه يسار في إجراءات شهر الإسلام.

٣- تتدب مديرية الأمن (مندوب) من جهتها لحضور اجتماع (المندوب الديني للديانة) التابع لها الطالب الذي يقوم بأداء النصيحة، تكون مهمة مندوب مديرية الأمن للتحقق من هدوء

الاجتماع وصحة ما يجري فيه ويكون الاجتماع قاصر علي
المندوبين وطالب إشهار الإسلام.

٤- إذا قبل الطالب (النصيحة) من مندوب ديانتة (حفظ
الطلب) فإن لم يقبل أرسل للطلب لمكتب التوثيق المختص لتوثيق
إشهار الإسلام بعد استيفاء الشروط والمستندات المطلوبة.

٥- ألا يقل من الطالب عن ١٦ سنة ميلادية ولا يمنع
(الحجر لعته) من قبول الطلب ويتحقق من السن بموجب (مستند
رسمي مقبول) ويرفق معه (شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي منها)
ويؤشر بالإرفاق.

٦- إذا كان الطالب (مختل عقليا) يعمل (تقرير) ويعرض
علي محكمة الأحوال الشخصية المختصة للبت فيه.

٧- تمنع المواكب المصاحبة لإشهار الإسلام أو أي عمل من
شأنه الإخلال بالنظام أو إيلاام شعور الغير.

٨- ما سبق خاص بمواطني جمهورية مصر العربية
وبالنسبة للطلب المقدم من (أجنبي) يرفع الأمر لمصلحة الإدارة
العامة بوزارة الداخلية.

٩- اتفاق بين وزارة الداخلية والأزهر الشريف، علي قيام
لجنة الفتوى بالأزهر بإرسال أوراق طالب شهر الإسلام من
مواطني جمهورية مصر العربية الذين يتقدمون لها إلي مديرية
الأمن الواقع بدائرتها محل إقامة طالب شهر الإسلام لتتولي إتمام
الإجراءات وإخطار مكتب التوثيق، بعد إتباع الإجراءات السابقة
المشار إليها (م ١٥٩ ت. ث ٢٠٠١).

١٠- يجب أن يقوم بتوثيق الإشهاد (موثق مسلم) (م ١٦١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

١١- (لا رسم) علي (إشهاد إشهار الإسلام) الذي يصدر من شخص يقر بأنه تاب إلي الله وأتاب وأنه برئ من كل ما صدر منه مخالفا لدين الإسلام بأنه لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله. (م ١٦٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

١٢- يراعي الالتزام بالإجراءات السابقة طبقا لما جاء (بكتاب) مديرية الأمن وذكر رقمه وتاريخه ويرفق بأصل الإشهار ويجب أن ينص بالإشهاد بالإجراءات المنصوص عليها بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بالنسبة لتغيير الاسم (م ١٦٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

١٣- يرسل مكتب التوثيق كشف لوزارة العدل (إدارة المحاكم) بإشهادات الإسلام بمجرد صدورها ينكر فيها اسم المشاهد قبل الإسلام وبعده والديانة السابقة والمسكن وتاريخ ورقم توثيق الإشهاد ويبين بخانة الملاحظات ما إذا كان قد سبق تسليم الطالب صورته من الإشهاد من عدمه (م ١٦٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

١٤- في حالة طلب صورة ثانية من المشاهد لسبب ما يحصل الرسم ويرسل الطلب لإدارة المحاكم بوزارة العدل للإفادة بما يتبع علي أن يرفق به (صورة طبق الأصل) من بيانات الكشف المشار إليها بالبند السابق بعد تضمينه سبب طلب الصورة الثانية ومصير الصورة الأولى (م ١٦٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

مع مراعاة (مطابقة) البيانات الواردة بالطلب للبيانات الواردة بسجلات المكتب وإثبات واقعة المطابقة وصحة البيانات من العضو الفني والتوقيع بذلك على الطلب.

﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْأَمَلُ﴾

إشهاد بإشهار إسلام (١)

مكتب / توثيق إشهاد رقم سنة.
 في يوم من سنة ١٤ هجرية
 الموافق من سنة.
 بمكتب / فرع توثيق في تمام الساعة
 أمامنا نحن الموثق بالمكتب (أ)
 الفرع المذكور وبحضور:

- ١- السيد / المقسم
 الثابت الشخصية بموجب
 - ٢- السيد / المقسم
 الثابت الشخصية بموجب
- بصفتها شاهدين حائزين لكافة الصفات المطلوبة قانوناً.

(١) ملحوظة:

- ١- لا يحصل (رسم) علي هذا الإشهاد.
- ٢- لا يستلزم بالضرورة حضور شاهدين في حالة وجود بطاقة إثبات شخصية رسمية.
- ٣- في حالة تغيير الاسم يضاف بند ذلك مع تعهد المشهد بتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون ١٩٩٤/١٤٣ في شأن الأحوال المدنية.
- ٤- يشهر في الشكل الرسمي.
- ٥- يحرقه موثق مسلم.
- ٦- ألا يقل سن المشهر إسلامه عن ١٦ سنة.

حضر

السيد / الأتسة بن / بنت
..... بن من مواليد
..... جنس ديانت
..... ملته ومقيم
..... والثابت شخصيته بموجب

أشهد علي نفسه (أو نفسها) هو / وهي كامل الأهلية بأنه
اعتنق الدين الإسلامي الحنيف طائعاً مختاراً دون إكراه ونطق
بالشهادتين قاتلاً (أو قاتلة) " أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد
رسول الله " وإني برئ (أو بريئة) من كل دين يخالف دين الإسلام،
وأن اختار لنفسه اسم (.....).

وقد تحرر هذا الإشهاد بعد أن اتخذت الإجراءات الإدارية
المعتادة طبقاً لما جاء بكتاب مديرية أمن
برقم في / /
والمودع بملف المشهد.

وقد تعهد المشهد باتخاذ الإجراءات اللازمة بالنسبة لتغيير
الاسم.

وبما ذكر هذا الأشهاد وبعد تلاوته ومرفقاته علي الحاضرين
وقعوا عليه.

الموثق

الشاهدان

المشهد

أحكام النقض في إشهار الإسلام:

١- الراجح في مذهب الحنفية أن المسلم تبعا لإسلام أحد أبوية، ولا يلزمه تجديد إيمانه بعد بلوغه لوقوعه فرضا، باعتبار البقاء على أصل القطرة، وأن الدخول في المسيحية لا ينتج أثره بمجرد تقديم طلب وإنما بإتمام طقوس رسمية، وقبول الجهة الدينية لطلب الانضمام والقيد بالسجلات واعتبار ذلك الطالب عضوا بها.
(طعن ٤٠/٤٤ في أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/١/٢٩).

الباب الثاني والعشرون

الشركات^(١)

شركات قطاع الأعمال ق ١٩٩١/٢٠٣

ق ٩١/٢٠٣ يعمل به من ١٩٩٢/٧/١٩

قواعد عامة:

- ١- تأخذ (شكل شركات مساهمة) سواء القابضة أو التابعة (م) ق ١٩٩١/٢٠٣ بشركات قطاع الأعمال).
- ٢- (يطبق عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص من نصوص هذا القانون قانون (شركات المساهمة) رقم (١٩٨١/١٥٩) (م ٨٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٩٩١/٢٠٣).
- ٣- تحل الشركات القابضة محل (هيئات القطاع العام) الخاضعة لأحكام ق ١٩٨٣/٩٧ (المادة ٢ منه). وليس لشركات القطاع العام (تلك الخاضعة للقانون ١٩٧٨/٤٨).
- ٤- لا يسري نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٩٤٨/٤٨ علي العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام (المادة ٥ منه) ويسري عليها فيما لم يرد بشأنه نص من نصوص قانون

(١) يشترط في عقد الشركة أن يكون (مكتوباً) وإلا وقع باطلا طبقاً م ١/٥٠٧

مدني، م ٢٤١ ت. ث ٢٠٠١ وعناصر الشركة ثلاثة هي:

١- النية المشتركة وهو الذي يميزها عن عقد القرض.

٢- رأس المال.

٣- قصد الربح أو الخسارة ويجب لكي يعتبر العمل، حصة في رأس المال أن يكون قنياً، ويلاحظ أن (شرط الأسد) القاضي بحرمان أحد الشركاء من الأرباح أو إعطائه من الخسائر (باطل) يؤدي إلى إقفاء الشركة طبقاً م ٥٠٥ مدني.

شركات المساهمة رقم ١٥٩/١٩٨١ (مادة ٨٢ من اللائحة التنفيذية) ووثبت للشركة القابضة الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها (بالسجل التجاري) (م ١ منه) وتأخذ شكل شركة المساهمة وتعد من أشخاص القانون الخاص (المولد ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦ لسنة ٢٠٠١) ويصدر بتأسيسها قرار من الوزير المختص (م ٢٣٦ ت. ث ٢٠٠١).

٥- إدارة الشركة القابضة: يتولى إدارتها مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار هو (الجمعية العامة) بناء على اقتراح رئيسها لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد (م ٢٣٢ ت. ث ٢٠٠١).

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة:

يمثلها أمام (القضاء) وفي (صلااتها بالغير) ويختص بالآتي:

١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

٢- إدارة الشركة وتصريف شئونها.

٣- مباشرة الاختصاصات المقررة (لعضو مجلس الإدارة المنتدب) ويقوم بواجباته، وله حق تفويض أحد أعضاء مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته (م ٢٣٤ ت. ث ٢٠٠١).

عضو مجلس الإدارة المنتدب: (١)

يعين بقرار من مجلس إدارة الشركة القابضة ويختص بالآتي:

(١) تنص المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية على عدم جواز الجمع بين رئاسة مجلس إدارة أكثر من شركة قابضة أو عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس إدارة أكثر من شركتين منها وألا وقع ذلك (بطلان).

١- إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها. وذلك باستثناء ما يدخل في اختصاص الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

٢- يمثل الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير (م ٢٣٧ تعليمات شهر ٢٠٠١).

الشركة التابعة:

هي التي يكون لإحدى الشركات القابضة ٥١% من رأسمالها علي الأقل (م ١٦ ق ٢٠٣/١٩٩١) (م ٢٣٥ تعليمات شهر ٢٠٠١).

ما يشترط في (العقود) الصادرة من كل من الشركة القابضة والشركة التابعة:

بالنسبة للشركة القابضة:

يجب أن تكون جميع عقودها تحمل عقودها تحمل اسم الشركة وعنوانها مسبقا بعبارة شركة مساهمة قابضة مصرية (ش. م. ق. م) مع بيان مركزها الرئيسي ورأسمالها المصدر (م ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٣/١٩٩١).

بالنسبة للشركة التابعة:

يجب أن تكون جميع عقودها تحمل اسم الشركة وعنوانها مسبقا بعبارة شركة تابعة مساهمة مصرية (ش. ت. م. م) مع بيان اسم الشركة القابضة التي تتبعها الشركة ومركز الشركة الرئيسي (م ٥٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٣/١٩٩١).

المستندات المطلوبة في عقود تأسيس الشركة التابعة: م ٤٥ من
اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٢ م ١٩٩١:

١- العقد الابتدائي (إذا اشترك في تأسيس الشركة أكثر من
شخص طبيعي أو اعتباري).

٢- مشروع النظام الأساسي للشركة.

٣- شهادة من السجل التجاري تفيد عدم التباس الاسم
التجاري للشركة مع غيرها من الشركات.

٤- شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب في
جميع أسهم الشركة واستيفاء النسبة المطلوب سدادها من قيمة
الأسهم.

٥- إقرار موافقه علي التأسيس وقيمة مساهمة في رأسمال
الشركة من السلطة المختصة بالنسبة للأشخاص الاعتبارية
المشتركة في التأسيس.

٦- نموذج الإقرار مستوفي بالنسبة للمؤسسين من الأشخاص
الطبيعيين.

وهذه المستندات (هي نفس) المستندات المطلوبة في تأسيس
الشركة القابضة (باستثناء) المستند السادس (م ٤ من اللائحة
التنفيذية في ٢٠٣/١٩٩١).

انقضاء شركات قطاع الأعمال بنوعيتها: (م ٢٩ ق ٢٠٣/٩١)

بأحد الأسباب الآتية:

١- حل الشركة.

٢- انتهاء المدة المحددة في نظام الشركة.

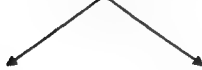
٣- انتهاء الغرض الذي قامت من أجله.

٤- الاندماج أو التقسيم.

وتعد الشركة المنقضية في حالة (تصفية) وتطبق عليها أحكام

قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩/١٩٨١ (والمواد من ١٣٧ - ١٥٤).

كروكي القطاع العام



شركات وبنوك

(ق ١٩٧٨/٤٨)

هيئات

(ق ١٩٨٣/٩٧)

حل محلها شركات قطاع

الأعمال (شركات قابضة وشركات تابعة لها)

(بالقانون ١٩٩١/٢٠٣)

س - هل يعد اشتراك محام مع زميله في العمل (شركة) ؟

ج: لا يكون (شركة) فكل منهما شخصيته واستقلاله، بعكس الشركة التي تكون لها شخصيتها المنفردة المستقلة فيتم التعامل والتعاقد (باسمها ولحسابها) وبناء عليه يجوز إعمال قاعدة الربط الحكمي طبقاً م ٣ ق ١٩٩٥/٦٤٢ بالقياس والتطابق في كافة الظروف والصور وألا عد ذلك مخالفاً للقانون (طعن رقم ٣٣/١٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣١).

العضو المنتدب في الشركات القابضة: (منشور في ١٩٩٢/٢٥):

نظراً لاختلاف تأسيس كل من شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة وطريقة التعيين بها، عنها بالنسبة للشركة المساهمة الخاضعة لقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ والمملوكة لأفراد ملكية كاملة، يراعي عند إثبات الصفة لمن يمثل شركات قطاع الأعمال (القابضة والتابعة) تقديم المستندات الآتية:

بالنسبة للشركات القابضة:

١- عدد الوقائع المنشور به قرار تعيين رئيس مجلس الإدارة.

٢- السجل التجاري أو مستخرج رسمي منه.

بالنسبة للشركات التابعة:

— تقديم أي من المستندات السابقة أو التصديق على إقرار من العضو المنتدب للشركة على المستند بأن كافة بياناته صحيحة وتحت مسؤوليته.

التكليف القانوني للعضو المنتدب في شركات قطاع الأعمال:

هو (وكيل بأجر) يمثل الجهات المساهمة في الشركة، وتنتهي وکالته (بعزله) بقرار من الجمعية العمومية الممثلة لهذه الشركات ويلاحظ أن عمله يتعلق بإدارة الشركة وتمثيلها أمام القضاء والغير والتوقيع على العقود (م ٣٣ ق ٢٠٣/١٩٩١) وله كافة السلطات لتحقيق أغراض الشركة (م ٢٣٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

أموال الشركة القابضة والشركات التابعة لها طبقاً م ٥٢ ق ٢٠٣/١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تعتبر في حكم (الأموال العامة) كما يعد القائمون على إدارتها والعاملون فيها في حكم (الموظفين العموميين).

شركات القطاع العام (ق ١٩٧٨/٤٨)

قواعد عامة:

- ١- تؤسس بقرار وزاري (م ٤١٣ تعليمات شهر ٢٠٠١).
- ٢- يشهر عقد تأسيسها (بالسجل التجاري) (م ٤١٣ تعليمات شهر ٢٠٠١).
- ٣- يمثل رئيس مجلس إدارة الشركة أمام (القضاء) وفي صلاحتها بالغير (م ٤١٤ تعليمات شهر ٢٠٠١).
- ٤- إذا انقضت الشركة لا يحتج بالانقضاء قبل الغير إلا من تاريخ شهره بالسجل التجاري (م ٤١٥ تعليمات شهر ٢٠٠١).
- ٥- تحتفظ الشركة المنقضية - خلال مدة التصفية (بالشخصية الاعتبارية) بالقدر اللازم لأعمال التصفية (م ٤١٦ تعليمات شهر ٢٠٠١).
- ٦- تعد شركات القطاع العام من أشخاص (القانون الخاص) وتضع (الرسم النسبي) (المنشورات الفنية أرقام ١٩٨٤/١١، ١٩٨٧/٤، ١٩٨٩/٧).

هيئات القطاع العام

قواعد عامة:

١- تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية - ويكون لها الشخصية الاعتبارية وتعد من (أشخاص القانون العام) (م ٤١٠ ت. ت. ٢٠٠١) كما (تعفى من الرسوم النسيبية) ويعد القرار الصادر بإنشائها:

أ - اسمها ومركزها الرئيسي.

ب - غرض إنشائها.

ج - الوزير المشرف عليها.

د - مجموعة الشركات التي تشرف عليها.

٢- مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المدبرة لشئونها وله اتخاذ كافة قرارات مباشرة اختصاصات الهيئة وتحقيق أغراضها ويمثلها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء (م ٤١١ ت. ت. ٢٠٠١).

٣- أحوالها (ملكية خاصة)، وتعد الهيئة (جهة حكومية) بخصوص ضريبة الدمغة (م ٢١٢ ت. ت. ٢٠٠١). وبما أن أموالها (ملكية خاصة) فيحظر التصرف فيها، والجزاء علي المخالفة (البطلان المطلق) لأن ذلك من (النظام العام)، كما لا يجوز للأفراد تملك عقاراتها بالتقادم الطويل المكسب للملكية.

الشركات التجارية

وتنقسم قسمان:

١- أشخاص.

٢- أموال.

أولاً: شركات الأشخاص:

وهي على ثلاث أنواع:

١- شركة التضامن:

هي التي تعقد بين اثنين أو أكثر بغرض التجارة ويكون جميع أطرافها متضامنين

(م ٢٣٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١) ولا يوجد بها شركاء موصين ويكون عنوان الشركة باسم أحد الشركاء المتضامنين وجميعهم بالخفي من الراشد ٢١ سنة والإدارة والتوقيع لأي منهم وفي الغالب لصاحب الرأسمال الأكبر، والمسئولية عن ديونها تكون في جميع أمواله وليس في حصته (كالشريك في شركة التوصية البسيطة).

٢- شركة التوصية البسيطة:

هي التي تتكون من شركاء بعضهم متضامنين والآخر موصين بمال وليس له حق الإدارة وتكون عنوانها اسم الشريك المتضامن فيها ويكفي في الشريك الموصي أهلية وجوب والإدارة التوقيع للشريك المتضامن ولا يجوز للشريك الموصي ولو بتوكيل (م ٢٤٥ تعليمات شهر ٢٠٠١) ولا يسأل الموصي فيها عن ديون

الشركة إلا في حدود حصته فيها. ويكون عقد كل من الشركتين التضامن والتوصية (مكتوبا) (م ٢٤١ ت. ت. ٢٠٠١) ^(١).

٢- شركة المحاصة ^(٢):

(م ٥٩ قانون تجاري) هي شركة ليس لها رأس مال أو مركز أو عنوان، وهي شركة مستترة تقوم بين شخصين أو أكثر وليس لها شخصية معنوية ولا يشترط لاتخاذها (الكتابة) ولا تخضع لإجراءات القيد بالسجل التجاري والشهرة والإعلان والدعاوى التي ترفع على المسؤولين بها، ولا تسقط إلا بالتقادم الطويل ١٥ سنة. ، ولا يعقب انقضاءها (تصفية)، لأن التصفية تفترض وجود شخص معنوي له ذمة مالية مستقلة وإنما يقتصر الأمر على إجراء (حساب ختامي) بين الشركاء، ويلاحظ أن معاملتها مع الغير تكون باسم شريك واحد وغرضها (مادي) ومن عقد فيها مع الغير يكون مسئولا عنه وحده (م ٦١ ق تجاري) ويجوز إثباتها بكافة الطرق بما فيها البينة وكذلك بإبراز الدفاتر والخطابات، ويجسب بالنسبة للشركة الأولى والثانية أن يكون عقدها (مكتوبا) طبقا لنص المادة (١/٥٠٧ مدني، ٢٤١ تعليمات توثيق ٢٠٠١) ويجوز أن يكون رسميا أو عرفيا مصدق عليه أو ثابت للتاريخ.

(١) يلاحظ حال اشتراك (الأجنبي) ما يلي: ألا يقل رأس المال عن عشرون ألف جنيه والمصري ٥١ % من رأس المال على الأقل، والأجنبي لا يزيد عن ٤٩ % من رأس المال، الإدارة والتوقيع المصري منفردا أو المصري والأجنبي مجتمعين والنشاط (يتمتع حال اشتراك الأجنبي بالشركة الاستيراد والتوكيلات التجارية).

(٢) انظر موسوعة الشركات د. محمد كامل ملش طبعة ١٩٨١ (مطبعة قاصد خير بالقاهرة ص ٥٨٥).

شروط إشراك الأجنبي في شركات للأشخاص:

- ١- أن يكون أحد الشركاء المتضامنين علي الأقل مصريًا.
- ٢- أن تكون حصة المصريين في رأس مال الشركة علي الأقل ٥١%.
- ٣- أن تكون الإدارة والتوقيع لشريك مصري متضامن (م ٢٤٢ ت. ت. ٢٠٠١).

ثانيًا: شركات الأموال:

وهي علي ثلاث أنواع:

(ق ١٥٩/١٩٨١) (مذاع بالمشور الفني ٤/١٩٨٣، ٤/١٩٩٨).

١- شركة المساهمة:

هي شركة ينقسم رأسمالها لأسهم متساوية القيمة، ومسئولية كل مساهم قاصرة علي (لداء قيمة السهم التي اكتتب فيها)، ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما لكتتب فيها، ويكون للشركة اسم تجاري يشق من (غرض إنشاؤها) وليس من اسم شركائها ولا يقل عدد أفرادها عن ٣ أشخاص (م ٧ ق ١٥٩/٨١)، ومحتها لا تزيد عن (خمسون عامًا)، ويكون لها (مراقب حسابات)، وتدار بوكلاء لأجل معلوم سواء من الشركاء أو غيرهم وبأجرة أو بغيرهم ويجوز عزلهم (م ٣٤ ق تجاري). ورأسمالها لا يقل حده الأدنى عن (نصف مليون جنيه) للشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام (ولا يقل قيمة ما تطرحه من أسهم للاكتتاب عن ربع مليون جنيه) للشركات التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام، فإذا كانت تتعامل في الأوراق المالية فيشترط ألا يقل رأسمالها للمصدر عن (٥ مليون جنيه).

٢- شركة التوصية بالأسهم:

هي التي تتكون من شخصين علي الأقل ومدتها لا تقل عن (سنة) قابلة للتجديد وهي عبارة عن شريك متضامن + مساهم أو أكثر بأسهم متساوية القيمة، ويسأل الشريك المتضامن عن ديون الشركة في جميع أمواله بعكس الشريك المساهم فيكون في حدود ما اكتتب من أسهم وعنوان الشركة مشتق من اسم الشريك المتضامن والحد الأدنى لرأسمالها ربع مليون جنيه.

٣- الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي التي لا يقل عددها عن ٢ ولا يزيد عدد أفرادها عن خمسون ومدتها لا تزيد عن ٢٥ سنة ورأسمالها حده الأدنى خمسون ألف جنيه، وعنوانها يكون مشتق إما من غرضها أو اسم أحد الشركاء مقرون بعبارة (شركة ذات مسؤولية محدودة). ومسئولية كل شريك تكون (في حدود حصته فيها).

ويجب في عقد شركة الأموال (الكتابة) وإلا كان باطلا بطلان (نسبي) طبقا (م ٢١/٥٠٧ مدني).

ففي ١٩٨٦/٢١:

يجب إفراغ عقد الشركة الابتدائي أو نظامها الأساسي أو عقد التأسيس في ورقة مكتوبة رسمية أو عرقية مصدق عليها أمام موثق الشهر العقاري طبقا لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩/١٩٨١، وبعد موافقة اللجنة المختصة وفقا م ١٨ من ذلك القانون وذلك لإمكان قيدها (بالسجل التجاري) لكي تكتسب الشخصية المعنوية وتبدأ مباشرة عملها، ويجب علي موثق الشهر العقاري قبول التوثيق أو التصديق علي توقيع — العقد الابتدائي أو النظام

الأساسي إذا دخل في تكوين رأسمال الشركة الخاضعة لقانون ١٥٩/١٩٨١ (حصص عينية) علي أن يتم اتخاذ إجراءات نقل ملكيتها بعد إشهار عقد الشركة ونظامها بالسجل التجاري (فني ٩٨/٤ م ٢٢١ ت.ث ٢٠٠١).

فني ١٩٨٩/٦:

عدم جواز توثيق أو التصديق علي تعديل عقود الشركات الخاضعة لأحكام قانون ١٥٩/١٩٨١ ولاحتة التنفيذية أو نظامها الأساسي أو زيادة رأسمالها قبل للتأكد من (موافقة اللجنة المختصة بمصلحة الشركة) واعتماده منها وختمه بخاتم شعار الدولة الخاص بها، وموافقة الجمعية العامة غير العادية، وبالنسبة لعقود الانماج بين الشركات يلزم إلي جانب موافقة اللجنة المختصة (موافقة الوزير المختص) بشئون الاستثمار (م ٢٢٢ ت.ث ٢٠٠١ معلة بمنشور فني ٢٠٠٥/٦).

وبالنسبة للشركات المنقشة اعتبارات من ١٩/١/١٩٩٨ وهو تاريخ سريان ق ٣/١٩٩٨ بإصدار الاستثمار والمتضمنة نشر عقود تأسيسها ونظامها الأساسي بصحيفة الشركات، يراعي تقديم (صحيفة الاستثمار) مبين بها رقم وتاريخ قيدها بالسجل التجاري (م ٢٢٢/٤ ت.ث ٢٠٠١) (فني ٩٨/٤، فني ٢٠٠٥/٦).

فني ١٩٩٢/٧:

(السجل التجاري) كاف لإثبات الصفة والسلطة، ولا داعي لاستلزام تقديم عقد شركة مصدق عليه، حيث أن السجل التجاري لا يتم استخراجه إلا بعدم تقديم عقد شركة مصدق عليه ويرفق بمكتب السجل التجاري.

فني ١٩٨١/٢:

(الوقف علي المنقول في الشركات التجارية) يجوز وقف حصص وأسهم الشركات التجارية بشرط أن تكون أموالها مستقلة استقلال جازئ شرعاً أو إيداع المبلغ بإحدى المصارف لاستغلاله شرعاً، وتقديم شهادة بالإيداع قبل توثيقها وبناء عليه، يقبل توثيق إسهادات الوقف علي التغييرات بوقف النقود أو بوقف حصص وأسهم في الشركات التجارية إعمالاً لنص م ٨ ق ٤٨/١٩٤٦.

رسم التصديق علي عقد تأسيس شركات الأموال وتعديلها:

(م ٢١ ق ١٥٩/١٩٨١) (منشور مالي ١/١٩٩٣).

٢٥% من رأسمالها — بحد أقصى (ألف جنيه).

فني ١٩٩٨/٤: الإعفاء من الرسوم والضرائب:

يلزم إما تقديم (صحيفة الشركات) موضح بها رقم وتاريخ قيدها بالسجل التجاري، أو تقديم شهادة من السجل التجاري المختص موضح بها رقم وتاريخ قيدها بالسجل وعدم وجود اعتراض من مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد علي قيام الشركة بعد مرور ١٥ يوم من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.

شركات الأموال:

(معفاة من ضريبة التصرفات العقارية ٢,٥%) سواء الخاضعة لقانون ١٩٨١/١٥٩، أو الخاضعة لقانون ١٩٧٤/٤٣ باستثمار المال العربي والأجنبي (المنشوران الماليان ١٩٨٥/٢، ١٩٨٧/١).

الرسوم على عقد تأسيس شركات الأموال وتعديلها:

١/٤ % بحد أقصى ألف جنيه ولو تضمنت بيانات علي سبيل الإخبار والإيضاح تحددها سلفاً، كمثال: دفع حصص المساهمين (القصر) من مال الولي الطبيعي (تبرعاً) هنا لا يحصل عنها رسم نسبي تبرع لأن وثيقة عقد الشركة لا تعد أداة للتقرير بالتبرع وتوثيقه. (م ٢١ ق ١٥٩/١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة (مذاع بالمنشور المالي ١٩٩٦/٢).

عقد الشركة من أعمال التصرفات والتوكيل الصادر بناء عليه:

منشور مالي ١٩٩٦/٢:

الرسوم علي عقود تأسيس شركات الأموال وتعديلها ٢٥ % بحد أقصى ألف جنيه، ولا يستحق عنها رسوم إضافية حتى ولو تضمنت بيانات علي سبيل الإخبار والإيضاح بحدوثها سلفاً كمثال دفع حصص المساهمين للقصر من مال الولي الطبيعي تبرعاً، هنا لا يحصل عنها (نسبي تبرع) لأن (وثيقة عقد الشركة) لا تعد (أداة) للتقرير بالتبرع وتوثيقه طبقاً م ٢١ ق ١٥٩/١٩٨١ الخاص بشركات الأموال التجارية (مساهمة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم).

وعقد الشركة من أعمال (التصرفات) لأنه (مشروع مالي) قد ينشأ عنه ربح أو خسارة (م ٥٠٥ منفي) ويلزم في التوكيل الصادر من الموكل بإنشاء الشركة وتأسيسها والتوقيع علي عقدها الأساسي (النص الصريح علي نللك) وألا حق للموثق الامتناع عن توثيقه.

س - متى يبطل عرض الشركة ؟

ج/ في حالتين:

١- النص علي عدم مساهمة الشريك في الأرباح والخسائر (م ١/٥١٥ منفي).

٢- إعفاء الشريك من المسؤولية (م ٥٢٣ منفي).

س - كيفية توزيع الحصص بين الشركاء عند عدم الاتفاق علي توزيع الحصص وتوزيع الخسائر إذا خلال العقد من النص علي ذلك:

يكون توزيع الحصص (بالتساوي) ويكون وارد علي ملكية المال وليس مجرد الانتفاع به طبقا لنص م (٥٠٨ منفي) ما لم يوجد اتفاق علي غير ذلك.

وبالنسبة لتوزيع الأرباح والخسائر إذا خلا العقد من بيان ذلك يكون بالنسبة حصة كل شريك في رأس المال (قسمة غرماء) (م ٥١٤ منفي).

س - تمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها: (م ٦٢ تعليمات شهر ٢٠٠١):

ج: يمثل الشركة (نائب مفوض عنها) طبقا لسند إنشائها الذي يجب الرجوع إليه، وبالنسبة لتصرفات الشركة للمساهمة التي تكون الرسمية ركنها فيها كالرهن الرسمي يكفي لإثبات صفة ممثل الشركة بصورة من محضر مجلس الإدارة بتفويضهم بذلك موقعا عليه من رئيس مجلس الإدارة (بمطابقتها للأصل) مع تصديق علي توقيعه - وبعد ذلك بمثابة "توكيل رسمي" يجيز للعضو المنتدب التوقيع علي العقد الرسمي (م ٦٢ ق شهر ٢٠٠١).

التزامات الشريك:

- ١- الامتناع عن ممارسة أي لنشاط منافس لنشاط الشركة (م ١/٥٢١ مدني).
- ٢- بذل عناية في تدبير مصالح الشركة من ذات العناية المطلوبة في تدبير مصلحة الخاصة، فإذا تولي الإدارة بأجر فيلزم ببذل عناية الرجل المعتاد (م ٢/٥٢١ مدني).

مستندات توثيق أن التصديق علي توقيعات

عقد تأسيس شركة المساهمة

(م ٢٢٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

- ١- أهلية المتعاقدين وصفاتهم.
- ٢- موافقة اللجنة المختصة علي التأمين مختوم بخاتم شعار الدولة الخاص بها.
- ٣- موافقة الوزير المختص بالنسبة لشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام.
- ٤- صورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية.
- ٥- مجلس الإدارة لا يقل عن ٣ أعضاء ولا يزيد عن ٧.
- ٦- إقرار المؤسسين بأن رأسمال الشركة كاف لتحقيق غرضها.
- ٧- شهادة من أحد البنوك المعتمدة بأن المؤسسين اكتبوا في جميع أسهم الشركة وأدوا الربع علي الأقل من القيمة الاسمية للأسهم المقضية التي اكتب فيها كل منهم، وأنهم وضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة ويبقي محبوبا لحين تمام قيد الشركة في السجل التجاري والشهر عنها. م ٦ من اللائحة التنفيذية ق ٨١/١٥٩ و م ١٠ ق ٧٣ من اللائحة التنفيذية.
- ٨- في حالة وجود (حصص عينية) يقدم قرار رئيس المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها مركز الشركة بتعيين الخبراء

اللازمين لتقدير هذه الحصص تقديرا صحيحا وأنه قد تم الوفاء بها كاملا.

س- من يقوم بتصفية الشركة في حالة (حلها) ؟

الجواب:

١- (المصف القضائي)، وفي حالة عدم الاتفاق علي تعيين مصفي فتقوم (المحكمة) بذلك.

٢- (السنديك) (وكيل الدائنين) بناء علي (حكم شهر الإفلاس).

٣- (قلم كتاب المحكمة) في حالة (الحكم بإيقاع البيع).

أحكام عامة في الشركات:

١- أن يكون للشركة بمجرد تكوينها (شخصية اعتبارية)، ولا يحتج علي الغير بهذه الشخصية إلا بعد النشر (م ١/٥٠٦ مدني). ما لم يمثل ذلك الغير بهذه الشخصية إلا بعد النشر (م ١/٥٠٦ مدني) وبالنسبة لشركات العصال لا تبدأ عملها إلا من تاريخ قيدها بالسجل التجاري (م ٢٢٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- إذا لم ينص في عقد الشركة علي الإدارة اعتبر كل شريك مفوض من الآخرين في الإدارة (م ٥٠٢ مدني) (م ٢٠١٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- بالنسبة لشركات الأموال عند التوثيق أو التصديق علي التوقيع عقودها أو تعديلها يطالب بتقديم موافقة اللجنة المختصة وختم شعار الدولة في الأحوال الآتية:

أ - عند التوثيق أو التصديق علي عقود (التعديل) أو زيادة أو خفض (رأس المال).

ب - العقود التي تضمن (تغيير شكل) الشركة.

ج - عقود تأسيسها بين الشركات ويلزم بالإضافة إلي (موافقة اللجنة بها) (موافقة الوزير المختص).

د - عقود تعديل أنظمتها وعقود تأسيسها طبقا ق ١٩٨١/١٥٩ (م) ٢٢ تعليمات توثيق (٢٠٠١).

٤ - جميع شركات المساهمة المؤسسة بمصر يجب أن تكون (مصرية) وأن يكون مركزها الأصلي بمصر (م ٤١ ق التجارة).

٥ - إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو خسائرها، كان عقد الشركة باطلا (م ١/٥١٥ مدني) (م ٢٠٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١) ويكون باطلا أيضا كل اتفاق يعني الشريك من المسؤولية عن ديون الشركة (م ١/٥٢٣ مدني) (م ٢٠٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٦ - إذا تعدد الشركاء المنتدبون لإدارة دون أن يعين اختصاص كل منهم ودون أن ينص علي عدم جواز انفراد أي منهم بالإدارة، كان لكل منهم أن يقوم منفردا بأي عمل من أعمال الإدارة (م ١/٥١٧ مدني) (م ٢١٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٧ - الشركاء غير المديرين ممنوعين من الإدارة (٥١٩ مدني) (م ٢١١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٨ - إذا لم يوجد نص خاص علي طريقة الإدارة اعتبر كل شريك مفوضا من الآخرين في إدارة الشركة، وكان له أن يباشر

أعمال الشركة نون الرجوع إلى غيره من الشركاء (م ٥٢٠ مدني)
(م ٢١٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

انقضاء وانتهاء الشركة:

١- انقضاء الميعاد المعين لها أو بانتهاء العمل الذي قامت
من أجله (م ٢١٣ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (م ٥٢٦/ مدني) أو
هلاك جميع أموالها أو جزء كبير منه

(م ٢/٥٢٧ مدني) فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل
ثم استمر الشركاء يقدمون بعمل عن نوع الأعمال التي تألقت لها
الشركة امتد العقد سنة بسنة بالشروط ذاتها.

٢- بموت أحد الشركاء أو بالحجز عليه أو بإعساره أو إفلاسه
(م ١/٥٢٨ مدني). فإذا اتفق علي استمرارها بالرغم من (موت
أحد الشركاء أو إفلاسه) فإنها تستمر بين باقي الشركاء ولا يكون
لورثة ذلك الشريك إلا نصيبه في أموال الشركة (م ٢/٥٢٨ مدني)
(م ٢١٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- انسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة علي أن
يعلن الشريك المنسحب إرادته لباقي الشركاء قبل حصوله و إلا عد
أنه صادر عن غش أو في وقت غير لائق (م ١/٥٢٩ مدني)
وتنتهي كذلك بالإجماع علي حلها (م ٢/٥٢٩ مدني) (م ٢١٥
تعليمات توثيق ٢٠٠١).

قرار وزير العدل رقم ٧٥/١٥٠٢

٣٦٨ شهر عقاري

بإنشاء مكتب توثيق خاص بنشاط المستثمرين في مصر^(١)

مادة ١:

ينشأ مكتب التوثيق بمقر الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة بشارع علي رقم ٨ القاهرة، يختص بتوثيق عقود الشركات أو التصديق علي توقيعات أصحاب الشأن فيها والمحركات المتعلقة بها، والتي تنشأ في الأغراض المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٧٤/٤٣ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، كما يختص بالتأشير علي الدفاتر التجارية الخاص بهذه الشركات ويقتصر اختصاص هذا الفرع علي ما يقدم إليه من محركات تتعلق بهذا الفرع من التعامل.

مادة ٢:

يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٥/١١/١٩٧٥.

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٤.

قرار وزير العدل رقم ١٩٩٥/٢٩٢

بإنشاء فرع التوثيق (بمصلحة الشركات) المختصة بأعمال التوثيق
الخاصة لأحكام القانون ١٩٨١/١٥٩^(١)

مادة ١:

ينشأ فرع التوثيق يسمى (فرع توثيق الشركات) ويكون مقره
مصلحة الشركات بمدينة الجيزة، ويتبع مكتب الشهر العقاري،
للتوثيق الجيزة ويقدم بأعمال التوثيق الخاصة بالشركات الخاضعة
لأحكام القانون رقم ١٩٨١/١٥٩.

مادة ٢:

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
١٩٩٥/٣/١.

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٥.

أوجه الخلاف بين الشركة التجارية (أموال - أشخاص) والشركة المدنية

الشركة المدنية	الشركة التجارية
١- نشوء نزاع: عند نشوء نزاع بشأنها يكون من اختصاص (المحاكم المدنية).	١- نشوء نزاع: عند نشوء نزاع بشأنها يكون من اختصاص (المحاكم التجارية).
٢- وفاة أحد الشركاء: لا يؤدي إلى انقضاءها إلا إذا كان شريكا متضامنا.	٢- تقضي بموت أحد الشركاء فيها
٣- التمتع بالشخصية المعنوية: ممارسة النشاط لا يتم إلا بشرطان: أ - القيد بالسجل التجاري. ب - النشر.	٣- تتمتع بالشخصية المعنوية: لمجرد إبرام العقد دون توقف ذلك على القيد (بالسجل التجاري) والنشر ويحتج على أطرافها والغير بمجرد إبرام العقد.
٤- مسئولين عن ديون الشركة: تختلف بحسب ما إذا كان الشريك متضامنا فيسأل عن التضامن في جميع أمواله أما (الموصي) فيسأل عن الديون في حدود حصته في الشركة.	٤- مسئولين عن ديون الشركة: بنسبة حصة كل شريك في رأس المال.

٥- غرضها: (التجاري) ومثلها الشراء بقصد البيع وأعمال البنوك وأعمال مقولات المباني.	٥- غرضها: (مدني) ومثلها زراعة الأرض واستغلال المحاجر أو شركات أصحاب المهن الحرة كالمحاميين والفنانين.
٦- إذا توقفت عن الدفع يشهر إفلاسها.	٦- إذا توقفت عن الدفع لا يشهر إفلاسها.
(١) مثلها: (المساهمة) - ذات المسئولية المحدودة، التوصية بالأسهم.	(١) مثلها: (التضامن - التوصية البسيطة - المحاصة)
(٢) الاعتبار: فيها مالي	(٢) الاعتبار: فيها شخصي.
(٣) الإدارة: للشريك المساهم متى أوفي بقيمة أسهمه الاسمية له حق الإدارة.	(٣) الشريك الموصي ليس له حق الإدارة.
(٤) التنازل عن صفة الشريك فيها: الشريك لا يجوز له التنازل عن حصته إلا بقبول وشروط معينة.	(٤) يجوز للشريك المساهم التنازل عن حصته.
(٥) الإفلاس: إفلاس الشريك بالأسهم لا يترتب عليه إفلاس الشركة.	(٥) تنتهي الشركة بإفلاس الشريك أو إعساره أو الحجز أو الإجماع علي حلها أو بانتهاء

<p>المدة المحددة للشركة أو بانتهاء العمل الذي قامت من أجله أو بالانسحاب ويشترط في الانسحاب أن يكون بإعلان من الشريك المنسحب وفي وقت لائق وأن تكون المدة غير معينة.</p>	
--	--

أوجه الخلاف بين شركة التضامن

وشركة التوصية البسيطة

شركة التوصية البسيطة	شركة التضامن
١- بين الشركاء بعضهم متضامنين تكون لأحدهم حق الإدارة واتخاذ عنوانها من اسمه، واللبعض الآخر موصين وليس لهم هذان الحقان.	١- تكوينها: بين الشركاء جميعهم متضامنين (م ٣٨ م ت. ث ٢٠٠١).
٢- يكون باسم أحد الشركاء المتضامنين في الشركة ولا يجوز اتخاذ اسم الشريك الموصي عنوانا لها (م ٢٩٣ ت. ث ٢٠٠١) (م ٢٦ ق تجاري).	٢- عنوان الشركة: يكون باسم أحد الشركاء المتضامنين (م ٢١ ق تجاري).
٣- يكفي في الشريك الموصي (أهلية للوجوب) الصبي المميز من سن ٧: ٢١ سنة.	٣- الأهلية: يجب في الشريك المتضامنين أهلية أداء كاملة لبلوغ سن الرشد (٢١ سنة) عاقلا رشيدا.
٤- لا يجوز للشريك الموصي الإدارة والتوقيع ولو بتوكيل (م ٢٤٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١) (م ٢٨ ق التجارة).	٤- الإدارة والتوقيع: تكون لأحد الشركاء المتضامنين.

<p>٥- الشريك الموصي تكون مسئوليته عن ديون الشركة في (حدود حصته فيها فقط) وليس في جميع أمواله.</p>	<p>٥- المسئولية عن ديون الشركة: (الشريك المتضامن بمال عن ديون الشركة في جميع أمواله) وليس في حصته فقط وهم متضامون لجميع تعهداتها ولو كان التوقيع من أحدهم بشرط أن يكون التوقيع بعنوان الشركة (م ٢٢ ق تجاري).</p>
<p>٦- الشريك الموصي لا يشهر إفلاسه تبعاً لشهر إفلاس الشركة لعدم اكتسابه صفة للتاجر فهو لا يزال العمل للتجاري أو يحترفه فهو يقدم حصته في رأس المال دون مشاركة فعلية في الإدارة، فلا يلزم بديون الشركة في أمواله الخاصة، وأن شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها فإن الحكم الصادر ضدها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولو لم يكن مختصاً (م ٧٠٣ ق ١/٢٠٠٠ تجاري) (طعن ٤٦/٤٧١ ق جلسة ١٩٩٨/٢/٩).</p>	<p>٦- الإفلاس: الحكم بإشهار إفلاس الشركة يستتبع حتماً إشهار إفلاس الشريك المتضامن لأنه مسئول عن ديون الشركة في أمواله الخاصة.</p>

ملاحظات:

- ١- يكون عقد شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة (بالكتابة) (م ٤٦ ق التجارة) طبقاً (م ١/٥٠٧ مدني) (م ٢٦٦ تعليمات توثيق ٩٣) ويجوز أن يكون رسمياً أو غير رسمي.
- ٢- يجوز للأجنبي أن يكون شريكاً في شركة من شركات الأشخاص بشروط:
 - أ - أن يكون أحد الشركاء المتضامنين علي الأقل مصرياً.
 - ب - أن يكون للشركاء المتضامنين المصريين حق الإدارة والتوقيع.
 - ج - أن تكون حصة الشركاء المصريين ٥١% علي الأقل من رأس مال الشركة (م ٢٢٧ تعليمات توثيق ٩٣).

شركات الاستثمار

شركات الاستثمار

(ق/٨/١٩٩٧) بضمانات وحوافز الاستثمار^(١)

(فني/٨/١٩٩٧، ٥/١٩٩٨، ١٥/٢٠٠٠)

١- تعد من شركات (القطاع الخاص). (م/٢١٢ تعليمات توثيق ٩٣) ولا تسوى عليه قوانين (القطاع العام)

٢- تراجع عقودها وتعتمد بمعرفة (الهيئة العامة للاستثمار) وترقم جميع الصفحات وتختتم من هيئة الاستثمار وكذا عند التعديل. (فني/٥/٩٨).

٣- رسم التصديق علي عقودها هو ٢٥% من قيمة رأس مال المدفوع بحد أقصى خمسمائة جنيه (أو ما يعادلته بالنقد الأجنبي) سواء أتم التصديق بمصر أو لدى السلطات المصرية بالخارج (م/٢٢٧/٣.ت.ث.٢٠٠١) وكذا عقود التعديل (فني/٥/١٩٩٨)

٤- يتم توثيق أو تصديق علي عقود شركات الاستثمار (بمكتب توثيق نشاط المستثمرين) المنشأة بقرار وزير العدل رقم ١٩٧٥/٥٠٢ مقره (مبنى هيئة الاستثمار ٨ شارع عدل القاهرة) وهو جهة الاختصاص الوحيدة فيمتنع علي غيره من مكاتب التوثيق إجراء مثل هذا النوع من التوثيق (منشور فني/١٠/١٩٨٠).

كما يختص هذا المكتب بالتأشير على الدفاتر الخاصة بهذه الشركات

(١) منشور بالجريدة الرسمية عدد ١٥ مكر ١١/٥/١٩٩٧ ومذاع بالمشور الفني/٨/١٩٩٧.

٥- معفاة من (الرسم النسبية وضريبة التصرفات العقارية) وكذا (الفوائد) المستحقة علي القروض الخارجية ولو اتخذت شكل (ودائع) طبقا م ٢٠ ق ١٩٩٧/٨ للخاص بضمانات وحوافز الاستثمار فتوى مجلس الدولة رقم ٣٤٠/٢/٣٧/١٦٥، وقد أعفي المشرع جميع المشروعات الاستثمارية وجميع العقود المرتبطة بها بما فيها عقد القرض وعقد الرهن وشراء العقارات من رسوم الدمغة ورسم التوثيق والشهر ابتداء من تمام تنفيذ المشرع ثم مرور (سنة) علي تشغيله.

٦- إذا زاولت الشركة أو المنشأة أنشطتها في أكثر من مجال من المجالات المحددة بمادة ١ من اللائحة التنفيذية تحسب مدة الإعفاء الضريبي بكل نشاط أو مجال علي حدة من السنة المالية التالية لتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال (منشور في ٢٠٠٠/١٥) (م ٢١ من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٧/٨ بضمانات وجواز الاستثمار).

٧- للشركات الخاضعة لأحكامه حق تملك أراضي والعقارات المبينة اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيه أو التصرف فيها أي كانت جنسية الشركاء أو محال إقامتهم أو نسبة مشاركتهم بشرط تقديم شهادة من هيئة الاستثمار بتحديد مجال النشاط وتاريخ بدء الانتفاع أو مزاولة النشاط اعتبارا من ١٩٩٧/٥/١٢ تاريخ تطبيق قانون الاستثمار أو تقديم عدد الوقائع المصرية أو صحيفة استثمار المنشور بها عقد التأسيس أو صورة حديثة من السجل التجاري للشركات المنشئة قبل العمل بقانون ١٩٩٧/٨ ولا يشترط لذلك تقديم موافقة أو هيئة استثمارية (في ١٩٩٨/٥).

منشور في ١٩٩٦/٣٢:

صدر قرار السيد /رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٦/٤٩٥^(١)
باستبدال المادتين ٤٩،٤٢ من اللائحة التنفيذية (لقانون الاستثمار) بالآتي:
مادة ٤٢:

يرفق بمشروع عقد الشركة (إقرار مستقل) من كل الشركاء
(المتضامنين) بها بعدم شغل أي منهم لوظيفة في الدولة أو وحدات
الحكم المحلي أو القطاع العام.
مادة ٤٩:

يجوز أن يكون مسمى رأس مال الشركة محدد (بالنقد
الأجنبي) بالنسبة لمشروعات الاستثمار الداخلي متى كان (رأس
المال مسددا بالكامل) بالنقد الأجنبي أو يضمن حقوقا معنوية أو
أصولا عليه وتم سداد الجزء النقدي منه (بنقد أجنبي).
لا تخضع الشركات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة
لأحكام القانون ١٩٧٣/٧٣. ١٩٨١/١٥٩
تصفية الشركة:

سلطة مصفى الشركة في البيع والشراء

يجوز (لمصفى الشركة) اتخاذ كافة السلطات لتصفية الشركة
بما فيها البيع والشراء، إما بالمزاد أو بالممارسة طبقا (م
٢/٥٣٥ مدنى) ، ما لم يقيد محضر اجتماع للجمعية العمومية
للشركة هذه السلطات.

(ويراجع العقد المصنوع رقم ١٩٩٨/٢٥٤١ اسكندرية)

(١) منشور بالوقوع المصرية العدد ٥٤ بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧.

فني ٢٠٠٦/١٢

مستندات تأسيس شركة السمسرة للأوراق المالية وترخيص مزاولة النشاط:-

م د ملحق ١: مرفق بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
لسوق المال رقم ٢٠٠٦/٤٩ نشر بالوقائع المصرية عدد ١٠٦ تباع
بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥ ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ
نشره بالوقائع المصرية، بعد (موافقة) لجنة التأسيس، واعتماده من
رئيس هيئة سوق المال بראعي:

١- التصديق على العقد الابتدائي، النظام الأساسي للشركة أمام
نقابة المحامين والشهر العقاري، والغرفة التجارية والقيد بالمسجل
التجاري ويجب لذلك مراعاة (تقديم موافقة لجنة التأسيس) بعد
اعتمادها من الهيئة العامة لسوق المال عند القيام بالتصديق على
التوقيعات في العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركات السمسرة
في الأوراق المالية.

تيسيرات للمستثمرين

تعقد (لجنة الشركات) (يومياً) بدلا من أسبوعية، لبحث طلبات إنشاء الشركات والموافقة علي المشروع.
مستندات التأسيس للشركات:

١- شهادة بنكية.

٢- شهادة من السجل التجاري بعدم التباس الاسم.

٣- عقد تأسيس الشركة ونظامها.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

يُداع قيمة مساهمته في رأس مال الشركة، ومداه بالجنيه المصري، ثم السماح بتعدد ممثل الشخص الاعتباري في (مجلس الإدارة)، وإجازة تحول (شركات الأشخاص) إلى (شركات الأموال)، وقد تم عمل (نماذج لعقود الشركة) تتضمن (فراغات) تملأ بمعرفة (المستثمر). وتم إدخال الحاسب الآلي والفاكس لتيسير إنجاز الخدمة المطلوبة للمستثمر.

سلطة مدير الشركة ومسئوليته تجاه الشركة:

من بنود عقد الشركة (تحديد نطاق سلطة المدير) فإن لم ينص في عقد الشركة علي ذلك فإن المدير القيام بكل أعمال الإدارة والتصرفات التي تدخل في غرض الشركة.
وليس الشركاء التدخل في إدارة الشركة أو الاعتراض علي أعمال المدير إذا كانت ضمن حدود سلطته (م ٥١٦ مدني).

ولكن من حق الشركاء الرقابة والإشراف علي أعمال المدير من خلال الإطلاع بأنفسهم علي دفاتر الشركة ومستنداتها ولا يجوز الاتفاق علي سلبهم هذا الحق. (م ٥١٩ منق).

ويجوز أن تحدد سلطات المدير بقيود (كحرماته من مباشرة تصرفات معينة كالرهن، أو من مباشرة صفقات إذا تجاوزت مبلغا معيناً) وفي هذه الحالة يتمتع علي المدير تجاوز هذه القيود فلا يجوز له مباشرتها إلا (بإذن خاص من الشركاء)، كما لا يجوز له التبرع من أموال الشركة إلا في حدود ما جرى به العرف، كما لا يجوز له منافسة الشركة بتجارة مماثلة.

كما لا يجوز له التعاقد مع نفسه باسم الشركة دون ترخيص من الشركاء لتعارض المصالح، والمدير في علاقته بالشركة تكييفه أنه (وكيل بأجر) فعليه التزام ببذل غاية الرجل المعتاد فيسأل في مواجهة الشركة أو إغفال القيام بقيد عقاري وتعد مسؤوليته هنا (عقدية) كما يسأل عن الأخطاء التي يرتكبها في مواجهة الشركة أو الشركاء عن الضرر الناجم عن أخطاؤه ولو كانت يسيرة كمنافسة الشركة أو إغفال القيام بقيد عقاري وتعد مسؤوليته هنا (عقدية) كما يسأل عن الأخطاء التي يرتكبها في مواجهة دائتي الشركة وتعد مسؤوليته هنا (تقصيرية)، ويسأل جنائيا عن جريمة (جنحة خيانة أمانة) طبقا م ٣٤١ عقوبات إذا اختلس أموال الشركة، وإذا تعدد المدبرون كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن عن أخطاؤهم المشتركة وليس (للمدير) إنابة غيره في إدارة الشركة وألا كان مسئولا عن عمل النائب وكان الاثنان متضامنين في المسؤولية (طبقا م ٧٠٨ منق).

انصراف أثر الطعن من احد الشركاء المتضامنين إلى بقية الشركاء:

الأصل: انه إذا تعددت أطراف الخصومة فلا يفيد من الطعن في الحكم إلا (من رفعه) ولا يحتج به إلا على من رفع عليه.

ولكن استثناء حرصاً على تجنب صدور أحكام متعارضة في مراكز قانونية واحدة بما تتأذى منه العدالة اعتبر الطعن من الشريك عن نصيبه في أرباح الشركة ولو كانت (شركة تضامن) اعتراضاً أو طعناً على أرباح الشركة يستفيد منه بقية الشركاء الذين لم يعترضوا أو يطعنوا، وقد قضت محكمة النقض بأن (الفقرة الخامسة من م ١٥٧ ق ١٥٧/١٩٨١ معدل بقانون ٩٣/١٨٧ إذا نصت على انه ويستفيد للشريك الذي لم يعترض أو يطعن من اعتراض أو طعن شريكه) يدل على أن المشرع استثنى من قاعدة نسبية أثر الطعن وهي طعن الشريك في ربط للضريبة فأتاح لغيره من الشركاء الذين لم يطعنوا أن يفيدوا من طعن شريكهم.

ولما كان نص المادة سالفة الذكر قد جاء في الباب السابع الخاص بالطعون الضريبية وكان لفظ طعن قد ورد في عبارة عامة ولم يقدّم دليل على تخصيصه بالطعن أمام لجان الطعن أو أمام المحاكم ولا يغير من ذلك ورود هذا النص في الفصل الأول من الباب السابع عنوان لجان الطعن وعدم ورود مثيل له في الفصل الثاني الخاص بالطعن في قرار اللجنة لأن عمومية النص أغنت عن الحاجة إلى إعادة ترديد حكمه كما أن عنوان القانون ليس في قوة نصه الصريح ومما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص.

الأثار القانونية للشركة الفعلية:

الشركة الفعلية:

هي الشركة التي باشرت نشاطها في الواقع وتعاملت مع الغير حتى قضى (ببطلانها) (لتخلف أحد أركانها) (كعدم الشهر).

وقد استقر الرأي علي انه إذا حكم (ببطلان الشركة) (العدم للشهر) فإن هذا البطلان (لا يبرى بأثر رجعى علي الماضي) ولا يترتب عليه اعتبار الشركة كأن لم تكن، وإنما يقتصر علي (المستقبل) فقط بحيث تعتبر الشركة (صحيحة) في الفترة بين قيامها والحكم ببطلانها حماية للأوضاع الظاهرة واستقراراً للمركز القانونية يؤيد ذلك نص (م ٥٠٧ مدني) الذي يقضى ببطلان عقد الشركة إذا لم يكن (مكتوباً) وأن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء (قبل الغير) ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا (من وقت أن يطلب الشريك الحكم ببطلان)، ومتى حكم بالبطلان وجب علي القاضي أن يأمر (بتصفية الشركة وتوزيع الأرباح والخسائر علي الشركاء طبقاً لأحكام العقد).

أثار الشركة الفعلية القانونية:

يترتب علي وجود الشركة الفعلية عدة أثار قانونية هي:

١- يجوز إثبات تلك الشركة بكافة طرق الإثبات ومنها البينة والقرائن.

٢- تعتبر الشركة بمجرد تكوينها (شخصاً معنوياً) وعلي ذلك يجوز إفلاس الشركة الفعلية متى توقفت عن دفع ديونها التجارية.

كما تحل الشركة وتصفى متى قضت (ببطلانها). وفي هذه الحالة تتم التصفية طبقاً للقواعد التي ينص عليها عقد الشركة رغم الحكم ببطلانها. لأن الفرض في تلك الحالة أن البطلان يولجه شخص الشركة، أما عقدها فهو صحيح ولم ينشأ البطلان بسبب فيه.

٣- تعتبر جميع حقوق الشركة والتزامها (قائمة وصحيحة) في الفترة مابين إنشاءها وتاريخ الحكم ببطلانها سواء فيما بين الشركاء أو بالنسبة إلي الغير.

٤- تخضع (الشركة الفعلية) لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، كما يخضع الشركاء فيها لهذه الضريبة أيضاً.

أحكام النقض في عقد الشركة:

١- (نية الاشتراك) من أركان عقد الشركة الجوهرية ويستشف غرض الشركة هو (تحقيق الربح) وقسمته بين الشركاء في نشاط ذي تبعة، وأن يشارك في الربح والخسارة معاً، عكس المال الشائع الذي يشترك في تملكه عدد من الأشخاص وليس لهم (نية المشاركة) في نشاط ذي تبعة، وهذه (النية) هي الفيصل بين الشركة والقرض (الطعنان ٢٢٤٨، ٢٣٥٨/٥٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٧).

وأنه يشترط لقيام الشركة: توافر نية المشاركة في نشاط ذي تبعة ومشاركة كل شريك في هذه التبعة ربحاً أو خسارة طعن ٦٧/٣٤ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٦).

٢- مفاد نص المادة ٥٠٦ مدني أن الشركة تعتبر (شخص معنوي) بمجرد تكوينها دون حاجة (للنشر عنها) الذي

هو شرط لنفاذ العقد في مواجهة الغير، هذا بالنسبة للشركة المدنية، وبالنسبة (للشركة التجارية) فقد تطلب المشرع شهر عقودها باستثناء (شركة المحاصة) وذلك لعدم تمتعها (بالشخصية المعنوية) (طعن ٥٥/٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٧).

٣- ولا يترتب علي إجراء الشهر والنشر (بطلان عقد شركة التضامن) فيما بين الشركاء إلا إذا طلب أحدهم ذلك وحكم به، ويكون العقد صحيحا في الفترة السابقة علي الحكم بالبطلان باعتبارها شركة فعلية (طعن مدني ٤١/٩٨ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩).

٤- بيع أحد الشركاء المتضامنين حصته لشريك آخر - وجوب إشهاره باعتباره (تعديلا لعقد الشركة) عدم جواز تمسك البائع بعدم الشهر للتحلل من التزامه قبل المشتري (طعن ٤١/٢٩٨ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢).

٥- (اندماج) شركة في أخرى يترتب عليه اعتبار الشركة الدامجة (خلفا عاما) للشركة المندمجة وتحل محلها حلولا قانونيا في حقوقها والتزامها (طعن ٥٥/٤٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩).

٦- الحكم بشهر إفلاس شركة التوصية البسيطة يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامنين فيها (طعن ٤٥/٤٧١ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٩).

٧- انتهاء الشركة لا يمنع من اعتبارها (قائمة حكما) لا حقيقة إلي حين انتهاء التصفية (طعن ٢١/٣٤٦٣ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٤).

٨- الاتفاق علي (امتداد) الشركة (بعد انتهاء مدتها بالعقد) يعد في حقيقته (إنشاء لشركة جديدة ولو نص في العقد الجديد علي أن الغرض هو الاستثمار في الشركة (المسابقة) (طعن مدني ٢٢/١٩٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٥).

٩- عقد الشركة تعريفه - زوال مقر الشركة وانتقالها لمباشرة نشاطها في عين أخرى لا يؤدي إلي (انقضائها) - علة ذلك: انتهاء التلازم بين قيام الشركة ومباشرة نشاطها في عين معينة (م ٥٨ تجاري) (طعن ٥٤/٥٦٦ ق جلسة ٢٧/١/١٩٨٨).

١٠- شركة المحاصة:

١ - إذا عقد شريك في شركة المحاصة عقد مع الغير كان مسؤولاً عنه دون باقي الشركاء لاستئثار للشركة (طعن مدني جلسة ٢١/٣/١٩٦٨).

ب - إذا كان شركة المحاصة شركة مستترة فلا عنوان لها ولا وجود لها أمام الغير فإن العمل الذي يقوم به أحد الشركاء فيها يكون باسمه ويسأل عنها وحده قبل من تعامل معه (طعن مدني جلسة ٣١/١/١٩٥٢).

ج - انتهاء شركة المحاصة - وهي شركة ليس لها شخصية معنوية مستقلة فإن قسمتها لا يستوجب تصفيتنا لأن الحصص التي يقدمها كل شريك ملكا له وليست ملكا للشركة (طعن مدني جلسة ٣١/١/١٩٥٢).

١١ - عناصر الشركة: هي (نية الاشتراك ورأس المال وقصد الربح والخسارة) أيا كانت حصة الشريك (طعن مدني جلسة ١٨/١٢/١٩٥٢).

١٢- إن شركة التضامن ليست من العقود الشكلية للقول ببطالتها إذا لم يحرر عقدها (بالكتابة)، وإنما هي من التعهدات التي يجوز إثباتها (بالكتابة)، لأن م ٤٦ ق التجارة تطلببت الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التعهد عن عشرة جنيهات، ولما كان (مبدأ الثبوت بالكتابة) يقوم في التعهدات المدنية مقام الإثبات بالكتابة إذا كملته الشهود والقرائن، فكذا الحال في شركة التضامن باعتبارها شركة تجارية والقاعدة في المسائل التجارية جواز الإثبات (بغير الكتابة) (طعن مدني جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧).

١٣- الشريك المتضامن علاقته بالشركة ليست (علاقة عمل) ما يأخذه مقابل عمله (حصة من الربح) وليست أجرا (طعن ٤٨/١٥ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٦).

١٤- الشريك الموصي في شركة التوصية (ليست تاجرا) اشتراكه في تكوين الشركة أو إنقاصه نصيبه في أرباحها أو نتائج تصفيتها عدم اعتباره (عملا تجاريا). (طعن ٤٩/٢٥٤ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣).

١٥- تكوين شركة التضامن. أثره اكتسابها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها، مؤدي ذلك توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانه ينصرف أثره إلى الشركة ويكفي لترتيب الالتزام في نمتها (طعن ٥٣/٨٩٩ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦).

الكتابة كشرط لانعقاد عقد الشركة:

١- لما كان القانون المدني القائم قد أوجب في م ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة (مكتوبا) وإلا كان (باطلا) وأصبح بذلك عقد الشركة (عقدا شكليا)، فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق علي إثباته بغير هذا الطريق. (طعن

٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧ (طعن ٦٧/٥٠٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٦).

وجوب إثبات شركة التضامن (بالكتابة) عدم جواز إثبات شركة التضامن بين طرفيها (بغير الكتابة). اشتراط القانون المدني الحالي (الكتابة) لانعقاد الشركة يقتضي بالضرورة للإثبات في العلاقة إلا (بالكتابة)، للغير إثبات قيامها بكافة الطرق (م ٢/٥٠٧ مدني) (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧).

شرط المساهمة في الأرباح والخسائر:

وجود شرط في العقد بإعفاء الشريك من المساهمة في الأرباح والخسائر موداه (بطلان) هذا العقد (بطلانا مطلقا) وللقاضي الحكم به من تلقاء نفسه وللخصوم أصحاب المصلحة حق التمسك به (طعن ٦٣/١٩٠٢ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

الاندماج من الشركات بطريق الضم:

اندماج الشركات بطريق الضم. أثره: انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وانفراط ذمتها المالية، وانتهاء سلطة من كان ينوب عنها - تحل الشركة للدمجة محل الشركة المندمجة بما له من حقوق وما عليها من التزامات وتخلفها خلافة عامة (طعن ٦٧/٢٧١٧ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٨) (طعن تجاري ٥٥/٢١٩٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٧).

انقضاء الشركة:

١- انقضاء الشركة لأثره: تصفيتها - استمرار شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية لانتهااء سلطة مديرها - تولى (المصفي)

أعمال التصفية (المادتان ٥٣٣، ٥٣٤ مدني) (طعن ٦٩/٣٥٣٢ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٥) (طعن ٥٤/٥٨٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٤).

٢- تصفية الشركة قيد الأمر بتعيين المصفي أثره: منع الدائنين العاديين من اتخاذ إجراءات علي أعيان التركة حتى تتم التصفية. لا يحول تعيين المصفي دون اختصاص الدائن له من الورثة (م ٨٨٥ مدني) وإن المصفي نقب عن الورثة (نيابة قانونية) له حق تمثيل الورثة أمام القضاء وفحص وسداد ديون التركة التي يتولى إدارتها نيابة عنهم (طعن ٤٤/٣٦٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٣).

٣- شركة التضامن - تخلفها عن شهر انقضائها قبل انقضاء مدتها المعينة بالعقد بمعرفة مديرها المعين، أو أي شريك متضامن أثره: مسؤوليتها قبل الغير عن التزاماتها طالما كان توقيع مديرها أو من يمكنها علي العقد (بعنوانها) (م ٥٨ تجاري). (طعن ٥٣/٨٩٩ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩).

٤- انقضاء (شركات الأشخاص) (بموت أحد الشركاء) جواز الاتفاق بين الشركاء أنفسهم، قبل وفاة ذلك الشريك علي استمرار الشركة رغم وفاة أحد الشركاء مع ورثته ولو كانوا قصر. (طعن ٣٣/٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٩) (طعن ٣٣/٥٩ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣).

٥- ولا يحل الورثة محل مورثهم إلا باتفاق الشركاء علي أنه في حالة موت أحدهم تستمر الشركة مع ورثته (طعن تجاري ٥٣/١٩٣٧ ق جلسة ١٩٩١/٣/١١).

٦- وفاة أحد الشركاء المتضامنين في شركة التضامن، استمرار باقي الشركاء منها دون موافقة ورثة المتوفى ودون أن

يكون متفقاً في عقد الشركة علي استمرارها بعد الوفاة مؤداه:
للورثة طلب وضع أموال الشركة تحت (الحراسة القضائية) حتى
يبت في أمر تعيين (مصف) لها متي توافرت المبررات الموجبة
للحراسة (طعن ٥٨/١٠٥٣ ق جلسة ٥/٢٨/١٩٩٠).

حل الشركة:

اللجوء إلى القضاء — بطلب حل الشركة — حق للشريك
المضروب من جراء فعل للشركاء الآخرين — تعلق هذا الحق
(بالنظام العام)، فلا يجوز اتفاق الشركاء علي مخالفة ذلك (م ٥٣٠
مدني). (طعن ٦١/٢١٣٨ ق جلسة ٥/٣/١٩٩٩).

شركة الأشخاص:

لها شخصية معنوية مستقلة عن ذمة شركاؤها:

شركات الأشخاص لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء
— أثره: انفصال ذمتها المالية — عن ذمتهم — وتعتبر أموالها
ضماناً عاماً لدائتيها وحدهم، الحجز علي مال مملوك للشركة وفاء
لدين شخصي مستحق علي أحد للشركاء قبل تصفية الشركة (غير
جائز). (طعن تجاري ٥٧/٢٨٨١ ق جلسة ٦/١٠/١٩٩١).

مؤدى ذلك توقيع مديرها لو من يمثله بعنوانها ينصرف أثره
إلي الشركة ويكفي لترتيب الالتزام في ذمتها (طعن ٥٦٣/٨٨٩ ق
جلسة ١٢/٢٦/١٩٩٨).

عضو مجلس الإدارة المنتخب المختار في مجلس إدارة
الشركة التابعة — التي تتخذ تصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام
القضاء.

أثره: له اختصاصات هذا المجلس إدارة الشركة لتصرف أمورها اليومية. منها للتعاقد مع المحامين وذوي المكاتب الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى المبينة بمادة ٣ ق ٤٧/ ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية (٦٥/٤٤٨٥٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٩٦).

شركة المحاصة — عدم تمتعها بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال (م ٥٩ ق التجارة) مؤداه: عدم ورود التصفية عليها وانتهائها بإتمام المحاسبة بين الشركاء، بقاء الشريك مالكا للحصة التي يقدمها — يستردّها عند انتهاء الشركة (طعن ٥٩/٣٥٢ ق جلسة ١/٤/١٩٩٦).

للتصرف محل عقد المعاوضة، الذي يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة شركة المساهمة (طرقا فيه). وجوب إجازته من الجمعية العامة للشركة مقدما. شرطه: أن يكون من العقود النسي تعرض علي مجلس الإدارة (لإقرارها) مخالفة هذا الإجراء أثره: (بطلان العقد) (م ٩٩ ق ١٥٩/١٩٨١) (طعن ٧١/١٧٩ ق جلسة ٢٧/١/٢٠٠٢).

حق المشروعات الاستثمارية في تملك العقارات ولو كانت أجنبية بشروط: المشروعات الاستثمارية الخاضعة للقانون ٨٩/٢٣٠. جواز تملكها للعقارات والأراضي اللازمة لإقامتها والتوسع فيها أيا كانت جنسية مالكيها استثناء من أحكام القانون ١٩٦٥/١٥، ١٩٨٨/٥٦، شرطه: موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار. مؤداه. بطلان التصرف الناقل للملكية قبل صدور تلك الموافقة لتعلقه بالنظام العام أثره: لكل ذي مصلحة التمسك به وعلي المحكمة انقضاء به من تلقاء نفسها (طعن ٦٦/٦٨٣٩ ق جلسة ١٦/٥/١٩٩٨).

وفاة أحد الشركاء وأثره: -

خلو عقد من شرط يقتضي باستمرارها رغم وفاة أحد الشركاء. أثره. اعتبارها منحلة قانونا. استمرار الشركاء في أعمال الشركة مع الورثة. اعتبار الشركة في دور التصفية. عدم القيام بالتصفية. أثره. الاعتداد بها كشركة جديدة بين الشركاء الأحياء وبين ورثة أحدهم بذات شروط الشركة المنحلة. (م ٥٢٨ مدني).

انتهاء مدة عقد الشركة وأثره: -

انتهاء مدة عقد شركة التضامن والوارد به شرطا بتجديده بعد انتهاء مدته دون تحديدها. أثره. تجديده ضمناً لمدة سنة متكررة ما لم يطلب أحد أطرافه انتهاءه طبقاً للعقد. م ٢/٥٢٦ مدني. مثال.

(الطعن رقم ٥٩٥٥ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠٠٤/٤/٢٢).

استقلال الزمة المالية لشركة المساهمة عن نعم أشخاص الشركاء كمقتضى لاكتسابها الشخصية المعنوية من قرار تأسيسها: -

شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام. اكتسابها الشخصية المعنوية من قرار تأسيسها. مقتضاه. استقلال نعمتها المالية عن زمة أشخاص الشركاء واعتبار أموالها ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم، وخروج حصة الشريك من ملكه وقيام أهليته للشركة في حدود غرض تكوينها. (م ٥٣ ب مدني).

(الطعن رقم ٤٠٣٩، ٤٠٧٤ لسنة ٧٤ ق مدني - جلسة ٢٠٠٥/٥/٨).

من أحكام النقص: -

١- المصفي (وكيل عن الشركة) وليس عن دائنيها، وهو وأن كان لا يسأل قبل الشركاء إلا عن خطئه اليسير متى كان مباشر

أعمال التصفية (بدون مقابل)، إلا أنه يمسأ أمام الدائنين عن كل خطأ يرتكبه يسيراً كان أم جسيماً مادام قد ألحق ضرر بهم.

(طعن / في جلسة ١٧/٤/١٩٧٨)

٢- الحكم بفسخ عقد الشركة أثره انحلال الشركة بالنسبة (للمستقبل) لكونه ليس له أثر رجعي، وقيامها، أعمالها في الماضي لا تتأثر به ولا محل لتطبيق نص م ١٦٠ مدني التي تقضي بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كان عليها التعاقد.

(طعن ٥٢/١١٩٨ في جلسة ٢٠/٦/١٩٨٨)

٣- وفاة أحد الشركاء المتضامنين دون أن يكون منصوباً بعقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة ودون موافقة ورثة الشريك المتضامن. لورثة للمتوفى طلب وضع أموال الشركة تحت (الحراسة القضائية) ولحين تعيين مصف لتصفيتها خشية وجود خطر عاجل من بقاء أموال الشركة تحت يد حائزيه لأن شخصيته الشركة لا تنتهي بوفاة الشريك المتضامن، بل يبقى بالقدر السالم لتصفيتها حتى قتهالها.

(طعن ٥٨/١٠٥٧ في جلسة ٢٨/٥/١٩٩٠)

عقد شركة

تضامن أو توصية^(١)

انه في يوم:

بين الموقعين أدناه:

أولاً: السيد /.....ديانة.....جنسية.....
محل الإقامة.....

(طرف أول شريك متضامن)

ثانياً: السيد /.....ديانة.....جنسية.....
محل الإقامة.....

(طرف ثاني شريك متضامن)

أقر المتعاقدون على أهليتهم للتصرف واتفقوا على ما يلي:

البند الأول

تم الاتفاق بين الأطراف على تكوين شركة تضامن
فيما بينهم عنوانها واسمها التجاري
ومركز الشركة الرئيسي هو وقرضها هو

^(١) شركة التضامن هي عقد بين اثنين أو أكثر يتفلقان فيه على الاتجار معا بعنوان مخصوص ويلتزم جميع أعضائها بديون الشركة على جميع أموالهم بالتضامن ومن غير قيد أو حد "الشركات" الدكتور محمد كامل أمين منش - طبعة ١٩٥٠ - ص ٧٥ شركة التوصية بالأسهم هي الشركة التي تعتقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين. الشركات - الدكتور محمد كامل أمين منش - ص ١٠٧ - ولا يجوز للشركاء الموصين الاشتراك في الإدارة أو التوقيع عن الشركة ولو بتوكيل ويعهد بالإدارة أو التوقيع إلى شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنين أو إلى أجنبي. ملحوظة:

بنود عقد شركة التضامن هي نفس بنود شركة التوصية البسيطة.

البند الثاني

(رأس مال الشركة)

رأس مال الشركة مبلغ وقدره قرش
جنيه (..... جنيتها قرشا) دفع من جميع
الشركاء بالتساوي بينهم وحصة كل طرف من الإطراف الشركاء
مبلغا وقدره (..... جنيتها قرشا)
ويجوز زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه بإجماع الشركاء
علي ذلك.

البند الثالث

(الأرباح والخسائر)

توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بعد اعتمادها الميزانية
المسنوية منهم بنسب متساوية وفي حالة وجود خسارة في ميزانية
أحدي السنوات ترحل للسنة التالية علي ألا توزع الأرباح علي
الشركاء إلا بعد تغطية خسارة السنوات السابقة.

البند الرابع

(الإدارة والتوقيع)

إدارة الشركة والتوقيع عنها من حق الطرف
..... علي أنه فيما يختص
بالتعهدات والمعاملات التي تزيد قيمتها عن مبلغ
..... قرش جنيهه
والتصرفات الخاصة برهن أو بيع عقارات للشركة فيجب أن
تصدر من الشركاء جميعا.

البند الخامس

(إمساك الدفاتر التجارية)

تمسك دفاتر تجارية منظمة لحسابات الشركة برصيد فيها رأس المال النقدي والعيني، كما تكون بها جميع المصروفات والإيرادات وغيرها حسب الأحوال التجارية وتبدأ السنة المالية للشركة في أول (....) وتنتهي في (.....) واستثناء من هذه القاعدة تبدأ السنة المالية من بدء تكوين الشركة إلى آخر ديسمبر القادم من السنة ذاتها، وفي نهاية كل سنة تجرد أصول الشركة وخصومها وحساب الأرباح والخسائر وتعمل ميزانية عمومية يحتج بها على دفاتر الشركاء بمجرد توقيعهم عليها ويكون من حق كل من الشركاء الإطلاع على دفاتر الشركة ورصيدها في أي وقت يشاء، ويراعي في تحديد قيمة الأرباح والخسائر خصم أجور المستخدمين والعمال والمصروفات الجارية وقيمة الضرائب المستحقة.

البند السادس

(مدة الشركة)

ومدة الشركة ٥٥٥٥ سنة تبدأ اعتباراً من (.....) وتنتهي في ٥٥٥٥ وهي قابلة للتجديد مدداً أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الشركاء الآخرين بخطاب موصي عليه بضم الوصول برغبته في الخروج من الشركة قبل نهاية المدة بـ..... علي الأهل.

البند السابع

(حظر المنافسة)

محظور على كل شريك أن يناقش الشركاء بالقيام بأي عمل من الأعمال التي تقوم بها، وإلا جاز لباقي الشركاء طلب فصله مع عدم الإخلال بمطالبته بالتعويض عن تصرفه هذا.

البند الثامن (الانسحاب) (١)

إذا أراد أحد الشركاء الانسحاب من الشركة وجب عليه إخطار باقي الشركاء بذلك بخطاب موصي عليه يعلم الوصول قبل تركه الشركة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. ويجوز للشريك المنسحب أن يبيع حصته أو يتنازل عنها للغير بشرط موافقة الشركاء الآخرين على ذلك كتابة.

البند التاسع

(الوفاة)

في حالة وفاة أحد الشركاء أو الحجز عليه أو إشهار إعساره أو أفلاسه تستمر الشركة بين باقي الشركاء ولا يحق لورثته أو لممثليه أو لدائنيه أن يطلبوا بأي حال من الأحوال وضع الاختتام على ممتلكات الشركة أو قسمتها ولا أن يتدخلوا في شئون إدارتها ونقتصر حق ورثة المتوفى أو ممثليه على المطالبة بنصيبه في الأرباح التي تجنيها الشركة مستقبلاً.

ويحق لباقي الشركاء اعتبار عقد الشركة مفسوخاً أو اعتبار هذا الشريك مفصولاً ونسوية نصيبه على أساس آخر ميزانية معتمدة مع استمرار الشركة بينهم وحدهم.

(١) يلاحظ ذكر عبارة قسمحاب وليس تخرج حيث أن الأخيرة قاصرة على التركة الميراثية ومن ورث لورث فقط.

البند العاشر

(التصفية)

في حالة انتهاء الشركة بسبب من الأسباب يقوم الشركاء بتصفيتها بالطريقة التي يتفقون عليها أو بمعرفة مصفي تختاره أغلبية الشركاء علي أن يكون توزيع صافي الناتج من التصفية علي الشركة بنسبة حصصهم في رأس المال.

البند الحادي عشر

(النزاع بين الشركاء)

كل نزاع ينشأ بين الشركاء أو بينهم ورثة أحدهم فيما يتعلق بالشركة أو شروط العقد يكون من اختصاص المحكمة التجارية التي يقع في دائرتها مركز الشركة الرئيسي.

البند الثاني عشر

تسجيل هذا العقد والإشهار عنه بالطرق القانونية يقوم به مدير الشركة ونقع مصروفات التسجيل والإشهار علي عاتق الشركة.

البند الثالث عشر

تحرر هذا العقد من نسخة بيد كل شريك نسخة للعمل بموجبها وموقعا عليها من الشركاء جميعا.

عقد تعديل شركة التضامن

(أو توصية بسيطة)

انضمام شريك وزيادة رأس المال

١- السيد/..... ومقيم

٢- السيد/..... ومقيم

أقر المتعاقدون على أهليتهم واتفقوا على ما يأتي ^(١):-

تمهيد

بموجب عقد الشركة (تضامن أو توصية بسيطة) المحرر بتاريخ / / ٢٠٠٠ والمؤثق (أو المصدق علي توقيعات ذوي الشأن أو ثابت التاريخ) بمكتب الشهر العقاري بـ..... رقم في كون الشركاء (يذكر عدد الشركاء في عقد الشركة الأساسي) شركة للتضامن (أو التوصية البسيطة) وغرضها .. ومقرها واسمها التجاري والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم وبما أن الشركاء قد اتفقوا فيما بينهم ودون اعتراض من أحد منهم علي تعديل عقد شركة التضامن (أو موصي) فقد أقر الشركاء علي التعديل علي النحو التالي:

البند الأول

يعتبر التمهيد جزءا لا يتجزأ من عقد الشركة المحرر بين الشركاء قبل وبعد التعديل.

(١) ملحوظة: يضاف اسم الشريك الجديد في خفة الأطراف وسنة إن كان شريك متضامن أو موصي.

البند الثاني

يكون الطرف المنضم إلى الشركة شريكا متضامنا (أو موصيا) ويقر أنه أطلع علي عقد الشركة وتسليم صورة منه كما أطلع علي حسابات الشركة وميزانياتها السابقة إطلاعاً تاماً نافياً لكل جهالة وأنه قبل دخوله شريكا متضامنا أو موصيا علي هذه الحال.

البند الثالث

حصة الطرف المنضم إلي الشركة مبلغ وقدره ودفعت منه ويعترف المتعاقدون الآخرون بتسليم الشركة له ويعتبر توقيعهم علي عقد التعديل مخالصة نهائية وتامة به.

البند الرابع

بإنضمام الشريك المتضامن (الموصي) يصبح رأس مال الشركة مبلغا وقدره حصته كل من الشركاء مبلغا وقدره وتوزيع الأرباح والخسائر علي الشركاء بالتساوي فيما بينهم (أو نسبة حصة كل منهم في رأس المال).

البند الخامس

يكون للطرف المنضم إلي الشركة الحق في الأرباح وتحمل الخسائر اعتبارا من تاريخ تحرير عقد التعديل للشركة. دون الأرباح والخسائر أو الضرائب عن المدة السابقة لتاريخ تحرير هذا العقد.

البند السادس

يكون للشريك المنضم (إذا كان متضامنا) من الحقوق ما للشركاء المتضامين كما يتحمل بكافة الالتزامات في الشركة، وله أيضا الحق في الاشتراك الفعلي في إدارة الشركة والتوقيع عنها.

(أو)

يكون للشريك المنضم (إذا كان موضوعيا) الحق في الإطلاع على دفاتر الشركة وحساباتها وميزانياتها في أي وقت يشاء ولا يكون له الحق في إدارة الشركة أو التوقيع عنها.

البند السابع

تبقى باقي الشروط والبنود يعقد الشركة الأساسي قائمة بين المتعاقدين دون تعديل فيما عدا ما ذكر أعلاه.

البند الثامن

على مديرو الشركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأشير بالتعديل المذكور سلفا في السجلات الخاصة والشهر عنه بمصروفات على عاتق الشركة.

البند التاسع

تحرر هذا العقد من نسخة وموقعا عليها من الشركاء جميعهم وبيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها، وتحفظ النسخة الأصلية بمقر الشركة وتودع نسخة من العقد بمكتب السجل التجاري المختص.

عقد تعديل شركة تضامن

(أو توصية بسيطة)

إنه في يوم:

بين الموقعين أدناه:

أولاً: السيد / ديانة جنسية
محل الإقامة

(طرف أول شريك متضامن)

ثانياً: السيد / ديانة جنسية
محل الإقامة

(طرف ثاني شريك متضامن)

ثالثاً: السيد / ديانة جنسية
محل الإقامة

(طرف ثالث شريك متضامن)

أقر المتعاقدون على أهليتهم للتصرف واتفقوا على ما يلي:

تمهيد

بموجب عقد الشركة (تضامن أو توصية بسيطة) المحرر بتاريخ / / والموثق (أو المصدق على توقيعات ذوي الشأن أو ثابت التاريخ) بمكتب الشهر العقاري بـ رقم في ..
كون الشركاء (يذكر عدد الشركاء في عقد الشركة الأساسي) شركة التضامن (أو للتوصية البسيطة) وغرضها
ومقرها واسمها التجاري والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم

وبما أن الشركاء قد اتفقوا فيما بينهم ودون اعتراض من أحد منهم على تعديل^(١) عقد شركة التضامن (أو التوصية البسيطة) المبين سلفاً وذلك في المادة الخاصة
بـ..... والتي تنص على:

تذكر المادة المطلوب تعديلها حرفياً.

فقد أقر الشركاء على التعديل على النحو التالي:

البند الأول

يعتبر البند التمهيد جزءاً لا يتجزأ من عقد الشركة المحرر بين الشركاء قبل وبعد التعديل^(٢).

البند الثاني

تحل المادة^(٣) المذكورة في الجزء التمهيدي والخاصة بـ ...

ويكون نصها كالآتي: (يذكر نص المادة الجديدة حرفياً)

(١) ينصب التعديل إما على تغيير المدة أو الغرض، أو السنة المالية أو زيادة رأس المال أو تخفيضه أو في توزيع الأرباح والخسائر أو في توزيع الأرباح والخسائر أو في تغيير الحصص أو تغيير الإدارة، كما قد ينصب التعديل على إدخال شريك جديد أو استبعاد شريك.

(٢) قد ينصب التعديل على أكثر من موضوع وفي هذه الحالة تذكر المواد المطلوب تعديلها في الجزء التمهيدي، ثم ينص التعديل الجديد مادة بتسلسل متتابع حتى تنتهي مواد التعديل ولأخذ البنود من الثالث إلى الخامس أرقاماً جديدة بحسب تسلسلها في التعديل.

(٣) وفي حالة استبعاد أحد الشركاء يكون النص في عقد تعديل الشركة كالآتي: -
يقر الطرف المنسحب متضامن أو موصي (بأنه قد تسلم مبلغ.....) عند التوقيع على العقد واستلم حقوقه من رأس المال والأرباح وأصبح خالصاً نهائياً بها حسب كشف الميزانية الموقع عليه والمرافق بالعقد وقد تسلمت الشركة من الشريك المنسحب مخالصة تامة ونهائية ولا يجوز لباقي الشركاء الرجوع عليه بخصوص الشركة بعد هذه المخالصة. على أن يظل الشريك المنسحب مسؤولاً عن نصيبه في الضرائب التي لم تدفع أو تطلب من الشركة منذ دخوله في الشركة حتى تاريخ استعاده منها.

البند الثالث

تبقى باقي الشروط وبالبند بعقد الشركة الأساسي قائمة بين المتعاقدين دون تعديل فيما عدا ما ذكر أعلاه.

البند الرابع

علي مدير الشركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأشير بالتعديل المذكور سلفا في السجلات الخاصة والشهر عنه بمصروفات علي عائق الشركة.

البند الخامس

تحرر هذا العقد من نسخة وموقعا عليها من الشركاء جميعهم.

إجراءات قيد وشهر الشركات

لمباشرة وبدء النشاط وتمتعها واكتسابها الشخصية الاعتبارية المعنوية

١- مكتب التوثيق:

يعمل (عقد شركة تضامن أو توصية بسيطة موثق أو مصدق عليه)، وإذا كان رأس مالها أكثر من عشرون ألف جنيه يلزم توقيعه يلزم توقيعه من محام مقيد علي الأكل أمام المحاكم الابتدائية والتصديق علي توقيعه من النقابة الفرعية للمحامين المختصة ثم يسد رسومه ويوثق أو يصدق عليه.

٢- ثم مأمورية الضرائب:

لاستخراج (البطاقة الضريبية) بطلب يقدم باستخراج البطاقة الضريبية يرفق معه (صورة من عقد الشركة، وصورة من توكيل المحامي، وصورة بطاقته، ومقايضة كهرباء، وعقد إيجار، وإقرار نمة مالية، وشهادة الخدمة العسكرية، وصورة من المؤهل بالنسبة للمحامي). وعمل (مناقشة) من مأمور الضرائب لطالب البطاقة.

٣- ثم الغرفة التجارية:

بطلب إلى الغرفة التجارية مرفق معه:

(١) إيصال مياه أو نور أو مقايضة كهرباء.

(٢) صورة بطاقة الشريك المتضامن.

(٣) صحيفة الحالة الجنائية.

(٤) صورة البطاقة الضريبية.

طلب ترخيص بمزاولة تجاري:-

السيد/رئيس الغرفة التجارية محافظة الإسكندرية

بعد التحية

أتشرف بتقديم هذا الطلب راجياً (الترخيص بمزاولة التجارة) طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري ولقر باني لست موظفاً بالحكومة أو القطاع العام وأن عقد الإيجار صادر ممن له حق التأجير، وأن العين لم يسبق استخراجه سجل تجاري عنها، كما أن (المستندات المرفقة) لهذا الطلب (صحيحة) وتحت مسؤوليتي الشخصية والمقدمة مني دون مسؤولية الغرفة التجارية ومستعد لدفع الرسوم المقررة.

التوقيع

الاسم:

العنوان:

رأس المال:

النشاط:

الشكل القانوني:

محكمة الإسكندرية الابتدائية

القلم التجاري

شهادة

بناءً على الطلب المقدم من
السيد/..... بتاريخ / /

بشأن إعطاؤه شهادة عما إذا كان قد صدر ضده أحكام إفلاس
من عدمه خلال للمابقة علي تاريخ الطلب.

قد صار من واقع فهارس المحكمة تبين عدم صدور أحكام
إفلاس ضده.

١-	٢-
٣-	٤-
٥-	٦-
٧-	٨-

خلال المدة من / / إلى / /

وقد حررت هذه الشهادة بناءً على طلبه وتحت مسؤوليته دون
مسئولية قلم الكتاب وذلك بعد سداد رسم الشهادة وقدره مبلغ
..... ملزم جنيه سددت بالقيمة رقم في / /

تحريراً في / /

حررت هذه الشهادة وسلمت للسيد/.....

برقم صور بتاريخ / /

المصور الأمين العام

شهادة إدارية من الحي

- ١- طلب مسدد رسمه.
- ٢- صورة من عقد البيع الابتدائي أو عقد إيجار.
- ٣- تفويض من الطالب للمحامي لمباشرة الإجراءات.
- رخصة محل من إدارة الرخص بالإدارة الهندسية للحي
- ١- عقد شركة مصدق عليه موقع من محامي ومصدق علي توقيعہ.
- ٢- صورة بطاقة ضريبية.
- ٣- مقايضة كهرباء.
- ٤- تفويض من الطالب لمحامي لمباشرة الإجراءات.
- ٥- عقد بيع ابتدائي أو عقد إيجار.

السجل التجاري

- ١- صورة عقد شركة تضامن أو توصية بسيطة.
- ٢- صورة عقد بيع ابتدائي أو صورة عقد إيجار.
- ٣- صورة تفويض من الطالب للمحامي لمباشرة الإجراءات.
- ٤- مقايضة كهرباء.
- ٥- صورة بطاقة ضريبية.
- ٦- فاتورة مضخة إطفاء حريق.
- ٧- شهادة جاري اشتراك تأمينات.
- ٨- شهادة صحية لمحات بيع المواد الغذائية.
- ٩- (ترخيص مزاولة مهنة) يرسل من الغرفة التجارية للسجل التجاري.
- ١٠- (معاينة) من الغرفة التجارية أو السجل التجاري.

٤- ثم القلم التجاري بالمحكمة التجارية:

بعد ذلك يعمل (ملخص عقد شركة) يؤشر عليه من السجل التجاري لتقديمه (للقلم التجاري بالمحكمة) وسداد الرسم واستلام الملخص في اليوم التالي مختوم بخاتم شعار الدولة الخاص بالقلم التجاري بالمحكمة.

٥- ثم جريدة السفير التجارية:

بتقديم صورة منه (الجريدة السفير) بشارع الصحافة بالمنشية بإسكندرية لنشره بالجريدة التجارية واستلام (عشر نسخ) منها.

في حالة إضافة نشاط أو تعديل عنوان:

عقد التعديل + معاينة مكتب السجل التجاري.

السيد / رئيس مكتب السجل التجاري

أنا الموقع علي هذا

المقيم

بصفتي

أطلب بنفسني / بواسطة وكيلي

قيد

في مكتب سجل بمحافظة

عن المحل التجاري الموضح في هذا الطلب.

وأقر أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة.

توقيع الطالب

تحريرا في من شهر سنة

بيانات خاصة بمكتب السجل التجاري

أودع هذا الطلب برقم في من
شهر سنة الساعة وتم القيد
في السجل التجاري برقم وسلمت هذه النسخة /
النسخة الأخرى إلى في من شهر
..... سنة

تحريراً في من شهر سنة

رئيس

مكتب السجل المدني

وزارة التموين والتجارة الداخلية

مصلحة التسجيل التجاري

الإدارة العامة للسجل التجاري

مكتب سجل تجاري تحريراً شركات - المركز العام

طلب المحافظة

طلب قيد بالسجل التجاري

- ١- نوع الشركة:
-
- ٢- عنوان الشركة:
-
- ٣- السمة التجارية (إن وجدت):
-
- ٤- الغرض من تأسيس الشركة:
-
- ٥- عنوان المركز العام للشركة ^(١):
-
- ٦- عناوين الفروع أو الوكالات التابعة للشركة (سواء أكانت داخل الجمهورية أم الخارج) ^(٢):
-
- ٧- رأس مال الشركة:

(١) يوضح رقم المنزل واسم الشارع والقسم أو البندر أو المركز
(٢) إذا كان المركز العام في الخارج يذكر في بيان خاص عنوان الفرع أو الوكالة الرئيسية داخل الجمهورية ويلى ذلك بيان عناوين الفروع والوكالات الفرعية، وإذا كان للشركة فروع أو وكالات داخل الجمهورية يرفق بالطلب كشف موقع عليه من مقدم الطلب بأسماء وألقاب مديري الفروع أو الوكالات التابعة للمركز العام أو الفرع الرئيس حسب الأحوال.

(١) مقدار رأس المال

(٢) المبالغ المزادة منه

(٣) المبالغ التي تعهد الشركاء بأدائها

(٤) مقدار حصة الشركاء الموصين

(٥) قيمة الحصص العينية (إن وجدت)

(٦) قيمة حصة الأجانب

٧ مكرر — رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمركز العام (إذا
كان المركز العام في الخارج)

٨ تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها وتاريخ الترخيص
بالمزولة أو موافقة هيئة الاستثمار

٩ — الشركاء المسؤولون بالتضامن في شركات التضامن أو

التوصية:

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	الجنسية

١٠- الشركاء أو غيرهم المنوط بهم إدارة الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها وبيان مدى سلطتهم في الإدارة والتوقيع:

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	الجنسية

١١- أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة - ووكلائهم المديرين وصفة كل منهم ومدى سلطته في الإدارة والتوقيع:

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	الجنسية

١٢- رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع
والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة:

(أ) العلامات التجارية:

.....
.....

(ب) براءات الاختراع:

.....
.....

(ج) الرسوم والنماذج الصناعية:

.....
.....

١٣- مديرو الفرع الرئيسي أو الوكالة العامة بالجمهورية (إذا
كان المركز العام للشركة في الخارج):

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	الجنسية

ملخص عقد تكوين

وتعديل شركة توصية بسيطة

بموجب عقد عرفي محرر في ٢٠٠٠/٢/١٧ مصدق علي
توقيعاته برقم ٩٥٤ هـ / ٢٠٠١ م سيدي جابر تكونت شركة
توصية بسيطة بين كل من: (١)
(٢) وعدد اثنين شركاء وصيين
منكورين بعقد الشركة.

ونلك بالشروط التالية:

١- غرض الشركة: تسجيل وتصنيع واستيراد والتجارة في
الأدوية والمستلزمات الطبية سواء بالتصنيع لدى الآخرين أو إنشاء
مصنع لتصنيع الأدوية.

٢- رأسمال الشركة: مبلغ وقدره ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيهه
مصري وحصة للتوصية ١٠٠٠ ألف جنيهه مصري.

٣- مركز الشركة:

٤- مدة الشركة: ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تحرير العقد
قابله للتجديد.

٥- الإدارة والتوقيع: للطرف الأول المتضامن (منفردا)
السيد /

٦- اسم الشركة:

وبموجب عقد تعديل عرفي محرر في ٢٠٠١/٢/٢٠ ثابت
التاريخ برقم ٧٩٧ في ٢٠٠١/٢/٢٥ سيدي جابر تعد لت الشركة
بما يلي:

أصبح اسم الشركة: (.....)

أصبحت السمة التجارية:

غرض الشركة:

تسجيل واستيراد وتصدير وتجارة الأدوية والمستلزمات
الطبية والتصنيع لدى الغير.

و بموجب عقد تعديل عرفي محرر في ٢٣/٣/٢٠٠١ تعدلت
الشركة ما يلي:

١- إلغاء السمة التجارية ومدة الشركة ٢٠٠٠/٢/١٧ تنتهي
في ٢٠٠٤/٢/٦.

٢- أصبح الاسم التجاري:

٣- أصبح غرض الشركة: استيراد وتصدير الأدوية
والمستلزمات الطبية والشركة مقيدة بالسجل التجاري برقم
..... إيسكندرية.

الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية

شهادة

بتعديل بيانات السجل التجاري رقم

تشهد الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية أنه من واقع
المستندات المقدمة من

شركة / يتم تعديل البيانات الآتية:

الاسم التجاري:

الشكل القانوني:

السمة التجارية: إلغاء (السمة التجارية).

النشاط: تعديل (النشاط) إلى استيراد وتصدير الأدوية
والمستلزمات الطبية .

المركز الرئيسي:

عناوين الفروع:

رأس المال:

الإدارة والتوقيع:

الشركاء المتضامنين:

ملخص عقد الشركة وتعديله ومسجل ومشهر عنه.

وأن الشركة مقيدة بالسجل التجاري برقم بتاريخ / /

وأنها سددت الرسوم المستحقة حتى عام

وقد أعطيت هذه الشهادة للشركة بناء على طلبها وطبقا

للمستندات المقدمة منها دون أدنى مسئولية على الغرفة التجارية

ونذكرك لتقديمها إلى مكتب التوثيق سجل تجاري

..... علما بأن مدة سريانها شهر واحد فقط.

رقم الشهادة:/.....

الإسكندرية في:

رئيس الغرفة

الأمين العام

روجع

ملخص عقد شركة توصية بسيطة

بموجب عقد شركة مؤرخ ٢٠٠١/٢/١٧ ومصنق علي
توقيعات أطرافه بمحضر تصديق رقم ٩٥٤هـ/ ٢٠٠١ م سيدي
جابر تكونت شركة توصية بسيطة بين كلا من السيد /
والسيدة / (شريكان متضامنان) والسيد/
(قاصر بولاية والده) والآتسة/ شريكان موصيان
واسم الشركة وشركاه وغرض الشركة استيراد
وتصدير الأدوية والمستلزمات الطبية برأسمال ثلاثة آلاف جنيه
بواقع (الف وخمسمائة جنيه حصة كل شريك متضامن وخمسمائة
جنيه حصة كل شريك موصي) ومركزها: ومدة
الشركة: ٣ سنوات تتجدد تلقائيًا والأرباح والخسائر: توزع بنسبة
حصة كل شريك في رأس المال والإدارة والتوقيع: للطرف الأول
الشريك وحده فقط أو من يوكله عنه من باقي الشركاء وتأسر علي
نلك (بالسجل التجاري).

المدير المسئول

اسم المعطن : جريدة السفير
 عنوانه :
 نوع الإعلان :
 عدد السطور : تاريخ النشر:
 ٥ ٤ ٣ ٢ ١

					١
					٢
					٣
					٤
					٥
					٦
					٧
					٨
					٩
					١٠
					١١
					١٢
					١٣
					١٤
					١٥
					١٦
					١٧
					١٨
					١٩
					٢٠

التاريخ / /

مقدم مني بجريدة السفير تحت مسئوليتي

توضيح الكلمات غير المألوفة توقيع الطعن

.....

.....

الباب الثالث والعشرون

الوقف والوصية

أولاً: الوقف:

١- لا يجوز الوقف علي غير الخيرات. وتختص مكاتب التوثيق وفروعها بتوثيق (إشهادات الوقف الخيري) (م ١٧٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١) وعلي الموثق التحقق من عدم مخالفة لأحكام قانون ١٩٤٦/٤٨ بإصدار للوقف (م ٢/١٧١ ت. ث ٢٠٠١).

٢- يجوز للواقف اشتراط النظارة لنفسه إذا كان الوقف جهة بر، أو كان الواقف (غير مسلم) والمصرف (جهة غير إسلامية) (م ١٧١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٣- وقف غير المسلم (صحيح) ما لم يكن علي (جهة محرمة) في شريعته أو الشريعة الإسلامية (م ١٢٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٤- يجب عدم توثيق أي محرر بوقف أو إقرار به أو استبداله أو بالإخخال أو بالإخراج لو غيره من الشروط العشرة إلا إذا كان مستوفيا الشروط الواردة (بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية. (م ١٧٣ ت. ث ٢٠٠١).

ثانياً: الوصية:

١- تعرف الوصية بأنها تصرف في التركة مضاف إلي ما بعد الموت (م ١٧٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٢- يلزم في الوصية أن تأخذ أحد أشكال ثلاثة:

أ - إلهاد رسمي.

ب - أو عقد عرفي مصدق علي توقيع الموصي فيه أو ختمه.

ج - أو مكتوبة بخط موصي وموقع عليها بإمضائه.

(م ١٧٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

٣- يشترط لصحة الوصية:

أ - ألا تكون بمعصية.

ب - ألا يكون الباعث عليها منافي لقصد المشرع وإذا كان الموصي (غير مسلم) صحت وصيته إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية (م ١٧٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

٤- يشترط في الموصي (أهلية التبرع) فإذا كان محجورا عليه لفسقه أو غفلة أو بلغ سن ١٨ سنة ميلادية جازت وصيته بشرط إذن محكمة الأحوال الشخصية (م ١٧٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٥- تصح الوصية لدور العبادة والجمعيات الخيرية والمؤسسات العلمية والمصالح العامة كما تصح لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وحدة الخير. كما تصح لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلا فإن تعذر ذلك (بطات الوصية) (م ١٧٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٦- تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة (ومع اختلاف الدارين) عكس الميراث ما لم يكن الموصي تابعا لبلد إسلامي

(والموصي له) (غير مسلم) تابع لبلد غير إسلامي ولا يوجد شرط المعاملة بالمثل. (م ١٧٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

٧- يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة (م ١٨٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

إيداع الوصايا المظروفة المختومة: (م ١٨١ ت. ث ٢٠٠١):

يجوز إيداع الوصايا المظروفة المختومة بناء على طلب الموصي، حيث يقوم الموثق بتحرير (المحضر) اللازم لإيداعها يذكر فيه اسم الموصي طالب الإيداع ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وأسم أبيه وجده لأبيه ووصف شامل للمظروف المختوم المطلوب إيداعه مبينا لونه ونوعه وحجمه وما عليه من كتابة خارجية وهي عبارة (هذه وصيتي) مذكلة بتوقيع الموصي. وما إلى ذلك من تفاصيل وواقعة (عدم معرفته ما بداخله)، ويحفظ المظروف في مظروف أكبر ويرفق بأصل محضر الإيداع ويوقع المحضر من الموثق والموصي (م ١٨١ ت. ث ٢٠٠١) ويكلف الموصي بإيداع صورة طبق الأصل من وصيته داخل (مظروف مغلق) ويؤشر عليه بأنه يحتوي على صورة طبق الأصل من الوصية ويذيل بتوقيعه ويختتم هذا المظروف بشعار الدولة الخاص بمكتب التوثيق ويوقع عليه من الموثق تحت عبارة (عدم معرفته ما بداخله) ويرفق هذا المظروف بصورة محضر الإيداع المرسل لإدارة المحفوظات (م ١٨٢ ت. ث ٢٠٠١).

صيفت

محضر إيداع وصية (مغلقة)

أنه في يوم الموافق / / ميلادية.

مكتب توثيق: الساعة

أمامنا نحن موثق العقود المذكور بالمكتب المذكور

بحضور كل من:

(١) السيد/ بطاقة رقم

صادرة من سجل مدني في / /

الرقم المطبوع للمقيم

(٢) السيد/ بطاقة رقم

صادرة من سجل مدني في / /

الرقم المطبوع للمقيم

الشاهدين الحائزين للصفات والشروط المطلوبة قانونًا.

حضر

السيد/ ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

الثابتة شخصيته بموجب مودع وصية

وطلب منا إثبات الآتي:

أقر الحاضر بشخصه وبكامل أهليته طوعا واختياره يودع

لدي المكتب المذكور وصية مغلقة في مظروف لونه

وطوله وعرضه مساحته
وموقعا علي كل ركن فيه بتوقيع الحاضر وهذه الوصية صادرة
منه ومحضر علي المظروف من الخارج عبارة (هذه وصيتي)
وتحت مسئوليتي وموقع عليها من المقر.
وهذا إقرار منه بذلك.

ويما نكر تحرر هذا المحضر وبعد تلاوته علي المودع توقيع
عليه منه ومنا نحن الموثق.

الموثق

المودع

سحب الوصايا المظروفة

(فني ١٩٩٥/٧ - م ١٨٢ ت د ٢٠٠١)

يجوز سحب الوصايا المظروفة بموجب (إقرار موثق من الموصي) يفيد استرداده الوصية، مع التأشير بهذا الإقرار على هامش محضر الإيداع.

التأشير بإلغاء الوصية والعدول عنها:

في حال ورود إخطار أو إنذار إلى مكتب التوثيق بإلغاء الوصية أو العدول عنها، يؤثر علي هامش أصل الوصية، أما إذا كانت (موثقة) بورود الإخطار أو الإنذار، وبأنه قد تحرر للمنذر لاتخاذ اللازم نحو عمل (إقرار بالإلغاء) حتى يمكن التأشير بإلغاء الوصية، أما إذا كانت الوصية المراد إلغاؤها (عرفية) فيجري التأشير بمضمون ما سبق في دفتر التصديق بخانة الملاحظات.

فإذا صدر من الموصي إقرار رسميا أو مصدقا علي التوقيع فيه بإلغاء الوصية أو بالعدول عنها، تعين علي مكتب التوثيق متى كانت الوصية قد تم إجراؤها أمامه أن يقوم بالتأشير بموجب إقرار الإلغاء أو العدول فور صدوره في مراجعة.

أما إذا كانت الوصية قد عملت أصلا بجهة غير الجهة التي تم الإقرار أمامها فعلي الجهة الأخيرة إخطار الجهة التي تم توثيق الوصية أو التصديق عليها أمامها بهذا الإلغاء أو العدول للتأشير به في المراجع.

فتح الوصية المظروفة بعد وفاة الموصي

(منشور مالي ٦٩/٧، في ١٩٩٥/٧، م ١٨٥ ت. ث ٢٠٠١)

تفتح الوصية المظروفة المغلقة - بعد وفاة الموصي (بحضور شاهدين من أقارب الموصي أو ورثته) ويحرر بذلك (محضرًا) يذكر فيه اسم طالب الفتح وعلاقته بالموصي وواقعة الوفاة، وشهادة وفاة أو إعلام وراثية كمستند لإثبات الوفاة وحالة مظروف الوصية قبل فتحه - ويتضمن المحضر صورة طبق الأصل من الوصية وإثبات واقعة قراءتها علي الشهود وطالب الفتح ثم يوقع علي المحضر من (الطالب والشهود والموثق).

ويراعى عدم إعطاء صورة من محضر الفتح أو الوصية إلا بعد (سداد كامل الرسوم النسبية) المستحقة علي الوصية نفسها حسب ما هو موضح بها.

ويراعى عند فتح الوصية، وكان من ضمن مشتملاتها (شهادات استثمار البنك الأهلي) وكانت (غير محدد قيمتها)، مطالبة طالب فتح الوصية (بخطاب) من البنك المودع لديه ببيان (قيمتها) لتقدير الرسم النسبي وقدره (١%).

مع ملاحظة:

أن البنك لا يعطي هذا الخطاب إلا بعد تقديم طالب فتح الوصية شهادات الاستثمار المودعة لديه وتوقيع جميع ورثة الموصي علي الطلب بالموافقة أو تقديم توكيل رسمي من الورثة ببيح الإقرار والموافقة.

محضر فتح وصية مظلوف مغلقة

يشترط لها شروط:

- ١- وفاة الموصي.
 - ٢- إعلام ورثة الموصي المتوفى.
 - ٣- حضور شاهدين من أقارب الموصي المتوفى وورثته.
- يذكر الموصي حالة مظلوف الوصية وأوصافها بحيث تكون مطابقة للأصل المودع ثم يثبت واقعة قراءتها على الشهود وطالب الفتح ويوقع على المحضر مع الشهود وطالب الفتح.
- ويراعي عدم إعطاء صورة من الوصية أو محضر الفتح إلا بعد سداد كامل الرسم النسبية.
- ويجب مراعاة:**

أن الوصية إذا فتحت يجب قيدها بدفتر توثيق المحررات الرسمية وتوقيع الحاضرين على المحضر الرسمي للموثق دون انتظار لسداد الرسم النسبي أو تقديره، المهم في الموضوع هو عدم إعطاء صورة من المحضر إلا بعد سداد (كامل الرسم النسبي عن العقار) وذلك أن فتح الوصية هو (واقعة مادية) ومسئولية خطيئة تعطي من حرم فيها (الطعن ببطالنها وعدم صحتها) وقد يتوفى أحد الحاضرين بعد فتحها الأمر الذي يوجب مسألة الموثق في هذه الحالة جنائياً.

صيغة

محضر فتح وصية^(١)

إنه في يوم الموافق / / ميلادية.
مكتب توثيق: بمصلحة الشهر العقاري
والتوثيق وزارة العدل.

أمامنا نحن موثق العقود المذكور في
تمام الساعة بحضور كل من:
(١) السيد / بطاقة رقم
صادرة من سجل مدني في / / الرقم
المطبوع المقيم
(٢) السيد / بطاقة رقم
صادرة من سجل مدني في / / الرقم
المطبوع المقيم
الشاهدين الحائزين للصفات والشروط المطلوبة قانونا.

(١) ملحوظة: يقدم عند فتح الوصية

- ١- إعلام شرعي مثبت لوفاء الموصي ويرفق بالمحضر
- ٢- يتم فتح المحضر بحضور شاهدين إحداهما من ورثة الموصي.
- ٣- إقرار من طالب فتح الوصية بقيمة الوصية ويصدق عليه ويأخذ مرفق
بمحضر الفتح ولا تسلم صورة رسمية من المحضر إلا بعد سداد للرسم للنسبي
والإقرار المصدق عليه بقيمة الوصية ومدون به رسم نسبي بقيمة الوصية
معتد.

حضر

المسيد / مصري مسلم ومقيم
ويحمل بطاقة موصي عليه.

..... (موصي عليه)

وقرر الحاضرين إثبات الآتي:

بموجب محضر إيداع وصية تم توثيقه برقم في ...
بمكتب توثيق والمبين به أنه قد
أودع وصيته المغلقة لصالح وحيث أن
الموصي قد توفي حسب الإعلام الشرعي الصادر منه في
يوم برقم وبوفاته فإن الموصي به
ينتقل إلى الموصي له بقبوله إياها ويفتح الوصية المغلقة تبين الآتي
(يكتب بالمحضر نص ما جاء بالوصية):

وبما ذكر تحرر هذا المحضر بعد تلاوته علي المودع توقع
عليه منه ومنا نحن الموثق.

الموثق

المودع

الرسوم علي الوصية

أولاً: بالنسبة للرسوم النسبية:

أصحاب (الوصية الواجبة)، يلحقون (بالورثة) طبقاً م ٣٣ ق ١٩٦٤/٧٠) الخاص برسوم الشهر، والمنشوران الماليان ١٩٨٦/٦، ١٩٨٨/٣ فتعفى من الرسم النسبي، أما وصية الموصي: فيستحق عنها رسم نسبي بحسب قيمة العقار وقت شهر الوصية.

ثانياً: بالنسبة لضريبة التصرفات العقارية (٢,٥٪):

تخضع تصرفات الموصي له بموجب (وصية واجبة)، لضريبة التصرفات العقارية طبقاً م ٢٢ ق ١٩٩٣/١٨٧ بإصدار الضريبة الموحدة وذلك استثناءً من م ١٠ من ذلك القانون.

كما يخضع للضريبة (الموصي له بمنفعة) (طبقاً م ٥٨ ق ١٩٤٦/٧١ بإصدار الوصية). ويراجع كتاب التفتيش المالي لمصلحة الشهر الصادر إلي مكتب إسكندرية للشهر تحت رقم ١٤٣٠٣ بتاريخ ١٣/٧/١٩٩٣.

الرسوم علي نسبي فتح الوصية والملتزم بها:

منشور مالي ١٩٧٣/٨:

مدلول عبارة (أصحاب الشأن) الواردة بمنشور مالي ١٩٦٩/٧ تنصرف إلي من ألت إليه (عين) من أعيان الوصية.

وبناء عليه: يلزم بها (الموصي له) حال قبوله (للوصية). أما في حالة رفضه لها أو ردها من ذوي الشأن، فيلزم بها (ورثة الموصي).

فإذا لم يوجد ورثة، ورفض الموصي له قبول الوصية اقتضي الرسم من أموال المورث التي (لا تصبح تركة) إلا بعد سداد ما عليها من التزامات.

وأورد منشور في ١٢/١٩٨٥:

أنه عند توثيق إيداع وصية (بجزء شائع في التركة أو بالتركة كلها) ولم تحدد قيمة الشيء الموصي به، يلزم أخذ (إقرار) من صاحب الشأن (بمقدار هذه القيمة) وتحصيل (رسم نسبي) على القيمة وقت التوثيق وفقاً للجدول (حرف ب) من قانون ١٩٦٤/٧٠ برسوم الشهر وتعديلاته. مع ملاحظة أن البنك لا يعطي هذه الشهادة إلا بإحضار شهادات الاستثمار وتوقيع جميع الورثة أمامه بالموافقة.

من أحكام النقض في الوصية:

اختلاف الدين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مانع الإرث —
الابن المسلم لا يرث أمه المسيحية — الوصية الصادرة منها له
(وصية لغير وارث) تخضع لسعر مساو لما يفرض على الطبقة
الأخيرة من الورثة (نقض ٢٨/٢٩٦ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦).

الباب الرابع والعشرون

بيع السفينة البحرية^(١)

(ق ١٩٩٠/٨)، المنشور الفني ١٩٩٢/٦، ١٩٩٧/٣

المواد ١٩٠ - ١٩٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١

تعريف السفينة (م ١/١٩٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١):

- ١- هي كل منشأة تعمل عادة أو تكون معدة للعمل فسي الملاحة البحرية حتى ولو لم تهدف إلى الربح.
- ٢- وتعد (ملحقاتها) اللازمة لاستغلالها (جزءاً منها).

م ١٩١ تعليمات توثيق ٢٠٠١:

تخضع لشروط (الرسمية) السفن البحرية وملحقاتها سواء كان التصرف (بيعاً أو رهناً)، ولا تخضع لشروط الرسمية المراكب المعدة للملاحة بالمياه الإقليمية والسير في النيل والبحيرات والترع والمصارف العمومية.

وتعد من المراكب: كل منشأة عامة كالكلباري والرأس الثابتة والعوامات الآلية أو غير آلية، وسواء كانت تسير في المياه الداخلية أينما كان الغرض التي تستعمل من أجله.

(١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٨ تلغى ١٩٩٠/٥/٣ ومذاع بالمنشور الفني ١٩٩٠/٩

شروط توثيق عقد بيع سفينة الأجنبي (فني ٦/١٩٩٢):

ولا يجوز نقل ملكية سفينة مصرية لأجنبي بمقابل أو تأجيرها له لمدة تزيد عن (سنتين) إلا بعد الحصول على موافقة (وزير النقل والمواصلات). (م ١٩٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

شروط توثيق عقد بيع السفينة (م ١٩٢ ت. ث ٢٠٠١):

بيان السفينة يجب على الموثق التحقق من استكمال عقود التصرف في السفن سواء بالبيع أو الرهن (الرسمية) ما يأتي:

١- اسم السفينة الحالي واسمها السابق.

٢- ميناء التسجيل.

٣- تاريخ بناء السفن ومكانه.

٤- عنوان المصنع الذي أنشئت فيه.

٥- نوع السفينة (شراعية أو آلية).

٦- حمولة السفينة.

٧- اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة المالك لها أو المالكين على الشبوع وحصة كل مالك فيها.

٨- اسم الربان ورقم الشهادة.

٩- الرهون المرتبة على السفينة واسم الدائن المرتهن وصناعته ومحل إقامته.

١٠- الحوز التي سبق توقيعها على السفينة إن وجدت.

١١- البيانات الدالة على الملكية - مع إرفاق (الإعلام

الشرعي) بالمرحور عند توثيقه كما يرفق (شهادة بعدم وجود حجز

أو قيد رهن صالر من التفتيش البحري) ويطلع علي شهادة السفينة (كمند ملكية) مع التأشير في هامش المحرر بما يفيد (الإطلاع).

وترسل صورة بعد التوثيق إلي كل من الإدارة العامة لمصلحة المواني والمنابر وإدارة التفتيش البحري بمصلحة النقل التابعة لوزارة المواصلات.

م ١٩٩ تعليمات توثيق ٢٠٠١:

يراعي عدم قبول توثيق عقود تتعلق برهن السفينة البحرية (رهنًا حيازياً) ويرجع في تحديد نوعها إلي (شهادة تسجيلها).

شروط التصرف في وحدات النقل المائي النهري:

بالنسبة للتصرف في وحدات النقل المائي الخاضعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل النهري أو المحررات المتضمنة إنشاء وحدات نقل مائية داخلية يجب مطالبة أصحاب الشأن بتقديم ما يفيد موافقة المؤسسة المذكورة بالنسبة للوحدات الآلية، وبالنسبة لباقي الوحدات ما يفيد موافقة أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات، مع تضمين المحرر بهذا بهذه الموافقة، مع ذكر بيان القيمة الحقيقية لها - ويعتمد ذلك بخاتم شعار الدولة الخاص بالمؤسسة المذكورة أو الجهة المختصة بالمحافظة حسب الأحوال (م ١٩٨ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

شروط توثيق عقد بيع السفينة المحجوز عليها:

يتم التصرف في السفن (المحجوز عليها) بطريق (المزاد العلني) ويجب عند تسجيل حكم إيقاع البيع وكذا الرهن، تقديم (إذن القاضي بالبيع) طبقاً لنص المادة ١١٢ مدني.

ويعتبر (حكم إيقاع البيع) سند التملك الوحيد المعول عليه.

هل يجوز للشريك علي الشيوع التصرف في حصته في السفينة ؟

١- لكل مالك علي الشيوع حق التصرف في حصته (دون موافقة باقي الشركاء المالكين إلا إذا كان من شأن التصرف فقد السفينة للجنسية المصرية فيلزم موافقة (جميع المالك).

٢- في حالة رهن السفينة لا يجوز للمالك علي الشيوع رهن حصته إلا بعد موافقة مالكي ثلاثة أرباع الحصص علي الأقل.

٣- يبقى المالك المتصرف في حصته مسئولاً عن الديون المتعلقة بالشيوع حتى تاريخ شهر التصرف في صحيفة تسجيل السفينة (م ١٩٦ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

أ - لا يجوز بيع السفينة إلا بإقرار يصدر بموافقة مالكي ثلاثة أرباع الحصص علي الأقل، ويبين بالإقرار كيفية حصول البيع وشروطه.

ب - في حالة وقوع خلاف بين المالك يتعذر معه استمرار حالة الشيوع يجوز لكل مالك طلب الحكم بإنهاء حالة الشيوع وبيع السفينة (م ١٩٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

يجوز (رهن السفينة وهي في دور البناء)، ويجب أن يسبق قيد الرهن (إقرار) في مكتب التسجيل الواقع بدائرته محل بناء السفينة يبين فيه هذا المحل وطول السفينة وعرضها وحمولتها (علي وجه التقريب).

شروط توثيق بيع سفن (الصيد) البحرية:

١- موافقة الجمعية التعاونية للصيادين (الذين مناسب وخاتم الجمعية).

٢- موافقة مكتب المصايد المختص.

٣- موافقة المنطقة الغربية للثروة المائية وخاتم شعار الدولة الخاص بها.

(وترفق هذه المستندات الثلاث بأصل المحرر عند توثيقه ويحفظ بأرشيف مكتب التوثيق).

منشور في ١٩٩٧/٣:

يجب علي مكاتب التوثيق وفروعها مراعاة ما يلي:

١- قبول إثبات تاريخ شهادات الإنشاء لوحدات وسفن الصيد وفواتير شراء الآلات المصيرة لها.

٢- التصديق علي التوقعات للمحركات المتضمنة لإنشاء سفن ووحدات الركوب بالأجر والنزعة الخاصة وفواتير شراء الآلات المحركة لها.

ولم يشترط ق ٩٠/٨ الخاص بالتجارة البحرية في المواد ١١، ١٣ منه (الرسمية) وإنما اكتفي (بالكتاب-) لإثبات عقد بناء السفينة وكذا تعديله تقابل (م ١٩٩ ت. ث ٢٠٠١)

أحكام النقص في رهن السفينة - وبيعها ومسئولية وكيل السفينة عن المجهز:

١- وكيل السفينة:

نيابته في التقاضي (نيابة قانونية) عن (المجهز). المجهز: المقصود به: من يستغل السفينة لحسابه بوصفه مالكا أو مستأجرا لها. استواء أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا. تمثيل الوكيل للأخير في الدعاوى التي توقع منه أو عليه. اقتصار هذه علي هذه النيابة على إجراءات الخصومة وعدم اتصالها بالحق أو المركز

القانوني المدعي به. وجوب الرجوع للقواعد العامة في النيابة. مقتضاه: انصراف آثار العمل القائم به النائب ونتائجه إلي الأصل. شمول آثار الأحكام الصادرة ضد الأخير أو لصالحه. مؤداه: عدم مسائلة (النائب) في (أمواله الخاصة) بما تتشغل به ذمة الأصل (م) ١١٤ ق ٩٠/٨ تجارة بحرية).

٢- السفينة تعريفها:

شرط خضوعها للقانون البحري (صلاحيتها للملاحة) - فقد السفينة صلاحيتها للملاحة أو صيرورتها خطأ مما مؤداه خروجها عن نطاق القانون البحري وخضوعها للإجراءات العادية في حجز المنقول وبيعه الاستثناء: جواز رهن السفينة (تحت الإنشاء) (ق) ١٩٥١/٣٥ بحقوق الامتياز و الرهون البحرية). (طعن ٤٠/٦٥٧ ق ١٩٨٢/٥/٢٤).

٣- مجهز السفينة مقصود به من يشتغل السفينة لحسابه بوصفه مالكا أو مستأجرا لها، اعتبار المالك (مجهزا) حتى يثبت غير ذلك م ٧٨ ق ١٩٩٠/٨ الخاص بالتجارة البحرية. (طعن ٦٧/٤٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢).

أخبار سارة

يجري إعداد تعديل تشريعي يتضمن إلغاء شرط (موافقة وزير النقل) علي بيع السفن سواء المملوكة للقطاع الحكومي أو الخاص حيث يشترط القانون الحالي (موافقة الوزير علي إجراءات البيع).

يهدف التعديل المزمع إجراؤه إلى:

إعطاء مرونة أكبر لأصحاب السفن وملاكها في اتخاذ إجراءات سريعة لعمليات البيع والشراء بما يؤدي إلى سرعة دوران حركة رأس المال في هذا المجال مما يحقق نتائج إيجابية للاقتصاد القومي خاصة وأن تأخير بيع السفن قد يسبب خسائر كبيرة بالملايين.

أقر المتعاقدان على أهليتها للتصرف واتفقا على ما يأتي:

المبحث الأول

باع وأسقط وتنازل بموجب هذا العقد السيد / طرف أول
إلى السيد/..... الطرف الثاني القابل شراء السفينة
المبين لوصافها على النحو التالي:

- ١- اسم السفينة ونوعها واسم الربان
- ٢- جنسيتها
- ٣- رقم وتاريخ محل التسجيل ارتفاع - طول - عرض.
- ٤- أبعاد السفينة وحمولتها الكلية والحد الأقصى لعدد الركاب ورجال الخدمة.
- ٥- الخدمة المخصصة لها السفينة وعدد الرحلات التي تقوم بها شهرياً أو سنوياً.
- ٦- نوع الملاحه المعدة لها.
- ٧- وصف الآلات الميكانيكية وقوتها البيانية الفعلية المقدرة بالحصان والسرعة وطول الرحلة.

المبدأ الثاني

أقر البائع بأن السفينة موضوع العقد مملوكة ملكية حرة، ولا ينازعه في ملكيتها أحد ولا يثور بشأنها نزاع وذلك بموجب العقد المسجل رقم ... (٢)

(١) الإطلاع على شهادة السفينة.

(٢) إرفاق شهادة من التفيتش البحرى بعدم وجود قيد رهن أو حجز.

الصادر من في / /

كما يقر بأن السفينة خالية من الرهون و الامتيازات
والاختصاصات وسائر الحقوق العينية وغيرها من القيود (١).

البند الثالث

تم هذا البيع برضاء وقبول الطرفين بثمن قدره (يذكر المبلغ
بالحروف والأرقام) دفع منه مبلغا وقدره
(يذكر المبلغ بالحروف) والباقي يسدد عند التوقيع علي العقد أمام
مكتب الشهر العقاري المختص. ويعتبر التوقيع علي العقد بمثابة
مخالصة نهائية بالثمن المتفق عليه بين الطرفين.

البند الرابع

يقر البائع بأنه قد أخلى أفراد طاقم السفينة، وسدد لهم مرتباتهم
ومكافأته المستحقة لهم عن الخدمة، ويجوز للطرف الثاني مطلق
الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التي يراها.

البند الخامس

يقر الطرف الثاني «المشتري» بأنه عاين السفينة المباعة
وجميع مشتملاتها المعاينة للتامة النافية للجهالة شرعا وقانونا، أنه
قبل شراءها بالحالة التي عليها الآن، ولا يحق المشتري بناء علي
ذلك الرجوع بأي حال من الأحوال ولأي سبب علي البائع.

البند السادس

يحتفظ البائع لنفسه بحق فسخ العقد قبل المشتري في حالة
تأخره عن سداد الثمن أو في حالة مخالفته لأي شرط من الشروط،

(١) الرسمية شرط أساسي للسفن التي تجوب البحار وأعاليها.

كما يلتزم البائع عند إخلاله بشرط من شروط العقد أن يدفع مبلغاً قدره (ينكر المبلغ بالحروف) إلي المشتري كشرط جزائي لما قد يصيبه من ضرر.

البند السابع

بمجرد التوقيع علي هذا العقد، يعتبر المشتري المالك الوحيد للسفينة المباعة وله حق تشغيلها لحسابه، كما عليه تحمل كافة الرسوم والمصروفات الخاصة بها دون الرجوع علي البائع من شيء من هذه الرسوم وتلك المصروفات.

البند الثامن

تختص محكمة بالنظر في النزاع الناشئ عن العقد. وبما ذكر تحرر هذا العقد في اليوم والشهر والسنة المذكورين بأعلاه وبعد تلاوته علي الحاضرين بصوت واضح مسموع توقع عليه منهم ومنا نحن الموثق.

الباب الخامس والعشرون

متى يعد المنقول عقاراً بالتخصيص

ومتى يعد عقاراً بالطبيعة ومدى استحقاق كل منهما لرسم التسجيل

منشور في (١٩٨٧/١٨):

تنص م ٢/٨٢ مني «يعتبر عقاراً بالتخصيص (المنقول) الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رسداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله — وعليه يشترط لا اعتبار (منقول) (عقار بالتخصيص) ما يلي:

١ — تخصيص المنقول لخدمة العقار واستغلاله مع وضعه في العقار بواسطة المالك نفسه.

٢ — اتحاد مالك المنقول والعقار واستغلاله بإدارته ولا يصبح المنقول عقاراً بطبيعته) إلا (بالاندماج في العقار — اندماج ثبات وقرار) بحيث يضافي عليه صفة (العقار) لذا يجب على الموثق التأكيد من تضمين أصحاب الشأن في المحرر (إقرار) بذلك على مسئوليتهم دون مسئولية الشهر العقاري. وأهمية ذلك خضوعه لرسم الشهر العقاري.

وبإلا:

(أن العقار بالتخصص (منقول تابع) له ذاتية ويمكن انفصاله، فإذا انتقلت ملكيته مع العقار الأصلي عومل (كعقار) فيخضع لنفس رسوم تسجيل العقار، إذا تصرف في العقار بالتخصيص منفصلاً عن (منقول) يخضع للرسم المقرر على المنقول مثال (الماشية) ومثال العقار بطبيعته (المباني) فإذا فصلت عن الأرض عدت عقار

بالطبيعة أما أجزاء البناء (كالأبواب والشبابيك) فإذا فصلت لبيعها منفصلة عدت (منقولاً)، وبالنسبة (للكنوز والآثار المدفونة بالأرض) تعد (منقولاً).

يجب ذكر قيمة كل من الآتي لتقدير (الرسم النسبي عليه):

- ١- مقابل حصة الشريك في الشركة عند الانسحاب منها.
- ٢- قيمة محتويات الجذك في الحال في حالة بيع محل تجاري بالجذك.
- ٣- قيمة الوصية المودعة لتحصيل ٠,٥% (فني ٨٥/١٢).

الباب السادس والعشرون

بيع الصيدلية

م ١١، ٢٠، ٢١ ق ١٢٧/١٩٥٥ معدل بقانون ١٩٥٥/٢٥٢

معدل بقانون ١٩٥٦/٧، ق ١٩٥٦/٣٦٠، ١٩٥٩/٦١

١٩٨٤/١٤، ١٩٨٢/٤٤

(المنشورات الفنية ٢، ١٢ لسنة ٦٩، ٩٨/٦)

٢٠٠٦/٧، ٢٠٠٧/٩

(م ٢٠٦، ٢٠٧ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

م: ٢٦٠ تعليمات توثيق ٢٠٠١: (شروط توثيق عقد بيع الصيدلية):

يمنتع علي مكاتب التوثيق وفروعها إجراء التوثيق أو التصديق علي التوقيعات في المحررات التي تنطوي علي تصرفات أيا كان نوعها — متى تناولت صيدلية عامة أو خاصة ومصانع المستحضرات الصيدلية أو مخازن الأدوية أو مستودعات الوسطاء في الأدوية ومحال الإتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية إلا إذا توافرت الشروط الآتية:

- ١— صدور التصرف لصيدلي مرخص له بمزاولة المهنة ومقيد بنقابة الصيادلة وسجلات وزارة الصحة — ويكون ذلك بموجب شهادة رسمية صادرة من الوزارة.
- ٢— شهادة رسمية تفيد أن الصيدلي المشتري لا يعمل بالحكومة أو القطاع العام.

٣- إقرار من الصيدلي لعدم امتلاكه أو مشاركته في ملكية أكثر من صيدلية ولوجب منشور فني ٢٠٠٦/٧ تقديم شهادة رسمية تفيد ذلك

شروط إجراء توثيق عقد بيع الصيدلية (٢٠٧م تعليمات توثيق ٢٠٠١):

عند التصرف في صيدلية عامة يجب علي موثق الشهر العقاري عند التوثيق مراعاة ما يلي: -

أولاً: بالنسبة للمتصرف:

إذا كانت الملكية قد آلت بطريق الميراث أو الوصية يلزم التحقق من:

١- عدم مضي عشر سنوات علي تاريخ وفاة المورث أو الموصي حسب الأحوال منشور فني ١٩٩٨/٦:

وفي حالة وجود أبناء للمتوفى لم يتموا الدراسة في نهاية المدة المشار إليها في الفقرة السابقة (العشر سنوات) تمتد هذه المدة حتى يبلغ أصغر أبناء المتوفى من (السادسة والعشرين) أو حتى تخرجه من الجامعة أو أي معهد علمي من درجتها أيهما أقرب.

ويثبت ذلك (بإعلام شرعي) يحدد تاريخ وفاة المورث وبيان وراثته وشهادة ميلاد أو مستند رسمي آخر يحدد تاريخ بلوغ أصغر أبناء المتوفى من السادسة والعشرين أو تخرجه من الجامعة أو أي معهد علمي من درجتها أيهما أقرب.

ويتعين في جميع الأحوال تقديم الترخيص بإنشاء الصيدلية باسم المتوفى أو شهادة رسمية صادرة من الجهة المختصة (وزارة الصحة) أو نقابة الصيادلة تفيد ذلك.

٢- وإن كان المالك عديم الأهلية أو ناقصها فيجب التثبت من اعتماد وزارة الصحة لاسم النائب عنه قبل إجازة الإجراء المطلوب.

(منشور في ٢٠٠٧/٩)

يراعي الآتي:-

يمتنع علي مكاتب التوثيق وفروعها إجراء التوثيق أو التصديق علي التوقيعات في المحررات التي تنطوي علي تصرفات أيا كان نوعها- متي تناولت صيدلية عامة أو خاصة أو مصانع المستحضرات الصيدلية أو مستودعات للوسطاء في الأدوية ومحال الاتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية إلا بشرط: أن يكون التصرف صادر إلى صيدلي مرخص له بمزاولة مهنة الصيدلة ومقيد بسجلات وزارة الصحة أو فروعها بالأقاليم وتثبت هذه الصفة معتمدة من وزارة الصحة، أو أي مستند رسمي بذلك.

وقد تثار تساؤل هل يجوز لورثة الصيدلي إدارة الصيدلية؟

نص م ٣١ ق ١٢٧/١٩٥٥ معدل بقانون ٨٢/٤٤ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة أن المشرع أباح لورثة الصيدلي إنابة (وكيل) عنهم (الإدارة) صيدلية مورثهم تحت إشرافهم لمدة لا تجاوز عشر سنوات، إلا إذا كان للصيدلي أبناء في مراحل التعليم المختلفة فتمتد هذه المدة حتى يبلغ أصغر الأبناء من ٢٦ سنة أو حتى تخرجه في الجامعة أيهما أقرب، استثناء مما أوجبه القانون من اشتراط أن يكون مالك الصيدلية (صيدليًا) وغرض المشرع من ذلك هو رعاية ورثة الصيدلي، وضمان الاستمرار مورد رزقهم حتى يتدبروا أمرهم. وعلي ذلك لا يجوز لورثة الصيدلي التخلي عن العين المؤجرة لصيدلة أو تأجيرها من الباطن، لأن نص المادة ٣١ المالف ذكرها لا يخول للورثة حقًا أكثر مما لمورثهم الذي لا يجوز له هذا التخلي، كما لم يرد بالقانون المذكور ما يبيح للورثة (التأجير من الباطن).

ثانياً: بالنسبة للصيدلي المشتري المتصرف إليه يلزم التحقق من:

١- أن يكن صيدلي مرخص له بمزاولة المهنة ومقيد أسمه
بنقابة الصيدالة وسجلات وزارة الصحة.

٢- أن يكون قد مضى علي تاريخ تخرجه (سنة) علي الأقل
قضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة صيدلية عامة (حكومة) أو
صيدلية (أهلية).

٣- ألا يقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية.

٤- ألا يترتب علي المتصرف إليه أن يكون مالكا أو شريكا في
كثير من صيدليتين، علي ألا نقل المسافة بين الصيدلية المطلوب
لترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص لها علي (مائة متر).

٥- ألا يكون موظفا في الحكومة أو القطاع العام.

ويجب مراعاة التحقق من توافر الشروط السابقة بموجب
شهادات أو مستندات رسمية، مستخرجة من وزارة الصحة أو نقابة
الصيدالة، مع إثبات مضمونها بالمحرر - بعد الإطلاع عليها.

م ٧٠ ق ١٩٥٥/١٢٧ لا يجوز للصيدلي الجمع بين مزاولة
مهنته، مزاولة مهنة الطلب البشري أو الطلب البيطري أو طب
الأسنان حتى ولو كان حاصلا علي مؤهلاتها.

أحكام النقض في بيع الصيدلية:

عند بيع الصيدلية والعقود المتعلقة بملكيته والمبرمة مع غير
صيدلي (باطلة بطلانا مطلقا) لمخالفتها (للنظام العام). (طعن
٦٠/٢٢٣٩ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٢).

عقد بيع صيدلية^(١)

مادة ١١، ٢٠، ٣١ ق ١٢٧/١٩٥٥ معدل بالقانون ١٩٥٥/٢٥٢

ومادة ١ ق ١٩٨٢/٤٤ - المنشورات الفنية أرقام ١٢، ٢/١٩٦٩ ش.ع

إنه في يوم الموافق / /

فيما بين كل من:

أولاً: السيد / مصري مسلم ومقيم ٠٠٠٠٠

(طرف لول)

(١) ملاحظات:

١- إذا كان البيع صادر من ورثة صيدلي يضاف هذا البند (بقر أفراد الطرف الأول بأن مورثهم توفي بتاريخ / / ١٩ ولم تنقض بعد المدة المصرح خلالها بالتنازل عن رخصة الصيدلية (وهي عشر سنوات من تاريخ الوفاة) ويتمهدون بالتنازل عنها للطرف الثاني واتخاذ إجراءات نقلها له.

٢- طبقاً م ٣١ ق ١٢٧/١٩٥٥ للورثة أن يمهّدوا إلى صيدلي بإدارة الصيدلية لمدة عشر سنوات ميلادية من تاريخ وفاة المورث الصيدلي. ولكن ليس لهم الحق في التنازل عنها أو تأجيرها من الباطن إلا بموافقة (المؤجر). والا حاز اغلالتها طبقاً م ١٨/ح ق ١٩٨١/١٣٦ الخاص بليجار الأملكن. وفي حالة وجود (قصر) للصيدلي المتوفى لم يتموا الدراسة في نهاية مدة العشر سنوات تمتد المدة حتى بلوغ أصغرهم سن ٢٦ سنة أو تخرجه من الجامعة أيهما أقرب (طعن ٥٩/٦٣ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٣) وتطلق إداريا بعد انتهاء المهلة المحددة للورثة ما لم يتم بيعها لصيدلي.

٣- يخضع بيع الصيدلية لأحكام الجدك وفقاً م ٢/٥٩٤ مدني وأحكام القانون ١٩٥٥/١٢٧ المعدل بالقانون ١٩٥٥/٢٣٥ وللقانون ١٩٨٢/٤٤ والتي يتطلب فيه الشروط الآتية: أن يكون المشتري صيدلياً مرخص له بمزاولة المهنة ومقيد بنقابة الصيدالة ومسجلات وزارة الصحة وليس موظف علم بالحكومة أو القطاع العام، وألا يقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية، وأن يكون قد مضى علي تخرجه سنة علي الأقل قضائها في مزاولة المهنة في صيدلية حكومية أو صيدلية أهلية، وإلا يكون مالكا لصيدلية أخرى وقت تحرير العقد وإلا كان البيع باطلاً (بطلاً مطلقاً) لمخالفته النظام العام. ويعطي الصيدلي المالك ٥٠% من صافي قيمة المبيع بعد خصم قيمة المنقولات.

٤- إذا كان المتصرف البائع وغالباً أحد ورثة الصيدلي (ناقصر الأهلية) يلزم اعتماد وزارة الصحة (الاسم للثائب عنه) قبل إجازة الإجراء المطلوب.

ثقياً: السيد / مصري مسلم ومقيم

(طرف ثقي)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف وفقاً علي ما يأتي:

لولا:

باع الطرف الأول للثاني القابل لذلك الصيدلية الكائنة

تنظيم شارع ناحية قسم

محافظة وهي عبارة عن:

والصادر عنها الترخيص رقم لسنة

باسم / للطرف الأول.

ثقياً:

تم هذا البيع بثمن إجمالي منفرد بالكامل قدره جنيه.

ثقياً:

يشمل هذا البيع المكان المؤجر سالف الإشارة بالبند لولا: وأجهزة

للمعمل وهي عبارة عن وجميع موجودات للصيدلية

المادية من أرفف ومناضد ومواد وتجهيزات وأثاث، وكذلك الاسم

التجاري المعروف به هو (.....) والسمعة والاتصال

بالملاء والحق في الإيجار كما يشمل التنازل عن عقد إيجار الصيدلية

والتنازل عن الرخصة واتخاذ كل ما يلزم لنقلها باسم الطرف الثاني.

رابعاً:

يقر الطرف الأول بأن رخصة الصيدلية سارية المفعول، وأن

العين مؤجرة له من / / بموجب عقد الإيجار المؤرخ / /

ولم ترفع في شأنه دعاوى قضائية.

خامسًا:

يقر الطرف الثاني بأنه لم يكن يمتلك صيدلية أخرى وقت شرائه الصيدلية وأنه لم يكن موظف بالحكومة أو للقطاع العام وذلك وقت إبرام العقد.

سادسًا:

تختص محاكم إسكندرية الابتدائية بنظر المنازعات التي قد تنشأ عن هذا العقد.

سابعًا:

تحرر من هذا العقد نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بها عند الاقتضاء.

الطرف الثاني

الطرف الأول

الباب السابع والعشرون

بيع المحل التجاري بالجدك ومحتوياته

(ق ١١/١٩٤) (المواد ٥٩٤، ٨٢٢ ملني)

عند التصديق علي عقد بيع المحل التجاري بالجدك — يطلب موثق الشهر العقاري (رخصة المحل) لمعرفة أن البيع صادر من صاحب الحق في بيع الجدك. فإذا كان المحل (بدون رخصة)، وكان أصحاب الشأن يقومون بإجراءات استخراجها، ينكر بالعقد ويفتر التصديق علي التوقيعات أن (المحل بدون رخصة) وأن ذلك علي مسئوليتهم دون مسئولية الشهر العقاري، وأن البيع تم تمهيدا لاتخاذ إجراءات استخراج الرخصة ويجب علي المشتري أو المتنازل إليه نقل الرخصة في البلدية أو الحي التابع له المحل خلال (أسبوعان) من التنازل أو البيع، مرفقا معه (عقد البيع أو التنازل) المصدق عليه من الشهر العقاري (مادة ١٥).

ويجب أن يذكر في عقد البيع أن البيع يشمل التنازل عن الرخصة وعن عقد إيجار المحل.

وعلي (الورثة) ليلاغ الجهات المختصة خلال (أسبوعان) من تاريخ وفاة المرخص باسمه المحل — وذلك باسمائهم واسم من ينوب عنهم.

ويكون الأخير مسئولا عن إجراءات نقل الرخصة إليهم خلال (٤شهور) من تاريخ الوفاة (مادة ١٤) وجزاء عدم مراعاة تلك الإجراءات (إغلاق المحل إداريا). وجزاء إدارة محل (بدون رخصة) من البلدية المختصة (الغلق) طبقاً م ٢ ق ٤٥٣/١٩٥٤، وقانون ٣٧١/١٩٥٦ المعدل بقانون ١٧٠/١٩٥٧. ويجب شهر عقد

بيع المحل بالجدك بعد التصديق عليه بالشهر العقاري خلال (٥ يوم) وذلك بقيده في (السجل التجاري) وإلا كان القيد (باطلا)، وبعد القيد بالسجل التجاري يجب شهره في خلال (شهرين) بجريدة (بيع المحال التجارية) — ويتم تجديده بالقيد بالسجل التجاري ويتم كذلك شهره خلال (شهرين) من القيد بجريدة (بيع المحال التجارية) كنص م ٢٠ ق ١٣٦/١٩٨١ للخلص بإيجار الأماكن.

ملحوظة:- شروط بيع المحل التجاري بالجدك (م ٥٩٤ مني) (م ٢٠ ق ١٣٦/١٩٨١):

١- أن يكون المحل التجاري متجر أو مصنع، فيخرج من نطاق تطبيق هذا الشرط الحرفيون وأصحاب المهن الحرة.

٢- مزاولة نفس النشاط أو إضافة إليه (وليس تغيير للنشاط ذاته).

٣- ألا يلحق المؤجر ضرر محقق (مناصفة المالك مثلا).

٤- أن يذكر بالعقد وجود ضرورة ملجئة للبيع.

٥- ملكية المستأجر الأصلي للجدك.

٦- ألا يكون عقد بائع الجدك قابلا للفسخ.

٧- قبل إبرام عقد البيع بالجدك — يخطر المستأجر الأصلي المالك رسميا علي يد محضر بإعلان رسمي بالثمن المعروض — وللمالك حق الشراء إذا أبدي رغبته خلال (شهر) وأودع (نصف صافي الثمن بعد خصم قيمة المنقولات) (خزانة المحكمة الجزئية الواقع بدائرتها المحل مشروطا بالتنازل عن عقد الإيجار وتسليم العين)، فإذا لم يبد المالك رغبته خلال الأجل المشار إليه — يجوز للمستأجر الأصلي أن يبيع لغير المالك — مع التزام المشتري بإداء نسبة ٥٠% المشار إليها (للمالك مباشرة).

وعند التصديق وقبل تقدير الرسم ومداؤه يجب أن يذكر بعقد البيع محتويات الجندك وقيمتها، لتقدير الرسم النسبي عليها (مضاف بمادة ٢٠ ق ١٣٦/١٩٨١ الخاص بإيجار الأماكن).

وجزاء عدم مراعاة الإجراءات المبالغ الإثارة (البطلان المطلق) ورد الحال إلي ما كان عليه مع إلزام المستأجر الأصلي (بالتعويض) إذا كان له مقتض.

ونلك كله مع مراعاة نص م ٧٩ تعليمات شهر عقاري ١٩٩٣. إذا كان المحل مملوكا (لقاصر) وناب عنه ولية الشرعي فلا يجوز له التصرف وإيرام العقد أمام موثق الشهر العقاري إذا زادت قيمته عن ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) إلا (بتصريح المحكمة المختصة) ويجب عند تنازل الورثة عن حق استعمال التليفون أو خدمة المحل التجاري تقديم (إعلام ورثة) باعتبار أن هذين الحقين ضمن عناصر ومقومات المحل التجاري (أعمال للمنشور الفني ١٩٧٩/٥).

س- هل يجوز تأجير المحل التجاري بالجدك في حالة التأجير من الباطن؟

ج: لا يجوز. ويحق للمؤجر الأصلي المالك طلب الفسخ مع الإخلاء.

فالمادة ٢/٥٩٤ مدني فاصرة علي حالة (بيع المحل التجاري بالجدك) لحالة ضرورة ملجئة للمستأجر، ولو مع قيام الشرط المانع مع التأجير من الباطن أو للتنازل عن الإيجار ونلك بشرطين:

١- إذا قدم المشتري ضمانا كافيا.

٢- والثاني من المستاجر الأصلي للمستاجر من الباطن وهذا محظور ويقع (باطلا) طبقا لنص م ٢/٢٤ ق ٢٧/٤٩، ٧٦ منه، م ٢٥ ق ١٣٦/١٩٨١ مع التعويض والغرامة.

وبالنسبة لإيجار المحل التجاري بالمزاد العلني:

(جائز) إذا انطوي على (العنصر المادي فقط) دون العنصر المعنوي (كمقهى مثلا)، أما بيع حلوي فقير جائز لاشتماله العنصر المعنوي إلى جانب (العنصر المادي)

وبالنسبة لبيع المحل التجاري بالمزاد العلني:

(فجائز) لمقومات المتجر (المادية والمعنوية) غير متصلة (بشخص) المستاجر، إنما هي من العناصر (المالية) التي يجوز التصرف فيها والحجز عليها (م ٥٩٤ مدني)، ويحق لـدائني المستاجر طبقا م ٢٣٥ مدني أن ينوب ويمثل مدينة وطبقا ق ١٩٥٥/٣٠٨ الخاص ببيع المنقول المحجوز عليه (حجزا إداريا) ينشأ للراسي عليه المزاد حق المشتري في البيع الاختياري ويلزمه واجبات (غير أنه يقع في البيع الاختياري بتوافق إرادتين -وفي البيع الجبري بسلطة الدولة وبقرار منها دون رضا البائع) وبعد الراسي عليه المزاد (خلف خاص) للمستاجر الأصلي طبقا لنص المادة ١٤٦ مدني.

هل يجوز تأجير جزء من المحل التجاري؟

طعن ٥١/٢٠٢٥ ق:

(للمستاجر الحق في تأجير جزء من المكان المؤجر لمن يزاول مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته إعمالا لنص م ٤٠ ق ١٩٧٧/٤٩، وله حق اشتراك غيره معه في النشاط

التجاري أو الصناعي الذي يباشره (فهو متابعة من جانبه للانتفاع بالعين فيما أجرت من أجله)، ويظل عقد الإيجار قائم لصالحه وحده) أما تأجير العين (كلها) فيتحقق به إحدى الصور التي تجيز للمؤجر طلب الإخلاء طبقاً م ٢١ ق ٤٩/ ٧٧، و م ١٨/ ج ق ١٣٦/ ١٩٨١ الخاص بإيجار الأماكن).

هل يجوز استمرار شريك المستأجر في شغل العين بعد تخليه عنها ؟

حكمت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٥/٤ ق دستورية جلسة ١٩٩٦/٧/٦ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٨ بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٨: بعدم دستورية المادة ٢/٢٩ ق ٧٧/٤٩ الخاص بإيجار الأماكن فيما نصت عليه من استمرار شركاء المستأجر الأصلي لشغل العين التي كان يزاول فيها نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً في مباشرة ذات النشاط بها بعد تخلي هذا المستأجر عنها وبسقوط فقرتها الثالثة في مجال تطبيقها.

معنى كلمة جدك ؟

تعني جميع عناصر المتجر أو المصنع من مقومات مادية ومعنوية.

ومن أحكام النقص:

• المحل التجاري يعد (منقولاً معنوياً) منفصل عن (الأموال المستغلة في التجارة) ويشمل مجموع العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة مهنة التجارة.

• للشريك حق استرداد الحصة التي باعها شريك آخر (الأجنبي)، وفي ذلك كف للأجانب عن اقتحام حرم الشركاء في ملكيتهم وجعلهم في مأمن من دخيل يطرأ فيفسد عليهم محيطهم (م

٨٣٣ مدني)، فإذا كان العقار (مملوك للتاجر) ويمارس فيه نشاطه التجاري أو الصناعي فإنه يخرج عن مقومات المحل. وقد نص ق ١٩٩٩/١٧ بإصدار التجارة علي أنه:

إذا كان التاجر مالكا للعقار الذي يزول فيه التجارة، فلا يكون هذا العقار عنصراً في متجره، أما لو كان مستأجراً المحل فإن من حقه الإجارة ويعد عنصراً من العناصر المعنوية للمحل. الفرق بين الجذك، المفروش وإيجار المحل بمشتملاته: الجذك في حكم (م ٥٩٤ مدني):

ينصرف إلي (البيع) للمحل دون الإيجار، ويشتمل بيع عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية، ولا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه من أرفف وترابيزة ومنقولات ومقومات مادية ومعنوية كالاسم التجاري والعملاء. (طعن ٥٠/١٧٣٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦).

أما المفروش:

فينصرف إلى تأجير الشقق طبقاً للمادتين ٤٠،٣٩ ق ١٩٧٧/٤٩، وعلي المؤجر قيد عقد الإيجار مفروش بالوحدة المحلية المختصة، ومخالفة هذا القيد أو الشرط جزاؤه — عدم سماع دعواه أمام للقضاء.

ويلزم لاعتبار المكان مفروشا حقيقة:

١- أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلي منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات (ذات قيمة) تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات علي منفعة العين، وإلا فإن العين تعد

(خالية). (طعن ٥٠/١٧٣٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦). وإن تكون كافية للغرض الذي قصده العاقدان.

٢- ألا يكون الفرائض صورياً، وأمر تقدير ذلك متروك لقاضي الموضوع في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها (طعن ٥٣/٥٧٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧).

وما سبق من جنك أو مفروش يختلفان عن حالة إيجار عين زودها مالکها بأدوات ومفروشات لاستثمارها في مشروع تجاري أو صناعي وهو ما يطلق عليه (إيجار محل بمشتملاته) ويشترط لعدم تطبيق أحكام قانون الإيجارات عليه:

١- أن تكون هذا الأدوات أو المفروشات (جديدة).

٢- أن يكون الإيجار قد استهدفها بحيث يعتبر المبنى (عنصرًا ثانويًا)

وبيع الجدد طبقاً م ٢/٥٩٤ مدني يشترط فيه:

١- توافر عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية.

٢- مزاوله نفس النشاط.

٣- أن تكون هناك ضرورة ملجئة للجميع.

٤- ألا يلحق المؤجر ضرر من ذلك.

وقد قيد المشرع هذا البيع بمادة ٢٠ ق ١٩٨١/١٣٦ بإيجار الأماكُن:

بإخطار المستأجر للمؤجر بالبيع وبالثمن المعروض عليه، فيكون للمالك الخيار بين أخذ ٥٠% من ثمن البيع من المشتري بعد خصم قيمة المنقولات، مقابل إحلاله محل المستأجر أو شراء المتجر أو المصنع مخصوماً منه نسبة ٥٠% خلال (شهر) من تاريخ

إخطاره. لكن كثيراً ما يلجأ المستأجر تحايلاً علي حكم م ٢٠ ق ٨١/١٣٦ بتكوين (عقد شركة صوري) بينه وبين من اتفق معه علي بيع المحل بالجدك، وذلك لكي يلتفت من سداد نصيب المالك في ثمن البيع، ويقوم للمتعاقدان بإثبات عقد الشركة وإجراءات شهرها وتسجيلها ونشرها (بصحيفة الشركات) أو (بجريدة السفير)، وبعد فترة معينة يحرر أحد الشركاء مع باقيهم عقد انسحاب من الشركة فيخرج المستأجر الأصلي ويظل الشريك للصوري وحده في المحل. هنا يجوز (للموَجِر) إثبات صورية عقد الشركة وأنه أبرم تحايلاً علي حقه في تقاضي ثمن البيع بالجدك، ويجوز له إثبات ذلك بكافة الطرق.

وللمحكمة:

سلطة تقديرية في إثبات جدية الشركة أو نفيها علي ضوء ما يثبت لها من ظروف الدعوى وملابساتها وما يقدمه الطرفان من مستندات.

ومما يقطع بصورية عقد الإيجار المبرمة في هذا الصدد:

سبق تاريخها علي تاريخ اشتراك الإنارة (طعن ٥٠/١٧٣٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦).

وقد ذهبت محكمة النقض في الطعن ٦٠/٢١٨٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣٠:

إن المشرع استحدث في نص المادة ٢٠ ق ٨١/١٣٦ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن (حلاً عادلاً) عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه (تنازلاً) (نافذاً) في حق (الموَجِر) وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق المؤجر والمستأجر

في الانتفاع بالعين المؤجرة، حيث ذكر بالبند الخامس إذا أعطي المالك الحق في أن يقسم مع المستأجر الأصلي قيمة ما يجنيه من منفعة نتيجة تصرفه ببيع العين المؤجرة له بالجدك أو التنازل عنها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك التصرف، ونص علي أحقية المالك بأن يقاضي نسبة الـ ٥٠ % من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال، كما أعطي له الحق في شراء العين إذا أبدي رغبته في ذلك وأودع نصف الثمن الذي اتفق عليه المتعاقدان (خزانة المحكمة) مخصصا منه قيمة ما بها من منقولات (إيداعا مشروطا) بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين إليه، علي أن يقوم بإيداع رغبته في ذلك خلال (شهر) من تاريخ إعلان المستأجر له بالثمن المعروض له لشراء العين بالطريق الذي رسمه القانون (بإعلان علي يد محضر). فإذا ما قام المالك بذلك في الميعاد المحدد فإنه يحق له شراء العين، دون حاجة لقبول المستأجر بالبيع له، وللمالك حق التنازل عن هذا البيع بين المستأجر والغير، إذ أن حقه في الشراء منبت الصلة بعقد البيع اللاحق الذي قد يتم بين طرفيه، والذي صرح المشرع (ببطلانه مطلقا). ولا يعد شراء المالك للعين حلولا من جانبيه محل المتعاقد الآخر الذي اشترى العين. إذ أن المالك لا يشتري العين المؤجرة التي بيعت للغير بما يشتمل عليه من منقولات مادية أو معنوية إذ قرر النص خصم قيمة ما بها من منقولات عند إيداع المالك نسبة الـ ٥٠% من الثمن المعروض علي المستأجر، أي أن المحل الذي ينصب عليه شراء المالك هو (العين الخالية)، وهو غير المحل المعروض للبيع علي الغير (بالجدك).

ومن أحكام النقض :-

١- مقومات المتجر ومنها الحق في الإجاره (عناصر مالية).
- جواز التصرف فيها والحجز عليها (طعن ٨/٥٢٩ ق
جلسة ١٩٧٩/٢/٢١).

٢- المحل التجاري وماهيته ؟ منقول معنوي منفصل عن الأموال
المستخدمة في التجارة ويشمل مجموعته العناصر المادية والمعنوية
المخصصة لمزاولة المهنة التجارية من اتصال بالعملاء وسمعة واسم
وعنوان تجاري وحق في الإجاره وحقوق الملكية الأدبية والفنية عن
المفردات المكونة لها فهو فكره معنوية كالنمط تضم أموالا عده ولكنها
هي ذاتها ليست هذه الأموال. وترتبطا على ذلك لا يكون التصرف في
مفردات المحل التجاري تصرفا في المحل ذاته ولا يعتبر العقار
بطبيعته، أي البناء الذي يستغل فيه المتجر عنصرا فيه ولو كان مملوكا
للمالك نفسه وهو بهذا الوصف يصح أن يكون محلا لملكية مستقلة عن
لعقار القائم به. (طعن ٦٦/٢٢٠٤ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١٠).

٣- المحل التجاري المستأجر - جواز رهن أثاثه أو آلاته دون
انتقال حيازتها إلى الدائن المرتهن، مؤداه التزام مؤجر المحل التجاري
المتقل برهن على المدين المستأجر بإخطار الدائن المرتهن بالرغبة في
فسخ عقد الإجار شروطه - ما سبق إخطاره كتابة بوجود الرهن - علة
ذلك مادة ٢٦ ق ١٩٤٠/١١ (طعن ٦٧/١٤٠ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١٠).

٤- المحل التجاري ماهيته؟ للتصرف في مفردات المحل
التجاري لا يعد تصرف في المحل ذاته. البناء الذي يستغل فيه
المتجر لا يعتبر عنصرا فيه ولو كان مملوكا للمالك نفسه (ق
١٩٤٠/١١). (طعن ٦٦/٢٢٠٤ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١٠).

عقد بيع محل تجاري بالجذك ومحتوياته م ٢/٥٩٤ مدني (١)

أنه في يوم الموافق / / ١٩

محضر فيما بين كل من:

أولاً: السيد / مصري ومسلم ومقيم

ويعمل

(طرف أول بائع)

ثانياً: السيد / مصري ومسلم ومقيم

ويعمل

(طرف ثاني بائع)

أقر الطرفان بأهليتها للتعاقد والتصرف وفقاً على ما يأتي:

البند الأول

باع وأمقط وتنازل الطرف الأول إلى الطرف الثاني القابل

لذلك المحل التجاري الكائن

..... تنظيم شارع

..... ناحية قسم محافظة

..... والمعروف بعنوان

وباسم ومقيد بالسجل التجاري رقم

(١) ملحوظة:

١- لا يتم إبرام هذا العقد إلا في الشكل الرسمي أو عرفي مصدق عليه

بالشهر العقاري.

٢- يجب إخطار (مصلحة الضرائب) بما تم بيعه بخطاب موصي عليه

وتبرأ ذمة المشتري من الضرائب المستحقة بمرور (شهرين) على

إخطار مصلحة الضرائب دون رد منها.

ويشمل البيع العنوان والاسم التجاري للمحل والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والارخصة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، وعلى العموم كافة حقوق الملكية الصناعية والأدبية المرتبطة بالمحل التجاري المبيع، كما يشمل البضائع والأثاث التجاري والآلات وجميع المنقولات المادية التي تستعمل في استغلال المحل ويشمل البيع التنازل عن رخصة المحل (فإذا كان المحل الجديد بدون رخصة ينكر والمحل بدون رخصة) وكذلك التنازل عن عقد إيجار المحل. وكذا تلفون المحل رقم

البند الثاني

يشمل هذا البيع أيضا التنازل عن عقد إيجار المحل المبيع ويتعهد بالحصول على موافقة المؤجر على هذا التنازل في ظرف يوما من تاريخ هذا العقد وإلا حق لـ (ب) اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه فوراً دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار مع إلزام (أ) برد الثمن المدفوع وجميع التعويضات الناتجة عن ذلك.

ملحوظة:

أ - يمكن استبدال البند الثاني بالآتي:

يتنازل (أ) عن عقد إيجار المحل المبيع دون ضمان الحصول على موافقة المؤجر (ب) وشأنه مع هذا الأخير، باللجوء للقضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ هذا العقد وسريان التنازل عن عقد الإيجار ومواجهة المؤجر عملاً (بالمادة ٢/٥٩٤ مني).

ب - يتنازل (أ) عن عقد إيجار المحل وقد وقع المؤجر علي عقد الإيجار بقبوله هذا التنازل.

البند الثالث

التأمينات:

قد تنازل (أ) إلى (ب) عن جميع تأمينات استهلاك المياه والنور وعقود التأمين ضد الحريق والسرقة وغيرها ويلتزم ابتداء من اليوم بدفع جميع الأقساط التي تستحق للجهات المختصة بمعرفته دون مسئولية أو رجوع علي (أ)، كما يقر هذا الأخير بتنازله عن السجل التجاري والرخص الخاصة بالمحل للمبيع ويتعهد بعمل التسهيلات اللازمة للتنازل عنها رسميًا.

البند الرابع

الضمان:

يضمن (أ) أن المحل المبيع خال من الديون فيما عدا ما ذكر بالكشف الموضح بأسفل هذا العقد، وأنه غير مستحق عليه ضرائب أو إيجار متأخر حتي تاريخ هذا العقد، ويكون مسئولاً في حالة ظهور أي من ذلك.

البند الخامس

المعاينة:

يقر (ب) بأنه عاين المحل المبيع وجميع مشتملاته المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً، وأنه قبل شرائه بالحالة الراهنة التي هو عليها الآن، وعليه فلا يحق له الرجوع على البائع بخصوص ذلك مستقبلاً.

البند السادس

الاستلام والانتفاع:

يقر (ب) بأنه تسلم المحل بجميع محتوياته ويكون له حق استغلاله والانتفاع به من اليوم، كما عليه تحمل جميع الضرائب والإيجار وكافة المصروفات الأخرى المتعلقة به من نفس التاريخ.

البند السابع

موظفوا المحل وعماله:

يقر (أ) بأنه أخلى قبل اليوم طرف جميع موظفي وعمال المحل وسدد مرتباتهم والمكافآت المستحقة لهم عن مدة خدمتهم السابقة حتى اليوم. وقد سلم (ب) المخالصات الموقع عليها منهم بذلك، ويكون لـ (ب) مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التي يراها.

البند الثامن

المنافسة التجارية:

يتعهد (أ) صراحة بعدم افتتاح محل تجاري مماثل للمحل المبيع بنفسه أو بواسطة غيره أو الاشتراك في محل مماثل في دائرة قطرها متر من المحل المبيع وذلك لمدة سنة وفي حالة مخالفته لهذا الشرط يكون مسؤولاً عن كافة التعويضات علاوة على حق (ب) في طلب إغلاق المحل الذي يفتح بهذه الصورة.

البند التاسع

الضمن:

ثم هذا البيع برضاء الطرفين وقبولها بضمن قدره
..... جنيته عن المحل التجاري بكافة محتوياته
المادية ومقوماته المعنوية علي التفصيل التالي:

ضمن مقومات المحل المعنوية غير المنهية وهي عنوانه
التجاري واسمه والحق في الإجارة والاتصال بالعملاء والسمعة
التجارية والرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية،
والرسوم والنماذج الصناعية وكافة حقوق الملكية الصناعية اللازمة
لخدمة المحل.

ضمن الجدك (المنقولات اللازمة لخدمة المحل).

ضمن البضاعة التي بالمحل.

الجملة دفع بالكيفية الآتية:

١- يعترف (أ) بأنه تسليمه قبل اليوم وخارج مجلس هذا
العقد في غير حضورنا.

٢- دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين
من يد (ب) وما له ليد (أ) وعليه هذا الأخير به بموجب هذا
مخالصة تامة ونهائية بضمن المبيع جميعه.

البند العاشر

إخطار المؤجر بضمن البيع:

قبل إبرام هذا للعقد بأكثر من ٣٠ يوم وبالتحديد يوم / / ١٩
قام البائع (الطرف الأول) بإخطار المؤجر بالضمن المعروض سالف

الذكر وذلك بموجب إنذار علي يد محضر أعلن للمالك في
..... / / ٢٠٠ تضمن إعطاء الأخير الحق في
أخذ العين المبيعة وأودع بخزينة المحكمة الجزئية الواقع في
دائرتها المبيع قيمة المنقولات التي سيأتي ذكرها فيما بعد مضاف
اليها ٥٠ % من باقي الثمن المعروض خلال الأجل سابق الذكر،
وقد أنقضت المدة دون أن يبدي للمؤجر هذه الرغبة ويودع المبلغ
المطلوب، ومن ثم كان للبائع في حل من إبرام هذا العقد للمشتري
عملا بالمادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ٨١ وقد أرفق بهذا العقد أصل
الإنذار الدال علي إخطار المالك.

وقد أودع البائع بخزينة محكمة مبلغ
..... يمثل نسبة ٥٠% من الثمن بعد خصم قيمة
المنقولات علي ذمة المالك المؤجر بمحضر إيداع رقم
..... يوم / / ١٩ علي أن يصرف إليه دون
قيد ولا شرط ولا إجراءات.

البند العادي عشر

المصروفات والأتعاب:

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفائه التام علي عاتق
(ب) وحده.

البند الثاني عشر

كشف بموجودات المحل:

البند الثالث عشر^(١)

مادة اختيارية أرباح:

يضمن (أ) تحت مسؤوليته أن صافي الأرباح التي جناها
المحل المبيع بلغت عن سنة و
..... عن سنة و

عن سنة وقد أطلع (ب) علي دفاتر الحسابات الدالة علي ذلك
وسلمها له حافظة مع العلم بأن الأرباح اتخذت أساسا لتقدير ثمن
المحل المبيع وعلي ذلك إذا اتضح لـ (ب) في مدة
..... من تاريخ هذا العقد عدم صحة هذه البيانات أو
بعضها وله حق طلب تخفيض الثمن المتفق عليه بنسبة العجز في
قيمة الأرباح المذكورة.

التوكيل:

وكل الطرف الثاني الأستاذ /
المحامي في استلام صورة تنفيذية من هذا العقد وفي المسير في
إجراءات توثيق ونقل الرخصة البلدية وإجراءات شهرة وقيدته

(١) ملحوظة:

١- لا يجوز (التأجير من الباطن) للمحل التجاري بالجنك، فالمادة ٢/٥٩٤ مدني
قاصرة علي بيع المحل التجاري بالجنك بشرط هو:

أ- وجود حالة ضرورة ملحة إذا قدم المشتري ضمانا كافيا.

ب- ألا يلحق الموزر ضررا من جزاء تلك (طعن ٥٥/٢٠٤٤ ق جلسة
١٩٩٠/٤/٨).

كما أن الإيجار من الباطن ينطوي علي وجود (عقدين إيجار) عن ذات العين وهو
(باطل) طبقا لمادة ٢٥ ق ٨١/١٣٦ الخاص بإيجار الأماكن مع التعويض والغرامة.
أما إيجار المحل التجاري (مفروش) (مقهى مثلا) (فجائز) لاتطوانه علي العنصر
المادي فقط ، أما إيجار (محل حلوي) (فقيز جافز) لاتطوانه علي العنصر (المادي
والمعنوي).

بالسجل التجاري خلال ١٥ يوم من التصديق عليه بالشهر العقاري
والإعلان عن شهر العقد خلال شهرين من قيده بالسجل التجاري
بجريدة بيع المحل التجارية.

الباب الثامن والعشرون

السيارات

(المواد ٢٠١، ٢٠٥ تعليمات توثيق ٢٠٠١)

(فني ٧٩/٧ والمنشور الفني ٩١/٥ والمنشور المالي ١٩٨٦/١٠)

والمنشور الفني ١٩٩٤/٣، ومنشور فني ٩٦/١٦،

ومنشور فني ٩٧/١٢، فني ١٩٩٧/١٤، فني ٢٠٠٣/٥)

م ١٨١ تعليمات توثيق ١٩٩٣:

لا يجوز توثيق أو التصديق علي التوثيق أو إثبات تاريخ محرر يتضمن تصرف في سيارة من سيارات الركوب الخاصة الواردة من الخارج إلا بعد (مداد الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها) (م ٢٠١ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

م ٢٨٢ تعليمات توثيق ٢٠٠٢:

لا يجوز الاستناد إلي رخصة السيارة المنتهي مدة صلاحيتها بانقضاء تاريخ سريانها ويستعاض عنها (بشهادة بيانات رسمية لم يمر عليها أكثر من (شهر) معتمدة بختم شعار الدولة وتحفظ بمكتب التوثيق المختص.

وفي حالة الاستناد إلي (البيانات الواردة برخصة السيارة) يراعي ضرورة مطالبة صاحب الشأن بتقديم (صورة فوتوغرافية من الرخصة) ويقوم الموثق بالتوقيع عليها باسمه ثلاثيا بعد مراجعته على الأصل وبعد أن يثبت عليها رقم محضر التصديق وتاريخه وأطراف التعامل به ورسوم واسم مقدار الرسوم ثلاثيا

وتحفظ بمكتب التوثيق وتفيد خاص بالنسلسل وفقا لتاريخ التصديق
(فني ١٩٩٠/٤، ١٩٩٧/١٣).

م ٢٨٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١:

السيارات (المسلم لوحتها المعدنية) يراعي عند إجراء توثيق
التصرف الخاص بها ضرورة تقديم (شهادات بيانات رسمية) من
إدارة المرور المختصة لم يمضي علي تاريخ تحريرها أكثر من
(شهر) ومعتمدة بخاتم شعار الدولة للخاص بإدارة المرور، مع
إيصال تسليم اللوحات المعدنية، ويجب أن يذكر بشهادة البيانات
أسم المالك ومواصفات السيارة (ماركة - موديل - سلندر -
شاسيه - موتور - حمولة - عدد ركاب - تاريخ إلغاء الترخيص
وسببه) مع مراعاة التحقق من مطابقة بيانات إيصال تسليم اللوحات
المعدنية علي بيانات الشهادة سالفة الذكر. ومطالبة صاحب الشأن
بتقديم صورة فوتوغرافية من (الشهادة + الإيصال) وإتباع نفس
الإجراءات الخاصة برخصة السيارة الواردة بالمادة ٢٠٢ تعليمات
توثيق ٢٠٠١ (فني ١٩٧٩/٧).

ولا يسري الاحتفاظ بالأصل علي إيصال تسليم اللوحات
المعدنية ويكتفي بصور فوتوغرافية بعد مطابقتها بالأصل إلي
جانب صورة فوتوغرافية من رخصة السيارة (م ٢٠٣ تعليمات
توثيق ٢٠٠١) (فني ١٩٩٧/١٤).

منشور فني ١٩٩٤/٣:

استثنى المنقول (السيارة) من الخضوع لقانون تنظيم التعامل
بالنقد الأجنبي رقم ١٩٩٤/٣٨ إذ كان المتصرف أجنبي (م ٣ منه)

شروط توثيق التصرف في السيارات الخاصة بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي:

يجب الامتناع عن التوثيق أو التصديق علي توقيع أي محرر يتضمن التصرف في سيارات الركوب الخاصة (المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية) من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي العربي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج، وموظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات والموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وأسرهم في حالة الوفاة إلا إذا تبين من الإطلاع علي رخصة السيارة (انقضاء سنتين أو أكثر من تاريخ دخولها).

مع الاكتفاء بمطالبتهم بتقديم البطاقة الدبلوماسية أو القنصلية الصادرة من وزارة الخارجية المصرية (م ٢٠٤ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

التصرف في مركبات النقل السريع:

١- يحظر توثيق (التوكيلات) للمتضمنة التصرف في مركبات النقل السريع متى كان الثابت من رخصتها أو سند الملكية أنه (محظور التصرف فيها) لأي سبب كان وذلك خلال فترة الحظر (فني ١٩٨٥/٤).

٢- يجب علي الموثق الإطلاع علي رخصة السيارة أو سند ملكيتها عند (التصرف) للتأكد من عدم وجود حظر تصرف، وتحفظ صورة فوتوغرافية من الرخصة بمكتب التوثيق بعد التوقيع عليها. (م ٢٠٥/٢، م ٢٠٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

منشور في ١٩٩١/٤:

يقبل إجراء التوكيلات الرسمية المتضمنة التصرف في بيع السيارات عموماً ودون تحديد (إعمالاً لنص م ٢/٧٠٢ مدني) فإذا تضمنت الوكالة تعيين للسيارات بأرقامها فيجب الإطلاع على (الرخصة) عند توثيق التوكيل وتطبيق التعليمات الواردة (بمادة ٢٠٢ تعليمات توثيق ٢٠٠١).

في ١٩٧٥/٥:

يكفي بتقديم (شهادة الإفراج الجمركي) كمستند مثبت لملكية السيارة الواردة من الخارج لأول مرة وعدم خضوعها لقيد الحظر من التصرف بعد سداد رسومها الجمركية واعتبار أي من رخص السيارة والتصاريح المؤقتة وشهادة الإفراج الجمركي مستنداً لإثبات ملكية السيارة المحلية والمستوردة على السواء.

منشور مالي ١٩٨٦/١٠:

الإقرار باستلام سيارة يعد (إقرار باستلام منقول) يخضع لرسم نسبي قدره ٠,٥% وذلك في حالة ما إذا كان الإقرار في محرر منفصل عن عقد البيع.

ملحوظة:

السيارات التي تحمل رخصتها (حظر التصرف لوجود حق امتياز البائع لعدم سداد باقي الثمن) يرفع الحظر من إدارة المرور بموجب (إقرار مخالصة من البائع بقبضه كامل الثمن وأحقية المشتري في التصرف فيها بكافة أنواع التصرفات القانونية ويذكر برخصة السيارة بعد رفع الحظر عبارة (تم رفع الحظر وتعتمد من

الموظف المسئول وتختم بخاتم وشعار الدولة الخاص بإدارة المرور).

مستندات إثبات ملكية المركبة:

م ٢١٤ من اللائحة التنفيذية رقم ١٩٩٤/٥٣٣٠ الخاصة بقانون المرور رقم ١٩٧٣/٦٦:

يقبل في إثبات أحد المستندات الآتية:

١- المحرر المتضمن عقد شرائها للصادر من المصنع أو أحدي وكالات بيع المركبات المقيدة بهذه للصفة بالسجل التجاري.

٢- المحرر المتضمن عقد شرائها مصدقا علي توقيع البائع فيه بإحدى مكاتب التوثيق المختصة.

٣- صورة الحكم القضائي الفاصل في ملكية المركبة، أو الحكم الصادر بوضعها تحت الحراسة إذا كانت محل نزاع، أو الإقرار الصادر من المالك المتنازعين بوضع المركبة تحت الحراسة الاتفاقية ويمن يختارونه حارساً، أما الحكم الصادر بإثبات صحة التعاقد بناء علي قرار الطرفين فيجب أن يقرن به السند الذي ألت به ملكية المركبة إلي البائع المقر مستوفيا لأحد الشروط الواردة في أحد البنوك الأخرى.

٤- حكم ثبوت وراثة، ومحضر حصر التركة إذا كان سبب أيلولة المركبة هو (الميراث)، أما إذا كان السبب وصية فيقدم شهادة الوفاة وسند الوصية.

٥- المحرر المتضمن لأي عقد أو عمل قانوني آخر يثبت لانتقال ملكية المركبة.

٦- المركبات الواردة من الخارج لأول مرة، تقديم شهادة الإفراج الجمركي عن المركبة.

٧- السند الناقل للملكية الصادر من المصالح الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات العامة و وحدات القطاع العام في شأن (سيارتها المستعملة) حكم مرسى المزاد اللودرات:

تعد من (المنقولات) فيعامل طبقا لما ورد بقانون ٩١/٦.

يعد من مركبات النقل السريع:

السيارات — الجرارات — المقطورات — النصف مقطورات — الدراجات البخارية — والآلية — الموتوسيكلات — وغير ذلك من الآلات المعدة للسير في الطريق العام.

فني ٩٦/٢٩:

١- سيارات الركوب (المجهزة طبية لأجل المعوقين) (معفاة) من الرسوم الجمركية، ويحظر التصرف فيها خلال ٥ سنوات من تاريخ الإفراج الجمركي عنها (ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية ويكون السداد بموجب (شهادة صادرة من مصلحة الجمارك) ويجوز التصرف في السيارة (بعد) انقضاء الخمس سنوات بدون مداد رسم ضرائب جمركية ويكون الإعفاء وتاريخه بشهادة صادرة من مصلحة الجمارك

٢- تعفي من ضرائب الجمارك سيارة الركوب الصغيرة ذات ٤ سلندرات فأقل أو دراجة آلية مجهزة آلية للاستخدام الشخصي لمصابي القوات المسلحة ويشترط ألا يزيد سلندر السيارة عن ٤ وسعة محرك السيارة عن ١٨٠٠ سم^٣ — ويحظر التصرف في

تلك السيارة خلال ٥ سنوات من تاريخ الإفراج الجمركي عنها ما لم تسدد عنها الضرائب ويثبت الإعفاء بموجب شهادة صادرة من مصلحة الجمارك وللمعوق بعد مرور (٥ سنوات) دون سداد الضرائب ويثبت الإعفاء بشهادة تصدر من مصلحة الجمارك ويعامل نفس المعاملة (ضباط الشرطة) بشرط إصابتهم بسبب احد المهام الأمنية المكلفين بها.

منشور مالي ٨٢/١:

تنفيذاً للقرار الوزاري ١٩٧٩/١٦٣ يجب اشتغال رخص السيارات وشهادة الإفراج الجمركي والتصاريح المؤقتة علي بيانات تحديد الرسوم موديل وسنندر وعدد الركاب وإذا خلت من هذه البيانات يطالب صاحب الشأن بتقديم (شهادة بيانات من إدارة المرور) متضمنة هذه البيانات وتحفظ صورة منها ويذكر بها محضر التصديق ويعمل بها دفتر خاص مسلسل يذكر به رقم السيارة ورقم محضر التصديق.

قواعد الإفراج المؤقت عن السيارات للعالمين من الخارج والأجانب:

ق ٦٦/٦٣ الخاص بالجمارك تنص علي عدم جواز الإفراج مطلقاً عن أية بضاعة أو سلعة قادمة من الخارج إلي داخل مصر إلا بعد تحصيل الضرائب والرسوم المقررة، غير أن م ١٠١ من قانون الجمارك أوردت (استثناء) علي هذه القاعدة بجواز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل للضرائب والرسوم الجمركية المقررة بشرط أن ينظم هذا الإفراج بقرار من وزير المالية. وقد صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٨٣/٣١٦ وقرر الإفراج مقررًا عن سيارات الركوب الخاصة وذلك للمصريين المقيمين بالخارج أو العاملين في الخارج والقادمين إلي مصر لقضاء إجازتهم وكذا

السياح العابرين والأجانب وبصفة عامة للقادمين للإقامة بالبلاد وقد
وضع عدة قيود وشروط بالنسبة للفئات المذكورة وهي:

١- لا يجوز الإفراج مؤقتًا عن أكثر من سيارة دون تحصيل
الضرائب والرسوم الجمركية للشخص الواحد.

٢- قصر استعمال السيارة (المفرج عنها مؤقتًا) على التي
تم من أجلها الإفراج.

٣- يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتًا فور
انتهاء مدة الإفراج أو انتهاء الغرض منه أي الأمرين أسبق حدوثًا.

٤- يجب ألا تتجاوز مدة الإفراج للموقت عن هذه السيارة ٣
شهور، وبشرط ألا تتجاوز هذه المدة إقامة السائح أو العابر أو
الأجنبي المقيم إقامة مؤقتة، أو إجازة المصري المقيم بالخارج -
ويجوز بقرار من رئيس مصلحة الجمارك مد المهلة المقررة
شهرين لإعادة التصدير أو الأسباب أخرى.

٥- يتم الإفراج عن السيارات الواردة في هذا القرار مع
تعلق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
الملحقة بها (بصفة أمانة) أو تقديم (خطاب ضمان مصرفي بهذه
القيمة) من أحد البنوك المعتمدة بالبلاد ساري المفعول حتى نهاية
المدة المقررة للإفراج أو دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادي
السيارات المعتمدة بشرط أن تكون هذه الدفاتر صالحة خلال المدة
المحددة لبقاء السيارة بالبلاد أو دفاتر المرور الدولية الصادرة من
نواد السيارات المرخص لها العمل بمصر بالنسبة للأجانب القادمين
من بلاد عربية ليس بها نواد للسيارات.

٦- يحظر التصرف في السيارة المفرج عنها مؤقتًا بالبيع أو التنازل أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات إلا بعد الحصول على موافقة مصلحة الجمارك على التصرف.

ويجوز للمصريين العاملين أو المقيمون بالخارج أو العائدين إلى الوطن للإجازة وللأجانب أو العابرين المفرج عن سياراتهم مؤقتًا التقدم لمصلحة الجمارك قبل انتهاء مدة الإفراج بطلب (الإفراج النهائي) عن السيارة وفقًا للقواعد العامة التي تنظم عملية الاستيراد من الخارج وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها حسب حالة السيارة وفئة الضريبة السارية وقت إيداع البيانات الجمركية للإفراج المؤقت سالفة الذكر أو لم يعد تصدير السيارة إلى الخارج مصر أو أبقى السيارة داخل البلاد دون تجديد فترة بقائها مثلًا، تستحق فورًا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها فضلًا عن العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك والقوانين الأخرى.

عقد بيع سيارة

إنه في يوم بين الموقعين أدناه.

أولاً: السيد / ديانة
جنسية مهنة محل الإقامة
(طرف أول بائع)

ثانياً: السيد / ديانة
جنسية مهنة محل الإقامة
(طرف ثاني مشتري)

أقر المتعاقدون بأهليتهم وتففقوا على ما يلي:

البند الأول

باع وأسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية الطرف
الأول / إلى الطرف الثاني /
القابل بذلك شراء سيارة: رقم:
موديل: سلندر: ماركة:
شاسيه رقم: موتور رقم:

البند الثاني

تم هذا البيع برضا وقبول الطرفين بثمن قدره
..... قرش جنيه وقد دفع نقداً من يد
المشتري إلى البائع عند التوقيع على هذا العقد ويقر البائع بتسلم
الثمن، ويعتبر التوقيع على العقد بمثابة مخالصة تامة ونهائية
بالثمن.

البند الثالث

يقر البائع بملكيته للسيارة المبيعة لا ينزعه أو يشاركه فيها
أحد كما يقر بأن السيارة ليست موضوع نزاع وأنها خالية من أي
قيد أو حظر وليس عليها أقساط.

البند الرابع

يقر المشتري بأنه عاين السيارة المبيعة له بموجب هذا العقد
المعينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا وأنه قبلها بحالتها التي
هي عليها وقد تسلمها بالفعل كما تسلم رخصتها الصادرة من قسم
مرور في

تحت رقم

البند الخامس

يصبح المشتري وهو الطرف الثاني في العقد مالكا للسيارة
المبيعة له بمجرد التوقيع على عقد البيع ويكون مسؤولا عنها من
ذلك الوقت وعن جميع الحوادث والمخالفات والرسوم المتعلقة
بالسيارة، كما أن المشتري غير مسئول عن المخالفات والحوادث
السابقة على التوقيع.

المشتري

البائع

محضر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري

مكتب / مأمورية

محضر تصديق رقم سنة

أنه في يوم للموافق سنة تم

التوقيع علي هذا العقد من كل من:

السيد/..... بصفته بائعاً للتأبث الشخصية بموجب

ومن السيد /..... بصفته بائعاً للتأبث الشخصية بموجب ..

لأماننا نحن/..... الموثق بـ.....

وهذا تصديق منا بذلك ؛

عقد هبة رسمي منقول بدون عوض^(١)

أنه في يوم الموافق والموافق

مكتب توثيق: الساعة:

أمامنا نحن: الموثق بالمكتب المذكور.

حضر كل من:

أولاً: السيد/..... مصري مسلم سن

ومقيم ويعمل

ويحمل بطاقة عائلية

(طرف أول واهب)

ثانياً: قاصر وينوب عنها

والدها الشرعي عليها.

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف والتعاقد وطلبا منا تحرير

العقد الآتي نصه:

البند الأول

وهب للطرف الأول السيد /

بموجب هذا العقد، وأسقط وتنازل بغيز عوض وبدون مقابل إلي

الطرف الثاني ما هو السيارة رقم: ملكي إسكندرية

ماركة: موديل:

سلندر: موتور: شاسيه:

(١) ملحوظة:

يجوز إفراغ الهبة في المنقول في الشكل الرسمي مع مراعاة عدم وضع
الصيغة التنفيذية على العقد حفاظاً على حق الواهب في الرجوع فيها.

البند الثاني

ألت الملكية للطرف الأول الواهب بطريق

البند الثالث

يقر الطرف الأول الواهب بخلو السيارة المذكورة من كافة الحقوق العينية والتبعية، وأنها ليست عليها أقساط أو حجز أو حظر وأنها خالية من الضرائب والرسوم الجمركية والتأمينات الاجتماعية وأنها ليست موضوع أية دعاوى تعويض عن الحوادث.

البند الرابع

يقر الطرف الأول الواهب بمعاينة السيارة المذكورة معاينة تامة نافية للجهالة كما أنه فحصها وقام بتجريبها وثبت له صلاحيتها.

البند الخامس

يلتزم الطرف الأول بتسليم السيارة فور التوقيع علي هذا العقد أمام موثق الشهر العقاري وأنه غير مسئول عن أية حوادث أو مخالفات تنشأ بعد التسليم.

البند السادس

للطرف الثاني حق نقل الترخيص باسمه في المرور التابع له للسيارة.

البند السابع

جميع مصروفات العقد وأتعابه علي عاتق الطرف الأول للواهب.

وبما ذكر تحرر هذا العقد في اليوم والشهر والسنة المذكورين
أعلاه وبعد تلاوته بصوت واضح مسموع توقع عليه من أطراف
العقد ما نحن الموثق.

ويحتوي هذا العقد علي وهو خال من الكشط والتحشير
وبدون مرفقات.

الطرف الأول الواهب الطرف الثاني الموهوب له

توكيل في بيع سيارة

وكلت أنا / مصري - مسلم ومقيم
بأنني وكلت عني السيد / ديانة:
جنسية: مهنة: محل
الإقامة: في بيع السيارة رقم:
..... موثور رقم:
..... مرور: وله حق التوقيع علي
عقد البيع أمام الجهات المختصة وقبض ثمن البيع.
كما أقر بأن السيارة المذكورة غير محظور التعامل فيها
حسب الرخصة الصادرة من إدارة المرور.
وهذا توكيل مني بذلك ؛

الموكل

مكتب توثيق:
محضر تصديق رقم لسنة
إنه في يوم الموافق / / قد تم التصديق على
توقيع السيد / ويحمل بطاقة ع:
ومقيم: وذلك أمامنا نحن
وبذلك تم التصديق ؛

الموثق

كيفية تقدير الرسوم

- ١- السيارات.
 - ٢- السفن.
 - ٣- عقد تأسيس الشركات: (تضامن - توصية - شركات الأموال المساهمة - شركات ذات المسؤولية المحدودة).
 - ٤- بيع المحل التجاري بالجنك ومحتوياته.
- أولا: كيفية حساب رسوم السيارات المراد التصديق علي عقود بيعها:
- ١- بالنسبة لسيارات الملاك:

(القيمة بالجدول مقطرة حسب سنة الصنع وعدد السلنترات).
القيمة من الجدول \times نسبة ٢ % بعد خصم نسبة استهلاك ٥%
يستثنى منها سنة الصنع وسنة التصديق علي التوقيع بحيث لا يقل
القيمة بعد التخفيض عن ألفين جنيه للسيارات المحلية وخمسة آلاف
جنيه للمستوردة وبالنسبة للأتوبيسات والميكروباص فلا تقل عن
عشرة آلاف جنيه.

٢- بالنسبة لهريات النقل:

الطن \times نسبة ٢% بعد خصم استهلاك ٥% يستثنى منها سنة
الصنع وسنة التصديق علي التوقيع بحيث لا تقل القيمة بعد
التخفيض عن ألفان جنيه محلي، وخمسة آلاف جنيه للمستوردة.

منشور مالي رقم (واحد) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦

إلى مكاتب العقاري وأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها

والإدارات العامة بالمصلحة

مالي ٢٠٠٧/١

تعريف تسجيل مركبات النقل

إلحاقاً بالمنشور المالي رقم ٨ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩ بشأن قرار السيد المستشار/ وزير العدل رقم ٤٨٥٩ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتحديد قيمة المحررات الخاصة بمركبات النقل السريع طبقاً لأحكام قانون رسوم التوثيق والشهر ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤.

وإلحاقاً بالمنشور المالي رقم ١٦ بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٨ بشأن قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٣٦٦٥ لسنة ١٩٩٦ بـسريان قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٩ سنة ١٩٩٣ والجدول المرفقة عن سنة ١٩٩٣ علي مركبات النقل السريع المصنعة في السنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

وإلحاقاً بالمنشور المالي رقم ٥ بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ بشأن قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤،٣٥ سنة ٢٠٠٣ الخاص بتحديد قيمة المحررات الخاصة بمركبة النقل السريع تطبيقاً لأحكام قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤.

فقد صدر قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ والذي يعمل به في ٢٠٠٧/٢/١٢ تاريخ نشره بجريدة الوقائع المصرية العدد رقم ٣٣ ف ٢٠٠٧/٢/١٢ وقرر الآتي: -

(المادة الأولى)

تحدد قيمة مركبات النقل السريع المشار إليها في البند الثاني من المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وفقاً للقيمة الموضحة في المحرر الخاص بكل منها بحيث لا تقل عن القيمة المبينة بالجدول المرفقة بهذا القرار.

(المادة الثانية)

تخفض قيمة المركبة بعد تحديدها وفقاً لحكم المادة السابقة بواقع ٥ % عن كل سنة من السنوات التي تتقضي بين تاريخ إنتاج المركبة وتاريخ طلب إجراء التوثيق، بحيث لا تقل القيمة بعد التخصيص عن ألفي جنيه بالنسبة للمركبات الواردة في الجدولين (ب، ٤).

وخمسة آلاف جنيه للمركبات الواردة في الجدول (أ، ١، ٦، ٥، ٣)

وعشرة آلاف جنيه للمركبات الواردة في الجدول (٢، ٢ أ)

ولا تخضع سنة إنتاج المركبة والسنة التي يجري التوثيق فيها للتخفيض المشار إليه في الفقرة السابقة.

(المادة الثالثة)

يعمل بالقيم الواردة بالجدول المرفقة لمدة سبعة سنوات قادمة تنتهي عام ٢٠١٣ ثم يعاد النظر في هذه الجدول.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره (ومرفق الجدول)

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد

الأمين العام

رئيس القطاع

جدول رقم (١)

المحركات الخاصة بسيارات الركوب

(أ) السيارات المستوردة والمنتجة بعد عام ٢٠٠٦

سنة الصنع	مركبات حتى ٢ سلندر	أكثر من ٢ سلندر حتى ٤ سلندر	أكثر من ٤ سلندر
٢٠٠٧	٢٧٣٠٠	٦٩٨٠٠	٤١١٠٠٠
٢٠٠٨	٢٨٧٠٠	٧٣٣٠٠	٤٣١٦٠٠
٢٠٠٩	٣٠١٠٠	٧٧٠٠٠	٤٥٣٢٠٠
٢٠١٠	٣١٦٠٠	٨٠٨٠٠	٤٧٥٩٠٠
٢٠١١	٣٣٢٠٠	٨٤٩٠٠	٤٩٩٦٠٠
٢٠١٢	٣٤٨٠٠	٨٩١٠٠	٥٢٤٦٠٠
٢٠١٣	٣٦٦٠٠	٩٣٦٠٠	٥٥٠٩٠٠

(ب) السيارات المصنعة محلياً

سنة الصنع	أقل من (٢) سلندر نصر	نصر ١٢٥- ١٢٧-١٢٨- ١٣١- فيورل ريتمر- بولونيز	السيارات الأخرى حتى (٤) سلندر	أكثر من (٤) سلندر
٢٠٠٧	١٧٠٠٠	٣١٢٠٠	٥٣٨٠٠	٩١٣٠٠
٢٠٠٨	١٧٨٠٠	٢٣٧٠٠	٥٦٦٠٠	٩٥٩٠٠
٢٠٠٩	١٨٧٠٠	٣٤٤٠٠	٥٩٤٠٠	١٠٠١٠٠
٢٠١٠	١٩٧٠٠	٣٦١٠٠	٦٢٤٠٠	١٠٥٧٠٠
٢٠١١	٢٠٦٠٠	٣٧٩٠٠	٦٥٤٠٠	١١١٠٠٠
٢٠١٢	٢١٧٠٠	٣٩٨٠٠	٦٨٧٠٠	١١٦٢٠٠
٢٠١٣	٢٢٨٠٠	٤١٨٠٠	٧٢٢٠٠	١٢٢٤٠٠

جدول (٣)

المحركات الخاصة بسيارات الميكروباس والأتوبيسات

المحلية والمستوردة والتي صنعت بعد عام ٢٠٠٦

حتى ١٥ ركب		أكثر من ١٥ ركب حتى ٢٦ ركب		أكثر من ٢٦ ركب حتى ٤٥ ركب		سنة صنع ٢٠٠٧ وما بعدها	
محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد
١٢٢٩٠٠	١١٢٦٠٠	١٣٢٩٠٠	٢٠٨١٠٠	٧٨٨٠٠	٩٨٥٠٠٠	١٢١٨٠٠٠	١٥٢٢٥٠٠
٩٤٦٠٠	١١٨٢٠٠	١٣٩٦٠٠	٢١٨٥٠٠	٨٧٤٠٠	١٠٣٤٢٠٠	١١٧٨٩٠٠	١٥٩٨٦٠٠
٩٩٣٠٠	١١٩٩١٠٠	١٤٦٦٠٠	٢٣٩٥٠٠	٨٦٨٧٠٠	١٠٨٥٩٠٠	١٣٤٢٨٠٠	١٦٧٨٥٠٠
١٠٤٧٠٠	١٢٠٣٠٠	١٥٣٩٠٠	٢٥٠٥٠٠	٩١٢١٠٠	١١٥٠٢٠٠	١٤٠٩٠٠	١٧٧٧٤٠٠
١٠٩٥٠٠	١٢٨٠٠٠	١٦٦٦٠٠	٢٥٢٨٠٠	٩٥٧٧٠٠	١١٧٧٧٠٠	١٤٨٥٠٠	١٨٥٠٥٠٠
١١٤٩٠٠	١٣٤٣٠٠	١٦٩٦٠٠	٢٦٥٤٠٠	١٠٠٥٦٠٠	١٢٥٧٠٠٠	١٥٥٤٤٠٠	١٩٤٧٠٠٠
١٢٠٦٠٠	١٤٠٨٠٠	١٧٨٢٠٠	٢٧٨٦٠٠	١٠٥٥٩٠٠	١٣١٩٩٠٠	١٦٧٧٦٠٠	٢٠٤٠٣٠٠

جدول (٣)

المحركات الخاصة بسيارات النقل

المحلية والمستوردة والمنتجة بعد عام ٢٠٠٦

حمولة أكثر من (١٦) طن		حمولة ١٦ طن	
جدول رقم (ب)		جدول رقم (أ)	
سنة الصنع	أجمالي قيمة السيارات أكثر من ١١ طن	متوسط سعر الطن الوارد	سنة الصنع
٢٠٠٧	٤١٣٩٠٠	٢٥٥٠٠	٢٠٠٧
٢٠٠٨	٤٣٤٦٠٠	٢٦٩٠٠	٢٠٠٨
٢٠٠٩	٤٥٦٣٠٠	٢٨١٠٠	٢٠٠٩
٢٠١٠	٤٧٩١٠٠	٢٩٥٠٠	٢٠١٠
٢٠١١	٥٠٣١٠٠	٣١٠٠٠	٢٠١١
٢٠١٢	٥٢٨٢٠٠	٣٢٥٠٠	٢٠١٢
٢٠١٣	٥٥٤٧٠٠	٣٤١٠٠	٢٠١٣

جدول رقم (٤)

المحركات الخاصة بالفسبات والموتوسيكلات

المحلية والمستوردة بعد عام ٢٠٠٦

سنة للصنع	مركبات حتى ٢ سلندر	أكثر من ٢ سلندر حتى ٤ سلندر	أكثر من ٤ سلندر
٢٠٠٧	١٣٦٠٠	٢٠٣٠٠	٢٩٤٠٠
٢٠٠٨	١٤٣٠٠	٢١٣٠٠	٣٠٨٠٠
٢٠٠٩	١٥٠٠٠	٢٢٤٠٠	٣٢٤٠٠
٢٠١٠	١٥٨٠٠	٢٣٥٠٠	٣٤٠٠٠
٢٠١١	١٦٥٠٠	٣٤٧٠٠	٣٥٧٠٠
٢٠١٢	١٧٤٠٠	٢٦٠٠٠	٣٧٥٠٠
٢٠١٣	١٨٢٠٠	٢٧٣٠٠	٣٩٤٠٠

جدول رقم (٥)

المحركات الخاصة بالمقطورات

المحلية والمستوردة بعد عام ٢٠٠٦

سنة الصنع	السعر للطن
٢٠٠٧	٩٩٠٠
٢٠٠٨	١٠٤٠٠
٢٠٠٩	١٠٩٠٠
٢٠١٠	١١٤٥٠
٢٠١١	١٢٠٠٠
٢٠١٢	١٢٦٥٠
٢٠١٣	١٣٣٠٠

جدول رقم (٦)

المحركات الخاصة بالجرارات الزراعية

المحلية والمستوردة بعد عام ٢٠٠٦

سنة الصنع	السعر للطن
٢٠٠٧	٩٧٨٠٠
٢٠٠٨	١٠٢٧٠٠
٢٠٠٩	١٠٧٨٠٠
٢٠١٠	١١٣٢٠٠
٢٠١١	١١٨٩٠٠
٢٠١٢	١٢٤٨٠٠
٢٠١٣	١٣١٠٠٠

كتاب دوري ٢٠٠٦/١٥٣

تنفيذ الأحكام القانون ٢٠٠٦/١٤٥

يجب علي مكاتب التوثيق وفرعها لدى توثيق أو التصديق علي توقعات أصحاب الشأن علي (الصلح في الدعوى الجنائية في الجنب والمخالفات) أو الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون:—
أن يتضمن المحرر موضوع هذا الصلح (بنذا) يقر فيه المتصالح بأن الدعوى الجنائية المتصالح فيها من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١٨ مكررا ق، ١٥/١٩٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية مستبيلة قانون ٢٠٠٦/١٤٥ وتحت مسؤوليته دون مسئولية مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

والجهة المقدم إليها (محضر الصلح) شلتها في قبول الصلح من عمه.

ففي ٢٠٠٤/٧، ٢٠٠٥/٧:

بخصوص (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)

١- يتم توثيق (محاضر الصلح) في الجرائم المشار إليها بمادة ١٣١ ق ٢٠٠٣/٨٨ معدلا بقانون ٢٠٠٤/١٦٤ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والتي تتم بين البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون ومدينيها بالتطبيق لأحكام القانون (م ١٣٣ منه) وذلك بذات الإجراءات المنصوص عليها بالباب الثالث من تعليمات توثيق ٢٠٠١.

٢- يتم توثيق (محاضر الصلح) سالفة الذكر بمكتب أو فرع التوثيق الذي يقع في دائرته البنك للتصالح معه، ولا يحصل عنه أية رسوم شريطة: أن تكون الموافقة علي التصالح صادرة من مجلس إدارة البنك الدائن ومعتمدة من محافظ البنك.

تضاف فقرة جديدة للبند أولاً من المنشور الفني ٢٠٠٥/٣

نصها: -

وبالنسبة للمسائل الجنائية: يتعين تقديم شهادة من المحكمة أو
الجهة المختصة موصي بها (موضوع الدعوى وقيمة الحق للتنازل
عنه أو التصالح عليه) إذا كان هناك محلاً لهذا الحق بالدعوى
المتصالح فيها.

بالنسبة للمسائل المدنية: والتي لم يتخذ في شأنها إجراءات
جنائية وتتضمن الصلح أو التنازل عن منقولات الزوجية: يكتفي
فيها بتقديم إقرار من الزوجة أو وكيلها المفوض بأن المبلغ الثابت
بالمحرر المتضمن الصلح أو التنازل هو القيمة الحقيقية لمنقولات
الزوجية.

منشور مالي ٩٨/٥ (ق ١٩٩٨/٢)

أولاً: يتعين استحقاق ضريبة دمغة نوعية قدرها ٩٠ قرش
ورسم تنمية موار قدره ١٠ قروش على المحررات الآتية:

- ١- عقد بيع سيارة.
 - ٢- توكيل بيع سيارة.
 - ٣- توكيل رسمي عام في القضايا.
 - ٤- توكيل رسمي عام في أمور الزوجية.
 - ٥- توكيل خاص مصدق عليه.
 - ٦- إشهاد رجعة علي الإقرار الموجود به.
 - ٧- إشهاد طلاق علي الإبراء علي الإقرار الموجود به.
 - ٨- إشهاد طلاق رجعي علي الإقرار الموجود به.
 - ٩- المحاضر التي تتضمن الإقرار.
 - ١٠- جميع الإشهادات والشهادات المصدق علي التوقيع عليها ما عدا إشهار الإسلام فهو معفي.
- ثانياً: عدم استحقاق ضريبة دمغة أو رسم تنمية علي
المحمرات والنماذج الآتية:

- ١- شهادة من واقع دفتر التصديق.
- ٢- شهادة من واقع دفتر إثبات التاريخ.
- ٣- محضر إثبات امتناع عن التوقيع.
- ٤- محضر إثبات غيبة.

- ٥- إسهاد إسهار إسلام.
- ٦- محضر فتح وصية.
- ٧- محضر إيداع وصية مغلقة.
- ٨- شهادة بالتأثيرات والتبؤد بالمسجل العيني.
- ٩- إسهاد: عدم استحقاق ضريبة دمعه نوعية ورسم تنمية على الطلبات والشكاوى بقصد الحصول على خدمة .
- ١- طلب شهر للمأمورية.
- ٢- طلب إطلاع وكشف نظري.
- ٣- طلب للتأشير لإثبات للتاريخ.
- ٤- طلب انتقال للموثق إلى منزل موكل مريض لعمل توكيل.
- ٥- طلب البحث في الفهارس.
- ٦- طلب الترجمة.
- ٧- طلب التأشير بفتح أو قفل دفتر تجاري.
- ٨- طلب إجازة اعتيادية أو عارضة.
- ٩- إسهاد: عدم استحقاق ضريبة دمعه نوعية أو رسم تنمية موارد على المحررات الآتية:
- ١- طلبات استخراج عقود مسجلة.
- ٢- إقرار الذمة المالية للعاملين بالحكومة.

خامساً: إذا كان المحرر مكون من عدة نسخ أو صورة استُحقت ضريبة دمغة نوعية، وضريبة دمغة نسبية على (الأصل فقط) دون باقي النسخ أو الصور الأخرى.

سادساً: يلغى العمل بالمنشورات المالية أرقام ١٤ لسنة ١٩٨٧، ١٩ لسنة ١٩٨٧، ٩٠ لسنة ١٩٨٨، ١١ لسنة ١٩٩٢.

منشور مالي ٢٠٠٥/٢

بوجوب تحصيل ضريبة نوعية علي الكمبيوترات

والسندات لأمر أو لحامها

يتم تحصيل (٣ جنيه ضريبة نوعية) علي كل من الكمبيوترات والسندات لأمر أو لحاملها أيا كانت قيمتها وذلك لدى أي إجراء بشأنها بإحدى مكاتب أو فروع التوثيق.

المحتمل بالضريبة:

ويتحمل الضريبة علي الكمبيوترات (ساحب الكمبيوترات) وعلى السند لأمر (مصدر الأمر).

الباب التاسع والعشرون
القواعد التنفيذية والتنظيمية
لإثبات تاريخ الشيكات طبقاً لأحكام المادة الثانية
ق ١٩٩٩/١٧ بإصدار قانون التجارة

الباب التاسع والعشرون
القواعد التنفيذية والتنظيمية
لإثبات تاريخ الشيكات طبقاً لأحكام المادة الثانية
ق ١٧/١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة

فني ١٩٩٩/٢٥

القواعد التنفيذية لإثبات تاريخ الشيكات

- ١- يجوز تخصيص (دفتر مستقل) لإثبات تاريخ الشيكات.
- ٢- قبول إثبات تاريخ الشيكات (خطبة كانت أو مكتوبة أو بنكية) بإثبات كافة بياناتها الواردة بها بدفتر إثبات تاريخ الشيكات متى كانت تحمل توقيع الساحب ولو تضمن أي تاريخ سابق أو لاحق على تاريخ ١/١٠/٢٠٠١.
- ٣- يقبل إثبات تاريخ الشيك المقدم من أحد طرفيه، أو من الغير أياً كان دون المطالبة ببيان صفته مع بيان ديانتته وجنسية ومهنة ومحل إقامة مقدم الشيك لإثبات تاريخه وبيان المستند المثبت لشخصيته والتوقيع منه بالدفتر على هذه البيانات بخانة الاستلام.
- ٤- قبول إثبات تاريخ (الشيكات على بياض) وهي التي تحمل توقيع الساحب ولو خلت من (بيان أو قيمة الشيك) متى توضح بها (اسم المستفيد).
- ٥- عدم الحاجة إلى إحالة الشيكات المطلوب إثبات تاريخها إلى مقدري الرسوم لتقدير الرسم عليها وإثباتها بدفتر الإعفاء من

الرسوم، حيث لا يستحق أي رسم علي إثبات تاريخها، ويكتفي أن يذكر بخانة جهة وتاريخ تحصيل الرسم بدفتر إثبات التاريخ عبارة (معفي من الرسم) (طبقاً م ٩٩/١٧ بإصدار قانون التجارة).

٦- عدم الحاجة إلي كتابة عبارة (مقدم مني لإثبات تاريخه، وتوقيع المواطن عليها) على ظهر الشيك، ويكتفي بتر تلك العبارة بخانة الاستلام بدفتر إثبات التاريخ ثم يوقع بعدها مقدم الشيك (بعد) إثبات تاريخه.

٧- على الموثق إثبات تاريخ الشيك المقدم لذلك دون التعرض للشروط الموضوعية للشيك ودون (شطب) أو إجبار المواطن علي إضافة أي بيان فيه وأن (الحجية) قاصرة علي (التاريخ) دون أن يمتد إلي (مضمونة) أو شروطه الموضوعية، ويظل المحرر (عرفياً) له حجية المحرر العرفي.

منشور فني رقم (٨) بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤
إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق
وفروعها والإدارات العامة بالمصلحة
مد العمل بإثبات تاريخ الشيك حتى ٢٠٠٦/١٠/١

إلحاقاً بالمنشور الفني رقم (١٠) في ١٩٩٩/٧/١ بشأن إذاعة أحكام المادة الثالثة من مودل إصدار القانون رقم ١٩٩٩/١٧ بإصدار قانون التجارة المتعلقة بإثبات تاريخ الشيكات والمنشور الفني رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٣ بشأن القواعد التنفيذية لإثبات تاريخ الشيكات.

والمنشور الفني رقم ١٣ في ٢٠٠٠/٩/٥ بإذاعة أحكام القانون رقم ٢٠٠٠/١٦٨ بتحديد بعض أحكام القانون ١٩٩٩/١٧ بإصدار قانون التجارة.

فقد صدر القانون رقم ٢٠٠٣/١٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٩٩/١٧ بإصدار قانون التجارة وتم نشره بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ٢٠٠٣/٧/٣. وقرر

(المادة الأولى)

تستبدل عبارة (أول أكتوبر سنة ٢٠٠٥) بعبارة (أول أكتوبر سنة ٢٠٠٣) الواردة بكل من نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٩٩/١٧ بإصدار قانون التجارة ونص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ذات القانون. كما تستبدل عبارة عن

المادتين ٥٣٥، ٥٣٦ بعبارة للمادة ٥٣٦ الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة المشار إليها وعبارة (أول أكتوبر سنة ٢٠٠٦) بعبارة (أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤) للوردة بنص الفقرة الثالثة من المادة ذاتها.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

بناء عليه

أولاً: يستبدل بنص البند (١) من أولاً من المنشور الفني رقم ١٣ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٥ المستبدلة بالمنشور الفني رقم ٨ بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ النص التالي:

يتعين قبول إثبات تاريخ الشيكات الصادرة قبل أو أكتوبر سنة ٢٠٠٤ حتى (أول أكتوبر سنة ٢٠٠٦).

ثانياً: علي الإدارات العامة للتفتيش الفني الثلاث والإدارات العامة للتفتيش المالي الثلاث وأمناء المكاتب المساعدين ومديري الإدارات بالمكاتب ورؤساء مكاتب أو فروع التوثيق مراقبة تنفيذ ذلك بكل دقة وعرض أية مخالفة بشأنه علي رئاسة المصلحة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

رئيس القطاع

الباب الثلاثون

منشور في رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ بإذاعة قانون ٢٠٠٢/٨٤

بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية)

إلحاقاً بالمنشورات الفنية أرقام ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن إذاعة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولائحته التنفيذية، ٣ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم توثيق والتصديق علي توقيعات نوى الشأن في عقود تأسيس الجمعيات والمؤسسات الخاضعة للقانون المشار إليه، والمنشورين الفنيين رقمي ٤، ٦ لسنة ١٩٩٩ بالامتناع عن توثيق او التصديق علي العقود التي تحمل مسميات مخالفة القانون.

فقد صدر القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتم نشره بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٢ مكرر (أ) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٥ علي أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وفيما يلي المواد ذات الصلة بأعمال الشهر العقاري والتوثيق والتي وردت به:
أولاً: مواد الإصدار:

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بنظم الجمعيات المنشأة بقانون أو استناد إلي اتفاقيات دولية تبرمها جمهورية مصر العربية، يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ويجوز التصريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية، بأن تمارس أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه، وفقاً للقواعد المقررة فيه، ويصدر التصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية بناء على الاتفاق الذي تبرمه وزارة الخارجية مع هذه المنظمات.

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بأحكام القرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١، يقصد بالجهة الإدارية في تطبيق أحكام القانون المرافق لوزارة الشؤون الاجتماعية، كما يقصد بالمحكمة المختصة محكمة القضاء الإداري الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو الاتحاد العام أو النوعي أو الإقليمي بحسب الأحوال.

(المادة الثالثة)

على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أو طعون أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص محاكم القضاء الإداري وذلك بالحالة التي تكون عليها وفي حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور في الميعاد المحدد أمام المحكمة التي أحليت إليها الدعوى.

(المادة الرابعة)

على الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون المرافق التي تتعارض نظمها

الأساسية مع أحكامه أن تعدل نظمها وتوفق أوضاعها وفقاً لأحكامه وذلك خلال (سنة) من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويسري حكم الفقرة السابقة على فروع الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وشرط موافقة الجمعية أو المؤسسة التي تتبعها الفروع.

وعلى كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها - ولو اتخذت شكلاً قانونياً غير شكل الجمعيات والمؤسسات - أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية، وأن تعدل نظامها الأساسي وتتقدم بطلب قيدها وفقاً لأحكام القانون المرافق وذلك خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة وإلا اعتبرت (منحلة) بحكم القانون وفي هذه الحالة تسري عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون المرافق.

ويحظر على أية جهة خاصة أن تمارس أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسة الأهلية وفقاً لأحكام القانون المرافق.

(المادة الخامسة)

تستمر مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون المرافق وأجهزتها التنفيذية والإدارة في مباشرة أعمالها إلى أن يتم إعادة تشكيلها وفقاً لأحكامه.

(المادة السادسة)

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلاصة أشهر من تاريخ العمل به، إلى أن تصدر هذه

اللائحة تستمر العمل باللائحة والقرارات القائمة في تاريخ العمل بالقانون المرافق بما لا يتعارض مع أحكامه.

(المادة السابعة)

يلغي قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، كما يلغي كل نص يخالف أحكام القانون المرافق.

ثانياً: مواد القانون ذات الصلة بأعمال مصلحة الشهر العقاري والتوثيق:

(مادة ١)

تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا النص كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منها معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي.

(مادة ٢)

يشترط في إنشاء الجمعية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب وموقع عليه من المؤسسين وأن تتخذ لمركز إدارتها مقراً ملائماً في جمهورية مصر العربية. ولا يجوز أن يشترك في تأسيس الجمعية من صدر ضده حكم نهائي بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد قُدر رد إليه اعتباره.

ويجوز لغير المصريين الاشتراك في عضوية الجمعية وفقاً للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٣)

يجب أن يشمل النظام الأساسي للجمعية على البيانات الآتية:

١- اسم الجمعية علي أن يكون مشتقاً من غرضها وغير مؤدي إلي اللبس بينها وبين جمعية أخرى تشترك معها في نطاق عملها الجغرافي.

٢- نوع وميدان ونشاط الجمعية ونطاق عملها الجغرافي.

٣- عنوان المقر المتخذ مركزاً لإدارة الجمعية.

٤- اسم كل عضو من الأعضاء المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته

٥- موارد الجمعية وطريقة استغلالها والتصرف فيها.

٦- أجهزة الجمعية التي تمثلها، واختصاصات كل منها وكيفية اختيار أعضائها وطرق عزلهم أو إسقاط أو إبطال عضويتهم والنصاب اللازم لصحة انعقاد هذه الأجهزة وصحة قراراتها.

٧- نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم وعلي الأخص حق كل عضو في الإطلاع علي مستندات الجمعية وحضور الجمعية العمومية والتصويت فيها.

٨- نظام المراقبة المالية.

٩- قواعد تعديل النظام الأساسي للجمعية وتكوين فروع لها وأحوال انقضاء الجمعية والجهات التي تزول إليها أموالها في هذه الأحوال.

١٠- تحديد المختص بطلب اكتساب الجمعية صفة النفع العام.

١١- تحديد ممثل جماعة المؤسسين في اتخاذ إجراءات التأسيس.

ويرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام أساسي نموذجي يجوز للجمعيات إتباعه.

(مادة ٥)

يجب أن يكون طلب قيد ملخص النظام الأساسي للجمعية محصوراً على النموذج المعد لذلك مصحوباً بالمستندات الآتية:

١- نسختان من النظام الأساسي للجمعية موقعاً عليها من جميع المؤسسين.

٢- إقرار من كل عضو مؤسس متضمناً استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) والبيانات الواردة للبند (د) من المادة (٣) من هذا القانون.

٣- سند شغل مقر الجمعية.

وعلى الجهة الإدارية إثبات تاريخ تقديم طلب القيد على صورة منه تسلم إلى الطالب مع قيده في سجل خاص إليها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات تقديم الطلب والرسم الواجب أدؤه مقابل قيد نظام الجمعية في السجل الخاص لما لا يزيد على مائة جنيه تؤول حصيلته إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ويرفق باللائحة نموذج لطلب القيد للمشار إليه.

(مادة ٦)

تلتزم الجهة الإدارية بقيد ملخص النظام الأساسي للجمعية في السجل الخاص المعد لذلك خلال ستون يوماً من تاريخ قيام ممثل جماعة المؤسسين بتقديم طلب للقيد مصحوباً بالمستندات المشار إليهما في المادة (٥) من هذا القانون فإذا مضت الستون يوماً دون إتمامه اعتبر القيد واقعاً بحكم القانون.

وتثبت للشخصية الاعتبارية للجمعية بإجراء هذا القيد أو بمضي ستين يوماً من تاريخ قيام ممثل جماعة المؤسسين بتقديم طلب القيد مستوفياً، أيهما أقرب.

فإذا تبين للجهة الإدارية خلال الستين يوماً المشار إليهما أن من بين أغراض الجمعية نشاطاً مما تحظره المادة (١١) من هذا القانون، وجب عليها رفض طلب القيد بقرار مسبب يخطر به ممثل جماعة المؤسسين بموجب كتاب موصي عليه بعلم الوصول وذلك خلال الستين يوماً المشار إليهما في الفقرة السابقة.

ويكون لممثل جماعة المؤسسين الطعن علي هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال الستين يوماً من تاريخ إخطاره به وقف الإجراءات المقررة.

وعلى الجهة الإدارية اتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية خلال ستين يوماً من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية، ويكون النشر (بغير مقابل).

(المادة ١٠)

يتبع في تعديل النظام الأساسي للجمعية ذات الإجراءات المقررة بهذا الفصل لتأسيسها.

(مادة ١١)

تعمل الجمعيات علي تحقيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية، ويجوز للجمعية - بعد أخذ رأي الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية أن تعمل في أكثر من ميدان ويحظر إنشاء الجمعيات السرية، كما يحظر أن يكون من بين أغراض الجمعية أن تمارس نشاطاً مما يأتي:

١- تكوين السرايا أو التشكيلات العسكرية أو ذات الطابع العسكري.

٢- تهديد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلي التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

٣- أي نشاط سياسي تقتصر ممارسته علي الأحزاب السياسية وفقاً لقانون الأحزاب وأي نشاط نقابي تتصل ممارسته علي النقابات وفقاً لقوانين النقابات.

٤- استهداف تحقيق ربح ممارسة نشاط ينصرف إلي ذلك ولا يعد إتباع الضوابط التجارية لتحقيق ناتج يساهم في تحقيق أغراض الجمعية نشاطاً مخالفاً.

(مادة ١٢)

يجوز نذب العاملين المنبئين بالدولة للعمل في الجمعيات لتقديم المعاونة اللازمة لأداء رسالتها وذلك بناء علي طلب الجمعية.

ويصدر بالندب لمدة سنة قابلة للتجديد قرار من الوزير أو المحافظ المختص حسب الأحوال.

(مادة ١٣)

مع عدم الإخلال بأية مزايا منصوص عليها في قانون آخر، تتمتع الجمعيات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالمزايا الآتية:

١- الإعفاء من رسوم التسجيل والتقييد التي يقع عبء أدائها على الجمعية في جميع أنواع العقود التي تكون طرفا فيها كعقود الملكية أو الرهن أو الحقوق العينية الأخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات.

٢- الإعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع العقود والتوكيلات والمحركات والأوراق المطبوعة والمسجلات وغيرها.

٣- الإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده من عتد وآلات وأجهزة وأدوات ولوازم إنتاج وكذا على ما تتلقاه من هدايا وهبات ومعونات من الخارج، وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية وعرض وزير المالية، وبشرط أن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاطها الأساسي، ويحظر التصرف في الأشياء المعمرة منها التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية، وذلك قبل مرور خمس سنوات ما تدفع عنه الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.

٤- إعفاء العقارات المبنية للملكة للجمعية من جميع للضرائب العقارية.

٥- تمنح تخفيضا مقداره (٢٥%) من أجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية.

٦- سريان تعريفه الاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المكررة للمنازل ويصور تحديد الجمعيات التي تسري عليها هذه التعريفة قرار من الجهة الإدارية.

٧- تمنح تخفيضا مقداره ٥٠% من استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي التي تقوم بإنتاجها الهيئات العامة وشركات القطاع العام ولاية جهة حكومية.

٨- اعتبار التبرعات التي تقدم للجمعيات تكليفا على دخل المتبرع بما لا يزيد على (١٠%) منه.

(المادة ١٥)

للجمعية الحق في (تملك العقارات) بما يمكنها من تحقيق أغراضها مع مراعاة أحكام القوانين التي تنظم تملك الأجانب للعقارات.

(مادة ٢٤)

تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين مضت على عضويتهم ستة أشهر على الأقل وأوفوا بالتزامات المفروضة عليهم وفقا للنظام الأساسي للجمعية.

(مادة ٣٢)

يكون لكل جمعية مجلس إدارة يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن خمسة عشر وفقا لما يحدده النظام الأساسي، تنتخبهم الجمعية العمومية بدورة مسنحتها

(ست سنوات)، علي أن يجري تجديد انتخاب تلك أعضاء المجلس بدلا ممن تنتهي عضويتهم بطريق القرعة كل سنتين.

ويجب في الجمعيات التي يشترك في عضويتها أجانيب أن تكون نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية ماثلة علي الأقل نسبتهم إلي مجموع الأعضاء المشتركين في الجمعية.

ويكون تعيين أول مجلس إدارة عن طريق جماعة المؤسسين لمدة أقصاها (ثلاث سنوات).

(مادة ٢٧)

يتولى مجلس إدارة الجمعية إدارة شئونها وله في سبيل ذلك القيام بأي عمل من الأعمال عدا تلك التي ينص هذا القانون أو النظام الأساسي للجمعية علي ضرورة موافقة الجمعية العمومية عليها قبل إجراؤها.

ويكون لمجلس الإدارة (رئيس) يمثل الجمعية أمام القضاء وقبل الغير.

(مادة ٤١)

يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية حل الجمعية وفقا للقواعد المقررة في نظامها الأساسي ويجب أن يتضمن قرار الحل تعيين مصفي أو أكثر وتحديد مدة التصفية، وأتعاب المصفي.

(مادة ٤٧)

مع مراعاة حكم المادة (٤٤) من هذا القانون، يحظر علي أعضاء الجمعية المنحلة، وأي شخص آخر قائم علي إدارتها

مواصلة نشاطها أو التصرف في أموالها، كما يحظر علي كل شخص الاشتراك في نشاط أية جمعية تم حلها.

(مادة ٤٨)

تخضع الجمعيات ذات النفع العام فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الفصل للأحكام المقررة في شأن الجمعيات

(مادة ٤٩)

كل جمعية تهدف إلي تحقيق مصلحة عامة عند تأسيسها يجوز إضفاء (صفة النفع العام عليها) بقرار من رئيس الجمهورية، وذلك بناء علي طلب الجمعية أو بناء علي طلب الجهة الإدارية أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية وموافقة الجمعية فسي الحالين.

ويكون (إلغاء صفة النفع العام) بقرار من رئيس الجمهورية.

ويجوز اندماج الجمعيات ذات النفع العام في بعضها بموافقة الجهة الإدارية بعد أخذ رأي الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، علي أنه لا يكون الاندماج بين جمعيات النفع العام وغيرها من الجمعيات التي لم تضاف عليها صفة النفع إلا بقرار من رئيس الجمهورية.

(مادة ٥٠)

تحدد بقرار من رئيس الجمهورية امتيازات السلطة العامة التي تتمتع بها الجمعيات التي تضافي عليها صفة النفع العام، وعلي وجه الخصوص عدم جواز الحجز علي أموالها كلها أو بعضها، وعدم جواز اكتساب تلك الأموال بالتقادم، إمكانية نزع الملكية للمنفعة العامة لصالحها تحقيقاً للأغراض التي تقوم عليها الجمعية.

(مادة ٥٢)

تخضع الجمعيات ذات النفع العام لرقابة الجهة الإدارية وتتناول الرقابة فحص أعمال الجمعية بما في ذلك تلك المتعلقة بالمشروع المسند إليها والتحقق من مطابقتها للقوانين واللوائح والنظام الأساسي للجمعية، ويتولى هذه الرقابة مفتشون يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية.

(مادة ٥٥)

تسري علي المؤسسات الأهلية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الباب الأحكام المقررة في شأن الجمعيات.

(مادة ٥٦)

تتشأ المؤسسات الأهلية بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادي، وتسري في هذا الخصوص أحكام المادة (١١) من هذا القانون.

(مادة ٥٧)

يكون إنشاء المؤسسة الأهلية بواسطة مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية أو منهما معا. ويضع المؤسسون نظاما أساسيا يشتمل علي الأخص البيانات الآتية:

- ١- اسم المؤسسة ونطاق عملها الجغرافي ومقر مركز إدارتها بجمهورية مصر العربية.
- ٢- الغرض الذي تتشأ المؤسسة لتحقيقه.

٣- بيان تفصيله للأموال المخصصة لتحقيق أغراض المؤسسة.

٤- تنظيم إدارة المؤسسة بما في ذلك طريقة تعيين رئيس وأعضاء الأمناء وطريقة تعيين المدير.

كما يجوز إنشاء المؤسسة الأهلية بسند رسمي أو بوصية مشهورة يعد أيهما في حكم النظام الأساسي للمؤسسة بشرط اشتماله على البيانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة. ويرفق باللائحة التنفيذية بهذا القانون نظام نمونجي يجوز للمؤسسات الأهلية إتباعه.

(مادة ٥٨)

متى كان إنشاء المؤسسة الأهلية بسند رسمي جاز لمن أنشاها أن يعدل عنهما بسند رسمي آخر وذلك إلى أن يتم قيدها.

(مادة ٥٩)

تثبت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة الأهلية اعتباراً من اليوم التالي لقيدها نظامها الأساسي أو لقيدها في حكمه، ويتم القيد بالجهة الإدارية بناء على طلب منقش المؤسسة أو رئيس مجلس الأمناء أو للشخص المعين أو تنفيذ الوصية

(مادة ٦١)

يتولى إدارة المؤسسة الأهلية مجلس الأمناء وفقاً لنظامها الأساسي، ويمثلها رئيس المجلس أمام القضاء وقبل الغير.

(مادة ٦٢)

يجوز للمؤسسة الأهلية أن تتلقى أموالاً من الغير بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية على ذلك وعلى الشروط التي قد يضعها مقدم المال.

(مادة ٦٢)

يجوز حل المؤسسة الأهلية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية، بعد أخذ رأي الاتحاد العام وبعد دعوة المؤسسة لسماع أقوالها إذا توفرت دلائل جدية علي ممارسة المؤسسة نشاطا من الأنشطة المحظورة في المادة (١١) من هذا القانون. ويتعين أن يتضمن قرار العمل تعيين مصفي أو أكثر لمدة، ومقابل يحددها. ولوزير الشؤون الاجتماعية أن يكتفي في أي من الحالات المشار إليها بإصدار قرار بإلغاء التصرف المخالف أو بإزالة سبب المخالفة أو بعزل مجلس الأمناء أو بوقف نشاط المؤسسة.

ولكل ذي شأن الطعن علي القرار الذي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإداري وفق الإجراءات والمواعيد المحددة لذلك، ودون التقيد بأحكام المادة (٧) من هذا القانون وعلي المحكمة أن تفصل في الطعن علي وجه الاستعجال بدون مصروفات.

ويعتبر من ذوي الشأن في خصوص الطعن أعضاء مجلس أمناء المؤسسة أو أي من مؤسسيها وتؤول الأموال الناتجة عن تصفية المؤسسة إلي صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

(مادة ٦٥)

تتشأ الجمعيات والمؤسسات الأهلية فيما بينها اتحادات نوعية أو إقليمية تكون لها الشخصية الاعتبارية.

ويتكون الاتحاد للدعوى من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تباشر أو تمول نشاطا مشتركا في مجال معين، سواء علي مستوى الجمهورية أو أحدي محافظاتهما ويتكون الإتحاد الإقليمي

من الجمعيات والمؤسسات الواقعة في نطاق المحافظة أيا كان نشاطها.

ويكون الانضمام إلى الاتحاد النوعي أو الإقليمي بطلب من الجمعية أو المؤسسة الأهلية بعد موافقة مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء، بحسب الأحوال ولا يجوز رفض الطلب متى توافرت شروط الانضمام.

(مادة ٦٦)

لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد إقليمي علي مستوى المحافظة الواحدة، ويجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعي لذات النشاط في نطاق المحافظة الواحدة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد عند التعدد — عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

(مادة ٦٧)

تتكون جماعة المؤسسين من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تطلب تكوين الأهلية التي تطلب تكوين الاتحاد النوعي أو الإقليمي.

ويخضع الاتحاد في تأسيسه وحله لأحكام تأسيس وحل الجمعيات الواردة في هذا القانون.

وتضع جماعة المؤسسين نظامًا أساسيًا للاتحاد تتبع في شأنه الأحكام الخاصة بالنظام العام للجمعيات وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد.

(مادة ٦٨)

ينشأ (اتحاد عام) للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية ويضم الاتحادات النوعية والإقليمية، ويكون

مقره (مدينة القاهرة). ويتولى إدارة الاتحاد العام (مجلس إدارة) يتكون من ثلاثين عضوا يعين رئيس الجمهورية منهم رئيس الاتحاد وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية وينتخب الباقون من بين أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام هذا القانون وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات.

ويضع مجلس الإدارة لائحة بالنظام الداخلي للاتحاد وكيفية إدارته وتنظيم العمل به ويصدر باللائحة قرار من وزير الشؤون الاجتماعية.

ويختص الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بما يأتي:

١- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنفيذ برامج التنمية.

٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها والقيام بالأعمال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد علي توفير الإعلانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية.

٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والأهلية والجمعيات والمؤسسات الأهلية
لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه.

الإدارة العامة للبحوث القانونية رئيس القطاع الأمين العام

منشور فني رقم (٣) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١١

(اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٢٠٠٢/٨٤)

إلحاقاً للمنشور الفني رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ بشأن إذاعة أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

فقد صدر قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتم نشره بجريدة الوقائع المصرية العدد (٢٤٤ تابع) بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٢ ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وفيما يلي بعض نصوصها ذات الصلة بأعمال مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

(مادة ١)

في مجال تطبيق أحكام هذه اللائحة، يقصد بوزارة الشئون الاجتماعية — بصفتها الجهة الإدارية التي حددها القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه في مجال تطبيق أحكامه ما يأتي:
أولاً: وزير الشئون الاجتماعية:

في المواد (٧ — ٣/٥١ — ٥٥ — ٣/٥٨) من هذه اللائحة.

ثانياً: الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات:

المواد (٤ — ٦ — ١٠ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ — ٣/١ — ٥٦ — ٦٠ — ٦١ — ٦٧ — ٦٨ — ٧٢ — ٨١ — ٩١ — ٩٣ — ٩٦ — ٩٨ —

١٠٤-١٠٥-١٠٧-١٠٨/١-١٣٠-١٣١-١٣٥-١٣٧-٢-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤٣-١٤٤-١٦٨-١٧١) من هذه اللائحة.

ثالثاً: مديرية الشؤون الاجتماعية:

في المواد

(١٠٨-٢٠-٢٢-٢٣-٢٤-٢٦-٢٨-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥٣-٥٧-٦٠-٦٧-٦٨-٧٢-٨١-٩١-٩٣-٩٦-٩٨-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٧-١/١٨٠-١/١١٢-١١٣-١١٤-١٢٣-١٢٦-١٢٧-١٣٠-١٣١-١٣٧-١٣٨-١٣٩-٢-١٤٠-١٤٣)

رابعاً: الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية أو الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية بحسب الأحوال:

في المواد (١١٢-١١٣-١١٤) من هذه اللائحة.

(مادة ٢)

تسري على الجمعيات المنشأة بقانون أو استناداً إلى اتفاقيات دولية أبرمتها أو تبرمها جمهورية مصر العربية، النظم الأساسية لهذه الجمعيات وفيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك النظم تطبق أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وبما لا يتعارض مع القوانين أو الاتفاقيات الدولية التي أنشأتها.

ويتبع في شأن تعديل النظم الأساسية لتلك الجمعيات ذات الإجراءات والكيفية المقررة في هذه النظم فإن لم توجد تطبق أحكام القوانين أو الاتفاقيات الدولية التي أنشأتها فإن خلت منها يتبع في ذلك أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

(مادة ١٣)

تلتزم كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة يكون غرضها أو يقوم نشاطها على العمل في ميادين تنمية المجتمع بغير قصد الحصول على ربح مادي، بأن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. فإذا كان الشكل القانوني الذي اتخذته هذه الجماعة يجيز لها أن تتعدد أغراضها. أو كان نشاطها قد تعدد في نطاق هذا الشكل وكانت بعض الأغراض أو الأنشطة فقط هي التي تخضع لحكم الفقرة السابقة دون الأغراض أو الأنشطة الأخرى، جاز لهذه الجماعة أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية بعد تخليها عن ممارسة أي نشاط مخالف، كما جاز لها أن تفصل الغرض أو النشاط الذي يعد من أغراض أو أنشطة الجمعيات أو المؤسسات الأهلية، وأن تتخذ إجراءات تأسيس جمعية أو مؤسسة أهلية غرضها هو القيام بهذا النشاط.

(مادة ١٤)

تسري على الجماعة التي يجب أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية، أحكام تأسيس الجمعيات المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من اللقانون وأحكام الباب الثاني من هذه اللائحة.

(مادة ١٥)

لا يخل تطبيق أحكام المادتين السابقتين بوجوب التزام الجماعة بالأحكام القانونية التي تنظم تأسيسها ومباشرة نشاطها وانقضائها.

(مادة ١٦)

يكون المسئول قانونا عن الجماعة وفقا للنظام القانوني السذي
تأسست بموجبه هو الملترزم بتنفيذ أحكام المواد الثلاثة السابقة.

(مادة ٢٣)

تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية من تاريخ قيد ملخص
نظامها الأساسي في السجل الخاص المعد لذلك لدي الجهة الإدارية
المختصة أو بقوة القانون بمضي ستين يوما من تاريخ تقديم طلب
القيد مستوفيا أيهما أقرب.

وتلتزم الجهة الإدارية المختصة باتخاذ إجراءات نشر ملخص
النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية خلال ستين يوما من
تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية بالوقائع المصرية خلال
ستين يوما من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية ويكون
النشر بغير مقابل.

(مادة ٥٤)

تعفي العقارات المبنية المملوكة للجمعية من جميع الضرائب
العقارية، وإذا شرعت الجمعية في تملك عقارات مبنية أو غير
مبنية من أراضي فضاء أو زراعية أو كسب أي حق عيني عليها
أو رهنها فتعفي من رسوم التسجيل والقيد جميع العقود التي تكون
طرفا فيها ويقع عبء أدائها عليها.

ويمري هذا الإعفاء علي رسوم التصديق علي التوقعات.

(مادة ٧٤)

تختص الجمعية العمومية غير العادية بالنظر فيما يلي:

- ١- تعديل النظام الأساسي للجمعية.
- ٢- حل الجمعية أو إدماجها في أو مع غيرها.
- ٣- عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة.
- ٤- ما يوجب النظام الأساسي للجمعية عرضه على الجمعية العمومية غير العادية وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء الجمعية العاملين الذين لهم حق التصويت ما لم ينص النظام الأساسي على أغلبية أكبر.

(مادة ٨٤)

مع عدم الإخلال بأحكام النظام الأساسي للجمعية، يكون لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة شئون الجمعية وتحقيق أغراضها، وبصفة خاصة:

- ١- انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأمين الصندوق والأمين العام للجمعية وتحديد اختصاصات وسلطات كل منهم.
- ٢- إعداد اللوائح الداخلية لعرضها على الجمعية العمومية العادية.
- ٣- تكوين اللجان التي يرى أنها لازمة لحسن سير العمل وتحديد اختصاصات كل منها.

٤- تعيين العاملين اللازمين للعمل بالجمعية.

٥- إجراء الدراسات لتحديد المشروعات الخدمية والإنتاجية اللازمة لتحقيق أغراض الجمعية وتنفيذها.

٦- إقامة المعارض والحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية وحملات جمع التبرعات المصرح بها، وغير ذلك من الأنشطة اللازمة لدعم موارد الجمعية المالية.

٧- إقرار العقود والاتفاقات التي تبرمها الجمعية.

٨- تحديد قيمة السلفة المستحقة للصرف منها علي المصروفات اليومية والعادية.

٩- إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية عن العام الجديد والتقارير السنوي متضمنا بياناً عن نشاط الجمعية وحالتها المالية والمشروعات الجديدة التي تري القيام بها في العام التالي:-

١٠- دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها.

١١- مناقشة تقرير الحسابات وإعداد الرد علي ما ورد به من ملاحظات وعرضها علي الجمعية العمومية.

١٢- مناقشة ملاحظات الجهة الإدارية المختصة وإعداد الرد عليها والعمل علي تلفيها إذا تضمنت مخالفات تتعارض مع القانون أو لائحته التنفيذية أو النظام الأساسي للجمعية.

١٣- إفادة الجهة الإدارية بالقرارات التي تصدر منه أو من الجمعية العمومية وذلك خلال المواعيد المقررة.

(مادة ١٠٢)

تسري أحكام هذه اللائحة علي الجمعيات ذات النفع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الباب.

(مادة ١١٥)

تسري أحكام هذه اللائحة علي المؤسسات الأهلية وذلك فيما يرد بشأنه نص خاص في هذا الباب.

(مادة ١١٦)

تتشأ المؤسسة الأهلية بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادي، ويجب أن يكون المال

المخصص كافيا ومناسبا لتحقيق أغراض المؤسسة الأهلية ويجوز أن يكون المال عقارا أو منقولا.
ويرد التخصيص في العقار على:

- ١- الملكية التامة للعقار بجميع خصائصها.
 - ٢- أحد خصائص حق الملكية من استعمال أو استغلال أو حق التصرف في الرقبة.
 - ٣- حقوق المنتفع بالعقار أيا كان السند القانوني لذلك كالهبة أو الوصية أو غيرها.
 - ٤- حقوق المستأجر على العقار في حدود ما هو مقرر قانونا في أحكام عقد الإيجار وذلك بما لا يزيد عن مدة الإجارة القانونية أو الاتفاقية بحسب الأحوال.
- ويرد التخصيص في المنقول على:

- ١- النقود بما في ذلك عوائد استثمار واستغلال العقارات أو المنقولات.
- ٢- القيم المنقولة كالسندات والأسهم والحصص والأوراق المالية أو التجارية بصفة عامة وشهادات والاستثمار والإيداع وأذون الخزانة وسنداتها أو عائد أي من هذه القيم سواء أكانت مصرية أو أجنبية.
- ٣- المنقولات بمختلف أنواعها كالمجوهرات والكتب والآلات والأدوات والأثاث والسفن واللنشات والمراكب بمختلف أنواعها والطائرات والسيارات والمركبات وغيرها.

(مادة ١١٧)

يجوز أن ينص في النظام الأساسي للمؤسسة الأهلية أو ما في حكمه علي أن يكون التخصيص واردا علي حصيلة ريع أو بيع عقار أو منقول. وطريقة إتمام هذا البيع وتوقيته، فإذا لمن يتضمن توقيتا للبيع اعتبر البيع واجبا بمجرد طلب قيد النظام الأساسي أو ما في حكمه أو بزوال آخر عقبة في سبيل البيع، أيهما أقرب.

(مادة ١٢٠)

يكون إنشاء المؤسسة الأهلية بأحد التصرفات القانونية الآتية:

١- نظام أساسي يضعه المؤسس أو المؤسسون مبينا فيه اسم كل منهم وصفته ومحل إقامته وجنسيته وحصته التي شارك بها في تأسيس المؤسسة الأهلية ومكان وتاريخ التوقيع علي هذا النظام علي أن يكون التوقيع من جميع المؤسسين.

٢- سند رسمي يصدر من المؤسس أو المؤسسين يتضمن إفصاحا صريحا عن انعقاد إرادتهم علي تخصيص المال لإنشاء المؤسسة الأهلية وسندهم القانوني الذي يجيز لهم إجراء هذا التخصيص في شأن المال المخصص.

٣- وصية مشهورة وفقا لأحكام قانون الدولة التي تم فيها الإيصاء تتضمن اسم الموصي وصفته وجنسيته وسنده في الإيصاء بتخصيص المال الموصي به لإنشاء مؤسسة أهلية.

(مادة ١٢١)

في جميع الأحوال يجب أن تشمل النظام الأساسي أو السند الرسمي أو الوصية بإنشاء المؤسسة الأهلية علي البيانات الآتية:

١- اسم المؤسسة ونطاق عملها الجغرافي ومقر مركز إدارتها بجمهورية مصر العربية.

٢- الغرض الذي تنشأ المؤسسة لتحقيقه.

٣- بيان تفصيلي عن الأموال المخصصة لتحقيق أغراض المؤسسة بمراعاة حكم المادة ١١٦ من هذه اللائحة

٤- تنظيم إدارة المؤسسة بما في ذلك طريقة تعيين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وطريقة تعيين المدير.

٥- مدة مجلس الأمناء وطريقة تجديد العضوية فيه وكيفية شغل الأماكن التي تخلو في المجلس.

ويجوز للمؤسسين (إنشاء المؤسسة) وفقا لنموذج النظام الأساسي رقم (١٩) المرفق بهذه اللائحة.

(مادة ١٢٢)

إذا كان إنشاء المؤسسة بسند رسمي جاز لمن أنشأها أن يعدل عنه بسند رسمي آخر وذلك في الفترة مابين صدور السند الرسمي وقبل انتهاء إجراءات قيد المؤسسة الأهلية. ويجوز أن يكون العدول مقتصرًا علي جزء من الأموال المخصصة، وفي هذه الحالة يتم قيد المؤسسة الأهلية علي أساس اختصاصها بالأحوال التي بقيت مخصصة لها بعد استبعاد ما عدل عنه المؤسس أو المؤسسون.

(مادة ١٢٣)

إذا كان إنشاء المؤسسة الأهلية بوصية، فيجوز للموصي أن يتقدم إلي الجهة الإدارية بطلب قيد ملخص الوصية، وعلي

الجهة الإدارية في هذه الحالة أن تفيد الموصي باستيفاء الوصية لشروط قيد ملخصها أو تفيده بما يلزم تعديله في الوصية لإتمام قيدها. وفي جميع الأحوال لا يتم قيد ملخص النظام الأساسي وكسب المؤسسة للشخصية الاعتبارية إلا بعد نفاذ الوصية ما لم يكن الموصي قد عدل عنها قبل وفاته.

فإذا لم يكن الموصي قد عدل عن الوصية قبل وفاته، وكانت الجهة الإدارية قد أفصحت عن جواز قيد الوصية، أو كان قد تم تعديل الوصية لاستيفاء شروط قيد ملخصها التزمّت الجهة الإدارية بقيدها خلال ستين يوما من تاريخ إخطارها بنفاذ الوصية دون حاجة للتقدم بطلب جديد.

(مادة ١٢٧)

تثبت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة الأهلية اعتبارا من اليوم التالي لقيد نظامها الأساسي أو لقيد ما في حكمه أو بقوة القانون بمرور ستين يوما من تاريخ طلب القيد أيهما أقرب.

وتلتزم الجهة الإدارية باتخاذ إجراءات ملخص النظام الأساسي للمؤسسة أو ما في حكمه بالوقائع المصرية خلال ستين يوما من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة، ويكون النشر بغير مقابل.

(مادة ١٢٨)

يمثل رئيس مجلس الأمناء المؤسسة الأهلية أمام القضاء وقبل الغير.

(مادة ١٣٦)

لا تَخل أحكام المادة السابقة بحق المؤسسة الأهلية في تلقي التبرعات أو جمعيات من الجمهور ودعم مواردها المالية وفقا لأحكام المواد (٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠) من هذه اللائحة.

كما تتمتع المؤسسة الأهلية بكافة المزايا والإعفاءات المقررة للجمعيات الأهلية في القانون وأحكام هذه اللائحة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه.

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام رئيس القطاع

(منشور فني رقم (٣) بتاريخ ١٩٩٨/٢/٥)

إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها أو مكاتب التوثيق وفروعها
إلحاقاً للمنشورين الفنيين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٦٥، ١٢ لسنة
١٩٦٧ بشأن إذاعة أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن
الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولائحته للتنفيذية.
وتأكيداً على ما سبق إذاعته بشأن الجمعيات الأهلية
والمؤسسات الخاصة.

ولما كانت المادة (٢) من القانون المشار إليه تنص على أنه:
(كل جمعية تنشأ للنظام العام والأدب أو السبب أو لغرض
غير مشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو
يسكن الحكومة الجمهوري أو نظامها الاجتماعي تكون باطلة).
وحرصاً على أن تكون أنشطة هذه الجمعيات الأهلية
والمؤسسات الخاصة مطابقة للهدف الرئيسي من إنشائها.
ولما كانت عقود تأسيس هذه الجمعيات والمؤسسات المشار
إليها وكذا عقود تعديلها من المحررات العرفية التي يراد توثيقها أو
للتصديق على التوقيعات عليها أو إثبات تاريخها.
وحيث أن تطوي أغراض هذه الجمعيات والمؤسسات المشار
إليها أو أنشطتها الفعلية ما يعد إخلالاً بالنظام العام والأدب أو تضمن
سبباً غير مشروع لو يكون الغرض منه المساس بسلامة البلاد وأمنها.
بناء عليه

يتعين على مكاتب التوثيق وفروعها مراعاة عدم توثيق أو
للتصديق على التوقيعات أو إثبات تاريخ أي عقد تأسيس الجمعيات

والمؤسسات ونظمها الأساسية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له.

أو تعديل هذه العقود والنظم المتطورة إلا بعد تقديم موافقة رسمية من الجهة الإدارية المختصة التي تتبعها هذه الجمعيات والمؤسسات الخاصة علي أن تكون معتمدة بخاتم شعار الدولة. لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه بكل دقة.

رئيس القطاع

منشور فني رقم (٤) بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩

عدم توثيق المحررات المتضمنة إنشاء جمعيات أو

مؤسسات اتحاد المحامين

لوحظ في الآونة الأخيرة أن بعض ذوى الشأن يسترون خلف مسميات المؤسسات ومنظمات معينة ويقدمون لمكاتب وفروع التوثيق محررات عرفية تحت هذه المسميات بغية إضفاء الشكل القانوني عليها تفافاً حول القانون والدوران من خلفه.

ولما كانت هذه المحررات تحمل في طياتها جملاً وعبارات واتفاقات تتطوي على مخالفة القوانين الوطنية وتعطيل أحكامها. استغلالاً لمناخ الديمقراطية والحرية اللذان يمثلان الركيزة الأساسية للحكم في جمهورية مصر العربية.

وحيث أساء البعض استغلال هذه الحرية فأخذوا يصطنعون عقوداً ومحررات لم يعرفها القانون المصري القائم ولما تتطوي عليه من مخالفات للقوانين والأعراف السائدة.

ونظراً لما قد يترتب عليه أن يغم علي بعض مكاتب وفروع التوثيق الفهم الصحيح لما تتطوي عليه هذه العقود وما تستر وراءها من أغراض تخالف أحكام الدستور والقانون وتضطرم بالواقع فينخدعون في صحتها وسلامة إنشائها، مما يعرض هذه المكاتب والفروع للوقوع تحت طائلة القانون.

لما كانت النقابات والاتحادات وكافة المنظمات علي اختلاف مسمياتها لا تنشأ ولا تثبت لها الشخصية الاعتبارية في جمهورية

مصر العربية إلا بناء علي قانون خاص ينظم نشاطها ويضفي علي أعمالها الحماية القانونية المطلوبة (م ٥٦ من الدستور المصري).
ولما كانت المادة السادسة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قد منحت الموثق سلطة رفض توثيق أي محرر ظاهر البطلان.

بنفاء عليه

وتنفيذا لتعليمات وزارة العدل في هذا الشأن يراعي ما يأتي:

١- يتمتع قبول توثيق أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية أو إثبات تاريخها إذا كانت تتعلق بإنشاء شركات تسمى (نقابة أو اتحاد أو جمعيات أو مؤسسات أو مراكز بحثية أو علمية أو تحت أي مسمى مثل شركة نقابة كذا أو شركة اتحاد المحامين كذا الخ).

٢- يتمتع قبول توثيق أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية أو إثبات للتاريخ التيس تقدم تحت أي مسمى من كل من:

أ - اتحاد المحامين الأفروآسيوي.

ب - المنتدى النسائي لمحبي الهلال والصليب ومقره ٨ شارع مصطفى العدوي بالنزهة مصر الجديدة.

مع مراعاة العرض بآية محررات يغم (يصعب) علي مكاتب وفروع التوثيق تحديد الوصف القانوني الصحيح لهذه المحررات وذلك بالعرض علي رئاسة المصلحة فوراً وقبل اتخاذ أي إجراء علي أن تكون مصحوبة بالأوراق والمستندات لإمكانية إبداء الرأي درءاً للمساءلة.

منشور فني رقم (٦) بتاريخ ١٩٩٩/٦/١

عدم توثيق المحررات المتضمنة إنشاء جمعيات إلا بعد

موافقة صريحة من وزارة الشؤون

إلحاقاً بالمنشور الفني رقم ٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٠ بشأن الامتناع عن قبول توثيق أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية أو إثبات تاريخها لأي جهة تستتر تحت مسميات مؤسسات أو منظمات بحثية أو علمية أو تحت أي مسمي من مسميات العمل العام أو للتجمعات للفنية والمهنية أو غيرها من الكيانات التي تحيط بأهدافها ظلال من الشك والريبة.

وقد لوحظ أن بعض ذوي الشأن يصرون علي الالتفاف حول القانون تحت هذه المسميات مستهدين زعزعة النظام القانوني واختراقه متوشحين بعباءة العمل العام بكافة أنواعه ومسمياته (نقابة — منظمة — مؤسسة — مركز علمي أو بحثي وما شابه ذلك) وذلك لمستر أغراضهم النفعية ومبادئهم الهدامة.

وتأكيداً لما أصدرته المصلحة من تعليمات في هذا الشأن الالتزام بما يأتي:

(١) الامتناع عن قبول توثيق أو إثبات تاريخ أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية التي تتضمن إنشاء نقابات أو اتحادات أو منظمات أو مؤسسات أو مركز علمية أو تحت أي مسمي إلا بعد تقديم القانون الصادر بشأنها.

(٢) الامتناع عن قبول توثيق أو إثبات تاريخ أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية والتي تتضمن إنشاء جمعيات أو مؤسسات خاصة ولو كانت تحت أي مسمي آخر

إلا بعد تقديم موافقة صريحة من الجهة الإدارية المختصة بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية.

(٣) عرض أية محررات يصعب علي مكاتب التوثيق وفروعا تحديد الوصف القانوني الصحيح لها وذلك علي رئاسة المصلحة فور وقبل اتخاذ أي أجزاء علي أن تكون مصحوبة بالأوراق والمستندات لإمكانية إيداء للرأي.

(٤) علي مكاتب الشهر العقاري والتوثيق - كل فيما يخصه - حصر جميع المحررات التي تم توثيقها والتصديق علي توقيعات ذوي الشأن فيها أو إثبات تاريخها وتكون متعلقة بإنشاء منظمات أو نقابات أو مؤسسات أو اتحادات أو جمعيات تحت أي مسمى وذلك في المدة من أول يناير ١٩٩٨ حتى ١٩٩٩/٥/٣١ علي أن يكون بإشراف أمين المكتب وتحت مسؤوليته.

علي أن يتم ذلك خلال خمسة عشر يوما والعرض علي رئاسة المصلحة نتيجة الحصر دون تأخير.

منشور فني رقم (١٣) بتاريخ ١٩٩٩/٧/٨

إلى مكاتب الشهر العقاري ومأموريتها ومكاتب التوثيق وفروعها

إلحاقاً بالمنشور الفني رقم (٤) بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٠ والمنشور الفني رقم (٦) بتاريخ ١٩٩٩/٦/١ بشأن الامتناع عن قبول توثيق أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية أو إثبات تاريخها لأي جهة تتستر تحت مسميات مؤسسات أو منظمات أو مراكز بحثية أو علمية أو تحت أي مسمى ممن مسميات العمل العام أو التجمعات الفنية والمهنية أو غيرها سن الكيانات التي تحيط بأهدافها ظلال من الشك والريبة.

وحيث لوحظ أن بعض ذوي الشأن يصرون علي الالتفاف حول القانون تحت هذه المسميات مستهدين زعزعة النظام القانوني وأترافه متوشحين بعباءة العمل العام بكافة أنواعه ومسمياته (نقابة — منظمة — مؤسسة — مركز طبي أو بحثي وما شابه ذلك) وذلك لمسر أغراضهم النفعية ومبادئهم الهدامة.

ومن هذه الكيانات المشار إليها ما يسمي (بالمنظمة المصرية للصحافة) التي تم التصديق علي توقيعات مؤسسيها بمحضر للتصديق رقم ١٩٩٨/١١/٧ توثيق الأهرام النموذجي بالجيزة ذلك المحرر الذي انطوي علي جمل وعبارات واتفاقات تتطوي علي مخالفة القوانين الوطنية وتعطيل أحكامها استغلالاً منهم لمرناخ الحرية والديمقراطية.

وحيث أساء مؤسوها استغلال هذه الحرية فاستبدلوا مسمى (المنظمة المصرية للصحافة) بكيان آخر تحت مسمى (المجلس

العائلي للصحافة) أو (المنظمة المصرية العالمية للصحافة) تلك المسميات لم يعرفها القانون وتتطوي علي مخالفة القوانين الوطنية والأعراف الدولية السائدة والدستور المصري.

وحيث أن المادة السادسة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قد منحت للموثق سلطة رفض توثيق أي محرر ظاهر البطلان.

بناء عليه

١- يتعين عدم الاستناد إلى عقد شركة التضامن المسماة (المنظمة المصرية للصحافة) والمصدق عليه توقيعات الشريكين فيها بمحضر التصديق ٧١٠٨ (د) بتاريخ ١٩٩٨/١١/٧ توثيق الأهرام النمونجي. وكذلك عدم الاستناد إلي أي شهادة من محضر التصديق المشار إليه وذلك في أي إجراء من إجراءات الشهر العقاري أو إجراءات التوثيق أيا كان نوعها.

٢- بمتنع قبول توثيق أو التصديق علي توقيعات ذوي الشأن أو إثبات التاريخ في المحررات العرفية التي تقدم تحت أي مسمى من كل من:

أ - المجلس العالي للصحافة.

ب - المنظمة المصرية العالمية للصحافة.

مع مراعاة العرض بهذه المحررات وأي محررات يصعب علي مكاتب وفروع التوثيق تحديد الوصف القانوني الصحيح لها وذلك علي رئاسة المصلحة فورا وقبل اتخاذ أي إجراء علي أن يكون العرض مصحوبا بالأوراق والمستندات لإمكانية إبداء الرأي ودرءًا للمسائلة.

منشور في ٢٠٠٤/٢

مذاع به أحكام قانون ٢٠٠٢/٨٤ بإصدار قانون الجمعيات
والمؤسسات الأهلية.

منشور في ٢٠٠٤/٣

مذاع به قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٠٢/١٧٨
بإصدار اللائحة التنفيذية.

منشور في ٢٠٠٨/٢

يجب على مكاتب التوثيق وفروعها عدم القيام بأي إجراء من
الإجراءات التوثيق أو التصديق على التوقعات أو إثبات تاريخ أي
عقد من عقود تأسيس الجمعيات والمؤسسات ونظمها الأساسية
والخاضعة لأحكام قانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ أو تعديل هذه العقود
والنظم المذكورة إلا بعد تقديم موافقة رسمية علي ذلك من الجهة
الإدارية المختصة (وزارة التضامن الاجتماعي) التي تتبعها هذه
الجمعيات والمؤسسات علي أن تكون معتمدة (بخاتم شعار الدولة).

الباب الحادي والثلاثون

الزوجة المصرية المتزوجة من أجنبي ومشاكل الجنسية

(في ظل قانون الجنسية رقم ١٩٧٥/٢٦)

معدل بقانون ٢٠٠٤/١٥٤

وتتولى الحديث عن مشكلات أربع:

- ١- منح ابن المتزوجة من أجنبي (الجنسية المصرية).
 - ٢- استرداد الزوجة المصرية جنسيتها في حالة طلاقها من زوجها الأجنبي وإقامتها بمصر.
 - ٣- (حضانة الطفل) في (حالة النشوز) وكان أحد الطرفين (مصريًا).
 - ٤- إثبات للزوجة المصرية نسب أولادها من (الأجنبي).
- لقد ثارت عدة مشاكل بخصوص تبعية الأطفال والأولاد الجنسية أبوهم دون (أهمهم) طبقاً لنص م ١/٢ ق ١٩٧٥/٢٦ الخاص بالجنسية.
- وأهمها:**

- (١) حرمان الأولاد من حقوقهم في العمل والتعليم والإقامة.
- (٢) فقد الدولة للمقيم بها الأولاد وعدم إمكان مطالبتهم وإلزامهم (بواجب أداء الخدمة العسكرية).

ويجب على المشرع تعديل مادة ٢ بجعلها (بعد مصرياً كل من ولد لأب مصري أو أم مصرية) أو يجب علي المحكمة الدستورية العليا الحكم بعدم دستوريته وذلك تطبيقاً (لاتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة) التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٩/١٢/١٨ والتي نصت في م ٢/٩ منها علي (منح الدول الأطراف (المرأة) حقاً مساوياً للرجل فيما يتعلق (بجنسية أطفالهم).

والقانون المصري يعطي الأولاد (الجنسية المصرية) بأبيهم إذا كان (مصري) ولو كانوا مقيمون بالخارج، ولا يعطي لهم جنسية الأم المصرية إذا ولدوا بمصر واستقروا بها بحجة النشأة القومية وبث الشعور بالولاء لدي المولود خاصة أن الأم هي التي تتولي تنشئة الطفل في سنواته الأولى والتي يتم فيها تشكيله وجدانيا ويتحدد فيها مشاعره وميوله، وأن (الميلاد والاستقرار) هو الذي يحقق الرابطة الفعلية التي هي أساس (الجنسية) ويجب مساواة المرأة في ذلك بالرجل في الحقوق والواجبات دون تمييز في جنس أو غيره وفي نقل جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي طبقاً لنص م/٤ من دستور جمهورية مصر للدائم الصادر سنة ١٩٧١.

كما أن إعطائهم هذا الحق لا يتعارض أو يصطدم بالكثافة والتضخم السكاني التي تأتي نتيجة بعض معتقدات خاطئة كعبارة (الخيمة بالعيال حتى لا يلوّف علي غيرك).

أو عبارة (العيال عزوة) وغيرها كثير، ونسوا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء). لأنه بذلك يضيق على نفسه في سعة العيش وعلى غيره فيسبب بذلك

النكد لنفسه ولغيره وضيق العيش والعباد بالله دون تخطيط وقانا الله شر ذلك.

وقد أصدرت وزارة الداخلية أخيراً القرار الوزاري ١٩٨٠/٨١٨٠ والمعمول به من ١١/١١/١٩٩٦ بتقرير (منح أبناء الأمة المصرية حق الإقامة الطويلة وإدراجهم ضمن الفئات التي تستحق أطول مدة إقامة وكان لندائنا بكتابتنا المرجع في التوثيق الصادر لدي مطبعة شعاع عام ١٩٩٦ أن استجابت الدولة لذلك النداء فأصدرت قانون ٢٠٠٤/١٥٤ باستبدال نص م ٢ من قانون الجنسية، وجعل المصري من يولد لأب مصري أو أم مصرية سواء ولد بمصر أو بالخارج، وإلغاء نص م ٣ من القانون.

سـ كيف تثبت المصرية المتزوجة من أجنبي نسب أولادها منه ؟

والجواب:

نصت م ٩٠٥ مرافعات علي أن (دعوى النسب ترفع طبقاً للشروط التي ينص عليها قانون الأجنبي الانتساب إليه).

وترفع بطلب أمام المحكمة الابتدائية التابع لها موطن المدعي طبقاً م ٨٦٩ مرافعات غير أن الأمر يندق إذا توفي الأجنبي المدعي عليه (أثناء تداول الجلسات فما مصير هذه الدعوى؟

والجواب:-

يقدم القانون الأجنبي - ثم يصحح شكل الطلب باختصاص ورثة الأجنبي مع إضافة طلب آخر هو الحق في التركة، لأنه بإغفال هذا الطلب تكون النتيجة هي (الحكم بعدم سماع الدعوى).

ويلاحظ:

أن مدة تقادم هذه الدعوى هي (١٥ سنة) ما لم ينص القانون
الواجب التطبيق على (مدة أقل) طبقا (م ٩٠٧ مرافعات).

**س - ما القانون الواجب التطبيق على حضانة الطفل كأثر مترتب
على الزواج ؟**

والجواب:

م ٢٣٠ مرافعات، م ١/١٣ مدني:

«الحضانة باعتبارها أثر مترتب على الزواج يسري عليها (القانون
المصري) إذا كان أحد الزوجين (مصريا) وقت انعقاده (طعن ٥٣/٧٥
ق أحوال شخصية) فيما عدا شرط الأهلية للزواج (م ١٤ مدني).

فإذا كانت الزوجة أجنبية ورفض طاعة زوجها في الإقامة
(بمصر)، عدت (ناشزا) فلا يثبت لها حضانة، فإذا أصرت على
الإقامة بالخارج يستطيع الزوج إقامة دعوى بضم أولاده منها أمام
(المحاكم المصرية)، ولكن إذا صدر حكم من المحاكم الأجنبية بضم
الأطفال لوالدتهم الأجنبية المقيمة بالخارج، فإن السلطات المصرية
تلتزم بتنفيذ هذا الحكم لصدوره من محاكم غير مختصة حيث تنص
قواعد القانون الدولي الخاص على (اختصاص محاكم الدولة التي
يتبعها الزوج بكافة دعاوى الأحوال الشخصية).

حالي استرداد الزوجة لجنسيتها المصرية:

الأولى:

دخول زوجها للمصري في جنسية أجنبية بعد الإنز له بذلك
— وإعلان الزوجة رغبتها في الدخول معه في الجنسية الجديدة.

الثانية:

زواج المصرية من أجنبي — وإعلانها في الدخول في جنسية الزوج — الاسترداد أمر جوازي للزوجة بشرط موافقة وزير الداخلية.

فإذا انتهت العلاقة الزوجية بالطلاق وأقامت الزوجة بمصر أو عادت للإقامة بها فإن استرداد الجنسية في هذه الحالة يكون وجوباً.

(المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى) الطعن ٢٣٧٤/٣٠ق):

وأجراءاته:

يقدم طلب إلى (المركزية قسم الجنسية) يوقع عليه من (الطالب) أمام موظف الجنسية ويبين به (قيام الزوجة من عدمه).
يرفق معه (المستندات الآتية):

- ١ — عقد الزواج الرسمي.
- ٢ — شهادة ميلادها.
- ٣ — ما يفيد انتهاء الزوجية (بالطلاق أو الوفاة).

شروط التجنس:

- ١ — الإقامة بمصر مدة (١٠ سنوات متتالية) علي الأقل سابقة علي تقديم طلب التجنس.
- ٢ — بلوغ سن الرشد عقلاً رشيداً.
- ٣ — الإلمام باللغة العربية.

٤- أن يكون الأجنبي غير عالة علي المجتمع، وصحيح البدن والعقل، وحسن السير وصاحب سمعة حميدة، وألا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو بعقوبة مقيدة للحرية ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ونقترح لحل مشكلة منح أبناء المصريات المتزوجات من أجنبي الجنسية المصرية بشروط هي:

١- أن يكون الأب أجنبي قد توفي عن الأم المصرية أو مجرها.

٢- أن يكون قد أقام بمصر إقامة دائمة متصلة مدة لا تقل عن عشر سنوات.

٣- تخلي (الابن) عن (جنسية والده الأجنبي) خلال مدة سنة من تاريخ حصوله على الجنسية المصرية.

أحكام النقض في الجنسية:

١- الجنسية نوع من (المباذة) ولازم من لوازمها وللسيادة (وجدانية) يهدمها (الاستراك والتخليط) (طعن ٥/٦ ق جلسة ١٩٣٥/٥/١٦).

٢- (الجنسية المصرية) بمقتضى قانون الجنسية القديم رقم ١٩٢٩/١٩ (مقررة بحكم القانون) متى توافرت شروطها، وليست من إطلاقات الحكومة حتى يصبح القول بأن الفصل فيها هو فصل في أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة فإذا نازعت وزارة الداخلية (شخصاً) في جنسيته المصرية كان له أن يلجأ إلي (المحاكم) لتقضي له بثبوت جنسيته لقيام (مصلحته) في الدعوى.

(طعن ١٨/١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥) (نقض جنائي يبين
من نصوص م ٣٠ ق ١٦٠/١٩٥٠، ٢٤ ق ٣١٩١، م
١٩٥٨/٢٨، م ٢١ ق ١٩٧٥/٢٦).

٣- إن (الشهادة) الصادرة من (وزير الخارجية) بناء على
طلب الجنسية إنما هي دليل فرضه القانون على صاحب الشأن إذا
أراد الحصول فرضه القانون على صاحب الشأن إذا أراد الحصول
على (إثبات الجنسية) له حجبه القانونية وتظل هذه الحجة قائمة
حتى يقوم الدليل على إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق، لما
كان ذلك، كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
قد ارتكن إلى هذه الشهادة للمؤرخة ١٩٧٨/٥/٦ الصادرة من
مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية التي تنفذ تمتع المطعون
ضده بالجنسية المصرية (بالتبعية لوالده) فيكفي المحكمة ما
يناقضها، ويكون تعريب الحكم في شأن الارتكان إلى الشهادة
الضمنية الأخرى المؤرخة ١٩٧٨/٣/٢٤ أيا كان وجه الرأي فيه
(غير منتج) وإذا خلص الجنسية المشار إليها وهي من الانلدة
المقررة قانونا، فإنه على المحكمة إذا لم توقف الدعوى طبقا (م
١٢٩ مرافعات)، إذ أن هذا الوقف وعلي ما يبين من نصها،
(جوازي)، لها حسبما تستبينه من جدة المنازعة في المسألة الأولية
أو عدم جديتها ومتروكا لتقديرها بما لا يجوز معه النعي على
الحكم لعدم استعمال المحكمة لهذه الرخصة، ومن ثم يكون هذا
النعي غير مقبول

(طعن ٥٣/٩٤٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢٧).

٤- الولد ليس إلا زرع أبيه، بل هو من كسبه وجزئه وبعض منه، إليه يكون منتسبا فلا يلحق بغيره (طعن ٨/٥ ق دستورية عليا).

٥- أن الجنسية (رابطة) تقوم علي صلة الدم والإقليم بين فرد وشعب دولة محددة فهي رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة، توجب عليه الولاء لها والدفاع عنها والعمل في سبيل تقدمها ورفعها وتوجب عليها حمايته ومنحه للمزايا المترتبة علي هذه الرابطة من (مشاركة سياسية في مباشرة الانتخاب وترشيح للمجالس النيابية وتولي الوظائف العامة، والتمتع بدون مقابل بالخدمات التي يتمتع بها من وله جنسيتها ومباشرة الأنشطة الاقتصادية).

(طعن ٣٣/٨٣٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٦ إدارة عليا)

(تنظيم مسائل الجنسية من الأمور الداخلية التي تتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام والمشرع مطلق الحرية في تنظيمها بما يتفق ومصالح الجماعة).

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ معدل بقانون ٢٠٠٤/١٥٤

بشأن الجنسية المصرية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه. وقد أصدرناه:

مادة ١:

المصريون هم:

أولاً: المتوطنون في مصر قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من غير رعايا الدول الأجنبية المحافظون على إقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع وإقامة الزوج مكتملة لإقامة الفروع وإقامة الزوج للمكتملة لإقامة الزوجة.

ثانياً: من كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة.

(أ) بالميلاد في الإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة علي أساس الميلاد أو علي أساس الإقامة في الإقليم المصري أو علي أساس الأصل المصري أو الأداء خدمات جليلة لحكومة الإقليم المصري أو لأنه من رؤساء الطوائف الدينية المصرية العاملين بالإقليم المصري.

(ب) من كان مصرياً وفقاً لقوانين الجنسية السابقة علي القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وقد جنسيته المصرية، ثم استردها أو ردت إليه في ظل العمل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه.

(ج) الأجنبية التي كسبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بالزواج ممن يعتبر مصرياً طبقاً لأحكام البند ثانياً من هذه المادة أو لأحكام (أ) ب) من هذا البند أو باكتساب زوجها الأجنبي للجنسية المصرية.

ويجب في جميع الأحوال استمرار احتفاظ الشخص بهذه الجنسية حتى تاريخ العمل بهذا القانون، ولا يفيد من جميع أحكام هذه المادة (الصهيونيون).

مادة^(١) ٢:

«يكون مصرياً»:

- ١- من ولد لأب مصري أو أم مصرية.
 - ٢- من ولد في مصر من أبوين مجهولين ويعتبر اللقيط في مصر مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.
- ويكون لمن تثبت له جنسية أجنبية إلى جانب الجنسية المصرية إعمالاً لأحكام الفقرة السابقة، أن يعلن وزير الداخلية رغبته في التخلي عن الجنسية المصرية ويكون إعلان هذه الرغبة بالنسبة للقاصر من نائبه القانوني أو من الأم أو يتولى التربية في حالة عدم وجود أيهما.

(١) مستبدلة بقانون ٢٠٠٤/١٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون ١٦٧٥/٢٦ وصدر برلسة الجمهورية في ٢٠٠٤/٧/١٤.

والمقاصر الذي زالت عنه الجنسية المصرية تطبيقاً لحكم الفقرة السابقة، أن يعلن رغبته في استردادها خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد.

ويصدر بالإجراءات والمواعيد التي تتبع في تنفيذ أحكام الفقرتين قرار من وزير الداخلية ويكون البت في زوال الجنسية للتخلي أو ردها إعمالاً لهذه الأحكام بقرار منه.

(المادة الثالثة)

يكون لمن ولد لأم مصرية وأب غير مصري قبل تاريخ العمل بهذا القانون أن يعلن وزير الداخلية برغبته في التمتع بالجنسية المصرية ويعتبر مصرياً بصدر قرار بذلك عن الوزير أو بانقضاء مدة سنة من تاريخ الإعلان دون صدور قرار مسيب منه بالرفض.

ويترتب على التمتع بالجنسية المصرية تطبيقاً لحكم الفقرة السابقة، تمتع الأولاد القصر بهذه الجنسية، أما الأولاد البالغون فيكون تمتعهم بهذه الجنسية بإتباع ذات الإجراءات السابقة.

فإذا توفي من ولد لأم مصرية وأب غير مصري قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون لأولاده حق التمتع بالجنسية وفقاً لأحكام الفقرتين السابقتين، وفي جميع الأحوال يكون إعلان الرغبة في التمتع بالجنسية المصرية بالنسبة للمقاصر من نائبة أو من يتولى التربية في حالة عدم وجود أيهما.

مادة ٢:

يعتبر مصرياً من ولد في الخارج أو من أم مصرية وأب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية إذا اختار الجنسية

المصرية خلال (سنة) من تاريخ بلوغه سن الرشد، (بإخطار) يوجه إلى وزير الداخلية بعد جعل إقامته العادية في مصر، ولم يعترض وزير الداخلية على ذلك خلال (سنة) من وصول الإخطار إليه (ملغاة بقانون ١٥٤/٢٠٠٤).

مادة ٤:

يجوز بقرار من (وزير الداخلية) منح (الجنسية المصرية).

أولاً: لكل من ولد في مصر لأب أصله مصري متى طلب
التجنس بالجنسية المصرية بعد جعل إقامته العادية في مصر وكان بالغا سن الرشد عن تقديم الطلب.

ثانياً: لكل من ينتمي إلى الأصل المصري متى طلب التجنس
بالجنسية المصرية بعد خمس سنوات من جعل إقامته العادية في (مصر) وكان بالغا (سن الرشد) عن تقديم الطلب.

ثالثاً: لكل أجنبي ولد في مصر لأب أجنبي ولد أيضاً فيها إذا
كان هذا الأجنبي ينتمي لغالبية السكان في بلد لغته أو دينه الإسلام متى طلب التجنس خلال (سنة) من تاريخ بلوغه سن الرشد.

رابعاً: لكل أجنبي ولد في مصر وكانت إقامته العادية فيها بعد
بلوغه سن الرشد، متى طلب خلال (سنة) من بلوغه سن الرشد
التجنس بالجنسية المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون سليم العقل غير مصاب بعمالة تجعله عالة على المجتمع.

٢- أن يكون حسن السلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣- أن يكون ملماً باللغة العربية.

٤- أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب.

خامساً: لكل أجنبي جعل إقامته العادية في مصر مدة عشر سنوات متتالية علي الأقل سابقة تقديم طلب التجنس متى كان بالغاً سن الرشد وتوافرت فيه الشروط المبينة في البند (رابعاً).

مادة ٥:

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح الجنسية المصرية دون تقيد الشروط المبينة في المادة السابقة من هذا القانون لكل أجنبي يؤدي لمصر خدمات جليلة، وكذلك لرؤساء الطوائف الدينية المصرية.

مادة ٦:

لا يترتب علي اكتساب الأجنبي الجنسية اكتساب زوجته إياها إلا إذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك، ولم تنتهي الزوجة قبل انقضاء سنتين من تاريخ الإعلان لغير وفاة الزوج، ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات مدة السنتين - حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية.

أما أولاده القصر فيكتسبون الجنسية المصرية، إلا إذا كانت إقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد، أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية فتزول عنهم الجنسية المصرية حتى استردوا جنسية أبيهم طبقاً لقانونها.

مادة ٧:

لا تكتسب (الأجنبية) التي تتزوج من (مصري) جنسيته بالزواج، إلا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك ولم تنتهي الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الإعلان لغير وفاة الزوج، ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات مدة السنتين - حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية.

مادة ٨:

إذا اكتسبت الأجنبية الجنسية المصرية طبقاً لأحكام المادتين السابقتين فلا تفقدها عند انتهاء الزوجية إلا إذا استردت جنسيتها الأجنبية أو تزوجت من أجنبي ودخلت في جنسيته طبقاً لقانون هذه الجنسية.

مادة ٩:

لا يكون للأجنبي الذي اكتسب الجنسية المصرية طبقاً للمواد ٣، ٤، ٦، ٧ حق التمتع بمباشرة الحقوق السياسية قبل انقضاء (خمس سنوات) من تاريخ اكتسابه لهذه الجنسية، كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضواً في أي هيئة نيابية قبل مضي (عشر سنوات) من التاريخ المذكور ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الإغفاء من القيد الأول أو من القيد المذكورين معاً.

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يعفي من القيد الأول أو من القيد المذكورين معاً من انضم إلي القوات المصرية المحاربة وحارب في صفوفها.

ويعفي من هذين القيدين أفراد الطوائف المصرية فيما يتعلق بمباشرة حقوقهم في انتخابات المجالس المالية التي يتبعونها لعضويتهم بها.

مادة ١٠:

لا يجوز لمصري أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا بعد الحصول علي إذن بذلك يصدر بقرار من وزير الداخلية وإلا ظل معتبرا (مصريًا) من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال ما لم يقرر مجلس الوزراء إسقاط الجنسية عنه طبقا لحكم المادة ١٦ من هذا القانون.

ويترتب علي تجنس المصري بجنسية أجنبية متى أذن في ذلك زوال الجنسية المصرية عنه.

ومع ذلك يجوز أن يتضمن الإذن بالتجنس إجازة التحفظ المأذون له وزوجته وأولاده القصر بالجنسية المصرية، فإذا أعلن رغبته في الإفادة من ذلك خلال مدة لا تزيد عن (سنة) من تاريخ اكتسابه الجنسية الأجنبية، ظلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية رغم اكتسابه الجنسية الأجنبية.

مادة ١١:

لا يترتب علي زوال الجنسية المصرية علي المصري لتجنسه بجنسية أجنبية بعد الإذن له، زوالها عن زوجته إلا إذا قررت رغبته في دخول جنسية زوجها واكتسابها طبقا لقانونها، ومع ذلك يجوز لها الاحتفاظ بالجنسية المصرية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة.

أما الأولاد القصر فتزول عنهم الجنسية المصرية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته الجديدة طبقا لقانونها

على أنه يسوغ لهم خلال السنة التالية لبلوغهم من الرشد أن يقرأوا
اختيار الجنسية المصرية.

مادة ١٢:

(المصرية) التي تتزوج من أجنبي تظل محتفظة بجنسيتها
المصرية إلا إذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها وأثبتت رغبتها
هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون جنسية زوجها
يدخلها في جنسية زوجها ومع ذلك تظل محتفظة بجنسيتها
المصرية إذا هي أعلنت رغبتها في ذلك خلال (سنة) من تاريخ
دخولها في جنسية زوجها.

وإذا كان عقد زواجها (باطلا) طبقا لأحكام القانون المصري
وصحيفا طبقا لأحكام قانون الزوج (ظلت) من جميع الوجوه وفي جميع
الأحوال (مصرية) ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية اعتبارها
(فاقة للجنسية المصرية)، إذا كانت اكتسبت جنسية زوجها.

مادة ١٣:

يجوز للمصرية التي فقدت جنسيتها طبقا للفقرة الأولى من
المادة ١١ والفقرة الأولى من المادة ١٢ أن تسترد الجنسية
المصرية إذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية.

كما يسترد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية إذا كانت
مقيمة في مصر أو عادت للإقامة فيها وقررت رغبتها في ذلك.

مادة ١٤:

الزوجة التي كانت مصرية الجنسية ثم فقدت هذه الجنسية
كذلك التي من أصل مصري تكتسب الجنسية المصرية بمجرد

منحها لزوجها وبمجرد زواجها من مصري متى أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك.

مادة ١٥:

يجوز بقرار مسبب من مجلس الوزراء سحب الجنسية المصرية من كل من اكتسبها بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة خلال (السنوات العشرة) التالية لاكتسابه إياها.

كما يجوز سحبها من كل من اكتسبها بالتجنس أو للزواج وذلك خلال (السنوات الخمسة التالية) لاكتسابه إياها وذلك في أي حالة من الحالات الآتية:

١- إذا حكم عليه في مصر بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف.

٢- إذا حكم عليه قضائيا في جريمة من الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج أو من جهة الداخل.

٣- إذا كان قد انقطع عن الإقامة في مصر مدة سنتين متتاليتين وكان ذلك الانقطاع بلا عذر يقبله وزير الداخلية.

مادة ١٦:

يجوز بقرار مسبب من مجلس الوزراء (إسقاط الجنسية المصرية) عن كل من يتمتع بها في أية حالة من الأحوال الآتية:

١- إذا دخل في جنسية أجنبية علي خلاف حكم المادة ١٥.

٢- إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق يصدر من وزير الحربية.

٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وصدر حكم بإدانتها في جنائية من الجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج.

٤- إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الأجنبية أو الدولية وبقي فيها بالرغم من صدور أمر مسبب إليه من مجلس الوزراء بتركها، إذا كان في هذه الوظيفة من شأنه أن يهدد المصالح العليا للبلاد. وذلك قبل مضي (سنة أشهر) من تاريخ إخطاره بالأمر المشار إليه في نحل وظيفته بالخارج.

٥- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلي هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بالقوة أو بأية وسيلة من الوسائل غير المشروعة.

٦- إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع مصر أو كانت العلاقات الدبلوماسية قد قطعت معها وكان من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الحربي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو المساس بأية مصلحة قومية أخرى.

٧- إذا اتصف في أي وقت من الأوقات (بالصهيونية).

مادة ١٧:

يترتب على سحب الجنسية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٥ زوالها عن صاحبها وحدة. علي أنه يجوز أن يتضمن قرار السحب كذلك عن يكون قد اكتسبها معه بطريق التبعية كلهم أو بعضهم.

ويترتب على إسقاط الجنسية في الأحوال المبينة في المادة ١٦ زوالها عن صاحبها وحدة.

مادة ١٨:

يجوز بقرار من وزير الداخلية (رد الجنسية المصرية) إلى من سحبت منه أو أسقطت عنه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ السحب أو الإسقاط ويجوز الرد علي قيل ذلك بقرار من رئيس الجمهورية. ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية سحب قرار السحب أو الإسقاط إذا كان قد بني على غش أو خطأ.

كما يجوز بقرار من وزير الداخلية ردها إلى من فقدها باكتسابه جنسية أجنبية بعد الإذن في ذلك.

وفي جميع الأحوال لوزير الداخلية رد الجنسية المصرية إلى من سحبت منه وأسقطت عنه أو فقدها قبل العمل بأحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالمادة.

مادة ١٩:

لا يكون للدخول في الجنسية المصرية أو سحبها أو إسقاطها أو استردادها أو ردها أي أثر في الماضي مالم ينص علي غير ذلك واستنادا إلى نص في قانون.

مادة ٢٠:

الإقرارات وإعلانات الأخبار والأوراق والطلبات المنصه من عليها في هذا القانون توجه إلى وزير الداخلية أو من ينبه في ذلك وتحرر علي النماذج التي يصدر قرار من وزير الداخلية بتحديددها.

مادة ٢١:

يعطي وزير الداخلية كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل أداء رسم لا يتجاوز خمسة جنيهات وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية ويصدر بتحديد الرسم قرار من وزير الداخلية.

ويكون لهذه الشهادة (حجيتها) ما لم تلغى بقرار مثبت من وزير الداخلية ويجب أن تعطي هذه الشهادة لطلابها خلال (سنة) علي الأكثر من تاريخ تقديم الطلب، ويعتبر الامتناع عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب.

مادة ٢٢:

جميع القرارات الخاصة باكتساب الجنسية المصرية أو بسحبها أو بإسقاطها أو باستردادها أو بردها تحدث أثرها من تاريخ صدورها، ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك حقوق حسن النية مع الغير.

وجميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر (حجة) علي الكافة وينشر منطوقها في (الجريدة الرسمية).

مادة ٢٣:

يحدد من الرشد طبقا لأحكام القانون المصري.

ويقصد بالأصل المصري في حكم هذا القانون ما كان مصري الجنسية وحال تخلف ركن الإقامة المطلوبة في شأنه أبوه أو الزوج أو العجز عن إثباتها دون الاعتراف له بالجنسية المصرية متى كان أحد أصوله أو أصول الزوج مولودا في مصر.

مادة ٢٤:

يقع عبء إثبات الجنسية علي من يتمسك بالجنسية المصرية او ينفع بعدم دخوله فيها.

مادة ٢٥:

لا يترتب أثر للزوجية في اكتساب الجنسية أو فقدها إلا إذا أثبتت الزوجية في وثيقة رسمية تصدر من الجهات المختصة.

مادة ٢٦:

يعمل بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالجنسية التي أبرمت بين مصر والدول الأجنبية ولو خالفت أحكام هذا القانون.

مادة ٢٧:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها قوانين أخرى يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز (خمس سنوات) كل من أبدي أَسْماً السلطات المختصة بقصد إثبات الجنسية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك.

مادة ٢٨:

يلغي القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام.

مادة ٢٩:

يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة ٣٠:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.
يبصر هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جماد الأول سنة ١٣٩٥
(٢١ مايو سنة ١٩٧٥).

سـ هل يجوز سفر الزوجة بدون إذن زوجها ؟

هناك حالات قضت المحاكم فيها بوجوب المنع من السفر وهي:

- ١- الإساءة إلى سمعة البلاد.
 - ٢- تكليف الموظف.
 - ٣- حماية أموال المودعين وحماية البلاد من النقد الأجنبي.
 - ٤- منع أصحاب شركات تلقي الأموال من السفر حفاظا على أموال المودعين.
 - ٥- الإحالة إلى المحاكم التأديبية.
 - ٦- استمرار التحقيقات في اتهامات الاستيلاء على المال العام.
- (المحكمة الإدارية العليا طعن ٣٥/١٨٩٨ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢) (طعن ٣٦/٦٨١ ق جلسة ١٩٩٦/١/٧). وأن مبادئ الشريعة الإسلامية توجب على الزوجة طاعة زوجها وعدم الانتقال من بلد إلى آخر إلا بإذنه ورببت على مخالفة ذلك اعتبارا لها ناشزا وسقوط حقها في النفقة.
- وقضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٢١/٢٤٣ ق دستورية بجلسته ٢٠٠٠/١١/٤ بعدم دستورية نص المادتين ٨، ١١ ق ١٩٥٩/٩٧ وسقوط المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية رقم ١٩٩٦/٣٩٣٧ وكانت هذه النصوص تشترط (موافقة الزوج) لاستخراج جواز سفر زوجته لغرض (السفر للخارج).
- باستثناء حالة واحدة هي: يجوز فيها للزوج (طبقا لنص م ١ ق ٢٠٠٠/١) تنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل

الأحوال الشخصية للجوء إلي قاضي الأمور الوقتية للمحكمة الابتدائية لاستصدار (أمرًا على عريضة) (يمنع زوجته من السفر) — وذلك بعد (سماع أقوال الطرفين). وكان المتواتر عليه فقها وقضاء أن الأوامر الوقتية وردت علي سبيل الحصر وأن طلب منع سفر الزوجة ليس من بينها، كما لم ينص عليه قرار وزير الداخلية رقم ٧٦٣/١٩٨٣.

أحكام النقص في حق الزوج في منع زوجته من السفر إلى الخارج ومغادرة البلاد: -

إساءة استعمال الحق: -

ضوابط حق الزوج في منع زوجته من الخروج للعمل
المشروع:

الموجز:-

١- أحكام خروج الزوجة من مسكن للزوجة دون إذن أو موافقة زوجها للعمل المشروع. م ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. لنتقاء حق الزوج في منع زوجته من الخروج للعمل المشروع. قوله. ثبوت رضائه الصريح أو الضمني أو توافر ضرورة ماسة للمال. شرطه ألا يناقح الخروج مصلحة الأسرة أو تتسبب الصغار ورعايتهم أو تسمى للزوجة استعمالها حقها في العمل. عودة حق الزوج في المنع عند انتقاء هذه الشروط واعتبار المنع استعمالا مشروعاً للحق. علة ذلك: سقوط حقها في النفقة إذا خالفت ذلك. وأن الحرص علي مصلحة الأسرة ولأنها اللبنة الأولى في المجتمع ورعاية الأبناء وتنشئتهم علي تعاليم الدين والخلق وحمائيتهم من مخاطر الانحراف والمفاسد مقدم علي المصلحة الخاصة للزوجة في العمل داخل أو خارج البلاد.

(طعن ٧٣/١٣٠٢ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٤)

الباب الثاني والثلاثون

صيغ بعض العقود شائعة الاستعمال

١- عقد صلح مدني

٢- عقد صلح جنائي

صيغة

عقد صلح (مدني)

أنه في يوم الموافق / / ١٩

فيما بين كل من: —

أولاً: السيد/..... مصري ومقيم (طرف أول)

ثانياً: السيد/..... مصري ومقيم (طرف ثاني)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفقنا علي ما يأتي: —

تمهيد

أقام الطرف الأول ند الطرف الثاني الدعوى رقم لسنة ١٩ مدني كلي () دائرة لسماعه طلب الحكم: بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ / / ١٩ والمتضمن بيع المدعي عليه للمدعي الشقة رقم بالدور وحصة قدرها ط/مشاعا في الأرض والمنافع المشتركة للعقار الموضح الحدود والمعالم والأطوال والمسطح بصحيفة افتتاح الدعوى ويعقد البيع الابتدائي. وقد قرر لنظر هذه الدعوى جلسة / / ١٩ ورغبة من الطرفان في إنهاء النزاع والدعوى صلحا فقد اتفقا على ما يأتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد وشرطا من شروطه.

البند الثاني

يقر الطرف الثاني للطرف الأول بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ / / ١٩
ويقر بقبضه كامل الثمن ويصادق عني طلبات نظرف اذون
المدعي الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى.

البند الثالث

للملكية لت ملكية الطرف الثاني البائع (المدعي عليه)
بموجب المسجل () .

البند الرابع

يتحمل الطرف الأول مصاريف الدعوى صلحا.

البند الخامس

يقر الطرف الثاني بالمثل أمام الدائرة مدني
كلي () بمحكمة الابتدائية ومقرها
للإقرار بحصة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المشار إليه وقبضه كامل
الثمن والمصادقة علي محضر الصلح وطلب إلحاقه بمحضر
الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي واعتباره.

البند السادس

تحرر من هذا العقد أصل وصورتان بيد كل طرف صورة
للمعمل بها عند الاقتضاء والأصل يقدم للمحكمة للتصديق عليه
وإلحاقه بمحضر الجلسة.

الطرف الثاني

الطرف الأول

صيغة

عقد صلح (جنائي)

فيما بين كل من: —

أولاً: السيد/..... مصري ومقيم (طرف أول)

ثانياً: السيد/..... مصري ومقيم (طرف ثاني)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفقا على ما يأتي: —

تمهيد

الطرفان (جيران) تجمعها (صلة القرابة) — وحدث سوء تفاهم بين الطرفين نتج عنه قيام الطرف الأول بتحرير المحضن رقم لسنة ١٩ زاعماً باعتهاء الطرف الثاني عليه (بالضرب) وإحداث الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والمرفق وقيدت جنة تحت رقم جنح قسم وحدثت لنظرها جلسة / / أمام محكمة جنح ().

وحيث أنه تم الصلح والتراضي بين الطرفين للأسباب السابق ذكرها.

لذلك

فقد اتفقا على ما يأتي:

أولاً: يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من بنود عقد الصلح.

ثانياً: يتعهد الطرف الثاني بعد التعرض للطرف الأول بموجب عقد الصلح هذا.

ثالثاً: يقر الطرف الأول بأنه قد تنازل عن شكواه - وعن كافة حقوقه الأخرى في المحضر رقم لسنة ١٩ جنح قسم () .

رابعاً: تعهد الطرف الأول بالحضور أمام محكمة جنح () والمحكمة لنظرها جلسة / / ١٩ للإقرار بالصلح.

خامساً: يقر الطرف () المتصالح أن الدعوى الجنائية المتصالح فيها من الدعاوى المنصوص عليها م ١٨ مكرراً ق ١٥٠/١٩٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية مستبدلة بقانون ١٤٥/٢٠٠٦ وتحت مسؤوليته دون مسؤولية الشهر العقاري.

سادساً: تحرر من هذا المحضر أصل وصورتان بيد كل طرف صورة والأصل يقدم للمحكمة للتصديق عليه وإحاقا بمحضر الجلسة.

الطرف الثاني

الطرف الأول

كتاب دوري ٢٠٠٦/١٥٢

تنفيذ لأحكام ق ٢٠٠٦/١٤٥

— يجب علي مكاتب التوثيق وفروعها لدي توثيق / التصديق علي توقيعات أصحاب الشأن علي (الصلح في الدعوى الجنائية في الجرح والمخالفات) أو الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون:—
أن يتضمن المحرر موضوع هذا الصلح (بندا) يقر فيه المتصالح بأن الدعوى الجنائية المتصالح فيها من الدعاوى المنصوص عليها في م ١٨ مكررا ق ١٩٥٠/١٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية مستبدلة بقانون ٢٠٠٦/١٤٥ وتحت مسؤوليته دون مسؤولية الشهر العقاري.
وللجهة المقدم إليها (محضر الصلح) شأنها في قبول الصلح من عدمه.

فني ٢٠٠٤/٧، ٢٠٠٥/٧

(بخصوص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)

١— يتم توثيق (محاضر الصلح) في الجرائم المشار إليها بمادة ١٣١ ق ٢٠٠٣/٨٨ معدلا بقانون ٢٠٠٤/١٦٢ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والتي تتم بين البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون ومدينيهما بالتطبيق لأحكام القانون (م ١٣٣ منه) وذلك بذات الإجراءات المنصوص عليها بالباب الثالث من تعليمات توثيق ٢٠٠١.

٢— يتم توثيق (محاضر الصلح) سالف الذكر بمكتب أو فرع التوثيق الذي يقع في دائرته البنك للمتصالح معه، ولا يحصل عنه أية رسوم.

شريطة: أن تكون الموافقة علي التصالح صادرة من مجلس إدارة البنك الدائن ومعتمدة من محافظ البنك.

مكتب التوثيق

محضر تصديق رقم لسنة ١٩

إنه في يوم الموافق / / ١٩ قد تم التصديق على هذا
المحضر من:-

١- السيد / مصري مسلم ومقيم
..... ويحمل بطاقة () .

٢- السيد / مصري مسلم ومقيم
..... ويحمل بطاقة () .

وذلك أمامنا نحن الوثق بالمكتب المذكور ولذا تم التصديق.

الوثق

منشور في ٢٠٠٧/٤

تضاف فقرة جديدة للبند أولاً من المنشور الفني ٢٠٠٥/٣
لضمها:-

وبالنسبة للمسائل الجنائية:

يتعين تقديم شهادة من المحكمة أو الجهة المختصة موضحاً
بها (موضوع الدعوى وقيمة الحق المتنازل عنه أو المتصالح عليه)
إذا كان هناك محلاً لهذا الحق بالدعوى المتصالح فيها.

بالنسبة للمسائل المدنية:-

والتي لم يتخذ بشأنها إجراءات جنائية وتتضمن الصلح أو
التنازل عن منقولات الزوجية. يكفي بتقديم إقرار من الزوجة أو
وكيلها المفوض بأن المبلغ الثابت بالمحرر المتضمن الصلح أو
التنازل هو (القيمة الحقيقية لمنقولات الزوجية).

الباب الثالث والثلاثون

قانون التوثيق رقم ١٩٧٤/٦٨

ولائحته التنفيذية

وقانون تنظيم مصلحة الشهر العقاري

رقم ١٩٦٤/٥

ولائحته التنفيذية

ولائحة التفتيش الفني علي أعمال

العضو الفني

والموظف الإداري رقم ١٩٦٦/٢١٥٦

القانون رقم ١٩٤٧/٦٨ بشأن التوثيق^(١)

مادة (١)

ألغيت بالقانون رقم ٥ الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٦٤

مادة (٢)^(٢)

تقوم مكاتب التوثيق بما يأتي:-

- ١- تلقي المحررات وتوثيقها.
- ٢- إثبات المحررات الرسمية في الدفاتر المعدة لذلك.
- ٣- وضع الصيغة التنفيذية علي صورة المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ.
- ٤- حفظ أصول المحررات التي تم توثيقها وموافاة المكتب الرئيسي بصورة بكل منها.
- ٥- إعداد فهارس المحررات التي تم توثيقها.
- ٦- إعطاء صورة من المحررات الموققة ومرافقها.
- ٧- التصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات العرفية.
- ٨- إثبات تاريخ المحررات العرفية.
- ٩- التأشير علي الدفاتر التي تنص علي التأشير عليها عن طريق مكاتب التوثيق.
- ١٠ - قبول إيداع المحررات التي تبينها اللائحة التنفيذية.

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٨ في ٣ يونيو ١٩٤٧.

(٢) مستبدلة بمادة ٢ ق ١٩٧٦/١٠٣ م المجلد لقانون التوثيق رقم ١٩٤٧/٦٨ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٧ سابع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩ المذاع بالمنشور الفني ١٩٧٦/١٢.

١١- إعطاء الشهادات بحصول التصديق علي التوقيعات أو إثبات التاريخ في المحررات العرفية أو التأشير في الدفاتر المشار إليها في البند (٩).

مادة (٣)

تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق علي ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدي الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدي الطائفة والملة (موتقون منكبون) يعينون بقرار من وزير العدل.

ويضع الوزير لائحة تبين التعيين في وظائف الموتقين المنكبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم.

ويستحق علي عقود الزواج المبكر (رسم) طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه و ٢ % علي مقدم ومؤخر الصداق.

مادة (٤) (١)

لا يجوز للموثق أن يباشر عمله إلا في دائرة اختصاصه.

مادة (٥) (٢)

يجب علي الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطاتهم.

(١) أصبحت (مكاتب التوثيق بمقتضى القانون ٦٢٩ الصادر في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ تختص بعقد الزواج والطلاق والرجعة والتصادق علي ذلك بالنسبة لغير المصريين أو بالنسبة للمصريين مختلفي الديانة أو الطائفة أو الملة. تراجع المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور. وهذه المادة محللة بالقانون ١٩٥٥/٦٢٩ والمذاع بالمشور الفني ١٩٥٦/٦.

(٢) محللة بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٧ تباع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩ والمذاع بالمشور الفني ٧٦/١٢.

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فيجب علي الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت كذلك ممن توافر الشروط الآتية:

١- حضور الأجنبي بنفسه عند إجراء توثيق العقد.

٢- ألا يجاوز فارق السن بين المتعاقدين خمسا وعشرين سنة.

٣- تقديم الأجنبي شهادتين صادرتين من الجهة المختصة تفيد إحداها أنها لا تمنع في الزواج، وتتضمن الأخرى بيانات عن تاريخ وجهه ميلاده وديانته ومهنته والبلد المقيم به وحالته الاجتماعية من حيث سبقه الزواج وعدد الزوجات والأبناء وحالته المالية ومصادر دخله، وبشرط التصديق علي كل من الشهادتين من السلطات المصرية المختصة.

٤- تقديم كل من المتعاقدين شهادة ميلاده فإن تعذر وجب علي الأجنبي تقديم أية وثيقة رسمية تقوم مقامها ووجب علي المصرية تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد. ويجوز بناء علي قرار وزير العدل أو من يفوضه التجاوز عن كل أو بعض الشروط سائلة الذكر عند توثيق العقد.

كما يجوز له قصر توثيق عقود الزواج والتصديق عليه وشهادة الطلاق التصديق عليه المتعلقة بمصريات وأجانب علي مكاتب أو أكثر من مكاتب التوثيق دون غيرها.

مادة (٦)^(١)

إذا أتضح للموثق عدم توافر الأهلية أو الرضا أو الصفات أو السلطات لدي المتعاقدين أو عدم توافر الشروط المبينة في الفقرة

(١) محل يلقون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع تاريخ ١٩٧٦/٩/٩.

الثانية من المادة (٥) لو إذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهرة
البطلان وجب علي الموثق أن (يرفض التوثيق) وإخطار ذوي
الشان بالرفض بكتاب موصي عليه فيه أسباب الرفض.

مادة (٧)

لمن رفض توثيق محررة أن (يتظلم) إلي قاضي الأمور
الوقئية بالمحكمة التي يقع مكتب التوثيق في دائرتها وذلك في خلال
عشرة أيام من إيلاغ الرفض إليه.

وله أن يطعن في (القرار) الذي يصدره أمام غرفة المشورة
بالمحكمة الابتدائية. وقرار القاضي أو غرفة المشورة لا يجوز قوة
الشيء المقضي به في موضوع المحرر.

مادة (٨)

لا تسلم صورة المحررات التي تم توثيقها إلا لأصحاب الشان
ولكن يجوز تسليم صورة من المحرر للغير بعد الحصول علي
(إذن من قاضي الأمور الوقئية) بالمحكمة التي يقع التوثيق في
دائرتها.

مادة (٩) (١)

لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية من المحرر الموثق
لصاحب الشان الذي تسلم الصورة التنفيذية الأولى إلا بحكم من
محكمة المواد الجزئية التي يقع التوثيق في دائرتها، وتحكم المحكمة
في المنازعات المتعلقة بتسليم الصور التنفيذية الثانية بناء علي
صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر.

(١) محل بلقنون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٧
تبع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩.

مادة (١٠) (١)

لا يجوز أن تنتقل من مكاتب التوثيق أصول المحررات التي تم توثيقها ولا الدفاتر أو الوثائق المتعلقة بها علي أن يجوز للسلطات القضائية الإطلاع عليها فإذا أصدرت سلطة قضائية قرار بضم أصل محرر موثق إلي دعوى منظورة أمامها وجب أن ينتقل القاضي المنتدب إلي المكتب ويحرر بحضوره صورة مطابقة لأصل المحرر ويعمل بها محضر يوقعه (الموثق وكاتب المحكمة) ثم يضم الأصل إلي ملف النزاع وتقوم الصورة مقام الأصل لحين رده.

مادة (١١) (٢)

تلغي أرقام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة ويحال إلي مكاتب التوثيق جميع أصول العقود والوثائق والدفاتر المتعلقة بها.

مادة (١٢)

يصدر وزير العدل قرارا باللائحة التنفيذية لهذا القانون علي أن تشمل بيانا لعملية التوثيق وتنظيم دفتاره ودفاتر القهارس والصور والتنظيم الداخلي لمكاتب التوثيق وسير العمل فيها.

(١) معدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٧ تابع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩.

(٢) يلاحظ أن للقناصل المصريين اختصاصات لتوثيق العقود الرسمية في الخارج بالمصريين أو التي فيها المتعاقدون أجانب بشرط أن تكون العقود في الحالة الأخيرة متعلقة بأموال كائنة في القطر، ولهم تحرير عقود الزواج متى كان كلا الزوجين مصري أو متى كان أحد الزوجين مصري الجنسية علي شرط أن يحصلوا أولا علي ترخيص من وزارة الخارجية - راجع القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظم السكّين الدبلوماسي والقنصلي والمعدل بالقوانين ١٩٥٤/٥٤٨، ١٩٥٥/٤٦٨، ١٩٥٦/٣٢٩.

مادة (١٣)

يلغى أي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (١٤)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول يناير
التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مرسوم باللائحة التنفيذية^(١)

لقانون التوثيق رقم ٦٨ سنة ١٩٤٧

بعد الإطلاع علي المادة (١٢) من القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٧

بشأن التوثيق

الباب الأول

في تشكيل مكاتب التوثيق

مادة (١)

يقوم بالتوثيق^(٢) مساعدون وموثقون منتدبون^(٣) يعينون بقرار من وزير العدل.

مادة (٢)

يؤدي الموثقون المساعدون قبل مباشرة أعمالهم (يميناً) أمام وزير العدل بأن يقوموا بأعمال وظلتهم بالذمة والصدق.

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ١٠٣ في ١٠ يوليو ١٩٤٧.

(٢) هذا النص محل بمقتضى قرار مجلس الوزراء في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥.

(٣) الموثق المنتدب ٥٠٠٠ موظف علم كالمأثون الشرعي، يقوم الموثق المنتدب بتوثيق عقود زواج المصريين غير المسلمين المتحدي الطائفة والتابعين للجهة الدينية التي يقوم بالتوثيق فيها - وتتولى دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية تحديد اختصاص الموثقين المنتدبين للصلا في ٢٦ ديسمبر والمنشور بالوقائع المصرية عدد ١٠١ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٥.

الباب الثاني في إجراءات التوثيق

مادة (٣)

لا يقوم الموثق بتوثيق محرر إلا إذا دفع الرسم المستحق عنه.

مادة (٤)

لا يجوز للموثق أن يباشر توثيق محرر يخصه شخصيا أو تربطه وأصحاب الشأن صلة مصاهرة أو قرابة لغاية الدرجة الرابعة.

مادة (٥)

للموثق أن يطلب — إثباتا لأهلية المتعاقدين — تقديم ما يؤيد تلك الأهلية من مستندات كشهادة ميلاد أو صورة رسمية من قيد واقعة الميلاد.

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فطلي الموثق أن يطلب — إثباتا لسن المتعاقدين — تقديم شهادتين ميلاد هما فإن تعذر ذلك طلب من الأجنبي تقديم أي وثيقة مقام شهادة ميلاده ومن المصرية تقديم صورة رسمية من قيد واقعة ميلادها^(١).

مادة (٦)

هذا التعاقد بوكيل فطلي الموثق أن يتأكد من أن مضمون المحرر المطلوب توثيقه لا يجاوز حدود الوكالة^(٢).

(١) هذا النص بعد التعديل ألزم الموثق إثباتا لأهلية المتعاقدين — مطالبة نوي الشأن بتقديم شهادة الميلاد أو صورة رسمية من قيد واقعة الميلاد بخلاف نص المادة قبل التعديل الذي يجيز تقديم أي مستند كالشهادة الطبية أو شهادة التمنين.

(٢) هذا النص بعد التعديل الصادر به قرار وزير العدل رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٧٦ وهذا النص بعد التعديل كالماتى جاء علما غير مفيد بالنسبة لشهادة الشهود.

مادة (٧)

يجب علي الموثق أن يتأكد من شخصية أصحاب الشأن
ببطاقة الحالة المدنية للشخصية أو العائلية أو بأي مستند رسمي
آخر (١)، (٢).

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق
عليه فيجب علي الموثق أن يتأكد من حضور الأجنبي بشخصه عند
إجراء التوثيق ومن توافر سائر الشروط المنصوص عليها في
الفقرة الثانية من المادة ٥ من قانون توثيق أو التجاوز عنها طبقا
للأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من تلك المادة.

مادة (٧ مكرر)

١- يحصل علي عدد خمس صور فوتوغرافية حديثة (مقاس
٦×٤) للزوج وكذلك للزوجة وتثبيت صورة لكل منهما (بمادة
لاصقة) في المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج وصورها، ويوقع
الموثق علي كادرها الأسفل، وتوضع بصمة إيهام كل من الزوجين
علي الجزء الأسفل من صورته بحيث تمتد البصمة لتشمل جزءاً
من ورقة الوثيقة وتمهر كل صورة بخاتم شعار الدولة الخاص
بالشهر العقاري.

-
- (١) مستبيلة بالقرار الوزاري ٩٦/٣٥٨١ وبناء عليه تحقيق الشخصية بواسطة
شهود معرفة ويمتنع عبارة معروفين لدينا شخصياً أي لموثق ويطلب
صاحب الشأن بتقديم مستند رسمي مقبول لإثبات الشخصية.
- (٢) وقد أذاعت مصلحة الشهر والتوثيق منشور في ٢٠٠٠/١٦ بالامتناع عن
إثبات أسماء الشهرة لأصحاب الشأن في المحررات المنطقه بأعمال التوثيق
قبل محررات شهر العقارات.

٢- يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية بعد تبصرتهما بهذه الموانع.

٣- يحصل علي إقرار الزوجين بخلو هما من الأمراض التي تجيز التفريق بعد تبصير هما بهما وخاصة العته والجنون والجذام والبرص والإيدز.

٤- يبصر للزوجين بما يجوز لهما الاتفاق عليه في عقد الزواج من شروط خاصة لا تتعارض وديانتها ومنها على سبيل المثال:

أ - الاتفاق علي من تكون له ملكية المنقولات.

ب - الاتفاق علي من يكون له حق الانتفاع وحده بمسكن الزوجية في حالة الطلاق أو الوفاة.

ج - الاتفاق علي عدم اقتران الزوج بأخرى إلا بأذن كتابي من الزوجة.

د - الاتفاق علي رصد مبلغ مقطوع أو راتب دوري ينفعه الزوج لزوجته إذا طلقها بغير رضاها.

هـ - الاتفاق علي تفويض الزوجة في تطليق نفسها وذلك كله فيما يزيد علي الحقوق المقررة شرعا وقانونا ولا يمس حقوق الغير وعلي الموثق أن يثبت ما تم الاتفاق عليه من المسائل السابقة أو أي اتفاق أخر لا يحل حراما ولا يحرم حلالا، في المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج.

و- يطلب من الزوجين تقديم وثيقة الزواج الخاص بالأسرة وفقا لأحكام القرار الذي يصدر بهذا الشأن.

مادة (٨)

لا يجوز توثيق عقد الزواج إلا بحضور شاهدين عاقلين بالغين، وعلى الشاهدين الحاضرين توقيع المحرر من نوى الشان والموثق بعد تلاوته عليهم.

مادة (٨ مكرراً)

لا يجوز توثيق أي محرر بوقف أو بإقراره به أو باستبداله أو بالإدخال أو بالإخراج أو بغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا كان مستوفياً الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من اللجنة ترتب لمحاكم الشرعية.

ولا يجوز توثيق زواج البتيمات القاصرات المصريات اللاتي لهن معاش أو مرتبات من الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته عن ٢٠٠٠٠ قرش إلا بتصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة.

مادة (٩)

يجب أن يكون المحرر مكتوباً بخط واضح غير مشتمل على إضافة أو تحشير أو كشط أو يشمل عدد البيانات الخاصة بموضوع المحرر على ما يأتي:

١- ذكر السنة والشهر والساعة التي تم فيها للتوثيق بالأحرف.

٢- اسم الموثق ولقبه ووظيفته.

٣- بيان ما إذا كان قد تم بالمكتب الفني أو في مكان آخر طبقاً لنص المادة ١٣ من هذه اللائحة.

٤- أسماء للشهود.

٥- أسماء أصحاب الشأن وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم وصناعاتهم ومحل ميلادهم وإقامتهم وأسماء وكلائهم ومن تقضي الحال بوجودهم للمعينة.

مادة (١٠)

يجب على الموثق قبل توقيع ذوي الشأن علي المحرر المراد توثيقه أن يتلو عليهم الصيغة الكاملة للمحرر ومرفقاته وأن يبين لهم الأثر القانوني المترتب عليه دون أن يؤثر في إرادتهم ويوقع هو وأصحاب الشأن علي المحررات والمرفقات.

وإذا كان المحرر مكونا من معد صفحات فعلي الموثق أن يرقم صفحاته وأن يوقعها جميعا مع أصحاب الشأن.

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي من مصرية أو لتصادق عليه، فيجب علي الموثق قبل التوقيع علي العقد أن يتلو الصيغة الكاملة للشهادتين الرسميتين المقدمتين من الأجنبي والخاصة ببيان حالته الاجتماعية وبعدم ممانعة الجهة المختصة بالدول التي ينتمي إليها جنسيته في إجراء الزواج^(١).

مادة (١٠) مكرر

على الموثق - عند طلب وثيقة طلاق - أن يتبع الإجراءات الآتية:

أولاً: إذا حضر الزوجان وأصرا على إيقاع الطلاق فوراً، أو قرار أن الطلاق قد وقع، أو حضر الزوج وقرر أنه أوقع الطلاق

(١) أصبحت هذه الفقرة بقرار من وزير العدل الصادر بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ برقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٧٦ والمذاع بالمشور الفني ١٥/١٩٧٦.

أو حضرت الزوجة وقررت أنها قامت بتطليق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية، وكانت ديانة الزوجين تبيح ذلك، وجب علي الموثق توثيق الطلاق بعد الإشهاد عليه.

ثانياً: إذا حضر الزوجان وأبدي الزوج رغبته في إيقاع الطلاق، أو أبدت الزوجة رغبته في تطليق نفسها بمقتضى الحق الثابت لها بورقة رسمية، لم يصر الطرف الآخر علي إيقاع الطلاق وجب علي الموثق تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق، ويدعو الزوجان إلي اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها للتوفيق بينهما.

— ويثبت ذلك علي النموذج الخاص المعد لهذا الغرض، ويدون فيه اسم الحكمن المختارين والميعاد الذي اتفق عليه الزوجان لإجراء التوثيق مع تكليفهما بإخطار الحكمن، وللطالب إيقاع الطلاق أو الزوجين مد ميعاد إجراء التوفيق لأجل أو أجل أخرى، ولا يتم توثيق الطلاق في هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوثيق أو تحققت أيا من الحالات المشار إليها في البند أولا وبحسب ما تجيزه ديانة الزوجين.

ثالثاً: إذا حضر الزوج وحده وطلب إيقاع الطلاق وتوثيقه، أو حضرت الزوجة وحدها وطلبت تطليق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية.

وجب علي الموثق بعد تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ودعوته إلي اختيار حكم من أهله وذلك كله لا مكان للتوفيق خلال أجل مناسب من تاريخ وصول الإخطار إليه، ويكون الإعلان علي العنوان الذي حدده في وثيقة الزواج لتلقي الإعلانات فيه، فإن كانت الوثيقة سابقة علي تكوين هذا البيان فيلتزم الموثق باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما في ذلك الاستعانة برجال الإدارة/ للتحقيق

من أخطار الغائب من الزوجين الشخصية ولا يتم توثيق الطلاق في هذه الحالة إلا إذا عجز للحكماء عن التوثيق، أو تحققت أيا من الحالات المشار إليها في هذه المادة.

مادة (١٠ مكرر أ)

إن كانت ديانة الزوج تجيز له مراجعة مطلقته، فعلى الموثق أن يتوثق تلك المراجعة أو التصديق عليها — بحسب الأحوال — بعد الوقوف على تاريخ إيقاع الطلاق من واقع ما يقرره الزوجان أو ما هو ثابت، وعلى الموثق أن يثبت ذاتها والمراجعة ما إن كانت ديانة الزوج تجيز له مراجعة مطلقته، فعلى الموثق أن يتوثق تلك المراجعة أو التصديق عليها — بحسب الأحوال — بعد الوقوف على تاريخ إيقاع الطلاق من واقع ما يقرره الزوجان أو ما هو ثابت، وعلى الموثق أن يثبت ذاتها والمراجعة ما إذا كان الزوج قد تزوج بأخرى فيجب على الموثق أن يثبت في إشهار المراجعة اسمها ومحل إقامتها، ويقوم بإخطارها لشخصها على يد محضر لمراجعة للزوج لمطلقته.

وتعتبر الزوجة عالمة بمراجعة زوجها لها إذا حضرت توثيق المراجعة أو التصديق عليها فإذا لم تحضره وجب على الموثق إعلانها بالمراجعة لشخصها على يد محضر في العنوان الذي حددته في وثيقة الزواج لتلقي الإعلانات فيه، فإذا كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان، فيلتزم الموثق باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات، بما في ذلك الاستعانة برجال الإدارة للتحقق من إعلان الزوجة لشخصها.

مادة (١٠ مكرر ب)

على الموثق أن يحرر على النماذج المرفقة بهذا القرار وثائق الزواج وإشهار الطلاق والرجعة والمصالحة عليها في نفس

المجلس، ويكون ذلك من أصل وأربع صور، يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة ترسل لذكر المحفوظات بالمصلحة بالقاهرة، والرابعة تسلم لسجل الأحوال المدنية، ويبقى الأصل محفوظاً بالدفاتر. وعلى الموثق — عند طلب إيقاع الطلاق وتوثيقه — أن يثبت كافة ما يتخذ من التحكيم المشار إليها في المادة ١٠ مكرر من هذا القرار علي النموذج المرفق به، ويكون ذلك من أصل وصورة فإذا تم التوفيق بين الزوجين يستبقى الأصل والصورة محفوظة بالدفتر، إن لم يسفر التحكيم عن التوفيق بينهما يقوم الموثق بإرسال صورة نموذج صورة إشهار الطلاق إلى المكتب الرئيسي بالقاهرة لحفظها فيه ويستبقى الأصل محفوظاً بالدفاتر.

مادة (١١)

توثيق المحررات (باللغة العربية) فإذا كان أحد المتعاقدين بجهل هذه اللغة أو لا يجيدها استعان بمرجم يقرمه المتعاقبون، ويكون محل تقمهم ويجب أن يوقع المترجم مع المتعاقدين والشهود والموثق.

مادة (١٢)

إذا كان أحد المتعاقدين ضريراً أو ضعيف البصر أو أبكم أو أصم وجب علي الموثق أن يتأكد من استعانته بوقع المحرر معه^(١).

(١) تنص المادة (١١٧) من القانون المدني المصري في عام ١٩٤٨ علي أنه:
١- إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمي أبكم، تعذر عليه سبب التعبير علمي إرادته، جاز للمحكمة أن تعين له مساعداً قضايياً يعاونه في التصرفات التي تقتضي فيها ذلك.

٢- ويكون قبلاً لإبطال كل تصرف من التصرفات التي تقررت المساعدة القضائية فيها متى صدر من الشخص الذي تقررت مساعدته قضايياً بغير تسجيل قرار المساعدة.

مادة (١٣)

يكون توثيق المحررات في المكتب في مواعيد العمل الرسمية إلا إذا كان أحد المتعاقدين في حالة لا تسمح له بالحضور إلى المكتب فيجوز عندئذ للموثق أن ينتقل إلى محل إقامته لإجراء التوثيق وذلك للرسم المقرر للانتقال عليه وعليه إثبات هذا الانتقال المعدة لذلك.

الباب الثالث

في دفاتر التوثيق

مادة (١٤)

يعد بكل مكتب من مكاتب التوثيق دفتر تبين فيه من واقع المحررات الموثقة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة أسماء المتعاقدين وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم ومحال إقامتهم وأجدادهم لأبائهم ومحال إقامتهم ونوع المحررات موضوع واسم الموثق ويبين علي أصل المحررات رقم إدراجه بهذا الدفتر .

مادة (١٥)

يعد بكل مكتب (دفتر هجائي للفهارس) تدرج فيه أسماء جميع أصحاب الشأن في المحررات رقم المحرر الخاص بهم وتاريخه.

مادة (١٦)

يعد بكل مكتب دفتر ثالث يخصص تدرج فيه أرقام المحررات وتواريخها وأسماء ذوي الشأن فيها وتاريخ تسليم صور المحررات إلى أصحابه بعد توقيعه منه.

مادة (١٧)

تكون الدفاتر المنوه عنها في المواد السابقة مرقمة الصفحات موقعا علي كل يد صفحة منها من الأمين العام أو من يندبه لذلك ويحرر في هذه الدفاتر محضر يثبت بدء العمل بها وانتهائه منها سنويا .

الباب الرابع

في حفظ المحررات وتسليم الصور

مادة (١٨)

تحتفظ بالمكتب أصول المحررات التي توثق علي حسب أرقامها في ملفات خاصة بكل سنة.

مادة (١٨ مكررا) ^(١)

تقوم مكاتب التوثيق بقبول المحررات التالية:

١- الوصايا وسائر التصرفات المضافة إلي ما بعد الموت في مظاريف مغلقة مختومة بختم المكتب الرسمي وذلك بناء علي طلب الموصي أو من صدر منه التصرف.

٢- المحررات الموثقة أمام السلطة الأجنبية.

ويقوم الموثق عند الإيداع بتحرير محضر رسمي بذلك مع بيان نص شامل للمظروف أو المحرر المطلوب إيداعه ويرفق المظروف أو المحرر بأصل محضر الإيداع ويوقع المحضر من الموثق والموصي أو من صدر منه التصرف أو طالب الإيداع والشهود إن وجدوا.

مادة (٢٠)

تتسخ صورة من المحررات لتسليمها لأصحاب الشأن بعد دفع الرسم ويوضح علي هذه الصورة رقم التوثيق وتاريخه وصيغة التسليم وتاريخها ويوقع الموثق ويوضع عليها خاتم المكتب، ويؤشر الموثق بالتسليم علي أصل المحررات ويوقع هذا التأشير.

(١) هذا النص مضاف إلي اللائحة بمقتضى قرار وزير العدل رقم ١٩٧٦/١٥٣٣ ومذاع بالمشور الفتي ١٩٧٦/١٥.

الباب الخامس

في التصديق علي التوقيعات

مادة (٢١)

يقوم الموثق بالتصديق علي توقيعات ذوي الشأن في المحررات الحرفية بحضور الشهود المنصوص عليهم في المادة السابعة من هذه اللائحة.

مادة (٢٢)

يجب علي الموثق للتوقيع من ذوي الشأن أن يستوثق منهم موضوع المحرر الذين يرغبون في التصديق علي محرراتهم فيه.

مادة (٢٣)

إذا كان المحرر المقدم للتصديق علي توقيعات ذوي الشأن فيه بلغة أجنبية وجب اشتماله علي ملخص باللغة العربية موقع منهم.

مادة (٢٤)

بعد توقيع ذوي الشأن أمام الموثق يعمل في محضر في ذيل المحرر يذكر فيه الموثق أسمائهم ومجال إقامتهم. وحصول التوقيع منه أمامه وأسماء الشهود ومهنتهم ومجال إقامتهم. ويوقع هذا المحضر الشهود والموثق ثم يوضع عليه خاتم المكتب ورقم إدرجه في دفتر المعد لذلك.

مادة (٢٥)

يعد بكل مكتب من مكاتب الوثائق دفتر تدرج فيه محاضر الوثائق علي التوقيعات بأرقام متتابعة ويذكر فيه ملخص المحرر

مع بيان أسماء ذوي الشأن ومحال إقامتهم وأسماء الشهود واسم الموثق ويوقع منهم.

مادة (٢٦)

لا يقوم الموثق بالتصديق علي توقيع في محرر عرفي إلا بعد أداء الرسم المكرر مع بيان هذا الأداء في الدفتر المشار إليه في المادة السابقة.

مادة (٢٧)

عند إتمام التصديق بسلم عند إتمام التصديق بسلم المحرر إلي صاحب الشأن بعد أن يوقع منه بذلك في دفتر التوثيقات.

مادة (٢٨)

يعد كل مكتب دفتر هجائي للفهارس تدرج فيه أسماء ذوي الشأن صدق علي توقيعاتهم ورقم محضر التصديق الخاص بهم وتاريخه.

مادة (٢٩)

يقوم مكتب التوثيق بإعطاء الشهادات التي يطلبها ذوي الشأن بحصول التصديق علي التوقيعات بعد أداء الرسم.

مادة (٣٠)

يراعي عند التصديق علي التوقيعات أحكام المادة الرابعة من هذه اللائحة.

الباب السادس

في إثبات التاريخ للمحررات العرفية

مادة (٣١)

تقوم مكاتب التوثيق بعد أداء الرسم المقرر بإثبات تاريخ المحررات العرفية بكتابة محضر يكتب فيه تاريخ تقديم المحررات ورقم إدراجها في الدفتر المعد لذلك ويختتم بخاتم المكتب ويوقعه الموثق. ولا يقبل إثبات تاريخ المحررات ولجنة الشهر.

مادة (٣٢)

يعد بكل مكتب دفتر تدرج فيه المحررات التي ثبت تاريخها بأرقام متتابعة ويبين فيه أسماء ومحال إقامتهم وموضوع المحررات، وأداء الرسم ويوقعه الموثق وصاحب الشأن عند تسليم المحررات.

مادة (٣٣)

يعد بكل مكتب هجائي تدرج أسماء ذوي الشأن في المحررات العرفية التي تم إثبات تاريخها ورقم إدراجها في الدفتر المشار إليه في المادة السابقة وتاريخه.

مادة (٣٤)^(١)

تسليم مكاتب التوثيق شهادات لمن يطلبها حصول إثبات تاريخ المحررات العرفية أو التأشير علي الدفاتر التي تنص القوانين علي التأشير عليها بعد أداء الرسم المقرر.

(١) هذه المادة محللة بقرار وزير العدل رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٧٦ والمنتشور بالجريدة الرسمية العدد ١٠١ تابع بتاريخ ١٩٧٧/٥/١ والمذاع بالمشور الفني ١٩٧٦/١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٤٧/٦٨ بشأن التوثيق.

مادة (٢٥)

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من أو
يناير ١٩٨٤.

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤

بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق^(١)

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن التوثيق.

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١^(٢) بشأن نظام موظفي الدولة.

وعلى ما لرتاه مجلس الدولة، وعلى موافقة مجلس الرئاسة.

مادة (١)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وتسري على أعضاء هذه المصلحة وموظفيها الأحكام العامة للتوظيف بالحكومة فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون.

مادة (٢)

يكون الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق رئيساً للمصلحة والأمين العام المساعد وكيلها.

مادة (٣)

يحتفظ الموظفون الحاليون بدرجاتهم والميزات المالية التي حصلوا عليها.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ في ٦ يناير ١٩٦٤.

(٢) أُلغى بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧

مادة (٤)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير العدل.

مادة (٥)

تلغى المواد ١ فقرة ثانيًا، ٢، من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم للشهر الحقاري، ١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق كما يلغى كل نص آخر يخالف هذا القانون.

مادة (٦)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به من تاريخ نشره.

قانون

مصلحة الشهر العقاري

مادة (١)

تكون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق مصلحة قائمة بذاتها وتتبع وزير العدل.

مادة (٢)

تشكل مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من أمين مساعد وعدد كاف من مديري الإدارات والأعضاء الآخرين بالكادر الفني العالي. ويلحق بها العدد اللازم من الموظفين بالكادر الإداري والفني والمتوسط والكادر الكتابي.

وتحدد مكاتب الشهر العقاري والتوثيق ومأمورياتها ودائرة اختصاص كل منها وعدد أعضائها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح وكيل الوزارة المختص.

مادة (٣)

يعين كل من الأمين العام والأمين المساعد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل.

ويعين باقي الأعضاء بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمصلحة.

مادة (٤)

يشترط فيما يعين عضوا للمصلحة:

١- أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية.

٢- أن يكون حاصلًا علي مؤهل عال من أحد كليات الحقوق أو التجارة أو الهندسة علي حسب الأحوال أو علي شهادة أجنبية تعتبر معادلة - له وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان للمعادلة وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك.

٣- ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف أو بعقوبة جنائية ما لم يكون قد رد له اعتباره.

٤- أن يكون محمود المسيرة حسن السمعة.

٥- أن يجتاز بنجاح الامتحان المقرر لشغل الوظيفة والذي تحدد اللائحة التنفيذية شروطه ومواده، ويجوز عند الضرورة الإعفاء من شرط الامتحان إذا روعي في التعيين وترتيب درجات التخرج بين المتقدمين لشغل الوظيفة.

٦- أن تثبت لياقته للخدمة صحيحًا ما لم يصدر قرار الإعفاء.

مادة (٥)

يحلف الأمين العام والأمين العام المساعد وسائر الأعضاء قبل مباشرة أعضائهم (يمينًا) بأن يؤديوا أعمال وظائفهم بالنزاهة والصدق.

مادة (٦) (١)

لوزير العدل أن يخول من لا تقل درجته عن الثانية من رؤساء الإدارات أو المكاتب أو الأعضاء الآخرين حق توقيع

(١) تطبيقًا لهذا التمس صدر قرار وزير العدل رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٦ للشهر العقاري في شأن تحويل مديرو الإدارات وأمناء المكاتب بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق حق عقوبيتي الإنذار والخصم من المرتب.

عقوبتي (الإتذار والخصم من المرتب) في الحدود المقررة قانوناً لرئيس المصلحة.

مادة (٧)

يقدم رئيس مصلحة الشهر العقاري والتوثيق كل (سنة) علي الأكثر (تقريراً) إلي وزير العدل متضمناً ملاحظاته علي سير العمل بالمؤسسة وما يراه من أوجه الإصلاح.

مادة (٨)

يشكل (مجلس أعلي لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق) برئاسة وكيل الوزارة المختص وعضوية الأمين العام وثلاثة من الأعضاء من الدرجة الأولى علي الأقل يعينهم وزير العدل بناء علي اقتراح وكيل الوزارة المختص وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد:

ويكون انعقاد المجلس صحيحاً بحضور رئيسه واثنين من أعضائه علي الأقل وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء، وعند التساوي يرجح الرأي السائد في جانبه الرئيس.

ويختص المجلس، فضلاً عما هو وارد بهذا القانون، بإداء الرأي في تعيين أعضاء المصلحة وموظفيها وتحديد أقدميتهم وتقدير كفاءتهم وترقيتهم ونقلهم وإعارتهم وندبهم إلي خارجها، أما الندب داخل المصلحة فيكون من رئيسها بموافقة وكيل الوزارة المختص.

مادة (٩)

تنشأ بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق (إدارة التفتيش الفني) علي أعمال أعضاء المصلحة وموظفيها الإداريين وتتألف من مدير في الدرجة الأولى علي الأقل وعدد كاف من الأعضاء والموظفين

والإداريين ويكون نديهم للعمل بالتفتيش بقرار من وزير العدل بناء علي اقتراح رئيس المصلحة لمدة سنة قابلة للتحديد.

وتصدر لائحة التفتيش بقرار من وزير العدل بناء علي اقتراح رئيس المصلحة ويكون تقدير درجة الكفاية بأحدي الدرجات الآتية:

كفاء — فوق متوسط — متوسط — أقل من المتوسط

ويجوز إضافة درجات كافية فرعية من وزير العدل بناء علي اقتراح رئيس المصلحة، ويجب أن يحاط أعضاء المصلحة والموظفون الإداريون علما بكل ما تقدم عنهم من ملاحظات.

مادة (١٠)

لا تجوز ترقية العضو أو الموظف الإداري حتى الدرجة الثالثة إلا إذا كان مقدرا بدرجة متوسط علي الأقل.

ولا تجوز ترقية إلى درجة أعلي من الدرجة الثالثة إلا إذا كان مقدرا بدرجة فوق المتوسط علي الأقل.

مادة (١١)

إذا قدم عن أحد الأعضاء أو أحد الموظفين بعد العمل بهذا القانون تقريران متتالين بدرجة أقل من المتوسط يعرض أمره علي مجلس الأعلى لمصلحة منضما إليه اثنان من المستشارين المساعدين بمجلس الدولة ويقوم المجلس بفحص حالته وسماع أقواله فإذا ثبت صحة التقارير قرر إما نقله إلي وظيفة أخرى علي أن يكون ذلك بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته أو مرتبه، وإما بفصله من وظيفته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا وذلك مع عدم الإخلال

بأحكام قانون موظفي الدولة بالنسبة للتقارير السابقة علي هذا القانون.

مادة (١٢)

لا يجوز أن تزيد مدة إعاره عضو المصلحة أو أحد موظفيها أو ندبه الوقت الغير عمله علي (ثلاث سنوات متصلة).
ويجوز في حالة الضرورة القصوى أن تزيد المدد علي هذا القدر بالنسبة للإعارات الخارجية لدولة أخرى.
وتعتبر المدة متصلة في حكم هذه المادة إذا تتابعت أيامها. أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات.

مادة (١٣)

إذا انقطع أحد الأعضاء أو الموظفين عن عمله خمسة عشر يوما كاملة بدون إذن اعتبر (مستقلا) ولو كان الانقطاع بعد انتهاء مدة أجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله، فإذا قدم أسبابا مقبولة جاز لوزير العدل بناء علي اقتراح رئيس المصلحة أن يقرر عدم اعتباره مستقلا.

مادة (١٤)

يشترط فيمن يعين بإحدى الوظائف الإدارية أو الفنية المتوسطة أو الكتابية الأحكام العامة للتوظيف في الحكومة اجتياز امتحان علي أن يتم (الامتحان) وفقا لأحكام اللائحة لهذا القانون التي تبين مواده وشروطه وإجراءاته.
ويجوز الإعفاء من شرط الامتحان المذكور إذا التزم في التعيين ترتيب التخرج بين المتقدمين لشغل الوظيفة.

مادة (١٥)

لا يجوز ترقية أحد موظفي الكادر الفني المتوسط أو الكتابي من الدرجة التي عين فيها إلى الدرجة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في (امتحان) يختبر فيه كتابة وشفاهاً، وتحدد اللائحة التنفيذية مواءمات الامتحان وشروطه وإجراءاته.

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤^(١)

وزير العدل:

يعد الإطلاع على القانون ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الشهر العقاري.
والمرسوم الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية
لقانون الشهر العقاري.

والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق.

والمرسوم الصادر في ٣ نوفمبر ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية
لقانون التوثيق وعلى مذكرة المصلحة.

مادة (١)

تتولى المصلحة الإعلان عن الوظائف الخالية المطلوبة
للتعيين فيها من الخارج وذلك في صحيفة أو أكثر من الصحف
اليومية المقررة لنشر الإعلانات الحكومية وكذلك بالتعليق في لوحة
تعد لذلك بديوان المصلحة.

مادة (٢)

يجب أن يتضمن الإعلان في المادة السابقة بياناً عن ميعاد
تقديم الطلبات للالتحاق بالوظائف المعطى عنها ونوعها أو درجتها

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٣ ف ١٩ مارس ١٩٦٤

والمؤهل المطلوب لها والمستندات الواجب تقديمها وكذلك المواد الذي سيجري الامتحان ومكان انعقاده.

مادة (٣)

تقدم طالبات الالتحاق بالوظائف المعطن عنها بالمصلحة علي الاستمارة المعدة لذلك بها ما يلي:

- ١- شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي لها.
- ٢- المؤهل الدراسي أو شهادة به من الجهة المختصة.
- ٣- شهادة بالتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية.
- ٤- شهادة بحسن السير والسبعة.
- ٥- صحيفة الحالة الجنائية أو الإيصال الدال علي سداد رسم طلبها.
- ٦- شهادة أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها.

مادة (٤)

تدرج طالبات الاستخدام التي تقدم بعد الإعلان في سجل خاص كل حسب نوع الوظيفة بأرقام متسلسلة حسب تاريخ تقديمها مع بيان مرفقاتها ويعطي الطالب إيصالا بذلك ولا يعتد بالطلبات السابقة علي تاريخ الإعلان أو التي لم تقدم مستوفاة ذلك في الميعاد.

مادة (٥)

يكون الامتحان لتعيين أعضاء المصلحة وموظفيها الإداريين تحريريا وشفويا في قوانين لشهر والتوثيق وما يتعلق بأحكامها في القانون المدني والمرافعات المدنية والتجارية والميراث والوصية

والوقف، ويكون الامتحان لتعيين موظفي الكادرين الفني والمتوسط والكتابي وترقيتهم من الدرجة التي عينوا فيها إلى الدرجة التي تليها تحريراً وشفوياً في المواد الآتية:-

*** بالنسبة إلى موظفي الكادر الفني المتوسط:**

ما يتعلق بالوظيفة المراد شغلها من أعمال هندسية ومساحية وتصوير.

*** بالنسبة إلى موظفي الكادر الكتابي:**

ما يتعلق بطبيعة عمل الوظيفة المراد شغلها من أعمال السكرتارية والخط والإملاء والآلة للكتابة والأرشفة والمخازن والشهادات العقارية.

مادة (٦)

يؤدي موظفو الكادر الفني المتوسط والكتابي امتحان الترقية المشار إليه في المادة السابقة إذا ما حل دورهم في الترقية وحسنت الشهادة في حقهم بعد إخطار المصلحة بذلك.

مادة (٧)

يجري الامتحان في الزمان والمكان اللذين تحددها المصلحة ويقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة النجاح ٤٠ % من مجموعها على ألا يقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد ٦٠ % من مجموع الحد الأقصى لها.

مادة (٨)

تتولى إجراءات (الامتحان) (الجنة أو أكثر) تشكل بقرار من وكيل الوزارة المختص.

مادة (٩)

يكون التعيين بالنسبة للوظائف التي أجري بشأنها الامتحان
حسب ترتيب (المجموع الكلي لدرجات النجاح).

مادة (١٠)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره.

قرار وزاري رقم ١٩٦٦/٢١٦

بشأن لائحة التفتيش الفني لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق

قرار الآتي:-

مادة (١)

تخصص إدارة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال أعضاء المصلحة وموظفيها الإداريين وذلك لجمع البيانات التي تؤدي إلى معرفة درجة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم ومقتضياتها وتحقيق الشكاوى التي تقدم ضدها وفحص الطلبات التي تقدم ضدهم وفحص الطلبات التي تقدم منهم وكذا تعرف مبلغ إشرفهم على أعمالهم وتصرفاتهم وذلك مع مراعاة أن يكون (المفتش) أسبق في ترتيب (الأقدمية) ممن يجري التفتيش على عمله.

مادة (٢)

علي إدارة التفتيش الفني أن تقدم إلى رئيس المصلحة خلال شهر يونيو من كل عام ملاحظاتها على سير العمل وما تراه من اقتراحات وأوجه الإصلاح.

مادة (٣)

يجري التفتيش بالمكتب الرئيسي وبالانتقال إلى محل عمل العضو المفتش عليه.

مادة (٤)

يوزع مدير التفتيش الأعمال بين المفتشين وينوب عنه عند غيابه الأقدم فالأقدم من وكلاء الإدارة.

مادة (٥)

يصدر مدير التفتيش دورات تفتيشية شهرية بأسماء من وقع عليهم الاختيار للتفتيش علي أعمالهم ويتناول التفتيش فحص ما قام به العضو أو الموظف الإداري من عمل خلال الفترة التي يحددها مدير التفتيش.

ويراعى في الاختيار البدء بمن عليه الدور في الترقية ثم بمن لم يفتش عليه أصلاً وبمن فُتس عليه مرة واحدة وهكذا ولا يخل ذلك بتقرير التفتيش علي من يستوجب سلوكه أو الشكايات المقدمة ضده فحص عمله دون إبطاء.

مادة (٧)

يجب أن يحوي القسم الأول من التقرير العناصر الآتية:

(١) وصف دقيق للأعمال التي تدخل في اختصاص العضو أو الموظف الإداري خلال فترة التفتيش وما تم إبداء الرأي فيه أو إنجازه منها.

(٢) درجة إجادته لتلك الأعمال ومدى التزامه والدقة في تطبيق القانون والعمليات والسرعة في إنجازها.

(٣) مدى استعداده لتحمل المسؤولية ودرجة تيقظه الذهني ومتابعته للنشاط الفقهي والقانوني المتصل بشئون عمله.

(٤) مراجعة الموضوعات التي تم التأشير عليها للتحقق من سلامة إجراءات الموضوعات الموقوفة للتحقق من سلامة أوجه الإيقاف وهل الاستيفاءات التي يطلبها مبررة ؟ وهل يطلبها واحدة أم على مراحل ؟

(٥) مدي اعتماده علي نفسه في البت في الموضوعات المفروضة عليه والتحقق مما إذا كان يستطلع رأي المكتب أو المصلحة في موضوعات لا تحتاج إلي استطلاع الرأي.

(٦) أسلوبه في التصرفات في الموضوعات للوقف علي مدي نشاطه وغيخته علي عمله والتعرف علي سلامة تقديره وحرصه علي تبسيط الإجراءات.

(٧) تعرف مبلغ إشرافه علي أعمال الموظفين العاملين تحت إدارته وحسن توجيههم.

(٨) تحري حسن معاملته للجمهور وتعامله مع رؤسائه وزملائه وحرصه علي سمعته وعلي كرامته الوظيفية.

مادة (٨)

علي المفتش أن يضمن تقريره بالإضافة إلي ما قد يتبينه من ملاحظات بيانات بما أداء العضو أو الموظف الإداري من الأعمال جديرة بالتأييد وذلك لتكوين صورة كاملة عن كفايته.

مادة (٩)

تعرض تقارير المفتش علي لجان ثلاثية تشكل بقرار من وكيل الوزارة المختص.

مادة (١٠)

تقدير اللجنة درجة كفاية العضو أو الموظف الإداري بأحد الدرجات الآتية:

كفاء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط

لها في سبيل ذلك استيضاح المفتش أو العضو أو الموظف الإداري ما تراه أو إجراء ما يلزم لاستكمال عناصر التقدير أو إعادة متابعة التفتيش على العضو أو الموظف الإداري.

مادة (١١)

يودع التقرير (الملف السري) للعضو أو الموظف الإداري وترسل له صورة منه متضمنة درجة التقدير بكتاب سري موصي عليه مصحوب بعلم الوصول وله أن يبدي اعتراضاته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار.

مادة (١٢)

الاعتراضات التي يبديها العضو أو الموظف الإداري في الميعاد تنظرها لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وكيل الوزارة المختص وتقرر اللجنة ما تراه بشأنها وتودع الاعتراضات ورأي اللجنة الملف السري للعضو أو الموظف الإداري وتخطر إداره التفتيش بذلك.

مادة (١٣)

درجات الكفاية التي تمنع من الرقية إلى درجة أعلى طبقا لنص المادة العاشرة من القانون ٥ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر (نهائية) إلا بقرار المجلس الأعلى لها وللمجلس أن يتخذ ما يراه بشأنها وأن يعدل التقرير، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون المذكور ويكون قرار المجلس (نهائيا).

مادة (١٤)

لمدير التفتيش ولأمناء المكتب كل في دائرة اختصاصه توجيه الملاحظات أعضاء المصلحة وموظفيها الإداريين سواء فيما يتعلق بتصرفاتهم الفنية والإدارية أو عنايتهم بعملهم أو سيرتهم وسلوكهم.

وعلي أمناء المكاتب إرسال صورة من هذه الملاحظات إلي إدارة التفتيش وللعضو أو الموظف الإداري الاعتراض علي هذه الملاحظات إلي التفتيش من المادة الحادية عشر .

وتفصل في هذا الاعتراض اللجنة المشار إليها في المادة ١٢ وتودع الملاحظة الملف السري للعضو أو الموظف الإداري في حالة عدم الاعتراض عليها أو إقرارها مع إخطاره بذلك.

مادة (١٥)

يعين مدير التفتيش المكاتب والمأموريات التي تفتش تفتيشا عاجلا بغية التعرف علي مدي انتظام العمل فيها ومدي حرص أعضائها وموظفيها الإدارتين علي القيام بمهام وظيفتهم ويندب لذلك من يري من المفتشين ويقدم (تقريراً عاجلاً) بالنتيجة ويراعي بقرار الإمكان أن يتم تفتيش كل المكاتب والمأموريات تفتيشاً عادياً مفاجئاً مرتين في السنة.

مادة (١٦)

جميع الشكاوى التي تقدم ضد أعضاء المصلحة وموظفيها الإداريين ترسل إلي إدارة التفتيش الفني لفحصها وتقيدها بسجل خاص بها وللمديري التفتيش أن يحيل ما يراه مكان الشكاوى إلي أمناء المكاتب أو رؤساء المديريات لفحصها أو موافاة التفتيش بالنتيجة.

وله أن يقرر إما حفظ الشكاوى خارج الملف السري (الملف الفرعي) أو إحالتها إلي التحقيق ويتم التحقيق بمعرفة أعضاء إدارة التفتيش الفني علي أنه يجوز لمدير التفتيش أن يندب أمناء المكاتب

أو الأمناء المساعدين لإجراء التحقيق المطلوب كما له أن يحيل الموضوع إلي إدارة التحقيقات بالمصلحة لتحقيقه.

وتعرض نتيجة التحقيق علي اللجنة المشار إليها في المادة ١٢ لتقرر ما تراه بشأنه.

من التقرير أن الأمر لا يستحق المحاكمة الجنائية أو التأديبية يتولى رئيس اللجنة عرضه علي توكيل الوزارة المختص ليقرر ما يراه بصده.

مادة (١٧)

يكون لكل عضو من أعضاء المصلحة وموظفيها الإداريين (ملف سري) تودع فيه طبقا للقواعد السابقة تقارير التفتيش والشكاوى التي تقدم ضدهم للتحقيقات التي أجريت فيه — والشكاوى التي تقدم منهم وما يوجه إليهم من ملاحظات وما يوقع عليهم من جزاء تأديبي أو عقوبات جنائية والقرارات المتضمنة تخطيطا في الترقية ومنازل الأوراق التي تساعد علي تكوين رأي صحيح عن العضو أو الموظف الإداري.

كما ينشأ (ملف فرعي) تودع فيه جميع التحقيقات والشكاوى التي يتقرر حفظها ويجب أن يحاط العضو أو الموظف بكل ما يودع في (ملفه السري).

مادة (١٨)

بعد بإدارة التفتيش (سجل سري) سجل تخصص فيه صفحة لكل عضو وموظف إداري يدون فيها ملخص حالته في جميع ما حواه ملفه السري.

مادة (١٩)

تحفظ (الملفات السرية) (والسجل السري) بإدارة التفتيش ولا يجوز لغير وزير العدل ووكيل الوزارة المختص ورئيس المصلحة والمجلس الأعلى لها الإطلاع عليها وعلي مدير التفتيش أن يفضي للعضو أو الموظف الإداري بما يدون عنه فيها إذا طلب ذلك.

مادة (٢٠)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار وزير العدل رقم ٣٣٢٢ لسنة ١٩٨٦

بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين

بمصلحة الشهر العقاري^(١)

وزير العدل:

بعد الإطلاع علي قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤.

وعلي قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعلي القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ يفرض رسم إضافي لدولة المحاكم.

وعلي قرار وزير العدل رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء مكتب العلاقات الإنسانية المعدل بقراره رقم ٣٥٧٨ لسنة ١٩٨١.

وعلي قرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتخفيض ٥٠% من حصيللة الرسم الإضافي علي أعمال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عليها في البند (سادسا) من الجدول المرفق بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ لصرف حوافز العاملين لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ولتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأمسهم.

وعلي قرار وزير العدل رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ بنظام الحوافز للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

(١) الموقع المصرية العدد ٢٠٩ في ١٧/٩/١٩٨٦.

المادة الأولى

ينتفع بأحكام تنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية المرافق العاملون بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وأسرهم.

(أ) الزوجات غير العاملات أو الزوج العاجز عن الكسب.

(ب) البنات غير العاملات متي كن غير متزوجات أو كن أرامل أو مطلقات.

(ج) الأبناء غير العاملين الذين لم يجاوزا سن الحادية والعشرين أو جاوزوهم وكانوا في إحدى مراحل التعليم الجامعي أو العالي ولم يجاوزوا سن السادسة والعشرين، أو جاوزوها وكانوا عاجزين عن الكسب.

وينتفي شرط الإعالة بالنسبة لأولاد العاملين بوجود أبيهم علي قيد الحياة ما لم يكن عاجزاً عن الكسب.

المادة الثانية

يستخدم الرصيد الفائض من نسبة الـ ٥٠ % المخصصة بقرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه بعد صرف الحوافز الصادرة نظامها بقرار وزير العدل رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ في تمويل الخدمات الصحية والاجتماعية التي يكلفها تنظيم الصندوق للمنتفعين بأحكامه.

المادة الثالثة

يستبعد العاملون بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق من الحكم الخاص بإعانة التعاقد والوفاء المنصوص عليه في المادة (٣) من

قرار وزير العدل رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء مكتب العلاقات الإنسانية اعتباراً من ١٩٨٥/٦/١٦ ومن الحكم الخاص بإعانات الزواج والكوارث المنصوص عليه في البندين (أولاً) و(ثالثاً) من المادة (٢) من ذلك القرار اعتباراً من ١٩٨٦/٨/١ ويستمر انتفاعهم بسائر أحكامه إلى أن تصدر اللائحة الإدارية واللائحة الصحية للصندوق.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٨/١ صدر في ١٩٨٦/٧/٣١.

وزير العدل المستشار / أحمد ممدوح عطية

تنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية

للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مادة ١:

يقوم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق - المنشأ بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ علي تحقيق ما يلي:

- (أ) تقديم الخدمات الصحية المتاحة للعاملين دون الإخلال بنظام العلاج التأميني المقرر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ والمطبق عليهم بقرار وزير الدولة للصحة رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨١.
- (ب) تقديم الخدمات الصحية المتاحة لأسر العاملين.
- (ج) أداء الخدمات الاجتماعية المنصوص عليها في هذا التنظيم للعاملين وأسرهم.

مادة ٢:

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل علي النحو التالي:

• مساعد أول وزير العدل.

• مساعد وزير العدل لشئون المصالح المعاونة للهيئات القضائية وعند خلو وظيفة محل محله مساعد وزير العدل لشئون الديوان العام.

• مساعد وزير العدل لشئون المصالح المعاونة للهيئات القضائية وعند خلو وظيفة محل محل مساعد وزير العدل لشئون الديوان العام.

• مساعد وزير العدل لشئون الرعاية الصحية والاجتماعية،
وعند خلو وظيفة محل رئيس مكتب العلاقات الإنسانية.

• رئيس الإدارة المركزية لشئون الشهر العقاري والتوثيق.

• الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

ولوزير العدل أن يضم إلي عضوية المجلس اثنين من ذوي
الخبرة، وتكون عضويتها لمدة سنة قابلة للتجديد، ولا يكون لأيهما
صوت معهود في المداولات.

مادة ٣:

يتولى مجلس إدارة الصندوق تصريف شئون وتحقيق
أغراضه، وله علي الأخص ما يلي:

(أ) إعداد مشروع اللائحة الإدارية واللائحة الصحية، واقتراح
تعديلها عن الإقتداء.

(ب) وضع خطة العمل باللائحة للصحية لتقديم الخدمات
المنصوص عليها في البندين (أ)، (ب) من المادة (١) من هذا
التنظيم وتحديد نطاقها ووسائل تقديمها في أول كل سنة مالية فسي
حدود الإمكانيات المالية للصندوق.

(ج) النظر في طلبات صرف الإعانة المنصوص عليها في
المادة (١٨) من هذا التنظيم.

(د) النظر في التقارير التي تقدم عن المركز المالي للصندوق
وسير العمل فيه.

(هـ) للموافقة علي مشروع الموازنة السنوية والحساب
الختامي للصندوق.

(د) النظر في كل ما يري وزير العدل أو رئيس مجلس الإدارة عرضه علي المجلس.

مادة ٤:

يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد ببعض اختصاصاته — عدا ما نصت عليه المادة (١٨) من هذا التنظيم إلي لجنة من أعضائه أو إلي رئيس اللجنة أو إلي لجان فرعية في المحافظة يشكلها لمدة سنة قابلة للتجديد وتكون مسئولة أمامه عن تنفيذ مهامها طبقا لنصوص هذا التنظيم وأحكام اللوائح.

مادة ٥:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو بناء علي طلب وزير العدل وتكون اجتماعات المجلس (صحيفة) بحضور رئيس المجلس وثلاثة من أعضائه.

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس.

مادة ٦:

تمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق أمام القضاء وفي صلاته بالغير ويكون له ولمن يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة توقيع العقود التي يبرمها الصندوق وندب العاملين له والمدة سنة قابلة للتجديد وإنهاء نديهم وتحديد مستويات مكافآتهم وتقرير المقابل المستحق لهم عن الجهود غير العادية كما يكون له سائر الاختصاصات التي تسندها إليه اللوائح.

مادة ٧:

يكون للصندوق مدير عام تحدد اللائحة الإدارية اختصاصاته ويتولى أمانة مجلس الإدارة وإعداد تقرير كل ستة شهور عن المركز المالي للصندوق ومسير العمل فيه.

مادة ٨:

يكون موازنة خاصة تعد علي نمط الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها.

مادة ٩:

يفتح حساب خاص باسم الصندوق بالبنك المركزي المصري ويتم الإنفاق منه طبقا للقواعد واللوائح المالية المعمول بها في الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية.

ويكون لرئيس الإدارة المركزية لشئون الشهر العقاري والتوثيق سلطات رئيس المصلحة المنصوص عليها في القوانين واللوائح وعند خلو وظيفته أو غيابه يحل محله الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

مادة ١٠:

تصرف للعامل عند انتهاء خدمته لبلوغ السن المقررة لترك الخدمة إعانة تعادل آخر مرتب أساسي شهري كان يتقاضاه مضروبا في عدد سنوات الخدمة، إعانة تعادل آخر مرتب أساسي شهري كان يتقاضاه مضروبا في عدد سنوات الخدمة وقصورها بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق المحسوبة في المعاش وتعويض

الدفعة الواحدة بما فيها مدد الإعارة والندب والأجازات والبعثات والمنح والتجنيد والاستبقاء والاستدعاء للاحتياط دون مضاعفة أية مدة وإضافة مدة أخرى زائدة أو اعتبارية أو افتراضية ويجبر كسر الشهر أو تحسب كسور الجنيه جنيها.

مادة ١١

تضاف إلى مدة خدمة العامل في حالات إنهاء الخدمة للعجز أو للوفاة مدة خمس سنوات أو المدة التي كانت باقية لبلوغ العامل السن المقررة لترك الخدمة أيهما أقل وتحسب إعانة نهاية الخدمة بالضوابط المبينة في المادة السابقة علي هذا الأساس وتصرف بحد أدنى مقداره ألف وخمسمائة جنيه للعامل في حالة العجز ولمن عينه من زوجه وأقارب حتى الدرجة الرابعة في حالة العجز ولمن عينه من زوجة وأقارب حتى الدرجة الرابعة في حالة الوفاة، فإذا لم يعين صرفت لورثته الشرعيين.

مادة ١٢:

تصرف إعانة (نهاية الخدمة) المنصوص عليها في المادتين السابقتين، متى كانت خدمة العامل قد انتهت لأحد الأسباب المبينة فيهما خلال الفترة من ١٩٨٥/٦/١٦ وتاريخ إنشاء الصندوق حتى ١٩٨٦/٨/١ تاريخ العمل بالإقرار.

وتخفف هذه الإعانة بمقدار ما يكون قد صرفت للعامل أو لورثته من إعانة طبقاً للمادة (٣) من قرار وزير العدل رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء مكتب العلاقات الإنسانية.

مادة ١٣:

تصرف للعامل (بمناسبة زواجه الأول) إعانة تعادل (عشرة أمثال مرتبه الأساسي الشهري) في تاريخ توثيق عقد الزواج بحد أقصى مقداره (ستمائة جنيه).

مادة ١٤:

تصرف للعامل بمناسبة زواج (بنت له) لم يسبق الزواج لها الزواج إعانة تعادل ثمانية أمثال مرتبه الأساسي الشهري في تاريخ توثيق عقد زواجها بحد أقصى مقداره (خمسائة جنيه).

مادة ١٥:

لا يمنع صرف إعانة الزواج من صرفها للزوجة ولا يمنع صرفها لهما من صرفها، لمن يعمل مثلها من أبوي الزوجية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، فإذا كان كلا الأبوين عاملاً بالمصلحة صرف له إعانة تعادل أربعة أمثال مرتبه الأساسي الشهري في تاريخ توثيق العقد بحد أقصى مقداره (مائتان وخمسون جنيهاً).

مادة ١٦:

تصرف للعامل في حالة وفاة أحد أفراد أسرته إعانة تعادل مرتبه الأساسي الشهري في تاريخ وفاة بحد أدنى مقداره (مائة جنيه).

مادة ١٧:

تصرف في حالة وفاة العامل إعانة تعادل مثلي مرتبه الأساسي الشهري في تاريخ وفاة بحد أدنى مقداره (مائتا جنيه)،

لمن عينه العامل من زوجة وأقارب حتى الدرجة الرابعة فإذا لم يعين صرفت لورثته الشرعيين.

مادة ١٨:

تصرف للعامل، إذا حلت به كارثة، إعانة يقرها مجلس الإدارة بما لا يجاوز خمسة وعشرين مثل لمرتبه الأساسي الشهري في تاريخ حلولها وبحد أقصى مقداره (ألف وخمسمائة جنيه).

المركز الأدبي

للموثق والعضو الفني

الموثق والعضو الفني بمصلحة الشهر

العقاري يتمتع بمزايا عديدة

١- عمله (نظير) لعمل (عضو هيئة قضايا الدولة) طبقاً للقرار الوزاري (عدل) رقم ١٩٧٣/١٣٢٣ وبناء عليه فإذا استقال من عمله بعد مدة خبرة لا تقل عن ٧ سنوات يستطيع القيد بنقابة المحامين بجدول الاستئناف العالي (لأنه خبير عقود وملكية عقارية).

٢- عمله (نظير) لعمل (قاضي العقود والملكية العقارية) (مدني) طبقاً لقرار وزير العدل رقم ١٩٧٣/١٣٣٨ وطبقاً لقرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية الصادر في ١٧/١٠/١٩٧٣ والمنشور بالوقائع المصرية عدد ٢٤٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٣.

٣- عمله (خبير) أمام جهات القضاء في الملكية العقارية طبقاً م ٢/٦ ق ١٩٤٦/١١٤ مستبلة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٦/٢٥ بتنظيم للشهر العقاري والقانون رقم ١٩٥٣/٩٦.

٤- له صفة (أمور الضبط القضائي) في جريمة التهرب من رسوم الشهر العقاري (م ٣٥ ق ١٩٦٤/٧٠ الخاص برسوم الشهر) طبقاً لقرار وزير العدل رقم ١٩٧٢/٣٥٢ والمنشور بالوقائع المصرية عدد ٨٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٢.

ب - الخبرة أمام محاكم القضاء والعضو الفني في مجال اختصاصه (خبير) أمام القضاء (منشور فني ١٩٧٧/١٢):

صدر المرسوم بقانون رقم (١٩٥٣/٩٦) بتنظيم (الخبرة) أمام جهات القضاء، ونص في مادته الأولى علي أن يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجدل وخبراء وزارة العدل ومصلة الطب الشرعي والمصالح الأخرى التي يعهد إليه الخبرة وكل من تري جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفني من غير من ذكروا.

وجاء (بالمادة ٤٩) فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون يتبع في شأن الخبراء الموظفين النصوص المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاصة بالخبراء وهي التي أوردها (قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) في الباب الثامن الخاص بالخبرة في المواد ١٣٥/١٦٢ من هذا القانون.

تم صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل أحكام القانون رقم ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ونص في الفقرة الأخيرة من (المادة ٦ منه) علي أن:

«تعتبر مكاتب الشهر (جهة خبرة) فيما يطلب إليها دراسته من الجهات القضائية وذلك بالنسبة إلي الحقوق العينية العقارية».

وجاء تفسير لذلك (بالمادة ٣٦ مكرر من قرار وزير العدل ٤٩٨ سنة ١٩٧٦) بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون (١٤ لسنة ١٩٤٦) لتنظيم الشهر العقاري.

يعتبر الأعضاء الفنيون بإدارات ومكاتب الشهر كل في دائرة اختصاصه (خبراء) أمام جهات القضاء في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من (المادة ٦ من قانون تنظيم الشهر العقاري) وفي ضوء ما تقدم من الموظفين وفقا لنصوص القانون (٩٦ لسنة ١٩٥٢، ٢٥ لسنة ١٩٦٨).

في تنفيذ الفقرة الأخيرة من (المادة ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٩).

مما يقتضي مراعاة التعليمات الآتية:

(١) إذا نذبت للمحكمة إحدى إدارات المصلحة أو مكاتبها لمباشرة المأمورية وجب علي مدير إدارة أمين المكتب، تعيين العضو الفني الذي يباشرها، فإن أراد العضو إعفاءه منها لسبب من الأسباب المقبولة قانوناً وجب عليه رفع الأمر فوراً إلي مدير الإدارة أمين المكتب — بحسب الأحوال الذي له إن قبل العذر أن يعين عضو آخر لأداء المأمورية مع إخطار المحكمة بذلك عقب الإبلاغ عن إيداع الأمانة.

(٢) لما إذا عينت المحكمة بوظيفته أو بشخصه وأراد إعفاء من أداء المأمورية وجب عليه إتباع أحكام (المادة ١٤٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨).

ويسري هذا الحكم علي العضو المعين بمعرفة مدير الإدارة أو أمين المكتب بعد إخطار المحكمة بتعيينه.

(٣) إذا لم يؤد العضو مهمته ولم يكن قد أعفي من أدائها جاز للمحكمة التي نذبت أن تحكم عليه بكل المصروفات التي تسبب في إنفاقها بلا فائدة وبالتعويضات إن كان لها محل وذلك بغير إخلال (بالجزاءات التأديبية) (م ٣/١٤٠ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨).

(٤) إذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف إيداعها ولا من غيره من الخصوم، كان العضو غير ملزم بأداء المأمورية (م ١٣٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨).

(٥) الأتعاب والمصروفات التي تقدر تعتبر (إيراد) للخزانة العامة (م ٥٨ من اللقانون ١٩٥٢/٩٦).

(٦) تتولي المصلحة المطالبة بالأتعاب والمصروفات عن طريق (هيئة قضايا الدولة) (م ٥٩ ق ١٩٥٢/٩٦).

(٧) علي العضو المنتدب للخبرة الرجوع إلي (المواد من ١٣٥ - ١٦٢ من قانون الإثبات - ١٩٦٨/٢٥) فيما يتعلق بمباشرة مهمته المكلف بها.

هل عرف الإسلام التوثيق في بداية عهده ؟

عرف الإسلام نظام التوثيق إلا أنه لم يكن شائعاً لعدم انتشار الطباعة والكتابة كما هو الآن في عصرنا.

وقد عرف نظام القرض المضمون (برهن حيازي) كتابة الدين لدى (كاتب عدل) وعرف الأشهاد في البيوع وفي حالة عدم وجود كاتب عدل (الموثق حالياً)، وكان القرض يتم بقيض (عين مرهونة) كذهب أو فضة أو خلافة تأمينا وضمانا لمداد مبلغ القرض ﴿وَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ سَقَرٌ وَلَا مِثْلُهَا﴾ (البقرة: ٢٨٣).

على أن يلاحظ:

أن الإشهاد علي البيوع والكتابة عند الاستدانة كانا غير واجبيين ، وإنما كانا للنذب والإرشاد إلى ما فيه الصالح والخير، لأنه الأصل في العقود (الرضائية) لقوله عليه الصلاة والسلام: (إنما البيع عن تراض). بلليل عدم ورود النقل به متواتراً، لأنكرت الشريعة على فاعلة ترك الإشهاد.

(انظر فقه السنة الشيخ سيد سابق المجلد الثالث المعاملات ص ١٢٤).

المسئولية التأديبية والجنائية

للموثق ومأمور الشهر

مناطقها:

الخروج على مقتضى الواجب الوظيفي ومخالفة القانون والتعليمات واللوائح التي يحظر عليها مخالفتها (طبقاً م ٧٧ ق ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين بالدولة) ومنها:

(١) توثيق عقد أو محرر (بدون سداد رسم المقرر)، يتضمن مخالفة لنص (م ٢٤ ق ١٩٦٤/٧٠) الخاص برسوم الشهر، هو وإن كان لا يؤدي إلي (بطلان) ذلك العقد أو المحرر إلا أن المشتري ملزم بالسداد (متضامناً) مع الموثق، ويسأل الموثق (جنايماً وتأديبياً) (م ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق).

(٢) مباشرة إجراء وكيل أو إبرام عقد وتوثيقه أو التصديق عليه (بالانتقال خارج المأمورية في غير نطاق منطقة الانتقال المحددة لها)، وذلك أن الانتقال (اختصاصي مكاني) في دائرة العمل وجزاء المخالفة لذلك يعد الموثق (فرد عادي) والعقد المصدق عليه يعد (عقد عرفي) والعقد الرسمي الموثق يعد (باطلاً) لا قيمة له يتحول إلي (عقد عرفي) إذا كان صاحب الشأن قد وقع عليه (طبقاً للمواد ٤ ق ١٩٤٧/٦٨ الخاص بالتوثيق، م ٢/١٠ ق ١٩٦٨/٢٥ الخاص بالإثبات) (طعن ١٤/٧٩ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٨).

(٣) عدم مباشرة الموثق (توثيق محرر) (القريب حتى الدرجة الرابعة) طبقاً م ٤ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق) فإذا كان

الأمر متعلق بتوكيل يقتصر التحريم علي (الموكل الأصلي) دون الوكيل.

(٤) توثيق (محرر واجب الشهر) (دون مرور علي المأمورية بطلب ومشروع وختمه (صالح للشهر).

(٥) (أهلية المتصرف) وبلوغه سن ٢١ سنة (م ٥ ق التوثيق)، باستثناء حالة الطعن في أحكام إسقاط الولاية أو الحد منها أو دفعها أو ردها، فيكفي في إجرائها أن يكون المتصرف (مميزاً) (أي بلوغه سن ٧ سنوات) وله حق عمل توكيل بخصوصها، ويستل علي (السن) من واقع شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها (م ٥ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق).

(٦) عدم توقيع (جميع الأطراف) علي المحرر.

(٧) علي الموثق التزام (الصديق في البيانات) أمام أفراد الجمهور والجهات الحكومية أو التشريعية أو القضائية، ومخالفة ذلك يعد (مخالفة تأديبية) (المحكمة الإدارية العليا جلسة ١٢/٣/١٩٨٨).

(٨) يسأل الموثق (تأديبياً) عن عدم تنفيذ ما جاء بالمنشورات الفنية إذا وقع عليها (بالعلم)، أو عدم تنفيذ (قرار مكتبي) بكلفه بالعمل ويخطر به (رسمياً).

(٩) رئيس التوثيق مسئول عن (الإبلاغ فوراً عن أي مخالفة تقع بمكتب التوثيق متي علم بها) (تروير في محرر عرفي أو رسمي) (دعوى ١٩/٦٩٦ ق تأديبية أسبوط).

(١٠) (التعفف والبعد عما يمس كرامة الوظيفة والبعد عن مواطن الريب والذنايا (وعدم قبول هدايا أو عمولة أو مكافأة

بمناسبة قيامه بواجبات وظيفته)، كما يحظر عليه القيام بمزاولة أعمال تجارية تتصل بأعمال وظيفته (كسمرة وخلافه).

(١١) إقضاء سر المهنة، إطلاع الغير علي أي مستندات في عهده، يرتب (مسئولية تأديبية) وقد يرتب (مسئولية مدنية) إذا لحق الإقضاء ضرراً بالإدارة المصلحية وذلك طبقاً م ٦٥ ق ١٩٦٨/٢٥ الخاص بالإثبات والمادة ٣١٠ عقوبات، والفقرة ٧، ٨، ٩ م ٧٧ ق ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة وكذلك يسأل عن إقضاء أمراً من الأمور السرية التي يطلع عليها بحكم وظيفته و (يظل الالتزام قائم) حتى ولو (ترك الخدمة)، وترتب مسؤوليته إذا ترتب عليها (ضرر) (للجهة التي يعمل بها).

وكمثال:

الموثق الذي يصدق علي (عقد بيع) ويعرف (جار) ذلك البائع من خلال محل إقامة البائع المذكور، فيخبر ذلك الجار الملاصق يتصرف البائع الجار (للغير) ليتمكن من أخذه بالشفعة إذا ما (رغب).

ويلاحظ:

أن حالات إقضاء سر المهنة (المباحة) (علي سبيل الحصر) هي:

الضرورة، وطلب شركة التأمين، أداء الشهادة أمام المحكمة وموافقة صاحب السر علي إذاعته والإبلاغ عن المواليد والوفيات والإبلاغ عن الأمراض الخطيرة، وإقضاء سر المريض إذا كان منطويًا علي (جريمة).

(١٢) إذا ارتكب الموثق مخالفة (الإهمال) وترتب عليها (ضرر) يحال (للمحكمة التأديبية).

(١٣) تسقط (الدعوى التأديبية) بمرور (سنة) من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة، أو بمضي (٣ سنوات) من تاريخ ارتكابها، أي المنتين أقرب طبقاً (م ٩٣ ق ٤٨/١٩٧٨) مالم يكن الفعل مكوناً لجريمة جنائية، فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

(طعن ٢١/٢١ تلبية).

(١٤) عدم إطاعة الموثق أوامر رئيسه إذا كانت (أ) شفوية (ب) ومخالفة للقوانين واللوائح طبقاً (م ٧٨ ق ٤٧/١٩٧٨) فهذا تشكل المخالفة إخلالاً بواجبات الوظيفة والأصل أنه لا طاعة لرئيس في أمر مخالف للقانون.

ويشترط (للإعفاء) من (المسألة التأديبية) شرطان (م ٧٨ ق ٤٧/١٩٧٨):

أ - أن يكون الأمر الصادر إليه من رئيسه (مكتوباً).

ب - (تنبيه) (الموثق) (رئيسه) (كتابة) إلي (مخالفة ذلك الأمر للقوانين واللوائح والتعليمات) فهذا يكون (رئيس التوثيق) هو (المتحمل وحده المسؤولية) وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا في (الطعن ٣٠/٢٦١١ ق إلي) (إعفاء الموظف من المسؤولية التأديبية إذا ثبت أن ثمة إكراه لئبي شأن إرادته وهو (كالإكراه المادي) مفسد للإرادة والمفقد للحرية في طلب كتابة الأمر الصادر إليه، أو تنبيه رئيسه للمخالفة وعجزه عن مواجهته لفارق التدرج الوظيفي الكبير الذي مرجعه احترام الموظف لرئيسه أو مراجعة الخوف من بطش رئيسه).

ومثال المخالفة التأديبية:

صدور أمر من رئيس التوثيق بإجابة طلب مقدم إليه (غير مستوفي) الشروط قانونا ويكفي في المخالفة التأديبية وقوع (خطأ ثابت) وليس مفترض ولو لم يترتب عليه ضرر، حتى ولو كان الموظف (حسن النية).

أما إذا كانت المخالفة تشكل (جريمة):

فيمتنع علي الموظف إطاعة رئيسه (طعن ٣٨/١٩١٣ ق) لأن طاعة الرئيس لا تمتد إلي ارتكاب الجرائم (طعن جنائي ٤٤/٨٦٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤) (طعن جنائي ٦٦/٢٤٩٤٧ ق جلسة ١٩٩٨/١١/١٦) (ويعفي) من (المسائلة الجنائية) عنها حتى ولو ترتب علي عمله (ضرر بالغير) إذا قام بتنفيذها (طبقا للمادة ٦٣ عقوبات، م ١٦٧ مدني) بثلاث شروط هي:

١- إذا كان موظف (حسن النية) وأنه قام به تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءه من اختصاصه.

٢- قيامه (بتنفيذ الأمر) الصادر إليه من (رئيس واجب عليه طاعته) مع (عدم علمه) بأن تنفيذه يشكل (جريمة).

٣- قيامه بالتثبت والتحري واعتقاده مشروعيته بناء علي (أسباب معقولة) وأنه راعي في عمله جانب (الحيطة) (طعن ٢٦/١٠٩٥ ق) كل ذلك بشرط: ألا يكون الفعل مكون لجريمة (كتزوير أو اختلاس) وهي أفعال (غير مشروعة) و(نية الإجرام) فيها (واضحة) لا يشفع المتهم عدم مسؤوليته (نقض جنائي جلسة ١٩٦٩/١/٦) ويلاحظ أن الحكم ببراءة الموظف (جنائيا) لا يمنع من اعتباره (خطأه) مكونا (للنبا إدلريا يعاقب عليه ويسأل عنه)

(تأديبيا)، كذلك فإن (حفظ التحقيق) لا يمنع من قيام المسؤولية الإدارية إذا ما ترتب علي هذا الخطأ (ضرر) ^(١) وحتى ولو لم يترتب عليه ضرر إذ أن المواخذة علي هذا السلوك مرجعها (الإخلال بواجبات الوظيفة).

ويلاحظ:

أنه يجب عند مساءلة موظف وتوقيع الجزاء عليه كأصل: التحقيق معه (كتابة) وقيام قرار الجزاء علي كامل سببه وألا تعيين (إلغاء القرار)، ويختص بتوقيع الجزاء علي الموثق (شاغلوا الوظائف العليا) وليس (رئيسه المباشر) — كما يختص أيضا بتوقيعه (المحكمة التأديبية).

— ويجب أن يستند (القرار الإداري) (المطعون فيه) إما محاكم مجلس الدولة إلى أحد أسباب أربعة هي: —

١— عدم اختصاص جهة إصدار القرار.

٢— وجود عيب في الشكل.

٣— مخالفة القوانين واللوائح أو للخطأ في تطبيقها أو تأويلها.

٤— إساءة استعمال والجزاء ...

(١) لا يؤثر في وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الاختلاس، سبق مجازاة المتهم إداريا عن خطأ إداري ناشئ عن الفعل ذاته، لأن عقوبة العزل (عقوبة تكميلية) مقررة في القانون عن (جناية الاختلاس) علا (بمادة ١١٨ عقوبات) والمحكمة الجنائية ملزمة بتوقيعها وتختلف في تطبيقها كعقوبة جنائية عن الجزاء الإداري الموقع من الجهة الإدارية.
(طعن جنائي جلسة ١٩٦٧/٦/١٢)

نتيجة هذه الأسباب هو (البطلان المطلق) وينصرف أثره: إلى (الكافة) فحجية إلغاء القرار الإداري هو (حجية مطلقة) للشيء المقضي به.

— ويتحدد اختصاص (المحكمة التأديبية) تبعاً للمستوي الوظيفي للعامل وقت رفع الدعوى وهو الوقت الذي يمتنع فيه ترقبته إلى درجة (أعلى) حتى يفصل في الدعوى (طعن ٣١/٥٧٩ ق).

— ويلاحظ أن ميعاد رفع دعوى إلغاء القرار الإداري هو (مستين يوماً) من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به (طعن ٢٩/٢٩١ ق).

ويلزم إعلان المتهم لفتح له فرصة الدفاع عن نفسه طبقاً / م ٦٧ من دستور جمهورية مصر الدائم لسنة ١٩٧١) ويختص بالإعلان أمام (المحكمة التأديبية) قلم كتاب المحكمة التأديبية بموجب خطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول يوجه لمحل إقامتهم المهم أو عمله مرفق به تقرير الاتهام به تاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته طبقاً (م ٣٤ ق ١٩٧٢/٤٧) الخاص بمجلس الدولة، ويلاحظ أن سلوك أي طريق آخر غير ذلك حتى ولو كان طبقاً لقانون المرافعات المدنية يجعل الإعلان (غير صحيح) ويبطل الإجراء ويؤدي بالتالي (بطلان الحكم).

— ويكون الحكم التأديبي (باطلاً) أيضاً إذا لم تودع (مسودة الحكم) مشتمل على الأسباب وموقعة عند النطق بالحكم بخلاف (الحكم الجنائي) الذي يودع مسودته خلال (٣٠ يوم) من تاريخ النطق به — وإلا كان الحكم باطلاً (طعن ٣١/٥٠٢ ق).

— ويلاحظ أن مجازاة الموظف (تأديبياً) لا يجوز (الحجبة)
أمام المحكمة الجنائية لاختلاف الدعويين.

(طعن ١٣٢٠ جنائي/٦٣ ق جلسة ١٦/٥/١٩٩٥).

وبسأل الموظف عن تنفيذ الأمر غير المشروع طبقاً
للضوابط الآتية:

١— علم المروؤس سلفاً بحقيقة الجريمة التي ينطوي عليها
التنفيذ فيعد مسؤولاً مسؤولية كاملة، ويستطيع درءها بإثبات
خضوعه لإكراه معنوي صادر إليه من رئيسه.

٢— اعتقاده خطأ بمشروعية الأمر الصادر إليه من رئيسه
بارتكاب جريمة ونفذ الأمر بناء على هذا الاعتقاد الخاطئ، فينتفي
لديه القصد الجنائي، وبسأل جنائياً عن جريمة غير عمدية إذا كان
القانون يعاقب عليها بهذا الوصف كي ينتفي القصد الجنائي.

٣— أن يكون الاعتقاد الخاطئ بمشروعية أمر الرئيس قد
توافر لديه بعد التثبت والتحري وبناء على أسباب معقولة بمعيار
موضوعي واقعي أو معيار الشخص المعتاد إذا كان في مثل
ظروف المتهم — وهو بذاته معيار الخطأ غير العمدي — فتنقضي
المسؤولية الجنائية.

٤— إذا نفذ المروؤس أمر الرئيس — ودفعت الجريمة
بمقتضى هذا التنفيذ فإن الرئيس يعتبر مسؤولاً عن ارتكابها بوصف
(شريكاً).

سـ ما جزء من يقدف موظف عام بعبارات تمس كرامة الوظيفة ؟

ج: يعاقب بعقوبة جنحة القذف ويعفي من العقاب إذا توافر شرطان:

١- إذا ثبت صحة ما قذف به الموظف.

٢ - أن يكون حسن النية - باعتقاده صحة الإسناد وأنه يقصد المصلحة العامة وليس شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية أما إذا تحقق العمد والقصد الجنائي فيعاقب علي (جريمة جنحة القذف).

جريمة امتناع (موظف) عن تنفيذ حكم: -

إعلان السند التنفيذي إلي المدين. إجراء لازم قبل المشروع في التنفيذ أيا كان نوعه. وألا كان باطلا. للمادة ٢٨١ مرافعات. عدم خروج جريمة امتناع الموظف عن تنفيذ حكم علي هذه القاعدة. علة ذلك؟

مبدأ شخصية العقوبة. مؤداه؟

القاعدة:

من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلي المدين طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ أيا كان نوعه، وألا كان باطلا فإنه لا يتصور أن يكون الشارع بإغفاله إيراد هذه الأجزاء في النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام، ذلك أن المحكمة التي استهدفها المشروع من سبق إعلان السند التنفيذي إلي المدين تطبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هو إعلانه بوجوده وأخطار بما هو ملزم بأدائه علي وجه اليقين وتخويله أمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية، إذا كان الحكم المطعون فيه التزم هذا النظر، فإنه يكون قد أقرن بالصواب، ولا

يغير من ذلك أن يكون السند التنفيذي قد أعلن من قبل لغير
المطعون ضده إذ الأصل عدم جواز العقاب إلا لمن تحققت بالنسبة
له أركان الجريمة أو شارك فيها (الطعن رقم ٢٥٣٠ لسنة ٦٨ ق
— جلسة ٢٠٠٤/٦/٧).

حدود مسئولية (الموظف)

عن أعمال خارج وظيفته

طعن دعوى ٢٧/٢٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢ تأديبية عليا إسكندرية:

لا يكف لمواخذه الموظف (تأديبيا) عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة، أن يصدر منه ما يمكن أن يعتبر مناقصاً ومعارضاً مع (الصفة الواجبة فيه الاحترام المطلوب له) لما ينطوي عليه وذلك من خروج علي مقتضيات الوظيفة وما تتطلبه من بعد عن كل ما يمس الأمانة والشرف، وقالت المحكمة بحيثيات الحكم أن: (الموظفة المحالة إليها) - وهي تعمل بقسم القضايا شهر عقاري إسكندرية حصلت علي شهادة من مكتب التوثيق تضمنت أنها مستخرجة من دفاتر التصديق وما يفيد إقرار زوجها رسمياً أمام الموثق علي قائمة منقولات للزوجية، وذلك علي خلاف الحقيقة وهي أن هذه القائمة قدمت منها فقط (المكتب التوثيق لإثبات تاريخها). وقامت بتقديم هذه الشهادة غير الصحيحة إلى (محكمة الجنج) في دعوى تبديد منقولات الزوجية مقامة ضد زوجها (كمدعية بالحق المدني) رغم عملها بقينا بعدم صحة هذه الشهادة وحرصت علي تغطية ملخص الشهادة على صدر (حافطة المستندات) المقدمة منها أمام (محكمة الجنج) في (جنحة التبديد) فإنها شهادة بقائمة المنقولات الخاصة بها والتي استولي عليها زوجها المتهم وظلت متمسكة بهذه الشهادة حتى قضى (بحكم استئنافي) (بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والمصاريف) واستندت المحكمة في إدانته علي (هذه الشهادة).

وقالت المحكمة أن المخالفات التأديبية، ليست محددة حصراً ونوعاً — وأن المخالفة المنسوبة إليها والتي تثبت في حقها — وإن كانت قد وقعت خارج نطاق عملها الوظيفي — فإنها تمس السلوك القويم وتؤثر تأثيراً سيئاً على الوظيفة العامة التي تشغلها وعلي كرامتها واعتبارها وتقلل من الثقة فيها وفي شاغلها وهو الأمر (الضار بالمصلحة العامة) التي يحرص المشرع علي أحاطتها صياح من الاحترام والثقة والأمر الذي لا يمكن تحقيقه وشاغل الوظيفة علي درجة مؤسفة من تدهور الخلق وعدم الأمانة — ورفضت المحكمة دفاعها القائم علي أنها قدمت الشهادة لمحكمة الجنح استعمالاً لحقها كمواطنة، كفل لها الدستور والقانون حق النقاضي وإثبات حقها بكافة طرق الإثبات — وقالت المحكمة أن مناط ذلك: ألا تكون هذه الطرق في حد ذاتها (جريمة) يعاقب عليها القانون سواء كانت جريمة تأديبية أو جنائية والحاصل علي ما التجأت إليه ويثبت في حقها تقوم به (مسئوليتها التأديبية) وبشكل في الوقت نفسه (جريمة جنائية مؤثرة قانوناً طبقاً م ٢١٤ عقوبات) (باستعمالها محرراً مزوراً رغم علمها بتزويره) وقضت المحكمة التأديبية (بمجازاتها) (بالوقف عن العمل مدة ستة أشهر) مع (صرف نصف الأجر) مراعية في ذلك جسامه العمل المادي المشكل للمخالفة مرتبطاً بالاعتبار المعنوي المصاحب لارتكابها بحسبانها (مخالفة عمدية) تهدف إلي (غاية غير مشروعة) وهي (حبس زوجها) نكاية فيه وإضراراً به أثر إقامته (دعوى تطليق منه). كما قضت المحكمة (بمجازاة) كل من موظفة الحفظ بمكتب التوثيق التي حررت لشهادة غير صحيحة (وللمراجعة) التي قامت بمراجعتها دون تصحيح الخطأ الوارد فيها، (وبالوقف عن العمل لمدة ٣ شهور مع صرف نصف الأجر) لكونها لم تتحريراً الدقة

الواجبة في أداء كل منهما لوظيفتها بما يتطلبه ذلك من أن يبذل الموظف الممنوع به لعبه أقصى درجات الحرص على أن يكون أدائه للعمل صادراً عن (يقظة وتبصر) بحيث يتحرى في كل إجراء يقوم باتخاذها ما يجب أن يكون عليه الرجل الحريص من (حرص وتحرز) فإذا ما ثبت في حق الموظف أنه قد أدى عمله (بإستخفاف أو غفلة أو لا مبالاة) كان خارجاً بذلك عن واجب أداء العمل (بندقة وأمانة)، ومن ثم يكون مرتكباً (لمخالفة تأديبية) تستوجب المسائلة ولو كان الموظف (حسن النية سليم الطوية) لأن (الخطأ التأديبي) المتمثل في مخالفة واجب أداء العمل (بندقة وأمانة) لا يتطلب عنصر (العمد) وإنما هو بتحقيق بمجرد (إغفاله) أداء الواجب الوظيفي على الوجه المطلوب. وإذا كانت الدقة والأمانة في أداء أعمال الوظيفة متطلبة في كل موظف عام، فإنها أشد تطلباً في المسئولية عن أعمال التوثيق والشهر العقاري، ولما (للشهادات) والمستندات الصادرة من مكاتب التوثيق والشهر من أثر بالغ على (حقوق والتزامات أصحاب الشأن) بما أضفاه المشرع عليها من صفة (الرسمية).

كما قضت المحكمة ببراءة (رئيس مكتب التوثيق) الذي اعتمد (توقيع الموثق) و(ختم الشهادة)، لأن مهام وظيفته تقتض عند هذا الحد دون أن تتطلب من (مراجعة مضمون المحرر) وقد طعن على هذه الدعوى بالطعن ٤٦/٥٦٥ ق إدارية عليا الدائرة الرابعة وجلسة ٢٠٠٣/٣/٢٢ حيث قضت المحكمة فيها (بالغاء الحكم المستأنف والاكْتفاء بالإتذار).

سـ هل يعد تقديم موظف عام لشكوى إلى الصحافة مخالفة تأديبية ؟

الجواب:

حظر المشرع على الموظف العام طبقاً (م ٧٧ ق ١٩٧٨/٤٧) بنظام المدنيين بالدولة: أن يفضي بأي تصريحات خاصة بأعمال وظيفته عن طريق جميع وسائل النشر المسموعة والمقروءة والمرئية دون حصوله علي (إذن كتابي) من الرئيس المختص.

كما حظر الإفضاء بالتصريحات عند اقتضاء الموضوعات للنسي يعلمها بحكم وظيفته إذا كانت (سرية) ولم تكتف بالنص علي سريان أثناء حياة الموظف لوظيفته بل وامتد الحظر إلي بعد (تركه الخدمة).

سـ ولكن هل يجوز للموظف أن يعبر عن الظلم الذي يلحق به أثناء العمل ؟

الجواب:

استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد علي أن للموظف العام أن يتظلم إلي السلطات الرئيسية، وله أن يعبر من خلال الصحافة (تظلمه) وما يعاينه، أو بتصوره ظلماً وقع به وأن يحدد وقائع ما لاقاه من عدت أو اضطهاد، وكذلك له أن ينتقد بصيغة موضوعية إجراءات ونظام العمل مقترحاً ما يراه بحسب وجهة نظره وخبرته من إصلاح في أسلوب وسائل تنظيم أداء العمل بما يرتفع بمستوي الخدمات والإنتاج للصالح العام وحماية الأموال والأموال العامة.

شريطةـ

الا يلجأ إلي أسلوب ينطوي علي إمتهان أو تجريح الرؤساء من ألفاظ أو عبارات غير لائقة بما لا يستوجب عرض وقائع

الشكوى — الأمر الذي يرفع كفاءة الوظيفة ويتمشى مع سياسة الدولة في محاربة الفساد أشكاله وأنواعه.

الخطأ المهني الجسيم في نطاق الوظيفة العامة:

هو خروج الموظف علي القوانين والقرارات واللوائح التنظيمية بما يشكل إخلالا بواجباته الوظيفية فيجازي تأديبيا بحسب نوع وجسامه الإثم الإداري + إلي جانب الجزء الجنائي ويسمى ذلك بالخطأ المهني الجسيم: فعناصر الخطأ غير العمدي هي:

١- الإخلال بواجبات الحيلة والحظر المفروضان قانونا.

٢- توافر علاقة نفسية تصل بين إدارة المتهم والنتيجة الإجرامية ومن صورة (القتل غير العمدي) طبقا (م / ١/٢٣٨/ عقوبات مصري).

ويشمل الإهمال — الرعونة — وعدم الاحتراز — وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة.

ومدلول الإهمال هو:

تلك الحالة التي يقف فيها المتهم موقفا سلبيا — فلا يتخذ من الاحتياطات ما كان من شأنه أن يحول دون حدوث الوفاة وكمثال إهمال حارس مزلقان السكة الحديد الذي يتراخى في غلقه (طعن / ق جلسة ١٩٦١/١/٣).

ومدلول الرعونة هو:

سوء التقدير أو نقص المهارة والجهل الفاضح بأصول المهنة وكمثال المهندس الذي يضع خلطة فاسدة لإقامة بناء فيضفي فسادا إلي انهياره بعد إتمامه.

(طعن ٢٨/٢٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧).

وأما عدم الاحتراز فهو:

عدم قيام المتهم علي فعل خطير مدركا خطورته متوقعا ما يحول دون تحقيقه هذه الآثار لكنه لم يتخذ من الاحتياطات ما يحول دون تحقيق هذه الآثار كمثال: حائز الحيوان الخطر الذي يسلمه إلي شخص لا يقوي علي كبح جماحه لصغر سنه وعدم خبرته، وضعفته البدني.

(طعن / ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧).

وأما عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة:-

فيتحقق الخطأ بمخالفتها، وأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث وهو ما يسمى (بالخطأ الخاص) ولا يغني توافرها من عن توافر سائر الأركان لجريمة القتل غير العمدى وأهمها:

— توافر علاقة السببية بين فعل المتهم وبوفاة المجنى عليه
(طعن ١٧٥٥/٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣).

وقد شددت م ٣/٢٣٨ عقوبات مصري — العقوبة علي جريمة القتل غير العمدى فجعلتها (الحبس الوجوبى) مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ٧ سنوات إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاث أشخاص وهو ما يسمى (بالخطأ المهني الجسيم) ويشترط توافر شرطين:

- ١- كون المتهم يشغل وظيفة أو يمارس مهنة أو حرفة.
- ٢- إخلاله إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول هذه الوظيفة أو المهنة.

ولقاضي الموضوع:- سلطة تقدير جسامه الخطأ.

أحوال تقيد السلطة التأديبية بجبية الحكم الجنائي:-

- (١) ثبوت أو عدم ثبوت الوقائع المنسوبة إلى الموظف.
 - (٢) أن الوقائع المنسوبة إلى الموظف تشكل أو لا تشكل جريمة جنائية.
 - (٣) التبرئة الجنائية، لتوافر حالة من حالات الإباحة كالقوة القاهرة أو الدفاع الشرعي.
- لما غير هذه الحالات فـللسـلطة التأديبية كـامل الاستقلال ومطلق التصرف ولها عدم التقيد بالحكم الجنائي بشرط بيان سبب وحالات عدم تقيدها وهي:

- ١- قررو الحفظ الصادر من النيابة العامة.
 - ٢- قررو الأوجه لإقامة الدعوى الجنائية.
 - ٣- أحكام البراءة الصادرة في الأحكام الجنائية المبينة علي أساس الشك، أو بطلان إجراءات القبض والتفتيش أو شيوع التهمة لو تخلف ركن من أركان الجريمة الجنائية.
 - ٤- الوصف الجنائي الذي تضيفه المحكمة الجنائية علي الأعمال الثابتة قبل الموظف.
- ويلاحظ أن الحكم الجنائي الصادر بالإدانة لا يمنع السلطة التأديبية من توقع (جزاءات تأديبية) علي الموظف المخطئ إذا رأت وجها لذلك.
- س- متى يعتبر العامل محالا للمعاقبة التأديبية ولا تقبل استقالته؟
- الجواب:

أجابت علي ذلك المحكمة التأديبية لمستوي الإدارة العليا في
الدعوى رقم ٢١/٣٠ ق تأديبية جلسة ١٩٩٤/٦/٢٩ قضت بأن
(العامل إذا أحيل إلي المحاكمة التأديبية لا تقبل استقالته) إلا بعد
الحكم في الدعوى بغير عقوبة الإحالة إلي المعاش أو الفصل طبقا
لنص م ٩٩ ق ٧٨/٤٨ بنظام العاملين بالقطاع العام و م ٩٧ ق
١٩٧٨/٤٧ بنظام العاملين بالدولة، وأن العامل يعتبر محالا إلي
المحاكمة التأديبية طبقا لتلك المادة من تاريخ الإحالة إلي التحقيق
في وقائع الاتهام المنسوبة إليه ما دام هذا التحقيق قد انتهى بإحالة
العامل إلي المحاكمة التأديبية يستمد سبب إصداره من أوراق هذا
التحقيق التي تعد سند الاتهام في الدعوى التأديبية الأمر الذي يتحقق
معه ارتباط كل من المرحلتين بالأخرى ارتباطا جوهريا علي نحو
يقتضي التعويل علي تاريخ إحالة الأمر للتحقيق مع العامل في
مجال تحديد التاريخ الذي يعتبر فيه العامل محالا إلي المحاكمة
التأديبية في مفهوم نص م ٩٩ ق ٧٨/٤٨ بنظام العاملين بالقطاع
العام وكان رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتنمية الزراعية قد
طلب إلي النيابة الإدارية في ١٠/١/١٩٩٢ التحقيق مع احدي
العاملات بالشركة وآخرين في واقعة اختفاء شيك مقدم من أحد
المواطنين إلي الشركة والملف الخاص به ثم قبل رئيس مجلس
الإدارة استقالته في ٢٠/٢/١٩٩٣ واعتبرت المحكمة ذلك القرار
يقبول الاستقالة وإنهاء الخدمة كان لم يكن وجازتها بخضم شهر من
راتبها كما قضت بفصل رئيس قطاع الملكية والتصرف بالشركة
لمسؤوليته عن إخفاء الملف الخاص بالمواطن مما أتاح للآخرين
منازعته في مركزه القانوني علي الأرض موضوع ذلك الشيك
الصادر لمصلحة الشركة بشأن تلك الأرض.

سـ. هل يعد نذب جهة الإدارة للموظف أكثر من مرة تنزيلا لمركزه؟

الجواب:

اعتبرت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (أن نذب جهة الإدارة للموظف أكثر من مرة يعد تنزيلا لمركزه الوظيفي)، وأن نذبه من وظيفة ذات مسئوليات رقابية وإشرافية إلى وظيفة تكرارية لا يتمتع شاغلها بأي سلطة إشرافية يعد تنزيلا لمركزه الوظيفي ويكون قرار جهة الإدارة المصدر للنذب مخالفا للقانون ومشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة والانحراف بها مما يوجب تعويض الموظف وقضت المحكمة بإلغاء قرار محافظ بني سويف ورئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية المتضمنين نذب أحد مسدري إدارات الطب البيطري للعمل بوظيفة أخصائي بيطري أول بإدارة المجازر بالمديرية مع ما يترتب علي ذلك من أضرار (وتعويضه) بمبلغ ألفي جنيه عما أصابه من أضرار نفسية وأدبية.

سـ. ما هي حالات النقل المخالفة للقانون؟

الجواب:

(أ) إذا استخدم النقل (كجزء تأديبي) يعتبر (قراراً تأديبياً) مخالفاً للقانون تلغيه المحكمة وتحكم للعامل (بالتعويض) عما لحقه من أضرار مادية وأدبية من هذا القرار (طعن ١٥/١٠٢ ق تأديبية) (ب) المحكمة الإدارية العليا للدائرة الثانية جلسة أبريل ١٩٩٥ حيث قضت (أن المستقر عليه أن النقل من إطلاقات جهة الإدارة التي تترخص فيها بسلطة تقديرية ولا معقب عليها في إجراءاته طالما استهدفت به وجه للصالح العام بدون إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها وأن معاصرة قرار النقل لجزاء تأديبي يوقع علي

الموظف لا يتم بذاته عن انطواء القرار المائل أمام المحكمة لم يكن كذلك وإنما صدر استهدافا لغير ما شرع النقل من أجله وبيان ذلك أنه تم إلي جهة ترخر بعمالة زائدة في مجال للتخصص الفني للمذكور مما حدا به إلى الإقصاح عن عدم حاجتها إليه فضلا عما أبداه من عدم وجود درجة خالية حتى يستثنى نقله إليها، فإذا ما أضيف إلي ذلك أن جهة الإدارة ساقطت تديرها لقرارها بمقولة تعدي المدعي بالضرب علي أحد زملاؤه وهو قول أورده مرسل بدون دليل يؤازره وصدر القرار معاصرا لزوال صفة المرشح عن المدعي لعضوية اللجنة للنقابية ذلك الوصف الذي يوصفي عليه ضمانات تمنع نقله بدون موافقة كتابية منه طبقا م ٤٨ ق النقابات العمالية رقم ٧٦/٣٥ معدل بقانون ١٩٨١/١ مما يصم القرار الصادر وينقل المدعي وما يترتب علي ذلك من آثار وإلزام الإدارة بالمصروفات.

(ج) يشترط لصحة قرار انقل تحديد مسمي الوظيفة المنقول إليها، وألا يكون إلي وظيفة درجتها أقل، وأن يكون إلي وظيفة وارد بالوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي للجهة المنقول إليها العامل وألا كان قرارها مخالفا للقانون (محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٥٤٧/٥٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٤).

(د) المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٩٨/٧/١١ حيث قضت بأن الأسباب التي قام عليها قرار النقل هي ذات الأسباب التي قام عليها قرار مجازاته بالخصم من راتبه ٣ أيام وهو أمر غير جائز قانونا لانطوائه علي جزاء تأديبي مقنع طعنت جهة الإدارة في الحكم فقضت المحكمة الإدارية العليا (بأن المخالفات والسلوكيات - التي لا يذكرها المدعي - لا تتحقق مع طبيعة عمله - الأمر

الذي يجعل القرار المطعون فيه بنقله متفقاً ومصلحة العمل والصالح العام — وهو بلا شك صدر وفقاً للسلطة التقريرية للجهة الإدارية التي خولها المشرع إتباع مثل هذا الإجراء طالما صدر مستنداً على أسبابه المستمدة من الواقع والقانون، وأنه ليس به إساءة في استعمال السلطة أو الانحراف بها، إذ أن الأوراق قد خلّت مما يقيم قرينة إساءة استعمال السلطة فيكون قرار النقل قد صدر والحالة هذه للصالح العام وأن معاصرة قرار النقل لجزاء تأديبي يوقع على العامل لا ينطوي بذاته على عقوبة مقدمة بحسبان أن الوقائع المشكلة للذنب الإداري قد تكون سبباً صحيحاً للنقل وباعثاً مشروعاً على إجرائه حرصاً على حسن سير العمل وانتظامه يستوي في ذلك أن النقل كان بسبب أو بمناسبة اتهام الموظف بجرم يخل بواجبات الوظيفة في الجهة التي يعمل بها. وبها ولا يجوز القول بأن مجرد إجراء نقل بسبب أو بمناسبة اتهام الموظف في الجهة التي يعمل بها. ينطوي بحكم اللزوم على جزاء مفتح، لأنه إذا كان القانون قد أجاز نقل العامل البريء الذي يجوز نقله في أي وقت من وحدة إلى أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام دون أن يكون له الحق في التمسك بالبقاء في وحدة معينة بذاتها وقضت المحكمة (بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري ورفض

الدعوى، ولزمت المدعى بالمصروفات).

الطعن علي الأحكام التأديبية

تقوم (النيابة الإدارية) برفع الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ويجب حضور عضو النيابة الإدارية تشكيلها وإلا كان (باطلا).

وقد ثار تساؤل هل لجهة الإدارة حق الطعن علي الأحكام التأديبية أحكام المحكمة الإدارية العليا استنادا إلي نص م ٢٢ ق لـ ١٩٧٢/٤٩ بإصدار مجلس الدولة، حيث جعلت ذلك للوزير المختص ورئيس هيئة النيابة الإدارية ؟

الجواب:

أنه بعد صدور ق ١٩٨٩/١٢ بتعديل المادة الرابعة من قانون النيابة الإدارية، فقد قصرت الحق في الطعن علي الأحكام التأديبية (لرئيس هيئة النيابة الإدارية وحده)، فله إقامة الدعوى التأديبية والطعن علي الأحكام التأديبية الصادرة فيها، ولا يجوز ذلك لجهة الإدارة.

(طعن ٤٤/٣٩٩٧ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٣).

كما أنه ليس لجهة الإدارة حق التنازل عن الدعوى التأديبية وليس لها الحق في أن تطلب من النيابة الإدارية عدم إقامة الدعوى التأديبية أو عدم الطعن عليها (طعن ٤٠/١٧١١ ق جلسة ١٩٩٥/١٢/١٩).

وأن قرار النيابة الإدارية بإقامة الدعوى التأديبية أو الطعن عليها هو (قرار قضائي) وليس (قرار إداري) فلا يجوز الطعن عليه استقلالا أمام القضاء الإداري.

(طعن ٤٣/٥٨٨٠ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٣٠).

وأن ذلك يتسق مع طبيعة دور النيابة الإدارية باعتبارها (هيئة قضائية مستقلة) تهدف إلى تطبيق أحكام القانون في حياد وتجرد.

حالات الإحالة للمحاكمة التأديبية وضماناتها:

بإنتهاء التحقيق من جهة الإدارة أو من النيابة الإدارية بغير إصدار قرار بالحفظ أو بغير صدور قرار تأديبي من السلطة المختصة، فإن العامل يحال إلى المحكمة التأديبية، وتتولى (النيابة الإدارية) بدء إجراءات المحاكمة في ٣ أحوال هي:

١- ثبوت التهمة قبل المتهم واستحقاقه جزاء يتجاوز في جسامته اختصاصات الرئيس الإداري المباشر.

٢- طلب الرئيس الإداري ذلك سواء في أعقاب التحقيق الذي تولته السلطة الرئاسية أو لعدم اقتناعه بطلب الحفظ الصادر من النيابة الإدارية.

٣- اعتراض رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات على القرار الصادر في خصوص مخالفة تأديبية خلال المدة القانونية المقررة فيطلب من النيابة الإدارية إحالة الموظف مقترَف (الذنب الإداري) إلى (المحاكمة التأديبية).

ويجب للمحاكمة التأديبية توافر ضمانات هي:

١- مواجهة العامل بالمخالفة الإدارية المنسوبة إليه وبأدلة الإدانة وتمكينه من الدفاع عن نفسه، وإعلان العامل المحال للمحاكمة التأديبية بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى وألا كان عدم مراعاة ذلك عيباً شكلياً في الإجراءات يبطلها ويبطل الحكم الصادر علي أساسها، للمتهم طلب التأجيل إذا

دعت إلى ذلك أسباب جديدة والمحكمة إجابته إلى ذلك وإلا كان ذلك عنفاً يصم الإجراءات بالبطلان.

٢- حيدة (المحكمة التأديبية) وتسبب الحكم التأديبي والمحكمة إعادة التحقيق وسماع الشهود، والخبراء، والاستجواب، وصولاً لصحة التكييف القانوني للتهمة الواردة بقرار الإحالة، كما لها التصدي لوقائع لم ترد بقرار الإحالة، كما لها التصدي لوقائع لم ترد بقرار الإحالة والحكم التأديبية وتسبب الحكم التأديبي والمحكمة إعادة التحقيق وسماع الشهود، والخبراء، والاستجواب، وصولاً لصحة التكييف القانوني للتهمة الواردة بقرار الإحالة، كما لها التصدي لوقائع لم ترد بقرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة بالأوراق بشروط منح العامل (أجلاً) لتحضير دفاعه بعد مواجهته بالاتهام الجديد إذا طلب من المحكمة ذلك.

ق ٢٠٠٦/٨٣^(١)

برسوم الشهر والتوثيق الجديد

بخفض رسوم الشهر العقاري، والمكلف بمداها هو الصادر لصالحه المحزر المشهر أو الجاري شهره (المشتري - الموهوب له - الموصي له ٠٠٠٠٠ للبخ) ولا تحته التنفيذية رقم ٢٠٠٦/٥٤٢٤ والمذاعه بالمنشور المالي رقم ٢٠٠٦/٢ بضرية الدمغة النسبية. ويلغي العمل بالمنشور المالي ١٩٩٦/١٥ بالجداول المنصوص عليها بماده ٢١ قانون رقم ١٩٦٤/٧٠ برسوم الشهر.

ويلاحظ:- أن القانون الجديد بخفض الرسوم فيه علي أساس (مسطح العقار) أو الوحدة السكنية أو الأرض الفضاء أو الزراعية أو الصحراوية ويطبق علي نظامي الشهر المعمول بهما في جمهورية مصر العربية وهما السجل الشخصي، والسجل العيني دون تفرقه أو تمييز بينهما.

(١) نشر بالجريدة الرسمية عدد ٢٢ مكرر بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٦ ويصل به اعتبارا من ٢٠٠٦/٨/٧.

قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦

بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العيني الصادر

بقرار القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤.

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

لا يجوز أن تتجاوز الرسوم التي يتم تحصيلها على أعمال شهر المحررات وصحف الدعاوى وكافة الأعمال اللازمة لإتمامه — بما في ذلك تكلفة الأعمال المساحية — طبقاً للأحكام المقررة مبلغ ألفي جنيه عن شهر كل تصرف أو موضوع أو عن وحده عقارية في محرر أو قيد في كل صحيفة وحده عقاريه في السجل العيني.

ويصدر بتحديد فئات الرسوم المشار إليها قرار وزير العدل.

المادة الثانية

تحدد الرسوم المقررة على الأعمال المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الباب الأول من القرار بالقانون رقم ٧٠

لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر بما لا يجاوز ثلاثين جنيها عن كل عمل من هذه الأعمال.

ويسري حكم الفقرة السابقة علي كل رسم في حالة تعدد الرسوم.

وفي الحالات التي يتم حساب الرسم فيها علي أساس عدد المحررات أو الأوراق أو الصفحات أو غيرها، لا يجوز أن يتجاوز الرسم المقرر عن كل محرر أو أوراقه أو صفحة أو غيرها خمسة عشر جنيها.

ويصدر بتحديد فئات الرسوم والمبالغ المشار إليها قرار من وزير العدل.

المادة الثالثة

يستبدل بنص المادة (٣٠) من قانون السجل العيني الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ النص الآتي:-

مادة ٣٠: يجب علي قيد حق الإرث إذا اشتملت التركة علي حقوق عينيه عقارية وذلك بقيد السند المثبت لحق الإرث مع قوائم جرد التركة التي يجب أن تتضمن نصيب كل وارث.

ولا يجوز قيد أي تصرف يصدر من الوارث من حق من هذه الحقوق إلا بعد إتمام القيد المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

ويجوز أن يقتصر قيد حق الإرث علي جزء من عقارات التركة، وفي هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحده عقارية تبني علي أساسها تصرفات الورثة.

ولا يجوز قيد أي تصرف من الوارث طبقاً لأحكام الفقرة السابقة إلا في حدود نصيبه الشرعي في كل وحده.

ولا يجوز قيد أي تصرف في أي عين من الأعيان التي انتهى فيها
الوقف إلا بعد قيد إلغائه.

وفي جميع الحالات السابقة يكون القيد (بدون رسم).

المادة الرابعة

يستبدل بنص المادة ١٩ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤
بشان رسوم للتوثيق والشهر، النص الآتي: -

المادة ١٩:- يتحدد الرسم النسبي المشار إليه في المادة السابقة حسب
الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيما هو وارد بالجدولين
حرفي (أ)، (ب) المرفقتين بهذا القانون.

وفي جميع الأحوال:- لا يقل هذا الرسم في أي من الجدولين
المشار إليهما عن عشر جنيهاً.

وتخصص نسبة (٥%) من حصة رسوم التوثيق والشهر،
لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري
والتوثيق.

وللوزير، بعد العرض علي مجلس الوزراء، وضع نظام أو أكثر
لإثابة العاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق في ضوء معدلات
لداثهم وحجم إنجازهم في العمل.

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد شهرين من
تاريخ نشره يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧
هـ (الموافق ٥ يونيو سنة ٢٠٠٦ م)

وقررت المادة الأولى

تحدد فئات الرسم المقرر المنصوص عليه في الفصل الأول من الباب الأول من القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ علي النحو التالي.

١- عشرة جنيهات علي الورقة الأولى من المحررات المطلوب توثيقها (الإشهادات): وخمسة جنيهات عن كل ورقة تالية.

٢- عشرة جنيهات عن الورقة الأولى من كل لشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة، وخمسة جنيهات عن كل ورقة تالية، وبتعدد هذا الرسم بتعدد المشهدين.

٣- خمسة عشر جنيهاً عن كل لشهاد من أشهادات الحالة المدنية وكل توكيل من التوكيلات المتعلقة بها والوارد بالجدول حرف (ج) المرفق بالقانون برقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر.

٤- عشرة جنيهات عن التصديق علي كل إمضاء أو ختم فيما عدا التصديق علي التوكيل الخاص بالمعاش فيكون الرسم خمسة جنيهات.

٥- خمسة جنيهات عن كل صفحة تصور من المحررات والأوراق الأخرى التي يجوز الحصول علي صره منها وعن كل ورقة من الصور الخطية والشهادات والملخصات المطلوب استخراجها من السجلات والمحررات ومرفقاتها. خمسة عشر

جنيها عن كل صورة أو ملخص أو شهادة في أمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب مهما كان عدد أوراقها.

٦- خمس عشرة جنيهاً عن كل تأشير بهوامش السجلات والمحركات.

٧- خمس عشرة جنيهاً للبحث في السجلات والفهارس لاستخراج صورته أو شهادة أو ملخص الإطلاع، (الكشف النظري) وذلك عن كل اسم في كل سنة، ويتعدد هذا الرسم بتعدد النواحي والأقسام في المدة التي يشملها الكشف أن كان لكل ناحيه فهرست مستقل، ويبدأ حساب السنة من اليوم الموضح في الطلب، مع احتساب قصور سنة كاملة.

٨- عشرة جنيهاً للإطلاع (الكشف النظري) عن كل مادة يراد الإطلاع عليها في مكاتب الشهر ومأموريتها، ومكاتب التوثيق وفروعها.

٩- ثلاثون جنيهاً عن انتقال الموثق خارج مكاتب التوثيق وفروعها، لتوثيق المحركات الرسمية أو التصديق علي التوقيعات في المحركات العرفية، وذلك خلاف مصروفات الانتقال ويتعدد الموضوعات في محرر واحد وكان لكل منها أثار قانونية مستقلة، استحقاق رسم الانتقال كاملا عن أحدها ونصفه عن كل من الباقي.

١٠- خمس عشرة جنيهاً عن كل تأشير لإثبات التاريخ.

١١- جنيه واحد عن تأشير عن كل ورقة بالدفاتر التجارية.

١٢- عشرون جنيهاً عن طلب الشهر عند تقديمه لمأمورية الشهر المختصة.

المادة الثانية

تحدد فئات رسم الحفظ المنصوص عليه في الفصل التالي:

- ١- خمسـة جنيـهات إذا لما تجاوز قيمة المحرر مائة جنيه.
- ٢- عشرة جنيـهات إذا زادت قيمة المحرر على مائة جنيه ولم تجاوز خمسمائة جنيه.
- ٣- خمسـة عـشرة جنيـهات إذا زادت قيمة المحرر على خمسمائة جنيه ولم تجاوز ألف جنيه.
- ٤ - عشرون جنيهاً إذا زادت قيمة المحرر على ألف جنيه ولم تجاوز ألفي جنيه، ويزاد خمسة جنيـهات على كل زيادة تالية في قيمة المحرر مقدارها ألف جنيه أو كسورها.
- ٥- عشرة جنيـهات إذا كانت قيمة المحرر لا يمكن تقديره، فإذا كان المحرر حكماً من أحكام الإقلاس أو ورقة من أوراق الإجراءات يكون الرسم عشرين جنيهاً، وإذا كان توكيلاً لمحام للمرافعة في القضايا أو عزله منه، يكون للرسم عشرة جنيـهات ويتعدد الرسم على المحررات بتعدد الموضوعات الواردة بها.

المادة الثالثة

- تحدد الرسوم المنصوص عليها بالفصل الثالث من الباب الأول من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها شاملة تكلفة الأعمال المساحية - وذلك عن كل تصرف في قطعة واحدة، أو وحدة عقارية، أو قيد في صحيفة وحدة عقارية، وفقاً لما يلي: -
- أولاً:- بالنسبة للعقارات المبنية والأراضي الفضاء وما في حكمها:-
- ١- خمسـمائة جنيـه حتى مسطح ١٠٠ متر مربعاً.

٢- ألف جنيه وحتى مسطح ٢٠٠ متر مربعاً.

٣- ألفاً وخمسمائة جنيه وحتى مسطح ٣٠٠ متر مربعاً.

٤- ألفاً جنيه فيما يزيد عن مسطح ٣٠٠ متر مربعاً.

ثانياً:- بالنسبة للأراضي الزراعية والأراضي الصحراوية والأراضي
البور خارج كردون المدن وما في حكمها:-

١- خمسمائة جنيه حتى ٥ أفدنة.

٢- ألف جنيه حتى ١٠ أفدنة

٣- ألفاً جنيه حتى ١٠ أفدنة.

يتعدد الرسم يتعدد التصرفات أو الموضوعات أو الوحدات
العقارية أو القبوض في صحيفة وحدة مقارنة.

المادة الرابعة

تشمل الرسوم المحددة في هذا القرار علي ما يتم تحصيله من
مبالغ لحساب جهات أخرى وفقاً لأحكام القوانين الآتية: -

القانون ٦٩ لسنة ١٩٨٠ يفرض رسم إضافي لدور المحاكم،
وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ والقانون
١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة وذلك
إذا لم تتجاوز قيمة تلك المبالغ خمسة جنيهات ويورد ما يتم
تحصيله من المبالغ المشار إليها إلي الجهات التي حصلت لحسابها.
لا تستحق أي رسوم علي الإجراءات الخاصة بطلبات قيد
الضمان العقاري بالرهن الرسمي الامتياز تنفيذاً لقانون التمويل
العقاري الصادر بالقانون (١٤٨) لسنة ٢٠٠١.

المادة السادسة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/٧.

وتنفيذاً لأحكام هذا القانون والقرار الوزاري المشار إليهما يتعين الالتزام بالآتي:

أولاً:

يتعين أن تتضمن طالبات الشهر العقاري التي تقدم للمأمورية المختصة بياناً وافياً عن وصف العقار ومسطحه، وما إذا كان العقارات المنية أو الأراضي الفضاء وما في حكمها أو من الأراضي الزراعية أو الأراضي الصحراوية أو الأراضي البور خارج كربون المدن وما في حكمها إلى غير ذلك من البيانات اللازمة في تعيين العقار، وذلك قبل التأشير علي الطلب من رئيس لمأمورية وقيده بدفتر أسبقية للطلبات حتى يتسنى تحديد الرسوم المستحقة عليها.

ثانياً: تشتمل رسوم الشهر أو القيد المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ والمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٥٤٢٤ لسنة ٢٠٠٦ سالف الذكر علي تكاليف الأعمال المساحية والرسوم الواجب تحصيلها لحساب جهات أخرى. والتي تحصل مع رسوم المستحقة علي تقديم طلب الشهر العقاري للمأمورية المختصة. ما لم يكن الطلب قد توافر به سبب من أسباب الإعفاء منها والمنصوص عليه في القانون أو التعليمات. – وبالنسبة للطلبات التي موضوعها شهر أو قيد صحف دعاوى وأوراق الإجراءات وغيرها المنصوص عليها في المادة

(٢٣) من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والمادة (٩٥) من تعليمات الرسوم والضرائب ط ٢٠٠١. فيحصل عنها الرسم المستحق علي تقديم الطلب فقط.

— ويكون تقدير (الأمانة القضائية) المستحقة علي صحف الدعاوى بما لا يجاوز أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ سألقي للذكر علي طلبات قيد الرهن المنصوص عليها سوى الرسوم المستحقة علي تقديم الطلب فقط في حالة سيق تحصيل رسوم الشهر أو القيد عن الطلب الممتد.

ثالثاً:- لا تسري الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ والقرار الوزاري ٥٤٢٤ لسنة ٢٠٠٦ سألقي للذكر علي طلبات قيد الرهن المنصوص عليها في القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والمذاع بشأنها المنشور المالي رقم (٤) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٤

رابعاً:-

لا تستحق أي رسوم علي الإجراءات الخاصة بطلبات قيد الضمان العقاري بالرهن الرسمي أو حق الامتياز تنفيذاً لأحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١.

خامساً:-

يستبدل بنص المادة (٩٦) من تعليمات الرسوم والضرائب علي أعمال التوثيق والشهر ط ٢٠٠١ النص الآتي: (عملاً بأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ لتعديل بعض أحكام قانون نظام السجل العيني رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٤ يكون قيد حق

الإرث كلياً أو جزئياً، وكذلك قيد إلغاء الوقف في أي عين من الأعيان التي انتهى الوقف في السجل العيني (بدون رسم).

سادساً:

يلغي المنشور المالي رقم (١٥) بتاريخ ١٩٩٦/٩/٩ بإذاعة قرار وزير العدل رقم ٣٩٩٣ لسنة ١٩٩٦ بإصدار الجداول المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه.

كما يلغي ما يخالف أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ والقرار الوزاري رقم ٥٤٢٤ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليهما مما ورد بتعليمات الرسوم والضرائب علي أعمال الشهر والتوثيق ط ٢٠٠١.

سابعاً: علي الإدارات العامة للتفتيش الفني والإدارات العامة للتفتيش المالي وأمناء المكاتب والأمناء المساعدين ومديري الإدارات ورؤساء مأموريات الشهر العقاري ورؤساء مكاتب أو فروع التوثيق مراقبة تنفيذ ذلك بكل دقة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

رئيس القطاع

قانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بقانون

رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصلرناه

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ٥٠، ٥١، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٧٤ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، النصوص الآتية:-

مادة (٥٠):-

- تستحق ضريبة دمغة علي أقساط ومقابل التأمين، بالفئات الآتية:-

١- واحد في المئة علي كل قسط من أقساط التأمين علي الحياة أو التأمين من الأمراض أو الإصابات الجسدية، أو للمسئولية المدنية المتعلقة بها، علي أقساط التأمين الإجباري أيا كان نوعه.

٢- عشرة في المئة علي مقابل التأمين علي النقل البري والنهري والبحري والجوي، بحد أدني جنيه واحد.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر الصلار ٦ جمادى الآخر لسنة ١٤٢٧ الموافق ٢٠٠٦.

٣- عشرة في المائة علي كل قسط من أقساط التأمينات الأخرى، وعلي مقابل هذه التأمينات، بما في ذلك التأمين ضد أخطار الحرب، ويحد أنني جنيه واحد.

٤- ثمانية في الألف سنوياً علي إجمالي أقساط ومقابل التأمين التي تحصلها شركات التأمين " يتحمل الضريبة المستحقة علي أقساط ومقابل التأمين كل من المؤمن له مناصفة. وتحمل شركة التأمين الضريبة علي إجمالي أقساط ومقابل التأمين.

وفي جميع الأحوال لا تسري الضريبة علي أقساط ومقابل إعادة التأمين " .

مادة (٥٧) :-

«تستحق ضريبة نسبية على أرصدة التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف التي تقدمها البنوك في أثناء السنة المالية بواقع ثنتين في الألف، على أن يلتزم بسداد نصف في الألف علي الرصيد في نهاية كل ربع سنة. ؟

ويتحمل (البنك والعميل) (الضريبة مناصفة).

مادة (٦٠) :-

«يعتبر إعلانا كل إعلام أو إخطار أو تبليغ يتم بأية وسيلة، وتستحق ضريبة نسبية بواقع ١٥ ٪ من أجر الإعلان أو من تكلفته التي تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون عناصر حسابها، وذلك بحسب الأحوال، بالنسبة إلى:

١- الإعلانات التي تعرض علي لوحات دور السينما أو شاشة التلفزيون.

٢- الإعلانات التي تذاع بلا رايو.

٣- الإعلانات التي تقام في الطرق العامة أو أسطح أو
واجهة العقارات أو غيرها من الأماكن علي وسائل النقل
المختلفة.

٤- الإعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر بما في
ذلك الصحف والتقاويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات
والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها.

مادة (٦١) :-

«على كل جهة تقوم بالإعلان أن تخطر (مصلحة الضرائب)
عن الإعلانات التي يتم عرضها أو إذاعتها أو نشرها، موضحة
وقيمة الضريبة المستحقة عليه.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات الأخرى التي
يتضمنها الإخطار.

ويلتزم صاحب الإعلان من الأشخاص الاعتبارية بسداد
الضريبة إلى مأمورية الضرائب المختصة، كما يلتزم الجهة التي
يقوم بالإعلان للأشخاص الطبيعية بتحويل الضريبة وتوريدها إلي
مأمورية الضرائب المختصة وذلك كله خلال شهرين من تاريخ
شهر الإعلان.

وفي جميع الأحوال تلتزم الجهات التي تقوم بالإعلان
بالاحتفاظ بسجل أسماء من تم الإعلان لصالحهم.

وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة
التنفيذية لهذا القانون».

يعفي من الضريبة، الإعلانات الآتية:-

١- الإعلانات التي تصدر بقصد الإعلام بأوامر السلطات العامة، أو لتنبيه الجمهور إلى تنفيذ القوانين واللوائح، أو للتوعية بصفة عامة، بما في ذلك الإعلانات الصادرة من إدارات السياحة والاستعمالات الحكومية.

٢- إعلانات التحنير.

٣- إعلانات البيع الجبرية.

٤- الإعلانات الخاصة بالانتخابات.

٥- إعلان طالب الحصول على عمل.

٦- الإعلانات الخاصة بتنظيم العمل بالمنشآت.

٧- الإعلان عن الوفاة.

٨- الإعلانات الخاصة بالمفقودين والمفقودات.

تستحق ضريبة نسبية على:-

١- المبالغ المعدة للأداء للمراهقين في مراهات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها من أنواع المراهات وعمليات اليانصيب بجميع أنواعها، وذلك بواقع ٦٠ ٪ من هذه المبالغ، ويتحمل (الرابع) الضريبة.

٢- المبالغ أو الجوائز المعدة لأداء نقدا أو عينا للراحين في المسابقات وذلك بواقع ٢٠ ٪ من المبلغ أو من قيمة الجائزة.

ويتصل (الرابع) الضريبة.

وتخفّض الضريبة إلى النصف إذا وقع المبلغ أو الجائزة في نصيب الجهة المنظمة للمسابقة أو المصدرة لليانصيب.

٣- الأنصبة والمزايا التي يربحها أصحاب السندات أو المؤمن لهم والمدخرون عن طريق السحب أو الاختيار بالقرعة الذي تجريه أية جهة من الجهات العامة أو الخاصة، وذلك بواقع (١٥%) من قيمة ما يتم الحصول عليه. ويتحمل الضريبة.

(المادة الثانية)

تلغى المواد ٩، ١٦، ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠.

(المادة الثالثة)

تتقضي الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم علي اختلاف درجاتها قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بين مصلحة الضرائب والممولين التي يكون موضوعها علي الخلاف في تقدير ضريبة الدمغة، وذلك إذا كانت الضريبة محل النزاع لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه، وتمتع المطالبة بما لم يسدد من ضريبة تتعلق بتلك الدعوى.

وفي جميع الأحوال لا يترتب علي تقضاء الخصومة حق الممول في استرداد ما سبق أن سدده لحساب الضريبة المتنازع عليها.

وذلك كله ما لم يتمسك الممول باستمرار الخصومة في
الدعوى بطلب يقدمه إلى (المحكمة) المنظورة أمامها، خلال سنة
أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

(المادة الرابعة)

في غير الدعاوى المنصوص عليها في المادة السابقة يكون
للممولين في المنازعات القائمة بينهم وبين مصلحة الضرائب حول
ضريبة الدمغة والمقيدة أو المنظورة أمام المحاكم علي اختلاف
درجاتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب إنهاء تلك المنازعات
خلال ستة من ذلك التاريخ مقابل أداء نسبة من الضريبة والمبالغ
الأخرى المستحقة المتنازع عليها وفقا للشرائح التالية: —

— (٣٠%) من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة
المتنازع عليها فيما يجاوز مائة ألف جنيه.

— (٦٠%) من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة
المتنازع عليها فيما يجاوز مائة ألف جنيه.

ويترتب علي وفاء الممول بتلك النسب براءة ذمته من قيمة
الضريبة والمبالغ الأخرى المتنازع عليها وبحكم بانتهاء الخصومة
في الدعوى إذا قدم الممول للمحكمة ما يقيد ذلك الوفاة.

(المادة الخامسة)

يصدر وزير المالية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام
هذا القانون، إلي أن تصدر هذه اللوائح والقرارات يستمر العمل
باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا
القانون.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخر سنة ١٤٢٧ هـ.

(الموافق أول يولييه سنة ٢٠٠٦م).

الرسوم النسبية على قائمة المنقولات
وايصالات الأمانة واقرارات التخالص

والتنازل عن الشيكات

طبقاً لما انتهى إليه رأي الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة التفتيش المالي وجه بحري والرقم ٢٠٠٤/٧٠ جهاز شين الكوم

السيد الأستاذ / أمين مكتب الشهر بـ.....

بعد التحية،،،

نفيدكم علماً بأنه قد تم موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات
علي رأي الإدارة باستحقاق الرسوم النسبية على الموضوعات
الآتية: -

أولاً:- يحصل رسم نسبي يواقع $\frac{1}{2}\%$ على: إقرار الزوجة
باستلامها قائمة منقولاتها وذلك من قيمة المنقولات.

ثانياً:- يحصل رسم نسبي يواقع 2% من قيمة المنقولات
وذلك على إقرار الزوجة باستلام (قيمة) المنقولات والتنازل عنها.

ثالثاً:- يحصل رسم نسبي $\frac{1}{2}\%$ إذا لم يجاوز المبلغ ألفان
جنيه، $\frac{3}{4}\%$ إذا جاوز المبلغ ألفان جنيه، من قيمة المنقولات وذلك
علي إقرار الزوج باستلام قائمة منقولات زوجته وذلك باعتبار
(إقرار باستلام وديعة).

رابعاً:- يحصل رسم نسبي $\frac{1}{4}\%$ من قيمة الشيكات وایصالات
الأمانة وذلك علي إقرار بالتخالص واستلام المبلغ.

خامساً:- يحصل رسم نسبي $\frac{1}{2}\%$ إذا لم يجاوز المبلغ ألفان جنيه، و $\frac{4}{3}\%$ إذا جاوز المبلغ ألفان جنيه من قيمة الشيكات أو إيصال الأمانة (باعتباره تنازل عن دين) فضلاً عن (ضريبة الدمغة النسبية) بواقع $6 \times$ الألف بحد أدنى (عشرة قروش) علي عقود تحويل الأموال أو النزول عنها طبقاً (م ٦٣ تعليمات مالية ٢٠٠١).

إمضاء

مدير عام التفتيش

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

الإدارة المركزية لشئون التفقيش المالي

السيد الأستاذ / أمين مكتب الشهر العقاري والتوثيق

تحية طيبة وبعد،،،

— صدر القانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/٧.

— كما صدر قرار وزير العدل رقم (٥٤٢٤) لسنة ٢٠٠٦ بفئات رسوم التوثيق والشهر في القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/٧.

— وتفسيراً لما أسفر عنه تطبيق هذا القانون من مشكلات يتعين الالتزام بالآتي:-

أولاً:- بالنسبة لتعدد الرسوم بتعدد الوحدات العقارية في السجل العيني، أو القطع أو الطابق أو الشقة في مجال الشهر الشخصي فإن رسوم الشهر المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٦ والمادة الثالثة والرابعة من القرار الوزاري رقم (٥٤٢٤) لسنة ٢٠٠٦ بتعدد وفقاً لما هو وارد بالبند أولاً وثانياً بالقرار الوزاري أي تتعدد هذه الرسوم بتعدد القطعة أو الوحدة العقارية أو الطابق أو الشقة مع مراعاة تحديد مسطح كل قطعة حتى يمكن تحديد شريحة الرسوم عليها دون النظر إلى تعدد الصفقات، ما لم يتم تحديد تصرف كل بائع في قطعة محددة إلى شخص محدد يعتبر موضوع يستحق عليه

الرسوم عليها دون النظر إلي تعدد الصفقات ما لم يتم تحديد تصرف كل بائع في قطعة محددة إلي شخص محدد يعتبر موضوع يستحق عليه الرسوم طبقاً للشرحية الخاصة بكل مسطح باعتبار أن التصرف المحدد من كل بائع تصرف مستقل بذاته.

ثانياً:- بالنسبة لرسم التبرع بالثمن أو للحالة أو الحق التي تتضمنها المحرر فتستحق الرسوم عليها موضوعاً بشرط تحديد مسطحات الوحدات أو العقارات موضوع التعامل وذلك حسب حصة القاصر المحدد مسطحها، وتعدد هذه الرسوم بتعدد القطع أو الوحدات العقارية التي تشملها حصة القاصر ويسري ذلك علي الرسوم المستحقة علي حوالة الدين أو الحق.

ثالثاً:- حقوق الامتياز يعتبر موضوعاً ويحصل عليه رسوم الشهر المستحقة علي قيده وتعدد هذه الرسوم بتعدد القطع أو الوحدات العقارية محل التعامل في حدود مسطحاتها.

رابعاً:- بالنسبة لرسم اضافي المحاكم المفروض بالقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٥ فإنه يتم تحصيل رسم إضافي المحاكم بالإضافة إلي الشريحة الموضحة بالجدول المرفقة بالقانون (٩٦) لسنة ١٩٨٠ حسب القيمة الموضحة بالطلب وتحصل عند المشروع.

لذا يتم العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه وإذاعته علي جميع أقسام والمأموريات والفروع التابعة للمكتب.

مدير عام الإدارة العامة للتفتيش المالي وجه قبلي	مدير عام الإدارة العامة للتفتيش المالي وجه بحري	مدير عام الإدارة العامة للتفتيش المالي القاهرة الكبرى
---	---	---

الأمين العام المساعد
للتفتيش المالي

عدم توثيق عقود باسم الجمعيات

الخاضعة للقانون ٢٠٠٠/٨٤

إلا بعد تقديم موافقة وزارة التضامن الاجتماعي

منشور فني رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢

— إلحاقاً بالمنشور الفني رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ بشأن
إذاعة أحكام القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ بإصدار قانون الجمعيات
والمؤسسات الأهلية والمنشور الفني رقم (٣) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١١
بشأن إذاعة قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم
٢٠٠٢/١٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات سائلة
الذكر.

— فقد أخطرنا السيد المستشار /مساعد وزير العدل لشئون
الشهر العقاري والتوثيق بكتاب سيادته رقم ٩ بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤
بشأن قيام المصلحة بتسجيل كيانات تحت مسمى شركات منفيه أو
مراكز تمارس أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون الاستيئاق
من استيفاء الجمعيات للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم
٢٠٠٢/٨٤.

— ووجه سيادته إلي: مراعاة عدم القيام بأي إجراء من
إجراءات التوثيق أو التصديق علي التوقيعات أو إثبات التاريخ لأي
عقد من عقود تأسيس الجمعيات والمؤسسات ونظمها الأساسية
الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ أو تعديل هذه العقود
والنظم المذكورة إلا بعد تقديم موافقة رسمية من الجهة الإدارية

المختصة (وزارة التضامن الاجتماعي) التي تتبعها هذه الجمعيات والمؤسسات على أن تكون معتمدة بخاتم شعار الدولة.

بناء عليه

أولاً: يتعين علي مكاتب التوثيق وفروعها عدم القيام بأي إجراء من إجراءات التوثيق أو التصديق علي التوقيعات أو إثبات التاريخ لأي عقد من عقود تأسيس الجمعيات والمؤسسات ونظمها الأساسية والخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ أو تعديل هذه العقود والنظم المذكورة إلا بعد تقديم موافقة رسمية علي ذلك من الجهة الإدارية المختصة (وزارة التضامن الاجتماعي) التي تتبعها هذه الجمعيات والمؤسسات علي أن تكون معتمدة بخاتم شعار الدولة.

ثانياً: علي الإدارات العامة التفتيش الفني والسادة أمناء المكاتب والأمناء المساعدين ورؤساء مكاتب وفروع التوثيق مراقبة تنفيذ ذلك بكل دقة. وعرض أي مخالفة بشأن ذلك علي رئاسة المصلحة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

رئيس القطاع

توثيق الوصايا أمام السلطات الأجنبية

منشور في رقم (٣) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤

لما كانت المادة رقم (٢) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تنص علي أنه " تقوم مكاتب التوثيق بما يأتي: —

١ —

١٠ — قبول إيداع المحررات التي تبينها اللائحة التنفيذية ولما كانت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور قد قصرت في الفقرة الثانية من المادة ١٨ مكرر هذا الإيداع علي المحررات الموثقة أمام السلطات الأجنبية.

فقد صدر قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٧١٢ في ٢٦/١/٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والذي تم نشره بجريدة الوقائع المصرية العدد رقم ٢٨ ف ٤ فبراير سنة ٢٠٠٨ وقرر في المادة الأولى " يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١٨ مكررا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق النص الآتي: " المحررات الموثقة أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية "

كما قرر في مادته الثانية " ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره "

بناء عليه

أولا: يستبدل بنص البند (ي) من المادة رقم (٤) من تعليمات التوثيق طبعة ٢٠٠١ النص الاتي: —

(قبول وإيداع المحررات التي بينتها اللائحة التنفيذية وهي
الوصايا وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت والمحررات
الموثقة أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية.

ثانياً: عني الإدارات العامة للتفتيش الفني للثلاث والإدارات
العامة للتفتيش الفني الثلاث والإدارات العامة للتفتيش المالي الثلاث
والسادة أمناء المكاتب والأمناء المساعدين ورؤساء مكاتب وفروع
التوثيق مراعاة ذلك بكل دقة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

رئيس القطاع

مالي ٢٠٠٧/١

منشور مالي رقم واحد بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦

تعريفه تسجيل السيارات أمام موثق عقود السيارات

إلحاقا بالمنشور المالي رقم ٨ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩ بشأن قرار السيد المستشار / وزير العدل رقم ٤٨٥٩ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتحديد قيمة المحررات الخاصة بمركبات النقل السريع طبقا لأحكام قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤.

وإلحاقا بالمنشور المالي رقم ١٦ بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٨ بشأن قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٣٦٦٥ لسنة ١٩٩٦ بمرين قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٩ سنة ١٩٩٣ والجدول المرفقة عن سنة ١٩٩٣ علي مركبات النقل السريع المصنعة في السنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

وإلحاقا بالمنشور المالي رقم ٥ بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ بشأن قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٠٣٥ سنة ٢٠٠٣ الخاص بتحديد قيمة المحررات الخاصة بمركبة النقل السريع تطبيقا لأحكام قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤.

فقد صدر قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ والذي يعمل به في ٢٠٠٧/٢/١٢ تاريخ نشره بجريدة الوقائع المصرية العدد رقم ٣٣ في ٢٠٠٧/٢/١٢ وقرر الآتي:-

(المادة الأولى)

تحدد قيمة مركبات النقل السريع المشار إليها في البند الثاني من المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وفقا للقيمة الموضحة في المحرر الخاص بكل منها بحيث لا تقل عن القيمة المبينة بالجدول المرفقة بهذا القرار.

(المادة الثانية)

تخفيض قيمة المركبة بعد تحديدها وفقا لحكم المادة السابقة بواقع (٥% عن كل سنة) من السنوات التي تنتقضي بين تاريخ إنتاج المركبة وتاريخ طلب إجراء التوثيق بحيث لا تقل القيمة بعد التخفيض عن (الفي جنيه) للمركبات الواردة في الجدولين (أ، ب)، (٤، ٥)، خمسة آلاف جنيه للمركبات الواردة في الجدول (١، ٢، ٣، ٤)، وعشرة آلاف جنيه للمركبات الواردة في الجدول (١، ٢، ٣، ٤) ولا تخضع سنة إنتاج المركبة والسنة التي : ترى التوثيق فيها للتخفيض المشار إليه في الفقرة السابقة.

(المادة الثالثة)

يعمل بالقيم الواردة بالجدول المرفقة لمدة سبعة سنوات قادمة تنتهي عام ٢٠١٣ ثم يعاد النظر في هذه الجداول.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره (ومرفق الجداول).

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام
رئيس القطاع

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

جدول رقم (١)

المحركات الخاصة بسيارات الركوب

(أ) السيارات المستوردة والمنتجة بعد عام ٢٠٠٦

سنة الصنع	مركبات حتى ٢ سلفندر	أكثر من ٢ سلفندر حتى ٤ سلفندر	أكثر من ٤ سلفندر
٢٠٠٧	٢٧٣٠٠	٦٩٨٠٠	٤١١٠٠٠
٢٠٠٨	٢٨٧٠٠	٧٣٣٠٠	٤٣١٦٠٠
٢٠٠٩	٣٠١٠٠	٧٧٠٠٠	٤٥٣٢٠٠
٢٠١٠	٣١٦٠٠	٨٠٨٠٠	٤٧٥٩٠٠
٢٠١١	٣٣٢٠٠	٨٤٩٠٠	٤٩٩٦٠٠
٢٠١٢	٣٤٨٠٠	٨٩١٠٠	٥٢٤٦٠٠
٢٠١٣	٣٦٦٠٠	٩٣٦٠٠	٥٥٠٩٠٠

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

(ب) السيارات المصنعة محلياً

سنة الصنع	أقل من (٢) سندر نصر ١٢٦	نصر ١٢٥- ١٢٧-١٢٨-١٢٩ فيورا- ريتمو- بولونيز	السيارات الأخرى حتى (٤) سندر	أكثر من (٤) سندر
٢٠٠٧	١٧٠٠٠	٣١٢٠	٥٣٨٠٠	٩١٣٠٠
٢٠٠٨	١٧٨٠٠	٣٢٧٠٠	٥٦٦٠٠	٩٥٩٠٠
٢٠٠٩	١٨٧٠٠	٣٤٤٠٠	٥٩٤٠٠	١٠٠١٠٠
٢٠١٠	١٩٧٠٠	٣٦١٠٠	٦٢٤٠٠	١٠٥٧٠٠
٢٠١١	٢٠٦٠٠	٣٧٩٠٠	٦٥٤٠٠	١١١٠٠٠
٢٠١٢	٢١٧٠٠	٣٩٨٠٠	٦٨٧٠٠	١١٦٢٠٠
٢٠١٣	٢٢٨٠٠	٤١٨٠٠	٧٢٢٠٠	١٢٢٤٠٠

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

جدول (٢)

المحركات الخاصة بسيارات الميكروباص والاتوبيسات

المحلية والمستوردة والتي صنعت بعد عام ٢٠٠٦

أكثر من ٤٥ راكب		أكثر من ٣٦ راكب حتى ٤٥ راكب		أكثر من ١٥ راكب حتى ٣٦ راكب		حتى ١٥ راكب		صنف السيارة وما يقلها
مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	
٥٣٣٥٠٠	١٣١٦٠٠٠	٩٨٥٠٠	٧٨٨٠٠٠	٢٠٨١٠٠	١٣٣٩٠٠	١١٣٦٠٠	٩٠٠٠٠	٢٠٠٧
١٠٥٩٦٠٠	١٢٠٠٩٠٠	١٠٣٣٢٠٠	٨٧٤٠٠	٢١٨٥٠٠	١٣٩٦٠٠	١١٨٢٠٠	٩٤٦٠٠	٢٠٠٨
١١١٠٨٥٠٠	١٣٢٢٨٠٠	١٠٨٨٥٠٠	٨٦٨٧٠٠	٢٣٩٤٠٠	١٤٦٦٠٠	١٢٤٤٠٠	٩٩٣٠٠	٢٠٠٩
١٠٠٦٤٠٠	٩٤٠٩٠٠	١١٤٠٢٠٠	٩١٣٦٠٠	٢٤٠٨٠٠	١٥٣٩٠٠	١٣٠٣٠٠	١٠٤٢٠٠	٢٠١٠
١٨٥٠٥٠٠	١٤٨٤٠٠	١١٩٧٧٠٠	٩٥٧٧٠٠	٢٥٢٨٠٠	١٦١٦٠٠	١٣٨٠٠	١٠٩٥٠٠	٢٠١١
١٠٩١٣٠٠	١٠٥٥٤٠٠	١٢٥٧٠٠٠	١٠٠٥٦٠٠	٢٦٥٤٠٠	١٦٦٦٠٠	١٤٣٩٠٠	١١٤٩٠٠	٢٠١٢
٢٠٤٠٢٠٠	١٦٣٣٦٠٠	١٣١٩٩٠٠	١٠٥٥٩٠٠	٢٧٨٦٠٠	١٧٨٢٠٠	١٥٠٨٠٠	١٢٠٦٠٠	٢٠١٣

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

جدول (٣)

المحركات الخاصة بسيارات النقل

المحلية والمستوردة والمنتجة بعد عام ٢٠٠٦

حمولة أكثر من ١٦ طن		(ب) حمولة ١٦ طن	
جدول رقم (ب)		جدول رقم (أ)	
إجمالي قيمة السيارات أكثر من ١٦ طن	سنة الصنع	متوسط سعر الطن الوارد	سنة الصنع
٤١٣٩٠٠	٢٠٠٧	٢٥٥٠٠	٢٠٠٧
٤٣٤٦٠٠	٢٠٠٨	٢٦٩٠٠	٢٠٠٨
٤٥٦٣٠٠	٢٠٠٩	٢٨١٠٠	٢٠٠٩
٤٧٩١٠٠	٢٠١٠	٢٩٥٠٠	٢٠١٠
٥٠٣١٠٠	٢٠١١	٣١٠٠٠	٢٠١١
٥٢٨٢٠٠	٢٠١٢	٣٢٥٠٠	٢٠١٢
٥٥٤٧٠٠	٢٠١٣	٣٤١٠٠	٢٠١٣

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

جدول رقم (٤)

المحركات الخاصة بالفسبات والموتوسيكلات

المحلية والمستوردة بعد عام ٢٠٠٦

سنة الصنع	مركبات حتى ٢ سطندر	أكثر من ٢ سطندر حتى ٤ سطندر	أكثر من ٤ سطندر
٢٠٠٧	١٣٦٠٠	٢٠٣٠٠	٢٩٤٠٠
٢٠٠٨	١٤٣٠٠	٢١٣٠٠	٣٠٨٠٠
٢٠٠٩	١٥٠٠٠	٢٢٤٠٠	٣٢٤٠٠
٢٠١٠	١٥٨٠٠	٢٣٥٠٠	٣٤٠٠٠
٢٠١١	١٦٥٠٠	٣٤٧٠٠	٣٥٧٠٠
٢٠١٢	١٧٤٠٠	٢٦٠٠٠	٣٧٥٠٠
٢٠١٣	١٨٢٠٠	٢٧٣٠٠	٣٩٤٠٠

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

جدول رقم (٥)

المحركات الخاصة بالمقطورات

المحلية والمستوردة بعد عام ٢٠٠٦

السعر للطن	سنة الصنع
٩٩٠٠	٢٠٠٧
١٠٤٠٠	٢٠٠٨
١٠٩٠٠	٢٠٠٩
١١٤٥٠	٢٠١٠
١٢٠٠٠	٢٠١١
١٢٦٥٠	٢٠١٢
١٣٣٠٠	٢٠١٣

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

جدول رقم (٦)

المحركات الخاصة بالجرارات الزراعية

المحلية والمستوردة بعد عام ٢٠٠٦

السعر للطن	سنة الصنع
٩٧٨٠٠	٢٠٠٧
١٠٢٧٠٠	٢٠٠٨
١٠٧٨٠٠	٢٠٠٩
١١٣٢٠٠	٢٠١٠
١١٨٩٠٠	٢٠١١
١٢٤٨٠٠	٢٠١٢
١٣١٠٠٠	٢٠١٣

منشور فني رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١

إلى مكاتب الشهر العقاري ومأموريتها ومكاتب التوثيق وفروعها

والإدارات العامة بالمصلحة

أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والتحقق منها

إلحاقاً بالمنشور الفني رقم (١) بتاريخ ٢٠٠١/١/٩ بإذاعة أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.

وبالمنشور الفني رقم (٩) بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٧ بشأن المستندات المطلوب تقديمها لإثبات بلوغ القاصر سن الرشد في أي عمل من أعمال الشهر أو التوثيق.

ولما كانت المادة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ سالف الذكر تنص على أنه: -

(تثبت أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية للولاية على النفس لمن أتم خمس عشرة سنة ميلادية كاملة متمتعاً بقواه العقلية

وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثله القانوني. فإذا لم يكن له من ممثله أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات التقاضي بالمخالفة لرأي ممثله أو في مواجهته عينت المحكمة له وصي خصوم تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة أو الغير) .

ولما كانت المادة (٢) من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ تنص على أنه:-

(يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنة الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة.

وتثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي آخر فإن لم يوجد المستند الرسمي أصلاً قدرت السن بمعرفة أحدي الجهات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة) .

فقد صدر قرار وزير العدل رقم ٦٤٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وتم نشره بجريدة الوقائع المصرية العدد رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣ وقرر في المادة الأولى منه ما يلي: —

(لا يعتد في تقدير سن الطفل عند عدم وجود مستند رسمي إلا بتقرير يصدر من احدي الجهات الآتية:

١— مصلحة الطلب الشرعي وفروعها.

٢— المستشفيات الجامعية.

٣— المستشفيات العامة.

ولما كانت المادة (٩٣٣) من قانون المرافعات الواردة بالكتاب الرابع منه قد ألغيت بمقتضى أحكام المادة الرابعة من القانون ١ لسنة ٢٠٠٠ مالف الذكر.

وحيث أن المادة (٩٣٣) مرافعات هي السند القانوني للمدتين رقم (٩٧) من تعليمات الشهر (٩) من تعليمات التوثيق طبعة ٢٠٠١ اللتين يتعين إلغاؤهما.

بناء عليه

أولاً: يستبدل بنصي المادتين رقم (٩٧) من تعليمات الشهر، (٩) من تعليمات التوثيق طبعة ٢٠٠١ النص التالي:—

(تثبت أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية للولاية علي النفس لمن أتم خمس عشرة سنة ميلادية كاملة متمتعاً بقواه العقلية.

وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثله القانوني. فإذا لم يكن له من ممثله أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات التقاضي بالمخالفة لرأي ممثله أو في مواجهته عينت المحكمة له وصي خصومه من تلقاء نفسها أو بناء علي طلب النيابة العامة أو الغير.

ويتم التحقق من سن الطفل الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي آخر.

فإذا لم يوجد المستند الرسمي أصلاً قدرت السن بتقرير يصدر من إحدى الجهات الآتية:-

١- مصلحة الطب الشرعي وفروعها .

٢- المستشفيات الجامعية .

٣- المستشفيات العامة.

ثانياً: على الإدارات العامة التفتيش الفني والسادة أمناء المكاتب والأمناء المساعدين ورؤساء مأموريات الشهر ومكاتب وفروع التوثيق مراقبة تنفيذ ذلك بكل دقة.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الأمين العام المساعد

الإدارة العامة للبحوث القانونية

رئيس القطاع

منشور في رقم (١٣) بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١

الامتناع عن قبول أحكام التحكيم المتعلقة بالحالات

المحظور التحكيم والوارد بقرار وزير العدل رقم ٢٠٠٨/٨٣١٠

* إلحاقاً بالمنشور الفني رقم (٥) بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٣ بإذاعة أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية.

* فقد صدر قرار السيد المستشار / وزير العدل رقم ٨٣١٠ لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم إجراءات إيداع أحكام التحكيم طبقاً لنص المادة (٤٧) من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

وقرر:-

(المادة الأولى)

* ينشأ بقلم كتاب المحاكم دفتر لتقيد طلبات إيداع أحكام التحكيم بأرقام متسلسلة ويتضمن تاريخ تقديم الطلب وبيانات وافية عن مقدمه وصفته ومحل إقامته من وقع وثيقة إثبات شخصيته. وكذا بيانات حكم التحكيم موضوع الطلب على النحو المبين بالمادة الخامسة من هذا القرار.

(المادة الثانية)

* يقدم طالب إيداع حكم التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة من المحكوم لصالحه أو وكيله بموجب توكيل رسمي خاص ويرسل إلى المكتب الفني للتحكيم بوزارة العدل لإبداء الرأي بشأنه.

(المادة الثالثة)

لا يقبل قلم الكتاب طلب إيداع حكم التحكيم إلا بعد فوات مدة التسعين يوماً المقررة لإقامة دعوى بطلان حكم التحكيم والتي تبدأ من تاريخ إعلان الحكم للمحكوم عليه على ضوء ما تقضي به المادة (٥٤) من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

(المادة الرابعة)

يصدر المكتب الفني للتحكيم بوزارة العدل قراره كتابة بقبول أو بعدم قبول طلب إيداع حكم التحكيم بعد التحقق مما يأتي: —
أولاً أن الحكم المطلوب إيداعه:ـ

- (أ) لا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب.
- (ب) لا يتعلق بأي حق عيني علي العقار أو بحيازته أو تسليمه أو تثبيت ملكيته أو قسمته وأنه لا يتعلق بعقار بأي صورة من الصور.
- (ج) لا يتعلق بإحدى مسائل الأحوال الشخصية (مسلمين — غير مسلمين — مصريين — أجانب).
- (د) لا يتعلق بإحدى المسائل الجنائية.
- (هـ) لا يتضمن القضاء بإثبات الصلح في إحدى المسائل المشار إليها في البنود السابقة.
- (و) لا يتعلق بتحكيم في مسائل مما لا يجوز فيها الصلح.

ثانياً:- أن المحكمة مختصة بإيداع الحكم طبقاً للمادتين (٩، ٤٧) من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

(المادة الخامسة)

* بعد صدور القرار بقبول إيداع حكم التحكيم يحرر الكاتب المختص بالمحكمة محضراً بإيداع حكم التحكيم يتضمن تاريخ صدوره وأسماء المحكمين محضراً بإيداع حكم التحكيم يتضمن تاريخ صدوره وأسماء المحكمين الذين أصدره وغاوينهم وصفاتهم وأسماء الخصوم وغاوينهم ومنطوق الحكم واسم طالب الإيداع وعنوانه وصفته.

(المادة السادسة)

* يجوز لكل طرفي التحكيم الحصول علي صورة من محضر إيداع حكم التحكيم. ولا يجوز إعطاء صورة رسمية من حكم التحكيم للمودع.

(المادة السابعة)

* ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية. ويعمل به من تاريخ نشره.

(وبناء علي ما تقدم)

أولاً:- يتعين الامتناع عن قبول أحكام التحكيم التي تتعلق بعمل أو موضوع من الأعمال والموضوعات المحظور التحكيم فيها والمشار إليها بالمادة الرابعة بند أولاً من قرار السيد المستشار/

وزير العدل رقم ٨٣١٠ لسنة ٢٠٠٨ سالف الذكر وذلك في أي عمل من أعمال التوثيق أو الشهر أو القيد في السجل العيني.

ثانياً: يلغي العمل بالمنشورين الفنيين رقمي (٥) بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٤، (١٢) بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٣. والمادتين رقمي (٢٣١)، (٢٣٢) من تعليمات الشهر طبعة ٢٠٠١.

ثالثاً: علي الإدارات العامة للتفتيش الفني والسادة أمناء المكاتب والأمناء المساعدين ورؤساء مأموريات الشهر العقاري ومكاتب وفروع التوثيق مراقبة تنفيذ ذلك.

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية الأمين العام المساعد الأمين العام

منشور فني ٢٠٠٩/٦

يراعى الآتي:-

يستبدل بنص البند أولاً من المنشور الفني ٢٠٠٨/١٣ النص
الآتي:-

- يتعين الامتناع عن قبول أحكام التحكيم التي تتعلق بعمل أو موضوع من الأعمال والموضوعات المحظور التحكيم فيها الوارد بالمادة الرابعة من قرار وزير العدل رقم ٢٠٠٨/٨٣١٠ المعدل بالقرار ٢٠٠٩/٦٥٧٠ وذلك في أي عمل من أعمال التوثيق أو الشهر أو القيد في السجل العيني.

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٠٠٩

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون

التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧

الوقائع المصرية العدد ٤٦ في ٢٤ فبراير سنة ٢٠٠٩

وزير العدل بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧
بشأن التوثيق:

وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧ باللائحة
التنفيذية لقانون التوثيق:

قرر

(المادة الأولى)

تضاف إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧
بشأن التوثيق مادة جديدة برقم ٣٤ مكرراً «أ» نصها الآتي:

في مكاتب وفروع التوثيق الممكنة تنشأ دفاتر إلكترونية تستبدل
بالدفاتر المشار إليها في المواد (١٥، ١٦، ٢٨، ٣٣) تحفظ على جهاز
الكمبيوتر تدرج فيها أسماء ذوي الشأن في المحررات التي وثقت
والمحررات العرفية التي صدق على توقيعاتهم فيها والتي تم إثبات
تاريخها مع إثبات أرقام المحررات ومحاضر التصديق وتواريخها
وتاريخ تسليم صورة المحرر الموثق إلى صاحبه بعد توقيعه منه.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به منذ تاريخ نشره.

صدر في ٢٠٠٩/٣/١٨

وزير العدل

مستشار / ممدوح مرعي

مراجع الكتاب

- ١- كتاب تعليمات توثيق ٢٠٠١
- ٢- المرجع في التوثيق.
- للمؤلف الناشر / مكتبة الشعاع.
- ٣- المنشورات الفنية لمصلحة الشهر والتوثيق من عام ١٩٤٧ حتى عام ٢٠٠٩.

فہرست

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ

فهرس

الصفحة	الموضوع
	الباب الأول
١١ :	— أحكام تنظيمية عامة
١١ :	— اختصاص مكتب التوثيق ونطاقه
	أثر مباشرة العمل خارج ذلك النطاق وحالات
١١ :	الاختصاص المكاني
١٢ :	— اختصاص مكتب التوثيق وفروعه
	الباب الثاني
	توثيق العقود والتوكيلات
١٣ :	الاختصاص المكاني
١٣ :	حالاته
١٣ :	الاختصاص النوعي لعقود الزواج والطلاق
	الباب الثالث
١٥ :	— إجراءات التوثيق
١٥ :	— اختصاصات رئيس مكتب التوثيق
١٧ :	— اختصاصات الموثق
١٨ :	— اختصاصات مكتب خدمة المواطنين
١٨ :	— أحوال عمل انتقالات خارج المكتب
	— اختصاص مكتب التوثيق اختصاص عام عدا ٣
١٨ :	حالات مستثناة: -
	الباب الرابع
	قواعد عامة
	— القانون الواجب التطبيق علي الأشخاص
١٩ :	الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون الأجنيون
١٩ :	الحالة المدنية والأهلية للأشخاص الطبيعيون

- شروط أو جبهها القانونون بالنسبة للقصر،
 ١٩ : والمصابين بعاهة، أو بقصور عقلي بعد البلوغ
 ٢٠ : — القيود علي أهلية التصرف
 ٢٠ : ما يجب علي الموثق بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة
 جنائية

الباب الخامس

مبادئ عامة في إجراءات التوثيق

- سداد الرسوم أولاً (م ١٨ ت. ث ٢٠٠١) : ٢٣
 ٢٣ : — ما لا يجوز توثيقه
 وجوب اشتغال المحرر على الجنسية والديانة
 والمهنة ومحل الإقامة لأصحاب الشأن بالمحرر ... : ٢٥
 ٢٥ : — وجوب تعيين محل إقامة ذوي الشأن
 الشأن صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة واقتصاراً
 ذلك على (الأصيل) دون (الوكيل) : ٢٧
 ٢٧ : — وجوب امتناع الموثق عن توثيق أو تصديق
 إقرارات التبرع بالكلية : ٢٧
 ٢٧ : — رفض التوثيق وأحواله والتظلم منه
 ٢٨ : — بطاقة الإقامة
 ٣٠ : — محررات لا يجوز توثيقها إلا بشروط

الباب السادس

الصفة والسلطة في إجراء التصرف القانوني

- التحقق من صفة وشخصية صاحب الشأن طالب
 ٣٣ : الإجراء القانوني
 ١— يجب علي مأمور التوثيق التحقق من بحث
 الصفة والسلطة في إجراء التصرف القانوني وأمثلة : ٣٤
 ٣٥ : ١— تصرفات الكنيسة
 ٣٥ : ٢— إشهار حق مورث أجنبي
 ٣٥ : ٣— تصرفات الجمعيات الخيرية

- ٤- جهاز تصفية الحراسات ٣٥ :
- ٥- تصرفات الجمعيات الخيرية ٣٦ :
- ٦- الولي الشرعي على ابن القاصر ٣٨ :
- ٧- الوصي على القاصر ٣٨ :
- ٨- الدولة والقطاع العام ٣٨ :
- ٩- الشركات المساهمة ٣٨ :
- ١٠- الصفة المشار إليها بالحكم ٣٩ :
- ١١- التعاقد مع النفس ٣٩ :
- ١٢- التوكيل الخاص ٣٩ :
- ما الحكم حال صدور حكم صحة تعاقد عقد الشركة توصية بسيطة وتعذلت عند التسجيل إلي شركة مساهمة؟ ٣٩ :
- ١- هل يجوز قيام المصفي بالبيع والشراء بدون إذن الشركاء؟ ٤٠ :
- ٢- على الموثق مراعاة أن هناك محشرات لا يجوز شهرها ٤٠ :
- ٣- على الموثق مراعاة تطلب الشكل الرسمي في عقدي هبة العقار والرهن التأميني ٤٢ :
- ٤- على الموثق التحقق من أهلية التصرف ٤٣ :

الباب السابع

الأهلية والرضائية

التصرفات القانونية

- تعريفها ٤٥ :
- أنواعها ٤٥ :
- الأهلية المباشرة للتصرفات القانونية ٤٥ :
- تصرفات الصبي المميز ٤٦ :

الولاية

- ثبوتها وترتيبها ٤٩ :

- أحوال وجوب (إذن المحكمة) عند تصرف (الولي) في أموال القاصر : ٥٠

القاصر المأذون

- أحوال إجراء القاصر تصرفات — قانونية (بإذن المحكمة) أو (نص قانوني) : ٥٢
- انتهاء الولاية وإسقاطها أو الحد منها : ٥٦
- سلب الولاية : ٥٦

الوصاية

- شروط تبرع الوصي بمال القاصر : ٥٧
- أحوال مباشرة (الوصي) التصرفات نيابة عن القاصر بإذن المحكمة : ٥٧

الوصي الخاص

- مهمته : ٥٩

الوصي المؤقت ووصي الخصومة

- تعيينها وسلب سلطته : ٦١

انتهاء الوصاية

- الأهلية وأنوعها : ٦٢
- عوارض الأهلية وحالتها : ٦٣
- حكم تصرف المجنون والمعتوه : ٦٣
- أنواع الجنون في الشريعة الإسلامية : ٦٣
- أنواع المعتوه : ٦٣
- موقف القانون المدني من المجنون المعتوه : ٦٤
- حكم تصرف السفه ونزوي الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر : ٦٥
- موانع الأهلية : ٦٧

الغيبية

- أحوال تعيين وكيل عن الغائب وشروطها : ٦٩
- انتهاء الغيبة : ٦٩

المفقود

- ٧٠ : متى يحكم بموت للمفقود
- ٧٠ : أحوال اعتبار المفقود ميتا بمرور سنة ؟
- حكم المفقود الذي يجئ حيا بعد الحكم بموته، أو لم يجئ ولكن تبين أنه حي حقيقة ؟
- ٧١ : بالنسبة لأمواله
- ٧١ : بالنسبة لزوجته المعتدة عدة وفاة
- ٧٢ : أحكام النقص في الأهلية

الحجر

- على من يحكم به، ومن يدير أموال المحجور عليه ؟
- ٧٤ : لمن تكون القوامة، وترتيبها ؟
- ٧٤ : التصرفات الصادرة من الأشخاص المطلوب الحجر عليهم
- ٧٤ : حالتي إيقاف طلب لشهر الخاص بالمحجور عليهم
- الإنذار بوقف إجراءات الشهر إذا كان مؤيد
- ٧٥ : المستندات

المساعدة القضائية

- ٧٦ : شروط تعيين مساعد قضائي
- على الموثق معرفة ما جاء بالمنشور الفني ١٩٩٩/٢ بخصوص المنع من التصرف للمحكوم عليه جنائياً
- ٧٦ : على الموثق التأكد من صفة المتصرف
- ٧٩ :

الباب الثامن

- القرابة النسبية وقرابة المصاهرة وقوتها في الإثبات ومدى أثرها في إجراء التوثيق
- ٨١ : أولاً: قرابة النسب وهي نوعان: —
- ٨١ : ١- قرابة مباشرة

الموضوع	الصفحة
٢- قرابة حواشي	٨٢ :
قرابة المصاهرة -	٨٣ :
- حسب درجة قرابة المصاهرة	٨٣ :
- اثر قرابة ودرجاتها	٨٣ :

الباب التاسع

التوكيلات وعقد الوكالة

تعريف عقد الوكالة	٨٩ :
لغة - شرعا - قانونا	٨٩ :
س) هل الوكالة لازمة للوكيل ؟	٩٠ :
س) هل يلزم حضور الوكيل وتوقيعه ؟	٩٠ :
س) هل يجوز استمرار الوكالة في حالة الوفاة ؟ ..	٩٠ :
س) هل النص في التوكيل علي عدم إلغاؤه إلا بموافقة الوكيل يسقط حق الموكل في الإلغاء ؟	٩١ :
- <u>فني ٢٠٠٦/١٥</u> بخصوص إلغاء التوكيل	٩٢ :
- <u>فني ٢٠٠٧/٥</u> بخصوص إلغاء التوكيل	٩٢ :
- أوجه الخلاف بين التوكيل والتفويض	٩٣ :
- أوجه الخلاف بين الوكالة والفضالة	٩٣ :
- تجاوز الوكيل حدود وكالته وأمثلتها	٩٥ :

التعاقد مع النفس

- صوره وأحواله	٩٦ :
- في نطاق عقد الزواج	٩٧ :
- بالنسبة للفضولي	٩٧ :
- خصائص عقد الوكالة	٩٨ :
الشكلية في التوكيلات	١٠٠ :
- حكم التوكيل الصادر في ألفاظ عامة دون تخصيص لنوع العمل القانوني	١٠١ :
- الوكالة في أعمال الشهر العقاري	١٠١ :
- تسلسل التوكيلات	١٠٣ :

الموضوع	الصفحة
— منشور فني ١٩٨٠/٦	١٠٣ :
— التوكيل الرسمي في صرف مبلغ مودع بالبنك .	١٠٤ :
أهلية الوجوب الناقصة في بعض حالات الوكالة ..	١٠٤ :
— الوكالة في أعمال التصرفات القانونية يجب أن تكون خاصة	١٠٥ :
— التفويض الصادر من الشركات المساهمة	١٠٦ :
— التفويض الصادر من مصلحة حكومية لأحد موظفيها ..	١٠٦ :
— (س) هل عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في إدارة أعمال الشركة ؟	١٠٦ :
— التوكيلات المتعلقة بالمسائل الهندسية	١٠٧ :
— التوكيلات الخاصة بالمحاسبين والحضور أمام مصلحة الضرائب	١٠٧ :
— توكيل المرشحين لأحد الناخبين لتمثيله أمام اللجنة الانتخابية يصدق عليه بالرسم ؟	١٠٧ :
— التوكيل المتضمن قبض الدين لا يعد بيعا ؟	١٠٨ :
— الرسوم التكميلية علي التوكيل يَـتَـزَـم بها الموكل فقط	١٠٩ :
— حق الحضور عن الخصوم أمام المحكمة قاصر على المحامين	١٠٩ :
— تعدد الوكلاء دون تحديد اختصاص كل منهم أو انفراده بالعمل يخولهم إجراؤه مجتمعين	١١٠ :
— حكم خلو التوكيل المتضمن البيع والشراء من النص الصريح علي التنازل علي الحق في الإيجار ؟	١١١ :
— حكم تعامل المحامي مع موكله بالنسبة لزملاء بالمكتب المحامين الذين يباشرون تلك الأعمال ؟ ..	١١١ :
— إيداع التوكيلات الرسمية الصادرة من الخارج بمحضر رسمي وشروطه	١١١ :
— حكم التوكيل الرسمي المتضمن البيع والتبرع والبدل وخلوه من النص الصريح على الشراء	١١١ :

١١٢ :	— أحكام النقض وتوثيق القناصل المصريين والأجانب للمحررات
١١٦ :	— التوكيلات الصادرة من الخارج والموثقة من جهات أجنبية
١١٧ :	— الوكالة الضمنية
١١٧ :	— الوكالة الممنطرة
١١٧ :	— الوكالة الظاهرة وأثرها
١١٨ :	— الوكالة بأجر
١١٨ :	— التوكيلات المراد العمل بها خارج مصر
١١٨ :	— تفويض وكلاء البنوك والشركات في تقديم الطلبات. حق كتابة المحامين في تقديم طلبات واستلام مشروعات
١١٩ :	— التوكيلات غير المقبولة
١١٩ :	— استخراج شهادة رسمية من محضر تصديق خاص بتوكيل خاص
١١٩ :	— ضوابط الحد من انتشار ظاهرة اصطناع توكيلات ضرورة منسوبة لأصحابها بنينة شهر محرر متعلق ومرتبطة بالعقارات
١٢٠ :	— الصفة عند إجراء التوكيل
١٢١ :	— التزامات الوكيل بتنفيذ الوكالة
١٢٤ :	— علاقة الموكل بنائب الوكيل
١٢٥ :	— مدى مسئولية الوكيل عن الغش والخطأ الجسيم
١٢٨ :	— مسئولية الوكيل عن السبب الأجنبي
١٢٨ :	— مسئولية الموكل عن خطأ وكيله
١٢٩ :	— الوكالة وخيانة الأمانة
	استخراج الشهادة والصور
١٣١ :	— شهادة من توكيل خاص مصدق عليه
١٣١ :	— لا يجوز استخراج شهادة من دفتر التوثيق

- جواز إعطاء صورة رسمية من التوكيلات
- الرسمية المرفقة بالمحررات المشهرة : ١٣١
- من يجوز تسليمهم صورة من المحررات الموثقة : ١٣١
- تسليم صورة من المحرر الموثق للغير بشرط .. : ١٣١
- استخراج صورة تنفيذية من المحرر الموثق ... : ١٣٢
- إلغاء التوكيل : ١٣٢
- منشور فني رقم ٢٠٠٦/١٥ : ١٣٣
- منشور فني رقم ٢٠٠٧/٥ : ١٣٣
- أحوال لنتهاء الوكالة : ١٣٤
- ملاحظات مصلحة الشهر العقاري على أخطاء
- المأموريات بخصوص التوكيلات : ١٣٦
- فني ١٩٨٨/١ : ١٣٦
- صيغة توكيل خاصة : ١٣٧
- صيغة توكيل رسمي عام في القضايا : ١٣٩
- صيغة توكيل رسمي عام شامل : ١٤٣
- أحكام النقض في عقد الوكالة : ١٤٨

الباب العاشر

التوثيق الرسمي

- محررات يتمتع توثيقها : ١٦٩
- محررات يجوز توثيقها بشروط : ١٧٠
- ضرورة حضور شاهدي عقد في الأحوال الآتية:- : ١٧١
- قواعد عامة يجب على الموثق مراعاتها قبل
- إجراء التوثيق : ١٧١
- أحوال يجوز للقاصر فيها إبرام العقود وإصدار
- التوكيلات : ١٧٣
- إجراءات رفض التوثيق وأحواله والنظم منه : ١٧٧
- بيانات المحرر : ١٧٨
- المستندات الواجب إرفاقها مع المحرر الموثق . : ١٨١
- ما لا يجب إرفاقه : ١٨١

الصفحة	الموضوع
١٨١ :	— تسليم صورة من المحرر الموثق
١٨٣ :	— تسليم صورة تنفيذية والملاحظة علي الصورة التنفيذية الثانية

١٨٤ :	— موافاة بعض الجهات الحكومية بصورة من المحررات الموثقة
١٨٤ :	— حفظ المحررات الموثقة
١٨٥ :	— دفاتر التوثيق
١٨٥ :	— دفتر الفهارس
١٨٦ :	— التوكيل الرسمي العام
١٨٧ :	— ما يوثق في الشكل الرسمي
١٨٨ :	— أحكام النقض في المحررات العرفية والرسمية .
١٩٠ :	— أصول المحررات الموثقة
١٩٠ :	— التحقق من الشخصية بمستندات مقبولة
١٩٠ :	— حضور شاهدين في عقد الزواج
١٩١ :	— شروط حذف إضافة كلمات

الباب العادي عشر

محاضر إثبات الغيبة والامتناع عن التوقيع

١٩٣ :	— محضر إثبات الغيبة
١٩٤ :	— صيغة محضر إثبات غيبة
١٩٥ :	— محضر إثبات امتناع عن التوقيع أمام موثق الشهر العقاري
١٩٧ :	— صيغة محضر إثبات امتناع عن التوقيع

الباب الثاني عشر

١٩٩ :	— محضر رسمي إيداع توكيل صادر من الخارج
١٩٩ :	— شروطه
٢٠٠ :	— صيغته
٢٠١ :	— ملحوظة

الصفحة	الموضوع
٢٠٢ :	— صيغة محضر إيداع رسمي
٢٠٣ :	— فني ٢٠٠٨/٣ قبول إيداع الوصايا والمحركات الموثقة أمام السلطات الأجنبية والسفارات المصرية
٢٠٥ :	— فني ٢٠٠٨/٨

الباب الثالث عشر

التصديق علي التوقيع

٢٠٧ :	١— إجراء التصديق
٢٠٧ :	٢— دفتر التصديق
٢٠٨ :	— شهادة من محضر التصديق
٢٠٨ :	— التنازلات والإقرارات
٢٠٩ :	— تسلسل التوكيلات
٢١٠ :	— التصديق علي التوقيع لا يخضع للاختصاص المكاني
٢١٠ :	— استخراج شهادة دفتر تصديق (بمضمون توكيل)
٢١١ :	— التوقيع علي مشروع المحرر

استخراج الشهادة والصور

٢١٣ :	استخراج صور تنفيذية من المحرر الموثق
٢١٤ :	— أوجه الخلاف بين العقد العرفي المصدق عليه والعقد الرسمي وإثبات التاريخ
٢١٧ :	— أوجه الشبه والخلاف بين التوكيل الخاص المصدق عليه والتوكيل الرسمي الموثق
٢١٩ :	— أحكام النقض في التصديق علي التوقيع

الباب الرابع عشر

إثبات التاريخ

٢٢١ :	— ما لا يجوز إثبات تاريخه
٢٢٢ :	— عدم استلزام توقيع محام علي العقود والمطلوب إثبات تاريخها مهما كانت قيمتها
٢٢٢ :	— هل يجوز إثبات تاريخ الأكشاك والكبائن

- ٢٢٣ : - المحررات التي تشير عرضاً لحق عيني أصلي
- وجوب تضمين المحررات المتناولة تنازل عن
الإيجار ذكر المدة المتنازل عنها ٢٢٣

- فني ١٩٩٥/٨ بعدم إعطاء صورة من العقد
ثابت التاريخ قبل عام ١٩٢٤ ٢٢٤
- تسليم شهادة من دفتر إثبات تاريخ ٢٢٤
- تعليمات داخلية من مصلحة التوثيق إلى الموثقين ٢٢٤
- إثبات تاريخ من مصلحة التوثيق إلى الموثقين .. ٢٢٤
- إثبات تاريخ عقد الإيجار في ظل ق ١٩٩٦/٤ .. ٢٢٤
س) هل يجوز إعطاء صور رسمية من المحررات
العرفية المثبت تاريخها والمصور ميكروفيلماً ؟
(والجواب بلا) ٢٢٥
- تعليمات بخصوص دفتر فهرس إثبات التاريخ .. ٢٢٥
- فني ٢٠٠٥/١ بجواز إثبات تاريخ المحررات
المتضمنة اتفاق التمويل ٢٢٥
- أحكام النقض في إثبات التاريخ ٢٢٧

الباب الخامس عشر (ملغي)

التأشير على الدفاتر التجارية (ملغي)

- الاختصاص بالتأشير على الدفاتر التجارية
اختصاص مكاني ٢٢٩
- بيانات التأشير بفتح دفتر تجاري ٢٣٠
- صيغة محضر فتح دفتر ٢٣٠
- صيغة محضر قفل محضر ٢٣٠
- شهادة بحصول تأشير في دفتر قيد الدفاتر التجارية ٢٣٠
- الإطلاع على دفتر الفهارس التجارية ٢٣٠

الباب السادس عشر

الإطلاع

الموضوع	الصفحة
— تعليمات مصلحة التوثيق	٢٣١ :
الباب السابع عشر	
الانتقالات	
— أحوال قيام الحق في تقديم خدمة الانتقال	٢٣٣ :
— ملاحظات خاصة بالموثق	٢٣٤ :
— الانتقال للسجن	٢٣٤ :
— شروط الانتقال	٢٣٥ :
الباب الثامن عشر	
عقد الزواج	
— حالات الزواج التي يختص بها مكتب الشهر ومكاتب التوثيق	٢٣٧ :
— القانون الواجب التطبيق حالة وجود أشخاص مجهولي الجنسية أو متعدي الجنسية	٢٣٧ :
— القانون الواجب التطبيق على آثار عقد الزواج .	٢٣٧ :
— هل يجوز الاعتراض على الزواج ؟	٢٣٨ :
— الأثر المترتب على إعلان صحيفة الدعوى	٢٣٨ :
— هل يؤدي طلب الحجر على أحد طرفي عقد الزواج إلى وقف إجراء توثيق عقد الزواج ؟	٢٣٩ :
— شروط إتمام إجراء توثيق زواج مصري بأجنبية أو مصريان مسيحيان مختلفي الملة	٢٣٩ :
— وجوب تضمين عقد الزواج عدة إقرارات وموافقات وشروط ؟	٢٤١ :
— ما يشترط في الموثق	٢٤٢ :
— ما يجب على الموثق مراعاته عند إتمام عقد الزواج	٢٤٢ :
— زيجات يجب الامتناع عن توثيقها	٢٤٤ :
— ملاحظات عامة: —	٢٤٥ :
— هل للمرأة القاصر التصرف في حقوقها المالية المترتبة على ممارسة حقوقها الشخصية ؟	٢٤٦ :

الصفحة	الموضوع
٢٤٧ :	— هل يجوز تنازل الزوجة عن نفقة العدة أثناء قيام الزوجية ؟
	الزواج العرفي
٢٤٩ :	— صحيح شرعاً
٢٤٩ :	— إثباته
٢٤٩ :	— هل يجوز الإرث فيه؟
٢٤٩ :	— مضاره
٢٥٣ :	— صيغة عقد زواج رسمي
	— المنشورات الفنية التي استوجبت موافقة بعض سفارات الدول علي زواج رعاياها من مصريات: ٢٥٨ :
	— اقتراح بضمانات لحماية الفتاة المصرية التي ترغب في الزواج من أجنبي
٢٦٢ :	— أوجه الشبه والخلاف بين المأذون، والموثق المنتدب، وموثق الشهر العقاري
٢٦٤ :	— منشور مالي ٢٠٠٥/١
٢٦٦ :	— فني ٢٠٠١/١ بإذاعة قانون تنظيم إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية
٢٦٧ :	— قانون إنشاء محاكم الأسرة
٢٧٦ :	— أحكام النقص في عقد الزواج
٢٨٤ :	— منشور فني ٢٠٠٥/٣ بوجوب بيان قيمة منقولات زوجية
٢٨٧ :	— أحكام النقص في منقولات الزوجية وتبديدها ... ٢٨٨ :
٢٨٩ :	— الدفوع التي قد تنثار في جنحة تبديد منقولات زوجية
٢٩١ :	— متى تستحق الزوجة نفقة ؟
	الباب التاسع عشر
	الطلاق
٢٩٣ :	— القانون الواجب التطبيق حال الطلاق
٢٩٣ :	— مالا يجوز توثيقه من الطلاق

الموضوع	الصفحة
— مستندات توثيق إشهار من الطلاق	٢٩٣ :
— وأثر عدم تقديم المستندات السابقة	٢٩٣ :
— إجراءات توثيق الطلاق	٢٩٤ :
— إجراءات إشهاد الطلاق بالنسبة للزوجات الأجنيات	٢٩٥ :
— الطلاق الرجعي	٢٩٧ :
— القانون الواجب التطبيق حال الطلاق	٢٩٨ :
— القانون الواجب التطبيق في التطليق والانفصال	٢٩٨ :
— حكم القانون في حالات الطلاق الصادرة من المطلق والمؤثرة على إرادته فيها	٢٩٨ :
— أولاً: طلاق الهازل	٢٩٨ :
— ثانياً: طلاق المعتوه	٢٩٨ :
— ثالثاً: طلاق المكروه	٢٩٨ :
— رابعاً: طلاق السكران	٢٩٩ :
— خامساً: طلاق الغضبان	٢٩٩ :
— حكم من يطلق زوجته بائناً دون إعلامها بذلك وظل يعيشها جنسياً	٢٩٩ :
— أحكام النقص في الطلاق والتطليق	٢٩٩ :
— صيغة إشهاد طلاق علي الإبراء (بالمخالعة) ...	٣٠٦ :
— حكم التجهيزات التي يقوم بها الزوج في منزل الزوجية هل تعد ملكاً للزوج	٣٠٧ :
— هل يجوز للزوجة طلب التطليق للعقم ؟	٣٠٩ :
— (س) هل يجوز للزوجة المحكوم على زوجها بالحبس طلب التطليق ؟	٣١٠ :
— (س) هل يجوز للزوجة طلب الطلاق من زوجها الذي تزوج بأخرى ؟	٣١٠ :
— (س) ما نوع طلاق الخلع ؟ وما نوع الحكم بالخلع ؟	٣١٢ :
— (س) هل التراخي في إتمام الزواج يجيز طلب التطليق ؟	٣١٢ :
— (س) متى يحق للمطلقة الزواج قبل العدة ؟	٣١٢ :
— استحقاق المطلقة غايباً (نفقة متعة)	٣١٦ :

الصفحة	الموضوع
٣١٦	الأسباب:-
٣١٦	الشروط:-
٣١٦	س) هل تستحق المطلقة بحكم محكمة (نفقة متعة) ؟
٣١٧	س) هل تستحق المطلقة التي تزوجت عرفياً نفقة متعة؟

	— المطلقة المطالبة (بنفقة عدة) خلال (سنة) من تاريخ الطلاق
٣١٧	س) هل تبقى المطلقة مع أبنائها في المسكن المؤجر بعد انتهاء الحضنة ؟
٣١٨

الباب العشرون

التبني والإقرار بالبنوة

٣١٩	— عدم جواز توثيق التبني
٣١٩	— شروط الإقرار بالبنوة
٣٢٠	— ملاحظات بخصوص النسب
٣٢٣	— صيغة إقرار رسمي بصحة نسب بنوة
٣٢٤	— أحكام النقض في النسب

الباب الحادي والعشرون

إشهار الإسلام

٣٢٩	— إجراءات إشهار الإسلام
٣٣٢	— صيغة إشهاد إشهار الإسلام
٣٣٤	— أحكام النقض في إشهاد الإسلام

الباب الثاني والعشرون

الشركات

شركات قطاع الأعمال

٣٣٥	— قواعد عامة
٣٣٦	— رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة
٣٣٦	— عضو مجلس الإدارة المنتخب
٣٣٧	— الشركة التابعة

الموضوع	الصفحة
— ما يشترط في (العقود) الصادرة من كل من	
الشركة القابضة والشركة التابعة	٣٣٧
— المستندات المطلوبة في عقود تأسيس الشركة التابعة :	٣٣٧
— انقضاء شركات قطاع الأعمال بنوعيتها	٣٣٨
— كروكي القطاع العام	٣٣٨
س) هل يعد اشتراك محام مع زميله في العمل (شركة) ؟ .	٣٤٠
— العضو المنتدب في الشركات القابضة	٣٤٠
— التكليف القانوني للعضو المنتدب في شركات	
قطاع الأعمال	٣٤١
— حكم أموال الشركات القابضة والتابعة وحكم	
القائمون علي إدارتها والعاملين فيها	٣٤١
شركات القطاع العام	
قواعد عامة	٣٤٣
الشركات التجارية	
أ — أشخاص. ب — أموال	٣٤٤
<u>أولاً: شركات الأشخاص ٣ أنواع:-</u>	٣٤٤
١- تضامن	٣٤٤
٢- توصية بسيطة	٣٤٤
٣- محاصة	٣٤٥
شروط اشتراك الأجنبي في شركات الأشخاص:- .	٣٤٦
<u>ثانياً: شركات الأموال ٣ أنواع:</u>	٣٤٦
١- مساهمة	٣٤٦
٢- توصية بالأسهم	٣٤٧
٣- ذات مسئولية محدودة	٣٤٧
— فني ٨٦/٢١: بإفراغ عقد الشركة ونطاقها	
الأساسي أو عقد التأسيس في (ورقة مكتوبة)	٣٤٧
— فني ٨٩/٦: عدم جواز توثيق أو تصديق عقود	
تعديل الشركات المساهمة أو زيادة رأسمالها إلا بعد	
موافقة الجمعية العامة غير العادية	٣٤٨

- بالنسبة لعقود اندماج الشركات: يلزم إلى جانب ذلك موافقة الوزير المختص : ٣٤٨
- بالنسبة للشركات المنشأة بعد ١٩٩٨/١/١٩ طبقا ق ٩٨/٣ يلزم تقديم صحيفة الشركات مبين بها رقم قيدها بالسجل التجاري : ٣٤٨
- فني ١٩٩٢/٧: السجل التجاري كاف لإثبات الصفة والسلطة : ٣٤٨
- فني ٨١/٢: جواز وقف حصص وأسهم الشركات التجارية بشرط أن تكون أموالها مستقلة استغلا جائر شرعا أو إيداع المبلغ بإحدى المصارف وتقديم شهادة الإيداع : ٣٤٩
- رسوم التصديق علي عقد تأسيس شركات الأموال وتعديلها : ٣٤٩
- فني ٩٨/٤: الإعفاء من الرسوم والضرائب بشرط تقديم صفحة الشركات : ٣٤٩
- شركات الأموال معفاة من ضريبة التصرفات العقارية ٢,٥ % : ٣٤٩
- الرسوم علي عقود تأسيس شركات الأموال وتعديلها : ٣٥٠
- عقد الشركة من أعمال التصرفات والتوكيل الصادر بناء عليه يلزم النص الصريح علي إنشاء الشركات ... : ٣٥٠
- س) متى يبطل عقد الشركة ؟ وأحوال ذلك : ٣٥١
- س) كيفية توزيع الحصص بين الشركاء عند عدم الاتفاق علي توزيع الحصص وتوزيع الخسائر إذا خلا العقد من ذلك ؟ : ٣٥١
- الحصص وتوزيع الخسائر إذا خلا العقد من ذلك ؟ : ٣٥١
- س) تمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها : ٣٥١
- التزامات الشريك : ٣٥٢
- مستندات توثيق أو التصديق علي عقد تأسيس شركة مساهمة : ٣٥٣

الصفحة	الموضوع
٣٥٤	س) من يقوم بتصفية الشركة في حال حلها ؟
٣٥٤	— أحكام عامة في الشركات
٣٥٦	— انقضاء الشركات وأسبابه
	— قرار وزير العدل رقم ٥٧/١٥٠٢ — ٣٦٨ ش.
٣٥٧	ع بإنشاء مكتب توثيق المستثمرين
	— قرار وزير العدل رقم ٩٥/٢٩٣ بإنشاء فرع
٣٥٨	مصلحة الشركات
٣٥٩	— أوجه الخلاف بين الشركة للتجارية والشركة المدنية
	— أوجه الخلاف بين شركات الأموال، وشركات
٣٦٠	الأشخاص
	— أوجه الخلاف بين شركة التضامن، وشركة
٣٦٢	التوصية البسيطة
	— شركات الاستثمار ق ٩٧/٨ بضمانات وحوافز
٣٦٥	الاستثمار
٣٦٧	— منشور فني ٩٦/٣٢
٣٦٧	— تصفية الشركة
٣٦٧	— سلطة مصفي الشركة في البيع والشراء
	تيسيرات للمستثمرين
٣٦٩	— مستندات تأسيس الشركات
٣٦٩	— مستندات التأسيس للمستثمر الأجنبي
٣٦٩	— سلطة مدير الشركة ومسئوليته تجاه الشركة ...
	— انصراف أثر الطعن من أحد الشركاء المتضامن
٣٧١	إلى بقية الشركاء
٣٧٢	— الآثار القانونية للشركة الفعلية
٣٧٣	— أحكام النقص في عقد الشركة
٣٨٨	— صيغة عقد شركة تضامن أو توصية
٣٩١	— صيغة عقد تعديل شركة أو توصية بسيطة
٣٩١	— صيغة أخرى لعقد تعديل شركة تضامن

٣٩٤	: إجراءات قيد وشهر الشركات لبدء نشاطها واكتسابها الشخصية المعنوية
٣٩٤	: أولا: مكتب التوثيق للتصديق على عقد التأسيس ..
٣٩٤	: ثانيا: الضرائب لاستخراج البطاقة الضريبية
٣٩٤	: ثالثا: الغرفة التجارية
٣٩٥	: طلب ترخيص مزاولة المهنة والمستندات
٣٩٦	: صيغة الطلب
	صيغة استخراج شهادة بعدم حصول إفلاس من
٣٩٧	: القلم التجاري بالمحكمة
٣٩٨	: شهادة إدارة من الحي
	— رخصة محل من إدارة الرخص بالإدارة
٣٩٨	: الهندسية للحي

رابعاً: السجل التجاري

	لقيد الشركة وعمل ملخص عقد شركة وتقديمه
٣٩٨	: لجريدة تجارية للنشر والشهر عن الشركة
	خامساً: القلم التجاري بالمحكمة لاعتماد الملخص
٣٩٩	: بخاتم شعار الدولة
	سادساً: موجز ملخص يقدم للجريدة التجارية لنشره
٣٩٩	: بها واستلام عشر نسخ
٤٠٦	: — صيغة شهادة بتعديل بيانات السجل التجاري رقم
	— صيغة ملخص عقد شركة توصية مقدم للجريدة
٤٠٨	: التجارية
٤٠٩	: — صيغة جدول بالكلمات المقدمة للجريدة

الباب الثالث والعشرون

الوقف والوصية

٤١١	: أولا الوقف
٤١١	: — الوقف خاص بالخيرات فقط
٤١١	: — وقف غير المسلم صحيح

- تعريفها ٠٠ — أشكالها — شروط صحتها. ما يشترط في الموصي. ايداع الوصايا المظروفة المختومة — الشروط : ٤١١
- صيغة محضر ايداع وصية مغلقة : ٤١٤
- سحب الوصايا المظروفة : ٤١٦
- التأشير بإلغاء الوصية أو العدول عنها والرجوع فيها .. : ٤١٦
- فتح الوصية المظروفة بعد وفاة الموصي : ٤١٧
- شروط فتح وصية مظروفة مغلقة بمحضر : ٤١٨
- صيغة محضر فتح وصية : ٤١٩
- الرسوم علي الوصية : ٤٢١

أولا بالنسبة للرسوم النسيية

- ثانيا بالنسبة لضريبة التصرفات العقارية ٢,٥ % . : ٤٢١
- الرسوم علي نسبي فتح الوصية والملزم بها : ٤٢١
- منشور مالي ١٩٧٣/٨ : ٤٢١
- منشور فني ١٩٨٥/١٢ : ٤٢٢
- أحكام النقض في الوصية : ٤٢٢

الباب الرابع والعشرون

بيع السفينة البحرية

- تعريف السفينة : ٤٢٣
- شروط توثيق عقد بيع السفينة : ٤٢٤
- شروط التصرف في وحدات النقل المائي والنهري . : ٤٢٥
- شروط توثيق عقد بيع السفينة المحجوزة عليها . : ٤٢٥
- هل يجوز للشريك علي الشيوع التصرف في حصته في السفينة : ٤٢٦
- شروط توثيق بيع سفن الصيد البحرية : ٤٢٦
- فني ١٩٩٧/٣ : ٤٢٧

- أحكام النقض في رهن السفينة وبيعها ومسئولية
وكيل السفينة عن المجهز : ٤٢٧
- صيغة عقد بيع سفينة رسمي : ٤٣٠

الباب الخامس والعشرون

- متى يعد المنقول عقارا بالتخصيص ومتى يعد عقارا
بالطبيعة ومدى استحقاق كل منها لرسوم التسجيل : ٤٣٣

الباب السادس والعشرون

بيع صيدلية

- شروط توثيق عقد بيع الصيدلية : ٤٣٥
- شروط توثيق عقد بيع صيدلية عامة : ٤٣٦
- أولا بالنسبة للمتصرف : ٤٣٦
- (س) هل يجوز لورثة الصيدلي إدارة الصيدلية ؟ .. : ٤٣٧
- ثانيا: بالنسبة للمتصرف إليه (الصيدلي) : ٤٣٨
- أحكام النقض في بيع الصيدلية ؟ : ٤٣٨
- صيغة عقد بيع الصيدلية : ٤٣٩

الباب السابع والعشرون

بيع المحل التجاري بالجدك ومحتوياته

- شروط بيع المحل التجاري بالجدك ومحتوياته .. : ٤٤٤
- (س) هل يجوز تأجير المحل التجاري بالجدك في
حالة التأجير من الباطن : ٤٤٥
- هل يجوز إيجار المحل التجاري مفروش ؟ : ٤٤٦
- هل يجوز بيع المحل التجاري بالمزاد العلني ؟ . : ٤٤٦
- هل يجوز تأجير جزء من المحل التجاري ؟ ... : ٤٤٦
- هل يجوز استمرار شريك المستأجر في شغل
العين بعد تخليه عنها ؟ : ٤٤٧
- معنى عبارة الجدك ؟ : ٤٤٧
- الفرق بين الجدك والمفروش، وإيجار المحل بمشتملاته : ٤٤٨

الصفحة	الموضوع
٤٥٣	— صيغة عقد بيع محل تجاري بالجنك
	الباب الثامن والعشرون
	السيارات
	— لا يجوز توثيق سيارة واردة من الخارج إلا بعد
٤٦١	: سداد رسومها الجمركية
	— يلزم تقديم صورة من رخصة السيارة عند توثيق
٤٦١	: محرر خاص بالسيارات (فني ٩١/٤)
	— يلزم تقديم شهادة بيانات بالنسبة للسيارات المسلم
٤٦١	: لوحاتها المعدنية
	— منشور ٩٤/٣: السيارة لا تخضع لقانون تنظيم
٤٦٢	: التعامل بالنقد الأجنبي إذا كان المتصرف أجنبي ...
	— شروط توثيق المتصرف في السيارات الخاصة
٤٦٣	: بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي
٤٦٣	: — التصرفات في مركبات النقل السريع
	— جواز توثيق التوكيلات الرسمية المتضمنة
٤٦٤	: التصرف في السيارات في صيغة عامة
	— يكفي بشهادة إفراج جمركي للسيارة الواردة من
٤٦٤	: الخارج لأول مرة
	— وعدم خضوعها لقيود حظر التصرف إذا سددت
٤٦٤	: رسومها الجمركية
	— الإقرار باستلام سيارة، إقرار باستلام منقول
٤٦٤	: يخضع لرسم نسبي قدر ١/٢ %
٤٦٥	: — مستندات إثبات ملكية المركبة
٤٦٦	: — ما يعد من مركبات النقل السريع
	— فني ٩٦/٢٩ بخصوص سيارة الركوب للمجهزة
	طيبا من أجل المعوقين — معفاة من رسوم الجمارك
	وبحظر التصرف فيها خلال ٥ سنوات من تاريخ
	إخراجها جمركيا — ما لم تسدد ضرائبها الجمركية

- ويثبت ذلك بالشهادة من مصلحة الجمارك ويجوز التصرف في السيارة بعد مرور ٥ سنوات بدون سداد رسم جمارك بموجب شهادة من الجمارك : ٤٦٦
- قواعد الإفراج المؤقت عن السيارات العائدين من الخارج والأجانب : ٤٦٧
- صيغة عقد بيع سيارة : ٤٧٠
- صيغة توكيل في بيع سيارة : ٤٧٦
- كيفية تقدير رسوم السيارات : ٤٧٧
- كيفية تقدير رسوم السفن : ٤٧٧
- كيفية تقدير رسوم التصديق على عقد تأسيس الشركات. : ٤٧٧
- منشور مالي رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ : ٤٧٨
- منشور فني رقم ٤ لسنة ٢٠٠٧ : ٤٨٨
- كيفية تقدير رسوم بيع المحل التجاري بالجدك . : ٤٨٩
- مالي ٩٨/٥ بضرية الدمغة النوعية : ٤٨٩
- منشور مالي ٢٠٠٥/٣ بوجوب تحصيل ضريبة نوعية ٣ جنيه على الكمبيالات والسندات لأمر أو لحاملها : ٤٩٢

الباب التاسع والعشرون

- القواعد التقديرية والتنظيمية لإثبات تاريخ الشيكات : ٤٩٤
- فني ٢٠٠٣/٨ مد العمل بإثبات الشيك حتى : ٤٩٦
- ٢٠٠٦/١٠/١ :

الباب الثلاثون

الجمعيات والمؤسسات الأهلية

- فني ٢٠٠٤/٢ بإصدار قانون الجمعيات : ٤٩٨
- والمؤسسات الأهلية ورقم ٢٠٠٢/٨٤ : ٥١٥
- فني ٢٠٠٤/٣ اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية : ٥١٥
- فني ٩٨/٣: عدم توثيق عقود تأسيس وتعديل الجمعيات الخاصة لقانون ٦٤/٢٣ إلا بعد موافقة : ٥٢٦
- الجهة الإدارية المختصة ومعتمدة بخاتمها :

- فني ٩٩/٤ عدم توثيق محررات إنشاء جمعيات
اتحاد المحامين الأفروآسيوي والمنتدى النسائي
لمحبي الهلال والصليب : ٥٢٨
— فني ٩٩/٦ عدم توثيق محررات إنشاء أي جمعية
إلا بعد تقديم موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية : ٥٣٠
— فني ١٩٩٩/١٣ عدم توثيق المحررات المقدمة باسم
مجلس الصحافة العالمي والمنظمة العالمية للصحافة .. : ٥٣٢
— فني ٢٠٠٤/٢ : ٥٣٤
— فني ٢٠٠٤/٣ : ٥٣٤
— فني ٢٠٠٨/٢ : ٥٣٤

الباب الواحد والثلاثون

- ٥٣٥ : قانون الجنسية المصرية ومشكلاته
الزوجة المصرية المتزوجة من أجنبي ومشاكل
الجنسية ق ٧٥/٢٦ معدل بقانون ٢٠٠٤/١٥٤ : ٥٣٥
— ابن المصرية سواء بالخارج أو بمصر (مصري) .. : ٥٣٥
— كيف تثبت المصرية المتزوجة من أجنبي نسب
أولادها منه؟ : ٥٣٧
— القانون الواجب التطبيق على حضانة الطفل
كأثر مترتب على الزواج ؟ : ٥٣٨
— لا حضانة للناشر : ٥٣٨
— حالتي استرداد الزوجة لجنسيتها المصرية : ٥٣٨
— إجراءاته : ٥٣٩
— مستنداته : ٥٣٩
— شروط التجنس : ٥٣٩
— اقتراح المؤلف لحل مشكلة منح أبناء المصريين
المتزوجات من أجنبي الجنسية المصرية والشروط. : ٥٤٠
— أحكام النقض في الجنسية : ٥٤٠
— قانون ٧٥/٢٦ معدل بالقانون ٢٠٠٤/١٥٤
بإصدار الجنسية : ٥٤٣

٥٥٦ : (س) هل يجوز سفر الزوجة بدون إذن زوجها ؟ ..

الباب الثاني والثلاثون

صيغ بعض العقود شائعة الاستعمال

٥٦١ : ١- عقد صلح مدني

٥٦٣ : ٢- عقد صالح جنائي

الباب الثالث والثلاثون

٥٧١ : - قانون التوثيق ٤٧/٦٨ وتعديلاتها

٥٧٧ : - اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق

٥٩٣ : - قانون تنظيم مصلحة الشهر العقاري ١٩٦٤/٥ .

٦٠١ : - اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مصلحة الشهر ...

- قرار وزاري رقم ٢١٦ / ١٩٦٦ بشأن اللائحة

التنفيذية بشأن التفتيش الفني بمصلحة الشهر

- قرار وزير العدل ٨٦/٣٣٢٢ بتنظيم صندوق الخدمات

الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة التوثيق

- تنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية ..

- المركز الأبدي للموثق والعضو الفني

- العضو الفني (خبير) أمام القضاء

- هل عرف الإسلام التوثيق في بداية عهده ؟ ...

- المسؤولية التأديبية والجنائية للموثق وأمور الشهر

- شرطي الإعفاء من المسائلة التأديبية

- مسئولية الموظف عن تنفيذ الأمر غير مشروع

(س) ما جزاء من يقذف موظف عام بعبارات تمس

كرامة الوظيفة؟

- حدود مسئولية الموظف عن أعمال خارج وظيفته .

- هل يعد تقديم موظف عام لشكوى إلي صحافة

مخالفة تأديبية

- هل يجوز للموظف التعبير عن الظلم الذي يلحق

به أثناء العمل ؟

- الخطأ المهني الجسيم في نطاق الوظيفة العامة .

- الطعن على الأحكام التأديبية -

- ٦٤٨ : - حالات الإحالة إلى المحاكمة التأديبية وضمائماتها
 ٦٥٠ : - منشور مالي ٢٠٠٦/٢ بخفض الرسوم مذاع به
 ٦٥١ : - قانون ٢٠٠٦/٨٣ ولائحته التنفيذية ٢٠٠٦/٥٤٢٤
 ٦٦١ : - ق ٢٠٠٦/١٤٣ بتعديل أحكام ضريبة الدمغة ..
 ٦٦٨ : - الرسوم النسبية على قائمة المنقولات
 - إيضاحات حول خفض الرسوم الصادرة بناء
 ٦٧٠ : - علي قانون ٢٠٠٦/٨٣
 - عدم توثيق عقود باسم الجمعيات الخاضعة
 للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٠
 ٦٧٢ :
 ٦٧٤ : - توثيق الوصايا أمام السلطات الأجنبية
 - منشور مالي رقم ٢٠٠٧/١ بشأن تعريفه تسجيل
 السيارات أمام موثق عقود السيارات
 ٦٧٦ :
 - فني ٢٠٠٨/١٢ أهلية التقاضي لمن أتم ١٥ سنة في
 الأحوال الشخصية ويتحقق من أهلية الطفل الذي لم
 يتجاوز سن ١٨ بشهادة الميلاد أو الرقم القومي
 ٦٨٥ :
 - فني ٢٠٠٨/١٣ يمتنع عن قبول أحكام التحكيم
 في الموضوعات المحظور التحكيم فيها
 ٦٨٨ :
 ٦٩٢ : - منشور فني رقم ٢٠٠٩/٦
 - قرار وزير العدل رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٠٠٩
 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق
 رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧
 ٦٩٣ :
 ٦٩٤ :
 ٦٩٥ :
 فهرس الكتاب

تم بحمد الله



الملكية العقارية

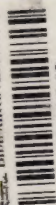


الناشر

دار المجده للنشر والتوزيع

ت: ٠١٢٢٨٧٠٥٦٦

Bibliotheca Alexandrina



0963342